



[f/chlgom](#)

مهدی عامل مناقشات و احادیث

في قضيـاً يـا حـركـة التحرـر الوـطـنيـينـ
وتمـيـز المفـاهـيم المـارـكـيسـية عـرـبـيـةـ



الاعمال
الكلـمة

كُم متنا وكم متنا ، و كان الكهنة
خدما للسيفـت منذ المعبد الذي قـرـلـ
و منتهـى آخر الشـورـاتـ .

مناقشات وأحاديث

مهدي عامل

مناقشات وأحاديث

في قضيـاً يـا حـركة التحرـر الوـطـنيـ
وتمـيـز المـفـاهـيم المـارـكـسـيـة عـربـيـاً



١٩٩٠

مهدى عامل

مناقشات وأحاديث
في قضايا حركة التحرر الوطنى
وتميّز المفاهيم الماركسية عرباً

● الناشر

دار الفارابى - بيروت - لبنان
ص. ب ١١/٣١٨١ - ت: ٢٠٥٥٣٠١/١

● التنضيد

شركة المطبوعات اللبنانية ش. م. ل.

● تصميم الغلاف

نجاح طاهر

● الطبعة الأولى

١٩٩٠

جميع الحقوق محفوظة للناشر

مهدي المجادل

تعمل «لجنة نشرتراث مهدي عامل» على جمع مختلف كتاباته، غير المنشورة في كتب المعروفة، لتنسيتها وتحقيقها ونشرها في كتب مستقلة، هذا واحد منها. كثير من هذه الكتابات، منشور في جرائد ومجلات متباينة، وقليل منها مخطوط لم ينشر أصلًا، وبينها كتابات لم تُستكمِل بعد، أو هي لا تزال في شكل نقاط وفقرات وعناصر لمشروع لم يكتمل.

الكتاب الذي نقدم الآن، جمعنا فيه عدداً من مجادلات مهدي ومناقشاته، وهي - هذه المرة - تتخذ الصفة المباشرة للنقاش والمجادلة. نقول هذا لأن جمِيع كتب مهدي عامل هي، في الواقع، جَذْلٌ مع فكر الآخرين، سواء كانوا من مثلي فكر البرجوازية، أم حتى من رفيقي لمهدي، أم من حَلَّة الفكر الماركي وقد اخذ هذا الفكر، عندهم، صورة الثبات والجمود في الصيغة والمواقف المتكونة التقليدية العتقة.

في هذه الكتابات، إذن، يدخل مهدي عامل في نقاش مباشر مع رفاق له

وأصدقاء، في موضوعات محددة، وفيها إعادة النقاش في حركة التحرر الوطني، خصائصها وطبيعة أزمتها في البلاد العربية.. ومنها ردود على مناقشات لعدد من طروحاته ومن المفاهيم النظرية التي صاغها، منها، مثلاً، مفهومه الأساس: «نقط الإنتاج الكولونيالي» وتحليله للنظام السياسي في لبنان القائم على الطائفية، ورؤيته لأسباب الحرب الأهلية، وقراءته للنظرية في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني.. وكثير غيرها من القضايا والطروحات والمفاهيم.

بعض هذه الكتابات (المناقشات والحوارات والردود عليها) يعود إلى أوائل السبعينيات، وبعضها يعود إلى أواسط الثمانينات.. وهي تعلن مواقف المناقشين ومواقعهم وأراءهم ومفاهيمهم خلال تلك الفترات نفسها.. ومن الطبيعي أن يكون بعض هذه الواقع والمفاهيم قد تغير أو تطور، سواء في التفاصيل أم، ربما، في الأساسيات.. وقد يكون أن بعضها قد صار الآن - بنظر أصحابها أنفسهم - في موقع الخطأ، أو صارت من الماضي فلم تعد تناسب زماننا.. لهذا فنحن، بإعادة نشرنا هذه الكتابات لمهدى ولبن ناقشهم أو ناقشوهم، لا يحق لنا - ولا لغيرنا - الإدعاء بأن هذه الأفكار والمفاهيم تلائم أصحابها - الآن - بما كانت عليه مواقفهم ومواقعهم التي اخذوها في زمان قولها وال manus لها.. ولكن يحق لنا القول: إن هذه الكتابات - بإعادة نشرنا لها - تضعنا في مناخ الحوار الذي كان دائرياً في تلك الفترات - والذي لا شك أن له بعض امتدادات في زماننا - وأن تلك الحوارات المحتملة تحمل معالم ومحطات في المسيرة الفكرية، والسياسية، للمتحاورين جميعاً.

إضافة إلى هذا، فإن مناقشات مهدي هنا تُفصّح، بشكل خاص، عن جوانب من مسیرته الفكرية، وبالاخص في زمان طرح مهدي جديده النظري بصورة إقتحامية ونبرة عالية.. ثم زمان التطور باتجاه نضوج هذا الجديد وتبلور

العديد من مفاهيم مهدي مع أوائل الثنائيات ونقاشه، المحادي، مع رفيقه كريم مروة.. وقد رأينا أن صورة مهدي، في مسيرته الفكرية/الجدالية هذه، تصير أكثروضوحاً للقاريء عندما تتجابه، في الكتاب، مع سائر المتحاورين معه.. فنشرنا، مع كتابات مهدي، نصوص تلك الكتابات التي ناقشها أو ناقشه (للكريم مروة، مثلاً، وفيصل دراج وجوزيف ساحة، إضافة إلى نصوص لعدد آخر من المتحاورين معه في ندوات كان قد اشتراك فيها..).

ولا شك في أن هذه المناقشات تحمل للقاريء متعة فكرية ذهنية، وأحياناً فنية، ليس فقط من حيث أن المناقشات عموماً تحمل عنصر المتعة والتشويق، بلخصوصاً من حيث أن هذه المناقشات بالذات تكشف جوانب من قدرات مهدي الجدالية، ومقاسك المنطق عنده - حتى في حال الردود الشفهية أو السريعة - ثم رهافته في التقاط الفروقات وما يراه من تناقضات في جوانب من أفكار الآخرين.. إضافة إلى أنه، في ردوده على الأنصار، يعمد إلى شرح وإيضاح - وربما تدقيق - العديد من طروحاته ومفاهيمه وتجديده الذي يحمله إلى الفكر الماركسي العربي، خاصة، وإلى الحقل العام لل الفكر العربي الحديث.

ومن شأن هذه المناقشات، في وجه من وجوهها، أنها تلقي أضواء على بعض كتب مهدي عامل السابقة، وعلى بعض ما بدا غامضاً في جوانب من كتابات مهدي تلك ومفاهيمه.

اشارات

لقد كان عملنا - في «لجنة نشر تراث مهدي عامل» انتا، بعد جمع مادة هذا الكتاب، عمدنا إلى تنسيقها في فصول وأقسام. ثم عمدنا إلى الإجراءات الضرورية التالية:

- وضع عناوين لأقسام الكتاب.

- وضع مقدمات للمقالات والفصول، حاولنا فيها أن نضع القارئ في مناخ تلك المناقشات، وفي زمانها، مع الحرص على ذكر مكان نشر كل مادة (في جريدة أو مجلة) وتاريخ نشرها.

- وقد رأينا أن نحذف من بعض المقابلات الصحفية مع مهدي، تلك العناوين الموقتة التي تصلح للصحافة اليومية، لا للكتب، والتي هي - أساساً - من وضع محترفي تلك الصحف، حسب مقتضيات عملهم الصحفي اليومي أو الأسبوعي نفسه - كما عمدنا إلى تكثيف عناوين بعض هذه المحوارات، التي أجريت مع مهدي، انتلافاً من مضمون المادة نفسها.

- تصحيح ما أمكن من أخطاء مطبعية كانت موجودة أصلاً في هذه المادة أو تلك حيث نشرت في الجريدة أو المجلة : كثنا سمحنا لأنفسنا أن نضيف بعض الفوائل والنقط إلى مقالات ربما لم يتم الكاتب - أو الصحيفة - بتقديتها.. فصار النص، بهذا، أكثر وضوحاً.

- أما عنوان الكتاب فهو من وضعنا: وقد انطلقتنا في صياغته أيضاً من مضمون مناقشات مهدي هذه نفسها، ومن محمل مسيرته الفكرية وطروحاته الجديدة وأفكاره الاصحاحية والتحريرية التي عاش وناضل واستشهد في سبيل دمجها بحركة التغيير الثوري ونشرها بين الناس.

(نقّ مادة هذا الكتاب ووثقها وقدم لها: يحيى العيد
ومحمد ذكريوب - من «لجنة نشر تراث مهدي عامل»)

مناقشات

مهدي عامل

يرد على

فيصل دراج

وجوزيف سهاحة

ويناقش

كريم مروة

فيصل دراج

يناقش مهدي عامل

«نطء الانتاج الكولونيالي» يقدم كعلاقات منطقية

هل يمكن الحديث عن طبقة عاملة
وعن هيمنة طبقية؟

أواخر شباط عام ١٩٨٠ ، أقام «اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين» ندوة في بيروت لمناقشة كتاب مهدي عامل: «النظرية في الممارسة السياسية - بحث في أدب الحرب الأهلية في لبنان». وقد قدم لهذا الندوة ملخصاً للباحث الدكتور فيصل دراج بمداخلة واسعة تلخص فيها بعض أفكار الكتاب وطرح عليه العديد من الأسئلة. وقد نشرت جريدة «النداء» (في ٤/٣/١٩٨٠) نص مداخلة د. فيصل دراج، وقدمت لها بالقول: «بيان د. دراج انطلق في نقاشه الكتاب «من قراءة معينة للنص تستثير، بدورها، النقاش حول جملة من المسائل الحامة في ميدان النظرية والفكر تتجاوز المناسبة المحددة - بجوانب منها على الأقل - لتندرج في سياق القضايا التي يعتمد حولها الصراع الأيديولوجي الراهن».

اليوم التالي، وفي ثلاثة أعداد متالية (بتاريخ ٥ و ٦ و ٧ آذار ١٩٨٠)

نشرت «النداء» رد مهدي عامل الذي كان قد أشغليها، وفي الندوة ذاتها، على طروحات د. دراج. وكان مهدي قد أعاد كتابة ردء مدققاً الصفحات التالية تحمل مداخلة د. ونص رد مهدي، تاركين للقارئ، متعة اكتشاف موضوعات الحوار «الطرح يومها، واختلاف الرؤية وتناقضها أحياناً بين المفكرين الصديقين».

منذ سنوات، يقارب «مهدي عامل» موضوعاً محورياً: أزمة حركة التحرر العربية. وفي هذه المقاربة، أراد هذا المفكر المتعدد أن يقول شيئاً جديداً، أراد أن يشرح الوضع التاريخي لهذه الأزمة. وفي سياق الإرادة والبحث سائل الحركة التي يتضمن إليها: الحركة الشيوعية العربية. وفي هذه المسألة أيضاً أعاد طرح الأسئلة، باحثاً عن هزائم الحركة الشيوعية العربية الكثيرة وانتصاراتها القليلة. كتب مهدي عامل وباحث جريئاً ومتورضاً، وفي آثار الوحدة ووزر التجديد وحدودية المعرفة، قدم شيئاً جديداً، جديراً بالنقاش والدراسة الغائبين حتى الآن.

أشكالية الحرب الأهلية

يتابع «مهدي» في كتابه الجديد، والكبير - ٦٥٠ ص - دراسة أزمة حركة التحرر العربية، لكنه هذه المرة ينتقل من التجريد إلى التحديد، أي يدرس حركة التحرر في تناقضاتها في الحرب في لبنان، محاولاً تطبيق علاقاته المنطقية التي اتجهها سابقاً على حقل جديد، أو كما يقول: «تطبيقات المفاهيم في حقل اختباري رائع»: حقل الحرب الأهلية في لبنان.

لا يدرس «مهدي» في كتابه يوميات الحرب، بل يدرس جملة الأسباب «الذاتية» والموضوعية التي اتجهها: تناقضات الساحة العربية، أي إنه يدرس جملة المستويات القائمة في بنية الحرب. السؤال الآن هو من أين نبدأ، إذ أن صفحات مهدي

عامل المديدة ربطت البداية بالنهاية وألغت كل مركز. مع ذلك نستطيع أن نقول إن المؤلف قد حاول دراسة الصراع الطيفي اللبناني والعربي في فترة تاريخية معينة، كما أنه حاول دراسة صراع التزوعات في الحركة الشيوعية العربية.

انفجرت الحرب في لبنان، في أضعف حلقات السلسلة العربية. إذا سأنا عن السبب نجده كاملاً في بنية الدولة اللبنانية، وفي مستوى تطور النضال الوطني في الساحة اللبنانية وهذه الدولة ولدت مأزومة، وفي ولادتها الهجينة وتطورها المأزوم حلت سمات الرأسانية والطائفية والاقطاع السياسي، فوصلت إلى مأزق تاريخي، لأن شكلها الطائفي السياسي يمنع تتحققها كدولة رأسالية حقيقة. وهذه الدولة تحديد اقتصادياً بحركة «اللغمة المالية» التي عملاً دورها الاقتصادي دون أن تكون مسيطرة سياسياً، فترك الإدارة السياسية إلى الاقطاع السياسي، الأمر الذي قاد إلى تحالف طبقي يأخذ سمة الطائفية، بحيث تصبح الدولة طبقية في الجوهر وطائفية في الظاهر، أي أن الطائفية في لبنان لا تشكل أيديولوجياً جاهيرية نظرية وعملية، بل هي نتاج للإيديولوجيا البرجوازية التي تحاول تغيب الصراع الطيفي في الصراع الطائفي.

إن الموضع الذي يختله الاقطاع السياسي في جهاز الدولة هو ثمن أو «ريع» خدماته السياسية التي دورها ضبط حركة الصراع الطيفي في الصراع الطائفي، أي خلق الشروط الضرورية لتجدد النظام واستمراره. وهذا يعني أن الطائفية ليست علاقة بين طائفتين وطالنت، بل هي علاقة سياسية تحكم علاقة الاقطاع بالدولة من ناحية وعلاقة هذا الاقطاع بالجماهير الكادحة من ناحية أخرى، بحيث تصبح العلاقة الطائفية علاقة تبعية سياسية تلجم عملية التحرر السياسي لهذه الجماهير. وهكذا فإن علاقة الطائفية تأخذ في شكلها الأول شكل التحالف الطيفي أما في شكلها الثاني فتتسع وهم الطائفية التي تتبع تبعية الجماهير الكادحة السياسية.

تستنتج مما سبق أمرين، أولهما: إن الدولة اللبنانية ليست قادرة على تأمين

وجودها السياسي الضروري «كدولة برجوازية» إلا بوجودها كدولة طائفية وهنا يمكن مازقها البنبوى. أما ثانيهما: إن إنتاج وإعادة إنتاج الطائفية هو شرط ضروري لاستمرار النظام وجلب حركة الاستقلال السياسي والإيديولوجي للطبقة العاملة وخلفائها.

إذا كانت الحرب هي مركز تفجر تناقضات لبنانية وعربية معقدة، فإن «التناقض اللبناني» الذي ساهم في إنتاج الحرب يتعدد بعاملين:

- ١ - بنية النظام اللبناني الذي لا يتجدد إلا كبنية مازومة،
- ٢ - تصاعد الحركة الجماهيرية في لبنان وانتقال الطبقة العاملة اللبنانية وخلفائها إلى حدود الاستقلال السياسي والإيديولوجي الأمر الذي هدد بتحولات اجتماعية خطيرة. أما «الجانب العربي» في التناقض فترتبط بانحسار حركة التحرر العربية، وانسياق البرجوازيات الكولونيالية العربية في تبعية متضادة ومستمرة للسياسة الإمبريالية.

هنا، نصل إلى نقطة محورية: الأزمة العضوية لحركة التحرر العربية. الأزمة العضوية: هي أزمة السلطات السياسية القائمة من ناحية وأزمة البديل الشوري من ناحية أخرى. الأزمة الأولى مزمنة ومتتجدة، لكنها لا تجد شرط تجددها إلا في أزمة البديل الطبقي أي أزمة الحركة الشيوعية العربية وخلفائها.

تتحدد البرجوازيات العربية كبرجوازيات كولونيالية، غلت وتطورت في علاقة تبعية بنبوة مع السوق الرأسالية. وفي تبعيتها البنبوية هذه عجزت عن حل المسائل الاجتماعية والوطنية: وعجزها هذا، ليس طارئاً أو مؤقتاً، بل هو عجز بنبوى تاريخي، فهي لا تستطيع الانتقال إلى نمط رأسالي مستقل، كما أنها في الوقت نفسه لا تستطيع اختيار الطريق الاشتراكي. لذلك فإن تجدد الأنظمة العربية، وانتقالها من البرجوازية التقليدية إلى البرجوازية الصغيرة، لم يجدد إلا مازقها التاريخي، لأن هذا التجدد لم يكن إلا استبدالاً طبقياً في نمط الإنتاج

الكولونيالي نفسه الذي يحكم حركة البرجوازيات العربية.

لم تستطع البرجوازيات العربية الكولونيالية، في إشكالها التقليدية والجديدة، أن تعبّر عن مصالح الشعوب العربية، وفي عجزها هذا التقت مع الإمبريالية كي تقدّم صراعها الأساسي ضدّ الطبقة العاملة العربية، لهذا فإنّ موقفها ودورها في الحرب اللبنانيّة لم يكونا إلا تراجيّاً منطبقاً وتاريخياً لتحالفها مع الإمبريالية وعدائهما ضدّ الطموحات الاجتماعيّة والوطنيّة.

شكلت الساحة اللبنانيّة، إذن، سرحاً ومكاناً لتصارع خطرين وامتهان في حركة التحرر العربيّة: الاتجاه الوطني والاتجاه القومي، أما إذا سألنا عن معيار الحقيقة الذي يحدد معنى كل اتجاه ودلالة، فإنّ الجواب يقول: المعيار هو الموقف من القضية الفلسطينيّة من حيث هي قضية وطنية يرتبط فيها الصراع الوطني مع الصراع الظبي الذي لا يمكن أن يكون كذلك إلا كصراع وطني.

إذا سألنا ما هو الاتجاه القومي، فإن «مهدي عامل» يقول لنا ما يلي: الاتجاه القومي هو الاتجاه الذي يفصل بين الصراع الظبي والصراع القومي. وهذا الاتجاه واسع و مختلف القسمات. نجد فيه بالطبع أولاً: البرجوازية الكولونيالية، والأحزاب الشيوعية العربيّة كما نجد مكاناً للفاشية اللبنانيّة. وإذا أرجعنا السؤال إلى حقل الإيديولوجيا نجد أنفسنا أمام إيديولوجيتين: القومية والبروليتاريا.

الإيديولوجيا القوميّة هي إذن فكر البرجوازية الكولونيالية التي تحمل في سيرورتها إمكانية الشكل الفاشي. لكن هذه الإيديولوجيا هي التعبير التاريقي لطبقة عاجزة. إذن هي إيديولوجيا عاجزة بدورها ومأزومة. وفي عجزها وأزمتها تغيب الصراع الظبي في الصراع القومي، وتتصبّذ ذاتها كفكرة داخليّة ومحليّة عدوه الرئيسي هو الفكر المستورد الخارجي أي الماركسية اللبنانيّة: إيديولوجيا الطبقة العاملة.

إذا كان الأمر كذلك، فكيف تكون الأحزاب الشيوعية العربيّة الرافعة لرأمة

الماركسيّة قومية على المستوى الإيديولوجي والسياسي؟ يقول «مهدي عامل»: إن الأحزاب الشيوعية العربية فصلت في نضالها بين الصراع الطبقي والصراع القومي، لأنها غابت الصراع القومي في الصراع الطبقي. أي إنها مارست فكراً قومياً مقلوبأ. وبسبب ذلك عاشت سلسلة من المزائِم، وعاشت تاريخها السياسي وهي في موقع الدفاع بدلاً من أن يكون موقعها هجومياً.

هل يعني هذا أن أزمة البرجوازية الكولونيالية تساوي أزمة الأحزاب الشيوعية العربية؟ يجيء الجواب نفياً، ويقول: إن إيديولوجيا الطبقات السيطرة لا تغالي في أزمتها أزمة إيديولوجيا البديل الطبقي التقىض. أما السبب فيرتبط بتاريخ كل منها. الأزمة الأولى بنوية لا تجد حلها إلا في موتها، أما أزمة الإيديولوجيا الثانية فتقوم خارجاً عنها لأنها أزمة الخط السياسي للأحزاب الشيوعية العربية. وإذا كان الموت هو حل أزمة الإيديولوجيا القومية، فإن حل أزمة الإيديولوجيا البروليتارية لا يستلزم إلا نقداً ذاتياً، يقود بعد ذلك إلى تحرير إيديولوجيا الطبقة العاملة من آثار الإيديولوجيا القومية، ويساهم أيضاً في إنتاج النظرية الماركسيّة - اللبنانيّة للصراع الوطني.

هل يستثني «مهدي» في نقهـه أحداً من الأحزاب الشيوعية العربية؟. نعم، يستثني الحزب الشيوعي اللبناني بعد مؤتمره الثاني.

لقد أنتـج المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني سلسلة من النتائج الهامة التي ستترك آثارها العميقـة على دور الحزب الشيوعي اللبناني وعلى جملـ حركة التحرر العربية. ففي هذا المؤتمر أنتـج الحزب نقهـه الذاتي. والنقد الذاتي ليس كلمة عارضة، بل هو مفهـوم علمـي، وفعل في التاريخ. فقد ألغـى هذا المؤتمر العلاقة التـبعـية بين الحزب الشيوعي اللبناني وحزب عـربـيـ شـقـيقـ، وقطعـ معـ المـمارـسةـ القومـيةـ للإـيديـوـلـوـجـياـ القـومـيـةـ، وكـماـ هيـ معـ الحـرـكـةـ الجـاهـيـرـةـ متـجـاـهاـ الاستـقـلالـ السياسيـ والاستـقـلالـ الإـيديـوـلـوـجـيـ. وبـسبـبـ ذلكـ مـارـسـ الحـزـبـ الـصـرـاعـ الطـبـقـيـ كـصـرـاعـ وـطـنـيـ، وـحـقـقـ تـخـالـفـاتـ طـبـقـيـةـ نـقـلـ الطـبـقـةـ العـاـمـلـةـ منـ وـضـعـ التـبعـيـةـ

الطبقية إلى وضع الاستقلال الطيفي، أي أنه خلق بنية طبقية جديدة قادرة على تحقيق هيمتها، واسقاط التحالف «الطيفي» الحاكم والتفاوض.

معنى هذا، أن الحزب انتقل إلى الدور الذي كان عليه أن يكون فيه منذ البداية: قيادة عملية الصراع الطيفي من حيث هي عملية وطنية. هذا على المستوى اللبناني، أما على المستوى العربي، فإن الممارسة الجديدة للطبقة العاملة التي انتجهها المؤتمر الثاني، نقلت الطبقة العاملة العربية من دورها الهامشي والخارجي في حركة التحرر العربية إلى دور القيادة في هذه الحركة. وقد جاءت الحرب الأهلية في لبنان كـ«صدفة تاريخية» لاختبار الأطروحات الجديدة للحزب الشيوعي اللبناني. وعلى الرغم من أن هذا الاختبار لم ينته بعد، فإن القرائن الأولى تشير إلى صحة هذه الأطروحات. فهذه الحرب لم توحد الاجتماعي «والقومي» في وحدة الوطني، والفلسطيني واللبناني في وحدة المعركة، بل نقلت حركة التحرر العربية من مستوى إلى مستوى، مظهرة دور الطبقة العاملة فيها، ومظهرة في ذات الوقت هزيمة الإيديولوجيا القومية وإفلاتها.

في هذا الانتقال التاريخي الذي انجزه الحزب الشيوعي في مؤتمره الثاني، وفي ممارساته السياسية، استعادت النظرية الماركسية اتساقها، بعد أن وجدت بين الصراع الطيفي والصراع الوطني، أي أعادت الماركسية إنتاج ذاتها كنظرية متميزة.

هذه هي، باختصار شديد وخللٍ وناقص، الأفكار الأساسية التي قدمها مهدي عامل في كتابه.

النظرية بين المعرفة ووهم المعرفة

يطرح مهدي في كتابه أسللة كثيرة ومعقدة، لمذلك فإن التساؤلات والأسللة ستكون بحجم تعقد الكتاب وتداخل مواضيعه. ساقم هذه التساؤلات إلى ثلاثة أشكال، علينا أنني سأحتزل هذه الأسللة:

أسئلة شكلية مختصرة:

١ - هل كان من الضروري أن يعيد «مهدي» تلخيص كل كتبه السابقة في كتابه الجديد؟ وهل هذه الستمائة صفحة ونيف ضرورة داخلية أملاها تعقد الموضوع أم أنها جاءت استطرادات لا مبرر لها؟

- ما هو سبب هذا التثبيت المفرط باستعمال سلسلة من الكلمات التقنية المعقدة التي تملأ الكتاب مثل: علاقات التفارق والتأييل والاختلاف، أزمة بنوية، بنية أزمية... ألا يعبر هذا عن ارستقراطية ثقافية هي نتاج للفكر البرجوازي المحتقر للـ«عامة والعام»؟

أسئلة نظرية:

- يشكل مفهوم «نمط الإنتاج الكولونيالي» نقطة الانطلاق المركزية في دراسات مهدي عامل، لكن هذا المفهوم المحوري يقدم لنا كعلاقة منطقية دون أن يمر بمرحلة البرهنة التاريخية، أي أن هذا المفهوم الذي هو اقتصادي بالضرورة، يصل إلينا دون أن يدرس المجتمع الذي يعالجه لا تاريخياً ولا اقتصادياً. معنى ذلك أن مهدي يبدأ من النتائج دون أن يعرف المقدمات أو قل إنه يبدأ من النهاية دون أن يعرف البداية، فتبقى نظريته معرفياً في طور الفرضية التي لا يجوز تعيمها كقانون. يقول ماركس في «رأس المال» إن سجل علم يختلط فيه ظاهر الأشياء بجوهرها هو علم زائف» أي إن دراسة نمط إنتاج بشكل علمي يستلزم دراسة تكوينه وبنائه الداخلي، وعدم اختراله إلى جملة من العلاقات المنطقية، كما أن التجريد العلمي لا يكتسب علميته إلا عندما يمر في طور منه بما هو مشخص وملموس. إن مهدي يكتب التاريخ والاقتصاد بلغة منطقية، لكن التاريخ حركة مقروءة فعلاً، الاقتصاد أرقام وحقق دراسة متغيرة.

انطلاقاً مما سبق نطرح بعض الأسئلة:

إذا كان غط الإنتاج الكولونيالي يتحدد كعلاقة تبعية للسوق الرأسمالية فكيف يتحدد البنيان الفوقي فيه؟ هل يمكن الحديث عن إيديولوجيا كولونيالية مسيطرة مرتبطة بالبرجوازيات الكولونيالية المسيطرة؟

أكثر من ذلك: إذا كان تحديد غط الإنتاج يستدعي تحديد علاقات الإنتاج فيه، فما هي علاقات الإنتاج في غط الإنتاج الكولونيالي وما هي طبيعة القوى المنتجة وشكل سيرورتها؟ وإذا كان غط الإنتاج الكولونيالي هو غط ذو أفق مغلق من حيث هو غط إنتاج رأسهالي تابع، فهل يمكن الحديث فيه عن طبقة عاملة حقيقة، وعن هيمنة برجوازية؟ بشكل آخر: هل يمكن الحديث عن طبقتين متباينتين أي البرجوازية والبروليتاريا في غط الإنتاج الكولونيالي؟

يتحدث مهدي بالهيمنة البرجوازية، ولكن أي هيمنة يقصد؟ وهل تستطيع هذه الدول ذات الطابع الطائفى والقبيل أن تشكل هيمنة حقيقة؟ على أن الهيمنة الفعلية لا تتحقق إلا بواسطة سلطة مركبة قادرة على توحيد الشعب والتعبير عن مصالحه. وهذا لا يتحقق إلا في غط الإنتاج الرأسهالي (في بداياته على الأقل) وفي غط الإنتاج الاشتراكي. لذلك، أليس من «المخاطرة النظرية» أن يتكلم «مهدي» عن الاستقلال السياسي والإيديولوجي للطبقة العاملة في لبنان، بل يتكلم عن هيمنتها السياسية والإيديولوجية؟ في هذه الحالة. ما هو مفهوم هيمنة؟

بـ: حول الممارسة النظرية: يحمل الكتاب الذي نعالجه عنواناً فرعياً هو: النظرية في الممارسة السياسية، وهذا يعني أن مهدي يجد نظريته في الممارسة السياسية اليومية للحزب الشيوعي، وبالتالي فإن العلاقة بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية هي علاقة انعكاس بسيط، انعكاس مرآة. فالنظرية موجودة في حالتها العملية في الممارسة وما على المنظر إلا أن يكتبها. في هذه الحالة: ما هي ضرورة إنتاج النظرية الماركسية طالما إنها موجودة فعلاً في الممارسة، بل أكثر من ذلك متحققة في الممارسة؟

سؤال آخر: إذا كانت الممارسة هي النظرية فبأي معايير نقيس أو ندرس انحرافات الممارسة؟ إن هذا الموقف يذكرنا بعوائق اليسار المطرد الذي يرجع الفلسفة إلى السياسة بشكلها التجربى، ويجعل من النظرية إيديولوجيا بالمعنى السىء الكلمة.

إن ارجاع النظرية إلى الممارسة يلغى تمايز الممارسات، فالممارسة السياسية تمييز عن الممارسة النظرية على الرغم من ارتباطها. نقول تمييز لأن الانتقال من ممارسة إلى أخرى يمر بممارسة ثالثة أي يستلزم توسيطاً خاصاً، والسؤال هنا: إذا كانت ممارسات الحزب الشيوعي تتضمن نظرية متميزة في حالتها الخام، فما هي الأدوات النظرية المتميزة التي تستعملها لإنتاج هذه النظرية، وهل هذه الأدوات المتميزة موجودة في تاريخ وتقاليد الطبقة العاملة اللبنانية. إن قراءة النظرية في الممارسة السياسية لا يمكن أن تتم إلا في حقل تاريخي تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً فاعلاً حقيقياً، وهذا غير موجود عندنا. وإنكار ذلك. لهذا فإن موقف مهدي يؤدي إلى تماثل الممارسة السياسية بالمارسة النظرية حيث تصبح النظرية مرآة السياسة، وتفقد كل دور حقيقي لها في الإنارة وال النقد الذاتي: تصبح النظرية صورة للوهم الذاتي، أو تلغى السياسة النظرية، وهذا الموقف يسمى أحياناً بـ«الانهزامية النظرية».

ج - الطائفية: يقول مهدي إن الطائفية هي نتاج الإيديولوجيا البرجوازية التي تستعملها لتضليل الجماهير الكادحة، وبالتالي فالإيديولوجيا علاقة سياسية وليست ممارسة معاشرة. يتضمن هذا القول انحرافين نظريين:

١ - تستعمل البرجوازية وكل طبقة مسيطرة التضليل الديني لکبح عملية الصراع الطبقي، لكن هذا الاستعمال الوعي للدين أو الطائفية لا يعني مطلقاً أن البرجوازية بشكل عام لا تؤمن بال الدين، ولا يعني مطلقاً أيضاً أن البرجوازية اللبنانية لا تؤمن بالطائفية. وهنا يجب أن نميز بين الوهم الديني أو الطائفي وبين الشروط المادية التي تتوجه.

- الطائفية علاقة سياسية هذا صحيح، لكنها في الوقت نفسه ايديولوجيا يومية نظرية وعملية. فالممارسات الطائفية اليومية للنظام، وكل قنوات التربية والمارسة التي تبشر بالطائفية تتبع في حركتها المستمرة قاعدة مادية للإيديولوجيا ذاتها، أي تتبع قاعدة طائفية للطائفية ذاتها.

د- الفكر القومي : يميز «مهدي» الإيديولوجيا القومية بفضلها الصراع الطبقي عن الصراع الوطني، ثم يعتبر هذا التمييز سمة خاصة بالإيديولوجيا القومية المازومة. ولكن لا يعتقد أن هذه السمة خاصة بكل فكر برجوازي في العالم؟ لا يعلم أيضاً أن هذا الفصل يأخذ شكلاً قريباً في الفكر الديني؟ محاربة الشيوعية باسم المحلية والخصوصية والهوية القومية أمر شائع في كل بلدان العالم، لأنه شكل عادي من أشكال الصراع الطبقي في حقله الإيديولوجي . أمر آخر: يرجع «مهدي» هزيمة الأحزاب الشيوعية إلى أثر الفكر القومي فيها، أي إلى فضلها بين الصراع الطبقي والصراع الوطني. لا يعتقد أن هذا التأويل تسيطي للغاية؟ وهل عامل «النقد الذاتي» هو طريق الصلاح والنجاح؟ لماذا لم يتحدث عن الوضع التاريخي للطبقة العاملة العربية ، وعن أزمة الحركة الشيوعية العربية والعالمية ، وعن غياب الديمقراطية ، وعن غياب التقاليد الديمقراطيّة والعقلانية والماركسيّة في بلادنا؟ يضاف إلى ذلك بالطبع الممارسات الخاطئة الكثيرة في تاريخ الأحزاب الشيوعية . كما يجب أن تقول، أو نذكر، بأن تأويل مهدي عامل هذا كان متعمضاً ومضللاً . فلقد قاتل الشيوعيون في مصر وسوريا والعراق والسودان وفلسطين في سبيل القضايا الوطنية . إن النقد لا يكون صحيحاً إلا عندما يعالج القضية من كل جوانبها .

إن «مهدي عامل» في تأويله لانحرافات الحركة الشيوعية العربية يعتمد على سبيبة خطية بعيدة عن الفكر الماركسي ، أضف إلى ذلك أنه يجعل من العنصر السياسي - الإيديولوجي العامل الحاسم في الصراع الطبقي ناسياً أو متناسياً خصوصية البعد الاقتصادي .

وهكذا، فإن «مؤلفنا» يماثل بين الإيديولوجيا البرجوازية و«الشيوعية» والفاشية أيضاً في مقولته اتجهها اسمها «الإيديولوجيا القومية». وفي هذا التمايل ينسى صراع النزوعات في الإيديولوجيا القومية ذاتها، وينخلط بين الانحراف القومي لدى الأحزاب الشيوعية وانحراف آخر تسميه الماركسية بـ«الاقتصادية» ويساوي بين الإيديولوجيا البرجوازية والفاشية. وكما نرى فإن «الإيديولوجيا القومية» تصبح جوهرأً يكتشف في أشكال مختلفة. إن هذا التأويل يقودنا إلى طرح سؤال أساسي: هل يدرس مهدي عامل الممارسات في تحلياتها التأملية أم في تناقضاتها المادية؟

إن مهدي عامل لا يدرس الممارسات في تميزها بل في تحلياتها المنطقية الكونية، لأن دراسة الممارسات تغنى دراسة تاريخها وشكل تكوينها، لكن «مهدي» لا يحب التاريخ ولا يتم لفهمه السيرورة ولا بفهم التناقض. بل يتم فقط باتساق العلاقات المنطقية المجردة.

أسئلة سياسية:

بعد الأسئلة النظرية، يبقى بعض الأسئلة السياسية المباشرة، علمًا أن كل سؤال سياسي يرتبط بسؤال نظري بالضرورة.

- يقول «مهدي»: تصادم في الساحة اللبنانية خطان في حركة التحرر الوطني. فما هما هذان الخطان؟ وهل يعني بذلك أن كل حركة التحرر العربي أرجعت إلى تحالف المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية؟

- إذا كانت الطبقة العاملة اللبنانية قد حققت استقلالها السياسي والإيديولوجي ، فكيف وجدت الفاشية اللبنانية جاهيرًا لها؟ إذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فكيف ينفي المؤلف الطائفية الممارسة نظرًا وعملاً؟

- ما هو معيار الحقيقة في ممارسات الحزب الشيوعي اللبناني، وما هو المبدأ الذي يحكم المساممات السياسية والتحالفات السياسية؟ ألا يعتقد مهدي أن بعض المساممات يؤدي إلى ما تسميه الماركسية بـ«انهزامية عينية»؟

- هل يعتقد «مهدي» أن وجود حزب يحمل الإيديولوجيا النظرية للطبقة العاملة يساوي تماماً وجوداً مادياً للطبقة العاملة؟ وهل ترتبط ولادة الطبقة العاملة بنمط الإنتاج الرأسحالي أم أن هذه الطبقة تتشكل في عملية سحرية يعطيها المؤلف اسمه ماركسيّا هو الصراع الطبقي؟

إن كتاب مهدي يتضمن جملة من الانحرافات. فهو يجعل من المقولات ذات السمة الماركسية جملة من الجواهر الثابتة التي تمتلك شكلها المنطقى وتفتقد إلى برهنتها التاريخية. لذلك فإن هذه المقولات الجواهر تصل إلى مأزقها عندما تحاول مقاربة الواقع الملموس. أضف إلى ذلك أن «كاتينا» يسقط في الإرادوية تارة، وفي الاقتصادوية تارة أخرى. يسقط في الإرادوية عندما يجعل الصراع الطبقي يتبع الطبقة العاملة، وعندما يجعل «النقد الذاتي» كاف بذاته ولذاته من أجل انتقال الطبقة العاملة من مستوى التبعية إلى مستوى القيادة، ويسقط في الاقتصادوية عندما يدرس غط الإنتاج الكولونيالي «ينسى» شكل البنيان الفوقي فيه. كما نستطيع أن نقول إن مهدي يسقط في التجربة عندما يدرس النظرية في الممارسة أي عندما يجعل النظرية تساوي ممارستها.

وأخيراً فإننا نسأل هل قام «مهدي» في كتابه بممارسة نظرية أم قدم شكلاً معيناً من «تنظير» الممارسة السياسية.

مهدى عامل

يرد على فيصل دراج

حركة الممارسة النظرية أمام ضرورتين:

- اختبار نظري الواقع التارىخي
- واختبار تارىخي لجهاز المفاهيم النظرية

لفيصل دراج ملء الحق في أن يقرأ كتابي كما يحلو له، وإن ينظر فيه من الموقع الذي يحب، فيتناول النص بشكل قد اختلف معه فيه قليلاً أو كثيراً، فليس هذا هو الأهم، لكن له على حقاً في أن أجيب عن استئنافه. هذا ما سأحاوله في هذه الكلمة المقضبة، شاكراً إياه على الجهد الذي بذل، وعلى الفرصة التي أتاحها لي للنظر، من جديد، في الكتاب الذي كتبته، وفي بعض من أفكاره. ووعي أن يكون في فاتحة هذا الحوار خير لي وله، وللتفكير أيضاً.

النقد وغياب السؤال المعرفي

يصنف فيصل دراج استئنافه في ثلاثة مجموعات: شكلية ونظيرية وسياسية. في

المجموعة «الشكلية» يتساءل، أولاً، عن الضرورة التي دعتني إلى القيام بما رأى فيه تلخيصاً لكتبي السابقة في كتابي الجديد، وعن ضرورة أن يأخذ الكتاب هذا حجمه، وان يتسع فيه التحليل لصفحات قد تكون مطولة أكثر منها طولية، وقد تكون نتيجة - على حد قوله - «استطرادات لا مبرر لها»، أكثر منها «تعتقد الموضوع». ويتساءل، ثانياً، عن سبب ما رأى فيه «تشبثاً مفرطاً باستعمال سلسلة من الكلمات التقنية المعتقدة التي تملأ كل الكتاب مثل: علاقات التفارق والتماثل والاختلاف، أزمة بنوية، بنية أزمية...»، وظهر الميل عنده واضحأً إلى أن يرى في هذه «الكلمات التقنية» تعبيراً «عن ارستقراطية ثقافية هي نتاج للفكر البرجوازي المحترف للـ «عامة والعام»».

عن هذه المجموعة الأولى من الأسللة، أجيب بما يلي: ليست «شكلية» هذه الأسللة التي لها علاقة بحركة الفكر الداخلية في اثناء مفاهيمه النظرية وشبكة العلاقات الاستخلاصية التي تهاسك فيها هذه المفاهيم، مولدة فضاءها النظري. وليس «شكلية» هذه الأسللة التي لها علاقة بحركة الفكر في مقارنته موضوعه عبر هذا الفضاء النظري بالذات. إنها، بالعكس، تطرح على بساط البحث قضية المنهج الذي يعتمد الفكير في تحليله. وما أظن صديقي الدكتور فيصل دراج - وهو ذو ثقافة فلسفية واسعة - إلا مدركاً أن أهم ما في الفكر حرکته الداخلية بكل تعرّجاتها والعوائق التي تتعرضها والشكل الذي تتخطى فيه هذه العوائق. أما النتائج التي يصل إليها الفكر ذاك، فهي - كما يعلم صديقي - محكمة إلى حد بعيد بهذه الحركة. أهم ما في حركة إنتاج المعرفة أن يحسن الفكر طرح السؤال وصياغته، بحيث تولد الإجابة عنه سؤالاً آخر تفتح الإجابة عنه بدورها على سلسلة من الأسللة المتراقبة في حركة داخلية محكمة هي هي. حركة الفكر في إنتاج المعرفة. فإذا تسرع القارئ في قراءته، وكان في عجلة من أمره، وكان همه النظر في النتائج أو «الخلاصات» دون النظر في حركة وصول الفكر إليها، فأهلل ما لا يصح أهاله في فهم سيرورة إنتاج المعرفة، رأى في مفاصل هذه السيرورة «استطرادات لا مبرر لها» هي نتيجة سقوط تلك المفاصل من حقل النظر في

«الخلاصات».

وأزيد، في هذا المجال، أن أكرر ما سبق أن أشرت إليه في كتاباتي السابقة، استناداً إلى ماركس، وهو ضرورة التمييز بين منطق البحث ومنطق عرض نتائج هذا البحث. لقد اعتمدت في كتابي المنطق الأول، وهو الذي اعتمد دوماً في كل ما أكتب. ربما كان هذا مصدر شعور القارئ بالإطالة أحياناً وبالتكلّم أحياناً. فالنتائج، أو الخلاصات، في البحث ليست سابقة على البحث، بل إنها كثيراً ما تناجو، الفكر فيه، وقد تبدو أيضاً وليدة حركة الاستخلاص المفهومي، فتفرض، بضرورتها المنطقية، حتى على المفكر أو الباحث نفسه، بل حتى إن أراد هذا رفضها لما تمكن. وفي هذا تأكيد لموضوعية الفكر وحركة المنطق البحثي. بانهاء البحث، وبعد أن يكون الفكر قد قطع كامل المسافة الفاصلة بين بداية البحث ونهايته، أي بين منطلقاته وخلاصاته، في هذه الحالة وحدها فقط، بإمكان الباحث أن يعتمد منطقاً آخر يعرض فيه خلاصات بحثه. هنا، باختلاف منطق الغرض هذا عن منطق البحث، يمكن استقطاب ما يمكن استقطابه، في العرض، مما يرى فيه البعض استطراداً أو تكراراً. وهذا ما لم أقل به طبعاً، وما لم أجده فيه، بعد، ضرورة. ربما لأن البحث لم يكتمل بعد، وهو واحد في كل ما كتب. لذا، أرأى، في معالجة كل موضوع، أمهد هذه المعالجة دوماً القاعدة النظرية التي منها انطلق. وهذا ضروري في الممارسة النظرية. وهذا ضروري في منطق البحث العلمي. وكيف للبحث هذا أن ينطلق إن كان يجهل قاعدة انطلاقه؟ وكيف للتفكير أن يبني إن لم يحدد في البدء قاعدة ابنته؟ فإن أحب القارئ أن يكون الأمر غير ذلك، فهو حر في رأيه. لكن الفكر يسير في اتجاه ضرورته ويطلب من القارئ أن يغير رأيه.

أما بالنسبة لتلك «الكلمات التقنية المعقّدة» التي يتصحّن فيصل دراج بعدم التشبيث بها وباسقطها من اللغة حتى تتحرر اللغة وفكّرها. من ارستقراطية الفكر البرجوازي ولغته، فإني لا استطيع إلا أن أعلن دهشتي من هذه النصيحة. فتلك الكلمات ليست مجرد كلمات، وإن كانت «تقنية». إنها المفاهيم، أي الأدوات النظرية التي بها يفكّر الفكر، وبها يتمكّن الواقع المادي معرفياً. فهذا لو اسقطنا،

مثلاً، من فكر ماركس «كلمات تقنية معقدة»، غلباً كتاب رأس المال، كالقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج والبناء الفوقي والبناء التحتي والقانون الملي لانخفاض معدل الربح، والقيمة الزائدة، والقيمة الانتفاعية للسلعة والقيمة الاستبدالية للسلعة، إلى غير ذلك من «الكلمات» التي هي حتى أكثر «تقنية» من «كلمات» علاقات الاختلاف والتباين، والأزمة البنوية؟ ماذا يبقى من ذلك الفكر لو حذفنا منه كل هذه «الكلمات»؟ يبقى حيث ذُكر من الكلام، وبنهار بناء الفكر. للتفكير بناء معياري يقوم، كأي بناء آخر، على قاعدة ويتماست بأعمدة وركائز هي التي تحمله وتحدد هيكليته، فإذا هي انهارت، انهار الفكر كله للتفكير، إذا أردتم صورة أخرى، عمود فكري به يستقيم في ترابط فقراته وتفصلها بعض على بعض؛ فبدونها يتشلل ويعجز حتى عن الزحف. هذه هي المفاهيم وهذا دورها. وقدرها، إن كانت جديدة غير مألوفة، أن تستثير ردوداً من الفعل تتراوح من المقاومة إلى الرفض:

قد تكون صعبة لغة ذلك الكتاب الذي هو موضوع النقد. لكن الصعوبة ليست في «الكلمات» بقدر ما هي في حركة الفكر نفسه، في مقاربته واقع الحرب الأهلية، وفي نوع الأسئلة التي يطرح والشكل الذي فيه تطرح، وتتسلل في تولّد أجوبتها التي تتولد منها أسئلة أخرى في حركة، لولا ابتدال «الكلمات» لقللت إنها الحركة الدباليكيبكية المادية نفسها في سيرورة إنتاج المعرفة.

ليست «شكلية» تلك الأسئلة التي يطرح صديقي فيصل دراج. إنها بالعكس أسئلة معرفية. فلماذا بدت شكلية للفكر الذي يطرحها؟ هذا هو السؤال الذي أطرح بدوري على الفكر هذا، وأشير إلى جواب ممكن بالقول: ربما لأنه يجعل ما هي، بالفعل، حقيقة السؤال المعرفي.

النظرية والواقع واختبارهما

وأنقل الآن إلى المجموعة الثانية من الأسئلة، وهي المجموعة النظرية. يبدأها فيصل دراج بسؤال، أو بجملة من الأسئلة حول مفهوم غلط الإنتاج الكولونيالي.

ربما، للدقة، يجب القول إنه يبدأها سلسلة من الأحكام القاطعة التي في ضوئها يطرح أسئلته. فما هي هذه الأحكام؟

يقول فيصل دراج: «يشكل مفهوم «نقطة الإنتاج الكولونيالي» نقطة الانطلاق المركزية في دراسات مهدي عامل». وأقول بدورتي: هذا صحيح. ثم يقرّ: «لكن هذا المفهوم المحوري يقدم لنا كعلاقات منطقية دون أن يمر بمرحلة البرهنة التاريخية، أي أن هذا المفهوم الذي هو اقتصادي بالضرورة يصل إلينا دون أن يدرس المجتمع الذي يعالجه لا تاريخياً ولا اقتصادياً». ويشرح قوله هذا فيضيف: «معنى ذلك أن مهدي يبدأ من النتائج دون أن يعرف المقدمات، أو قل إنه يبدأ من النهاية دون أن يعرف البداية، فتبقي نظريته معرفياً في طور الفرضية التي لا يجوز تعيمها قانون... إن مهدي يكتب التاريخ والاقتصاد بلغة منطقية، لكن التاريخ حركة مقرورة فعلاً، والاقتصاد أرقام وحقائق دراسة متميزة». هذه هي خلاصة أحكامه التي منها ينطلق. فلتتفق عندها قليلاً لنتسجل حركة الفكر فيها والمنطق الضمني الذي يعدها.

ربما كان الخطأ المنهجي الأول الذي يقع فيه فيصل دراج يكمن في أنه، فيما هو يناقش كتاب «الحرب الأهلية»، راح يناقش كتاباً آخر هو «في نقط الإنتاج الكولونيالي»، فتوزع النقاش بين الكتابين دون أن يطالهما فعلياً، وضع ناقاش الأول في نقاش الآخر، وضاعت الفائدة من الاثنين معاً. ولعل السبب هو التسرع، بينما الفكر يتطلب نقداً فيه كثير من المدحوه والوقفة. فبامكان القارئ، بشيء من الصبر والدقة في القراءة، أن يرى في كتاب «الحرب الأهلية» اختباراً تاريخياً - ولا أقول برهنة - لجهاز المفاهيم النظرية الذي أبني، ولما يكتمل بعد، في الكتابين السابقين: «في التناقض» وفي «نقط الإنتاج الكولونيالي». ولقد نبهت القارئ، في مقدمة الكتاب الأول، (الحرب الأهلية)، إلى هذا الأمر، ودعونه إلى أن يرى فيه ذلك الاختبار التاريخي لمفاهيم نظرية يفرض عليها منطق البحث العلمي أن تترابط وتتماسك في شبكة من العلاقات الداخلية الاستخلافية - وبالتالي المنطقية - لا ترى فيها إلى الواقع التاريخي الملموس إلا بما هو عندها مثال

تستعين به في تأييد حركتها أو تأكيدتها. ومثل هذا المثال كان حاضراً، كمثال فقط، في الكتابين النظريين. أما في كتاب «الحرب الأهلية» فلم يكن الواقع التاريخي الملموس مثلاً، بل كان حقل الاختبار النظري، وكان موضوع المعرفة، هذه التي كانت أدوات إنتاجها تلك المفاهيم النظرية.

نحن هنا في صلب السؤال المعرفي الذي أشرت إلى غيابه سابقاً في الفكر الذي به ينقد فيصل دراج. فإذا أقول في نقد هذا الفكر والنقد معاً؟ هل أقول إن النظرية ليست بحاجة، في طور ابناها الداخلي، إلى «برهنة تاريخية» بل هي بحاجة، بالضبط، إلى هذا الذي ينكره عليها الكثiron، وفيصل دراج واحد منهم، أي إلى تمسكها في شبكة من العلاقات المفهومية الاستخلاصية؟ هذه الشبكة هي حقل البرهان النظري. ولا معنى للكلام على «برهنة تاريخية». وبعذر ما يكون البناء النظري صارماً، تزداد مفاهيمه قدرة على التملك المعرفي للواقع التاريخي الملموس. وحين تدخل المفاهيم هذه في مواجهة مع الواقع هذا، كأدوات لإنتاج معرفته، تنتقل حينئذ من حقل وجودها في النظرية إلى حقل وجودها في الاختبار. لكن الاختبار هذا مزدوج: انه اختبار نظري للواقع التاريخي الملموس واختبار تاريخي لجهاز المفاهيم النظرية. هكذا يتكون الواقع المميز في تمييز نظريته الكونية. إنها حركة الفكر الكلية في مقاربته التاريخ الكوني. والفكر ذلك هو الفكر الماركسي، والتاريخ هذا هو تاريخ الحركة الثورية، أعني حركة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. بهذا القول أكرر أول صفحة كتبتها كتمهيد لكتاب «الحرب الأهلية»، فاكتشف مرة أخرى أن للتكرار أحياناً ضرورته.

حين حاولت أن أفكّر علاقـة الأخـلاف بين المجتمعـات المستـعمـرة سابقاً وبالبلدان الإمبريـالية في عـلاقـة اـرـبـاطـها التـبعـيـ الـبـنـويـ بـهـاـ، فـلـجـأـتـ إـلـىـ إـنـتـاجـ مـفـهـومـ «غـطـ الإـنـتـاجـ الـكـوـلـوـنـيـلـيـ» لـأـفـكـرـ بـهـ تـلـكـ العـلـاقـةـ، قـلـتـ لـلـقـارـئـ أـنـ عـلـيـ، فـيـ الـبـدـءـ، أـنـ أـنـتـاجـ أـداـةـ، أـوـ أـدـوـاتـ إـنـتـاجـ مـعـرـفـةـ الـوـاقـعـ التـارـيـخـ لـمـجـتمـعـاتـ الـكـوـلـوـنـيـالـيـةـ. وـبـهـتـ الـقـارـئـ وـمـاـ زـلـتـ اـنـبـهـ إـلـىـ ضـرـورـةـ التـميـزـ فيـ سـيـرـورـةـ إـنـتـاجـ الـمـعـرـفـةـ الـعـلـمـيـةـ بـيـنـ إـنـتـاجـ هـذـهـ الـمـعـرـفـةـ وـإـنـتـاجـ أـدـوـاتـ إـنـتـاجـهـاـ. فـيـ كـتـابـيـ «ـفـيـ التـنـافـضـ» وـفـيـ غـطـ

الإنتاج الكولونيالي»، كنت أحاول إنتاج أدوات إنتاج تلك المعرفة الضرورية بواقعنا التاريخي. لذا، ما كان عليَّ أن أقوم بدراسة مجتمع ملموس دراسة تاريخية واقتصادية، بل كان عليَّ، في البدء، أن أحاول إنتاج أدوات هذه الدراسة. وأراني في هذا القول أيضاً أكرر ما ورد في مقدمة الكتابين المذكورين، وأؤكد، ثانية، ضرورة القيام، في الفكر العربي، بما سميته في حينه، «ثورة كانتطية». وهذا أنا أكتشف مرة أخرى ضرورة التكرار وال الحاجة إليه.

فقد يجد القارئ، فائدة في إعادة القول، أيضاً، إن للنظرية تاريخ تكونٍ مختلفٍ عن تاريخها بعد اكتها تكوينها، ولا بد من التمييز بين هذين التاريفتين اللذين من عادة الفكر التجزئي أن يخلط بينهما فيطلب من الثاني أن يكون الأول، والعكس بالعكس. في حقل النظر في أسئلة الواقع تتكون النظرية، ومن هذه الأسئلة تنطلق لتسنوي على صعيدها الخاص وتأخذ حركتها المستقلة نسبياً في حركة مفاهيمها الاستخلاصية. ثم تعود ثانية إلى حقل اختبارها التاريخي الذي فيه أيضاً تخbir الواقع نظرياً.

أليس الفكر التجزئي هو الذي يقطع بين النظرية وعلاقتها مفاهيمها المنطقية وبين الواقع التاريخي الذي هو حقل تكوينها وحقل اختبارها، قطعاً مطلقاً لا يعود يرى فيه هذا الفكر في المفاهيم سوى علاقات منطقية مجردة واعتباطية، دون أن يرى فيها أدوات إنتاج المعرفة، ويرى في الواقع واقعاً خاماً مباشراً خالصاً من كل نظرية ومن كل إيديولوجية ومن كل فكر؟ أليس ذلك الفكر الذي ليس بسعه أن يفهم سيرورة إنتاج المعرفة العلمية هو الذي، بفضلِه هذا وبإقامة العازل بين الفكر والواقع، يجعل من المعرفة مشكلة، يعني أن المعرفة تصير عنده مشكلة، أي مستحيلة، إلا إذا كانت تدويناً أو تسجيلاً للواقع المرن في مبادرته؟

بهذا الفكر التجزئي يطرح فيصل دراج على النظرية أسئلته. ويفكر مادي ديداكتيكي أطرح عليه أستاذتي.

لكنني أقف عند جملة وردت في نص فيصل دراج، لها دلالة بالغة. يقول:

«لكن التاريخ حركة مفروضة فعلاً، والاقتصاد أرقام...». وأنسايل بدوري : ما معنى أن يكون التاريخ حركة مقررة، فعلاً؟ إن منطقاً ضمنياً من الفكر هو صاحب هذا القول، وهو منطق الفكر التجربى. كان التاريخ يقرأ بلا حاجة إلى نظرية تقرؤه. وكان التاريخ سيل من الأحداث وكان العلاقة بينه وبين الفكر علاقة مباشرة. إن في هذا القول إدانة للغة المنطقية هي اللغة النظرية التي بها يكتب التاريخ ويقرأ. والفكر التجربى هو صاحب هذه الإدانة التي أخطر ما فيها أنها تنطلق من فهم للتاريخ وحركته هو الفهم الخلائقى، أي بالتحديد هذا الفهم الذى يتعطل به علم التاريخ ويبطل. قد يرفض صاحب القول ذلك هذه التائج التى يؤدى إليها قوله. فإن كان رافضاً لها، فعليه أن يجد حلأً لهذا التناقض الذى يقع فيه بين قول يقوله، ومنطق يحكم هذا القول، لكنه قد يرفضه. ولا سيل إلى الخروج من هذا التناقض إلا بقول آخر هو أن حركة التاريخ لا يقرؤها قراءة علمية سوى فكر نظري معين، وأدوات معينة. وما أدوات هذه القراءة سوى أدوات إنتاج المعرفة التاريخية، من حيث أن تلك القراءة هي إنتاج هذه المعرفة. لكن شرط الخروج من هذا التناقض يمكن فى استحضار ذلك السؤال المعرفى الذى، إن رأى الفكر التجربى إليه ترآى فيه، سؤالاً شكلاً.

أما بالنسبة للاقتصاد ولتعريفه بالأرقام، فاكفى بالقول إن الاقتصاد غير ذلك. إنه، في النظرية الماركسية، بنية العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقة الإنتاج. وبنية العلاقة هذه، في هذه النظرية، هي بالضبط نمط الإنتاج.

وبالنسبة لمجموع الأسللة التي يطرحها فيصل دراج حول نمط الإنتاج الكولونiali وتحديد علاقات الإنتاج فيه وطبيعة القوى المنتجة وشكل سيرورتها إلخ... فبإمكانه أن يجد الأرجوحة عنها بالتفصيل في كتاب «في نمط الإنتاج الكولونiali».

الطبقة العاملة بين حقيقة الفكر المادي وهم الفكر التجاري

يستوقفني من بين أسئلة فيصل دراج واحد هو التالي:

«هل يمكن الحديث عن طبقتين متمايزتين، أي البرجوازية والبروليتاريا في نمط الإنتاج الكولونيالي؟» هل يمكن الحديث فيه عن طبقة عاملة حقيقة، وعن هيمنة برجوازية؟

ليس في هذا السؤال سؤال، بل إن فيه نفياً ضمنياً. صيغ في شكل سؤال. لإمكانية وجود طبقة عاملة «حقيقة» وطبقة برجوازية في ذلك النمط من الإنتاج. إن فيه تأكيداً لهذا النفي حاضراً في شكل طرح السؤال نفسه. هكذا تتضمن الأسئلة أجوبتها. وما في هذا النفي، وما في ذلك السؤال من جديد. إنه يكرر فكراً كثُرت آثاره في الآونة الأخيرة وأخذت تطمح إلى الانتشار. أو قل إنه يلتقي مع هذا الفكر وينطلق من تربته الإيديولوجية نفسها. ولو أردنا أن نوجز بسرعة هذا الفكر لقلنا إنه هذا الذي لا يكتفي بالتشكيك بوجود طبقتين رئيسيتين متمايزتين في مجتمعاتنا الكولونيالية، بل ربما ذهب في هذا التشكيك، أو ذهب فيه التشكيك حتى القول بنفي وجود تركيب طبقي في هذه المجتمعات، فيستبدل الطبقات فيها تارة بالطواائف وتارة بالقبائل. وفي أحسن الحالات يقول ببداية تكون الطبقات وتشكلها في مجتمعاتنا في حركة لم تستكمل بعد شروطها، ولم تتمكن بعد من تحظى عوائقها. وربما كانت المجتمعات هذه عنده في حركة انتقال معاق إلى المجتمع الطبيعي، أو إلى المجتمع الرأسمالي «ال حقيقي ». ومن الواضح أن عينه، في هذه الأقوال كلها، على ثروض واحد كلاسيكي من التطور الرأسمالي هو ثروض الرأسمالية في أوروبا، عليه يقاس الوضع الطبيعي، أو قل الاجتماعي بشكل عام،

في مجتمعاتنا، فإن كان تطابق بين هذه وغذاؤها، كانت مجتمعات رأسالية، وكأن فيها طبقة عاملة «حقيقية» وطبقة برجوازية فعلية. وكانت الدولة فيها دولة رأسالية برجوازية. لكن القياس يدل على عدم وجود أي تطابق. إنه، بتعبير آخر، يدل على أن العلاقة بين البنيات الاجتماعية الكولونيالية والبنيات الاجتماعية الإمبريالية ليست علاقة مماثلة، بل هي علاقة اختلاف. - ولا سيل إلى تحديدها إلا بهذا المفهوم - فما العمل إذن؟ واحدة من اثنين: إما أن ننظر في علاقة هذا الاختلاف، وهي علاقة بنوية، وأن نسير في المخاطر النظرية لضرورة إنتاج معرفة هذه العلاقة وإنما أدوات إنتاج معرفتها، وإنما أن نكتفي من النظر فيها بالقول بعدم وجود التطابق بين واقع تاريخي ملموس هو الواقع مجتمعاتنا الكولونيالية، وواقع آخر ليس واقعاً ملموساً، لأنه عندنا - أي عند ذلك الفكر الذي انقد - هو النسوج، وهو الواقع المجتمعات الرأسالية الإمبريالية. الفكر، في الحالة الأولى، يحكمه منطق الاختلاف، وهو، بالضبط، منطق الفكر المادي التاريخي، أي منطق الفكر الدياليكتيكي، أما في الحالة الثانية، فيحكمه منطق التمايل، وهو، بالضبط منطق الفكر البرجوازي، في شكل تمييزه في مجتمعاتنا الكولونيالية كفكر «قومي». هذا الفكر، من موقع وجوده في أزمة هي أزمة إيديولوجية البرجوازية في أزمة سيطرتها الطبقية بالذات، هو الذي يبحث عن «خصوصية» يجدوها في تفاصيل التركيب الطبقي لمجتمعاتنا الكولونيالية وفي تأكيد تركيبيها الطائفى أو القبلي، أو في هيمنة علاقات إنتاج ما قبل الرأسالية وسيادتها فيها. ثم يمعن ذلك الفكر في شططه فيرى في هذه «الخصوصية» الأصلية. وحين يخلو له الكلام على تغيير المجتمع أو عمل تحويله «الثوري»، ينقل دور قيادة هذه العملية التاريخية من الطبقة العاملة، بعد أن ألغى وجودها بفكرة «خصوصيته القومي»، إلى الفئات الاجتماعية التي تضمنها علاقات إنتاج ما قبل الرأسالية، وهي التي ليست بطبقات أو فئات من طبقات، بل طوائف وقبائل وعشائر ت مثل «الجوانى» ضد «البرانى»، أو «الداشل» ضد «الخارج»، أو «الأصللة» ضد «المجانة»، أو «الشرق» ضد «الغرب»، أو «الإسلام» ضد غيره... . ويدخل حينئذ التاريخ في ضباب وظلمة لا يعرف فيها إلى أين يسير أو يتنتقل: هل إلى الاشتراكية ينتقل، ولا وجود في البنية الاجتماعية لقومات الانتقال

هذا، أو ل المؤمنات الثورة الاشتراكية، بينما تستلزم الثورة هذه قاعدة انطلاق مادية لها هي القاعدة الرأسالية؟ هل إلى الرأسالية يتنقل؟ لكن «الأصلية» تأتي عليه مثل هذا الانتقال، وكذلك «الخصوصية». وهل يصح في الشرق انتقال الشرق إلى الغرب؟ ربما كان عليه أن يعود إلى ما كان من قبل، أو أن يستعيد فيه ما تغرب عنه، وهو الذي تغرب، فالغربة غربته. ربما، في رفضه التاريخي، بالوهم يطمح إلى إلغاء ما سبق منه وما سيلحق، حتى تستددم له، ضد التاريخ وحركته، علاقات من الإنتاج كانت «الخصوصية» فيها «خصوصيتها» و«الأصلية»، «أصلاته»، والزمان فيها صافياً ما قبل الرأسالية وأمبراليتها.

هل ننكر على مثل هذا الفكر نقد الرأسالية والإمبرالية؟ لا ننكر عليه هذا، حتى لو كان النقد وهو من النقد، أو ما يشبه السحر. لكننا نقول إنه نقد لها من موقع رجعي هو موقع علاقات ما قبل الرأسالية وموقع الخنين إلى تأييدها، أو ارجاعها، والموقع هذا، في الفكر، موقع ظلامي.

ليس هذا الموضع، بالطبع، موقع فيصل دراج، وليس هذا الفكر فكره، فليماذا، إذن، هذا الذي قد يبدو له «استطراداً لا مبرر له»؟ لضرورة هي، في الممارسة النظرية، ضرورة إقامة الحد المعرفي الفاصل بين فكر علمي به نفكير وبه نقد، وفكر إيديولوجي هو الذي يجب نقاده. والحد هذا هو نفسه الحد الطبيعي الفاصل بين الإيديولوجية البروليتارية، أي النظرية марكسية، والإيديولوجية البرجوازية، هذه التي تأخذ في بلادنا شكل الفكر «القومي». فيغياب هذا الحد الفاصل هو الذي يقود إلى الانزلاق إلى موقع الفكر النقيض الذي ليس يكفي أن نعلن رفضه حتى تنجذب مزلة القدم فيه. فالقول بنفي وجود طبقتين متباينتين: البرجوازية والطبقة العاملة، في غط الإنتاج الكولونيالي الذي حدته بأنه شكل تاريخي متميز من غط الإنتاج الرأسالي نفسه في حركة تكونه، أعني في ظل وجوده في نظام رأسالي عالمي تهيمن فيه الإمبرالية هيمنة مطلقة لا يمكن فيها للراسالية أن تكون وتتطور في مجتمعاتنا الكولونيالية، في طور أزمتها، إلا كرأسمالية تبعية. أقول إن القول بذلك التبني يؤدي، حكماً، إلى القول بنفي أن تكون بنية مجتمعاتنا

بنية طبقية، وينفي وجود الطبقات، وبالتالي، فيها، فينزلن الفكر حيث إن هذا القول إلى م الواقع الفكر «القومي». هذا الفكر هو الذي يغيب الرأسمالية كنظام عالمي، فيغيب العلاقة الإمبريالية كعلاقة تبعية بنوية. وعلى قاعدة هذا التغيير الملائم آلية الممارسة الإيديولوجية البرجوازية، تحمل الطوائف والقبائل والعشائر محل الطبقات، فلا يعود بإمكان الفكر أن يعتمد منهج التحليل الطبقي في النظر في بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية، أي الكولونيالية. فيرى إليها بعين فكر ينزلن إلى موقعه فيها هو يرفضه، أو يعلن رفضه، ولا يرى فيها إلا ما يربه إياه هذا الفكر نفسه، وماً من المعرفة، أي أثراً من آثار سيطرة الإيديولوجية البرجوازية. هنا يقع المفكر أو الناقد في تناقض هو فيه قائم بين فكر يرفضه، لكنه به يفكّر ضمّانياً، وفكّر يظنه فكره. وتولد، في حركة الفكر والنقد، عن هذا التناقض آثار تؤكّد هيمنة الفكر الضمّني على الفكر المعلن، في الشك، مثلاً، في أن تكون اليمينة، في مجتمعاتنا الكولونيالية، للبرجوازية، بينما الدول فيها هي - كما يقول فيصل دراج - «ذات طابع طائفي وقبلي». والشك هذا هو وليد ذلك الفكر الضمّني الذي ميزته بالقول إنه «الفكر القومي». وهو، ببساطة، شك في أن تكون الدولة، في مجتمعاتنا العربية، دولة البرجوازية. وأن تكون السلطة فيها سلطة البرجوازية. بل أن يكون طابع بيتها طابعاً رأسياً. ولن سألت فيصل دراج عن سبب شكه هذا الذي هو، كما أشرت، نفي أكثر منه شك، أجاب قائلاً: « لأن اليمينة الطبقية الفعلية لا تتحقق إلا بواسطة سلطة مركزية قادرة على توحيد الشعب والتغيير عن مصالحه ». إنه النموذج دوماً يطل من نافذة فكر يمحكمه منطق التهايل. فإذا أن تكون الدولة في البنية الاجتماعية الكولونيالية كالدولة البرجوازية في نسوجها الأوروبي، متّهالة متطابقة معها، فتكون برجوازية، وأما لا تكون برجوازية إن هي كانت مختلفة عنها. فإذا كانت العلاقة بينها علاقة اختلاف، ظهر عجز الفكر المحكوم بمنطق التهايل عن إنتاج معرفة الواقع الاجتماعي التاريخي التميّز، وظل النموذج يؤكد نفسه ضد الواقع وغيّره. وفي هذا تعطيل لسيرة إنتاج المعرفة.

لكن المشكلة تبقى قائمة: كيف نفكّر دولة برجوازية، كالدولة اللبنانيّة مثلاً،

في الممارسة النظرية

لا ينطبق عليها مفهوم الدولة البرجوازية؟ منطق التهاليل مجرد الخل في القول إنها ليست دولة برجوازية، بل هي دولة الطوائف والقبائل والعشائر. والمنطق هذا هو، بالضبط، منطق الإيديولوجية البرجوازية اللبناني ومنطق الفكر «الطائفي». ولقد بينت هذا بالتفصيل في كتاب «الحرب الأهلية»، وفي كتاب آخر صدر بعده بعنوان «مدخل إلى نقض الفكر «الطائفي»»^(١)، وحاوت أن أعالج فيها تلك المشكلة بتحليل بنية التناقض في بنية الدولة اللبنانية بين كونها دولة برجوازية وكونها دولة «طائفية». فيإمكان القارئ والناقد أيضاً أن يعود ثانية إلى تحليل ليس عندي ما أضيفه عليه. وما يصبح من قول على تحليل الدولة اللبنانية يصبح أيضاً على تحليل الاستقلال السياسي، والإيديولوجي للطبقة العاملة في لبنان، وعلى تحليل مفهوم اليمينة الطبقية في سائر كتاباتي السابقة. فلقد سُمِّت التكرار.

١ - النص بين التأويل والتشويه

وانتقل الآن، في إطار المجموعة الثانية من أسلحة فيصل دراج، من الأسئلة حول نمط الانتاج الكولونيالي، إلى الأسئلة حول الممارسة النظرية وأسارع إلى القول إن عنوان: «النظرية في الممارسة السياسية» ليس عنواناً فرعياً - كما ظن فيصل دراج - بل هو العنوان الأصلي للكتاب. والقضية ليست شكليّة، وليس قضية عنوان، بل هي، كما أشرت سابقاً، قضية معرفة حكم بناء الفكر في الكتاب بكامله. والخطأ في تأويل العنوان يجر إلى الخطأ في تأويل النص كله. لذا وجب التنبيه.

يبدأ النقد بتأويل للنص وللعنوان لست أدرى فعلاً من أين وكيف وصل إليه. يقول الناقد: «إن مهدي يجد نظرته في الممارسة السياسية اليومية للحزب

(١) ثم في كتابه: «في الدولة الطائفية» أيضاً - المحرر.

الشيوعي، وبالتالي فإن العلاقة بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية هي علاقة انعكاس بسيط، انعكاس مرآة. فالنظرية موجودة في حالتها العملية في الممارسة وما على المنظر إلا أن يكتبهما». ويقول، داعمًا تأويله الغريب هذا حتى يستقيم له النقد: «إذا كانت الممارسة هي النظرية...». واجترىء الجملة عن قصد، لأن التأويل يمكن في هذه العبارة بالذات، في وضع الممارسة - وقد سقطت منها صفة «السياسية» - في علاقة من التهالك مع النظرية، هي التي يقيّمها بينها منطق التهائل في فكر الناقد.

أقول: غريب هذا التأويل. فلو كان هذا هو بالفعل ما أقول في الممارسة النظرية وفي علاقتها بالممارسة السياسية، لسبقت الناقد إلى رفض هذا القول وتسخيفه. لكن ما أقول هو شيء آخر لا علاقة له بالبة بهذا الذي أرى فيه إسقاطاً على ما أقول، من فكر يحمل كل علاقة من الاختلاف، إذ ينظر فيها، علاقة مغاثل هي التي يربه إليها منطق يحكمه. لهذا أراني مرغماً، مرة أخرى، على التكرار، طالباً من القارئ والناقد معاً أن يعودوا. إن أرادوا ذلك، إلى مقدمة كتاب «الحرب الأهلية». ففيها أعلى علاج علاقة الاختلاف بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية. وارتباطها الداخلي في الممارسة الحزبية، من حيث هي الممارسة الشورية في سيرورة إنتاج المعرفة العملية. في سيرورة الحركة الثورية نفسها، أي في سيرورة التحويل الشوري للعلم. وأعلى علاج القضية نفسها أيضاً في الفصل الثامن من كتاب «في التناقض»، بعنوان «التذيم والتكونية في الماركسية الليبية». وأعلجها كذلك في ملحق هذا الكتاب.

٢ - سيرورة إنتاج الفكر الماركسي

ما أقوله هو، باختصار. ما يلي: إن علينا إنتاج الفكر الماركسي الذي به تفكير. وإن توجه هذا هو إعادة إنتاج له في تمييز كونيه. وتمييزه هذا يكون بمجابته واقعنا التاريخي. الاجتماعي الذي هو واقع الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني. ليس هذا الفكر. إذن. جاهزاً قابلاً للتطبيق - كما يقال - في كل زمان

ومكان. وفي كل ميدان من ميادين المعرفة. عليه، بالعكس. أن يثبت، في كل آن، قدرته على التملك المعرفي لواقع ليس له فيه مكان مسبق. وقدر الفكر الماركسي في مجتمعاتنا يمكن في ضرورة صبرورته فكر حركة التحرر الوطني، أو نظريتها. في هذا الحقل التاريخي إذن يتبع، من هنا، من هذا الوضع التارخي المميز، أنت ضرورة الربط، في ضرورة إنتاج هذا الفكر، بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية. أما الأولى فهي، بالضرورة ممارسة إنتاج نظرية التحرر الوطني - وهي هي، بالتالي، ممارسة إنتاج الفكر الماركسي -. وأما الثانية فهي بالضرورة، أي بضرورة ذلك الوضع التاريخي المميز، ممارسة الصراع الطيفي في حركة التحرر الوطني. من موقع الممارسة الثورية لهذا الصراع ينظر الفكر الثوري في هذه الحركة. فملوّع هذا، إذن، هو موقع الممارستين: النظرية والسياسية في التحامها الثوري في الممارسة المخربة، وهذا طبيعى، أعني ضروري في النظرية الماركسيّة. وهذا طبيعى، أعني ضروري في الحركة الثورية. وهذا طبيعى، أعني ضروري في ضرورة إنتاج المعرفة العلمية. فلأول مرة في التاريخ تلتزم نظرية علمية بحركة ثورية، في حركة تاريخية واحدة تتحدد فيها الأولى كنظرية الثانية التي هي وجودها الممارسى نفسه، أي الشكل التاريخي الملمسى الذي تتجسد فيه النظرية، مارسياً، في ممارسة الحركة الثورية. وما الشكل المادي هذا سوى الذي فيه تميز كونية النظرية العلمية.

لقد تكونت النظرية الماركسيّة وتطورت في مواكبة مستمرة للحركة الثورية ولنضال الطبقة العاملة، منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أيامنا هذه، وكان لدوروس هذه الحركة، في نجاحاتها وإخفاقاتها وأخطائها، ونقد هذه الأخطاء، دور أساسي في تكامل كونية النظرية وتغيير مفاهيمها. هذا ما قام به مؤسسوها، ماركس وإنجلز ولينين، وهذا ما قامت وما تزال تقوم به أحزاب الطبقة العاملة، بدرجات متفاوتة، في شروط تاريخية مختلفة.

ولئن نحن نظرنا في حركة تجدد هذه النظرية، في أوروبا مثلاً، وجدنا أنها لم تكن تنحصر في حقل النظر في الممارسة السياسية الثورية ونقدها، بل كانت تجري

إيضاً، في وجه آخر رئيسي منها، في إطار علاقتها بحركة تطور العلوم الطبيعية أيضاً، أي بالتحديد، في حقل النظر في الاستمولوجيا. وما كان هذا الوضع بجديد عليها. فهذا ما قام به إنجلز، مثلاً، في كتابه «ديالكتيكية الطبيعة»، وللينين في كتابه «المادية والتجريبية النقدية». وهذا ما يقوم به الآن عدد من المفكرين الماركسيين كالتوصير ودسانتي ولوكور وغيرهم.

فإذا انتقلنا إلى وضعها في مجتمعاتنا، وجدنا أمرها مختلفاً. وسبب هذا الاختلاف راجع إلى الشروط التاريخية نفسها التي حددت ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية والصناعية في أوروبا، مترافقاً مع تكون الرأسمالية فيها، وإلى الشروط التاريخية التي حالت دون ظهور هذه الثورة في مجتمعاتنا، وجعلت فيها الرأسمالية تكون في طور أرستتها، وفي ظل علاقة تبعيتها البنوية بالإمبريالية. لذا انحصرت حركة تجدد النظرية الماركسية وتغيير كونيتها عندنا في حقل النظر في الممارسة السياسية الثورية ونقدها، دون أن يكون لها أن تتفصل على حركة تطور العلوم الطبيعية، فبذا للبعض أن الفكر الماركسي غائب في الفكر العربي، لا وجود له عندنا كفكرة نظرية، أو في ممارسة نظرية متغيرة.

من موقف ضد هذا الوهم الإيديولوجي انطلقت في القول إن النظرية الماركسيّة الليبية موجودة فعلياً عندنا، في شكل مارسي هو الشكل الذي تعيّز فيه، في حركة تجدها بالذات، في الممارسة السياسية الثورية، هذه التي هي موضوع الممارسة النظرية.

٣ - الفكر بين منطق الوهم ومنطق الواقع

هل أتابع تحليل التعقد في العلاقة بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية في سيرورة إنتاج الفكر الماركسي؟ ما أظن ذلك ضرورياً، لا سيما أن غموضاً يكتنف نقد فيصل دراج. في حينها نراه، في تأويله الغريب، يرفض أن تكون الممارسة السياسية موضوعاً للممارسة النظرية، فيشكك في شرعية المحاولة هذه نفسها، إذا به ينطعف بنصه، فجأة، في اتجاه آخر يتناقض مع اتجاهه الأول، ويقبل بشرعية

هذه المحاولة وضرورتها المعرفية أيضاً، لكنه يرد استحالة القيام بها إلى شروط أخرى، فيقول: «إن قراءة النظرية في الممارسة السياسية لا يمكن أن تتم إلا في حقل تاريخي تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً فاعلاً حقيقياً. وهذا غير موجود عندنا». نفهم من هذا النص إذن أن قراءة النظرية في الممارسة السياسية صحيحة في ميدانها النظري أو المعرفي. إن لم تكن ضرورية. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا قام فيصل دراج بتشويه النص والفكر في تأويله السيء لكتاب «الحرب الأهلية»؟ أكثر الظن انه قام بهذا التشويه حتى يستقيم له النقد الآخر. وهو نقد سياسي وليس نظرياً. فما دامت الطبقة العاملة لا تلعب عندنا. ليس في لبنان وحسب، بل في البلدان العربية كلها، دوراً فاعلاً حقيقياً، لسبب بسيط جداً هو أنها غير موجودة، فلا سبيل إذن إلى الكلام على ممارسة سياسية ثورية، ولا على نضال وتقايل للطبقة العاملة، ولا سبيل، بالتالي، إلى قراءة نظرية في الممارسة السياسية، إذ أن هذه القراءة غير ممكنة في ميدانها نفسه لأنعدام وجود حقلها التاريخي، بعد أن ألغى ناقدنا وجود الطبقة العاملة ونضالها ودورها الفعلي في حركة التحرر الوطني. كان في إلغائه إمكانية تلك القراءة النظرية منطقياً مع نفسه، وكان المنطق عنده منطق الوهم ضد الواقع المادي التاريخي. فيبادراً أرد على هذا القول والإلغاء؟ برد الناقد إلى الواقع المادي، وإلى تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني والأحزاب الشيوعية العربية، ونضالاتها منذ أن وجدت ضد الرجعية والاستعمار وضد الإمبريالية وضد الفاشية والنظم الدكتاتورية. ولا تاريخ للطبقة العاملة منفصلأ عن تاريخ أحزابها الشيوعية وعن تاريخ ممارساتها الصراع الطبي في حركة التحرر الوطني. في نجاحات هذه الممارسات وأخفاقاتها وأخطائها. في حقل هذا التاريخ، وفي حقل النظر فيه يتبع الفكر الماركسي، ولا حيلة لي مع من ينكر وجود الطبقة العاملة وتاريخها السياسي هذا في تاريخ أحزابها.

طموح البرجوازية:
الغا، الوجود السياسي للطبقة العاملة

١ - في نقض الطائفية

بعد مجموعة من الأسئلة الشكلية وقسم من مجموعة الأسئلة النظرية حول غط الإنتاج الكولونيالي و حول الممارسة النظرية وعلاقتها بالمارسة السياسية، ينتقل فيصل دراج إلى قسم آخر من مجموعة الأسئلة النظرية، له علاقة بمشكلة الطائفية في لبنان. وهنا أيضاً نرى الناقد يهدى لأسئلته بتأويله للنص لا أتعرف فيه نصي. يقول: «يقول مهدي عامل إن الطائفية هي نتاج الإيديولوجيا البرجوازية التي تستعملها لتضليل الجماهير الكادحة». وبالتالي، فالإيديولوجيا البرجوازية ليست ممارسة معاشرة. وأقول: ليس هذا القول قولي، بل هو قول أسقطه الناقد على النص فرأى فيه انحرافين نظريين لا علاقة لي بهما. فلماذا أقوم انحرافاً ليس في النص، بل ربما كان في فكر يقرؤه؟ لذا وجب النظر في هذا الفكر الناقد الذي كلما رأى إلى النص اخطأه، لأنه يسقط نفسه عليه، كان به عجزاً عن رؤية الاختلاف بينه وبين فكر آخر يعتقده. وأوضح فأقول: تأول الناقد نصاً فاقم فيه معادلة مختزلة على الوجه التالي: الطائفية هي إيديولوجية البرجوازية، والإيديولوجية هذه هي الدين. ثمة إذن علاقة يحكمها منطق التهائل هي التي يقيمهما الفكر الناقد بين أطراف ثلاثة: الطائفية والإيديولوجية البرجوازية والدين، ويسقطها على النص - والنص بريء منها - فيستبدل فيها طرفاً بطرف دون أي عائق يمنعه من التنقل من الواحد إلى الآخر بسهولة مذهلة. هكذا تغيب الطائفية في الإيديولوجية والإيديولوجية في الدين، ويزول كل اختلاف بين هذه الأطراف، بفعل علاقة التهائل بينها، فتنعدم حبست ضرورة النظر في تعقد الواقع الاجتماعي اللبناني في

تميّزه، وينطلق الفكر من النظر في مفهوم الدين بعامة، لفهم الطائفية في لبنان، ففيتهي به النظر إلى العجز عن فهم الاثنين. لهذا كله، كان لاستلهن الناقد علاقة بالدين وبالإيديولوجية الدينية أكثر منها بالطائفية.

لكن ما أقوله في هذا المجال شيء آخر مختلف عنها ورد في التأويل. أقول إن الطائفية هي نظام السيطرة السياسية والإيديولوجية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانيّة. لذا كان تحليل الطائفية تحليلاً لهذا النظام بالذات من السيطرة الطبقية، وكان تحليل هذا النظام مرتبطاً، بالضرورة، بتحليل قاعدته المادية أي الاقتصادية التي يقوم عليها ويعمل على تأميم تأبدها. فلا يمكن، إذن، حصر الطائفية أو اختزالها في الإيديولوجية، وإن كانت برجوازية، برغم وجود إيديولوجية طائفية هي إيديولوجية برجوازية. فالقول بوجود إيديولوجية طائفية لا يعني أن الطائفية هي إيديولوجية. هذا أولاً. وأقول، ثانياً، إن الإيديولوجية الطائفية شيء، والإيديولوجية الدينية شيء آخر، وأن بين الاثنين اختلافاً هو القائم، في بنية الحقل الإيديولوجي للصراع الطبقي، بين إيديولوجية برجوازية مسيطرة وأيديولوجية كانت مسيطرة في علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية، فلما استمر وجودها في البنية الاجتماعية الرأسمالية، كانت فيها موجودة كعناصر تستخدمها البرجوازية في ممارستها الإيديولوجية. لكن هذه العناصر من إيديولوجية سابقة لا تمسك بذاتها، كما كان أمرها من قبل لما كانت الإيديولوجية المسيطرة، بل هي تمسك بانصواتها تحت سيطرة الإيديولوجية البرجوازية المسيطرة. ومن الخطأ القول - والقول هذا شائع - إن الإيديولوجية البرجوازية عندنا هي الإيديولوجية الدينية، ومن الخطأ القول - والقول هذا شائع أيضاً - إن الإيديولوجية المسيطرة عندنا - أو السائدة كما يقال - هي الإيديولوجية الدينية. وبين القولين هذين وخطأهما اختلاف: فال الأول يقول بسيطرة الإيديولوجية البرجوازية - وهذا صحيح - لكنه يميز طابعها بالديني - وفي هذا الخطأ. أما الثاني فخطأه مزدوج: خطأ هو الذي في الأول، وخطأ أكبر هو في نفي أن تكون الإيديولوجية المسيطرة هي الإيديولوجية البرجوازية.

وأقول ثالثاً إن الطائفية - وليس الطائفية - هي علاقة سياسية، بل للدقة يجب القول إنها علاقة من التبعية السياسية هي علاقة تمثيل سياسي طائفي ترى فيها طبقات كادحة في أطراف من البرجوازية المسيطرة ممثلتها السياسيين الطائفيين. والقول إن الطائفية علاقة سياسية يعني أنها ليست كياناً اجتماعياً قائماً بذاته. والفرق بين القولين كبير. إنه القائم بين فكر مادي تاريخي يعتمد منهج التحليل الظيفي في فهم الطائفية وفي فهم الطائفية، فينتظر في الشروط التاريخية الاجتماعية الملموسة التي تجعل الطبقات الكادحة أسيرة علاقة تبعيتها السياسية للبرجوازية، في علاقة التمثيل السياسي الطائفي التي تجعلها بلا قوة سياسية مستقلة، وبين فكر طائفي هو الفكر البرجوازي نفسه الذي يلغى الطبقات ويستبدلها بالطوائف. نجد خير مثال على هذا الفكر عند ميشال شيخا. ولا يغير من طابع هذا الفكر البرجوازي جلوه حيناً إلى تبعية مفاهيم ابن خلدون، ومفاهيم الفكر الانתרופولوجي الحديث حيناً آخر.

لذا أراني مرغوباً على أن أرد القاريء والناقد - إن أرادا - إلى الكتاب، ف فيه المزيد من التحليل والتوضيح. وأسمح لنفسي أيضاً بأن أردهما إلى مقدمة كتابي الآخر، بعنوان «مدخل إلى نقض الفكر الطائفي».

أما كامل المقطع الذي له علاقة، في نص فيصل دراج، بالفكر القومي، ف فيه من الأحكام عدد لو أردت الوقوف عند كل واحد منها لطال الكلام. فلماذا لا يكون للناقد الحق المطلق في إطلاق أحکامه كما يحلوه، كما ونوعاً؟

٢ - مقياس الصحة في الخط السياسي

وانتقل إلى المجموعة الثالثة والأخيرة من الأسئلة، وهي، كما يقول الناقد، أسئلة سياسية تضم أربعة: في الأول، يقول الناقد: «تصادم في الساحة اللبنانية خطان في حركة التحرر الوطني، فما هما هذان الخطان؟» عن هذا السؤال أجيب:

إنها الخطوط الوطنية الثوري والخط البرجوازي الرجعي. أما الأول، فهو نفسه الخط السياسي الطبقي للطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، بقيادة حزبها الثوري، وفي إطار جهة التحالف الطبقي الوطني، أي في إطار الحركة الوطنية، وليس من خارجها. ويكون هذا الخط صحيحاً وثورياً كلما كان خط التحالف الوطني نفسه، وليس خط سياسياً يقتصر على الطبقة العاملة وحزبها.

أما الخط البرجوازي الرجعي، فهو هذا الذي يظهر مظهراً للخط «القومي» في عدائه للحركة الثورية، وفي إقامته فاصلًا مصطنعاً يعزل عملية التحرير الشعبي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية عن عملية التحرير الوطني من الإمبريالية. بهذا الفصل بين العمليتين، تهدف البرجوازية الرجعية في ممارستها السياسية والإيديولوجية إلى تأمين تأييد علاقات الإنتاج القائمة التي فيها وفي تحديدها المستمر، بالضبط، تجد السيطرة الإمبريالية قاعدتها المادية.

للقيام بتحليل أوسع وأكثر تفصيلاً ودقّة لهذا الصراع بين ذينك الخطين السياسيين التقليدين، وتغذيد طبيعة كل منها، كتب كتاباً بكتابه، فليرجع إليه الناقد والقارئ، إن كان في رجوعهما إليه ضرورة.

أما السؤال الثاني الذي يطرحه الناقد فهو التالي: «كيف وجدت الفاشية اللبنانيّة جاهيراً لها؟... كيف ينفي المؤلف الطائفية الممارسة نظراً وعملاً؟»، واجب عن هذا السؤال بالقول إن على الناقد أن يعود إلى الفصل الثالث من القسم الثاني لكتاب «الحرب الأهلية»، وبالتالي، إلى الفقرة الثالثة من هذا الفصل، (من ص ٥٣٦ إلى ٥٦٣)، فيه يجد جواباً شافياً عن سؤاله. أما القول بأنني أنفي الطائفية، فلست أدرى من أين أق به الناقد. وبودي أن أطرح على الناقد سؤالاً: هلقرأ الناقد بالفعل الكتاب؟ أم أن ما قرأه قد غاب عنه؟ ربما التبس عليه الأمر، فرأى في نقضي المفهوم البرجوازي للطائفية تقليلاً لهذه.

ويستقل الناقد إلى سؤاله الثالث فيقول: «ما هو معيار الحقيقة في ممارسات

الحزب الشيوعي اللبناني، وما هو المبدأ الذي يحكم المسومات السياسية والتحالفات السياسية؟».

عن هذا السؤال أجيب بسؤال: ألا يظن الناقد، والقارئ أيضاً، أن الإجابة عن هذا السؤال تستدعي ضرورة النظر في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني وضرورة قراءتها قراءة نظرية تستخرج منها، بأدوات نظرية هي مفاهيم النظرية الماركسية الليبية بالذات، ما تعبأ فيها من مبادئ نظرية ومن فهم محدد للتاريخ وحركته ومراحله والتناقضات الخاصة بكل مرحلة من هذه المراحل، والمهماات الخاصة بها - إذ لا ننسى أن المهد الأخير هو التغيير الثوري للعالم -، وأن مثل هذه القراءة النظرية هي هي التقد نفسه بمعناه الدقيق، وأنها بالضرورة قراءة نقديّة؟ وهذا ما قمت به في كتابي، فهل كان الكتاب بالفعل مقروءاً؟ ألا يظن الناقد أن الجواب عن سؤاله يستدعي مفي إعادة كتابة الكتاب حرفياً دون تغيير؟ فلماذا أعيد كتابته، ما دام موجوداً في السوق؟

وسرغم هذا، أود أن أجيب عن السؤال الثالث بكمالة مختصرة أبدؤها بتصحيح طرح السؤال. فبدلاً من أن يكون: «ما هو معيار الحقيقة...؟»، أصحح فأقول: «ما هو مقياس صحة الخط السياسي في ممارسات الحزب الشيوعي اللبناني...». والفرق بين الصيغتين هو الفرق بين طرح ميتافيزيقي للسؤال وطرح مادي له. وأجيب بالقول إن مقياس صحة هذا الخط السياسي هو مصلحة الثورة.

يكون هذا الخط إذن صحيحاً بمقدار ما يكون حافزاً لتحقيق السيرونة الثورية في كل مرحلة تاريخية محددة من مراحلها. ويكون خاطئاً بمقدار ما يعيق تحقيقها، أو يدفع بها إلى انتكasaة تردها إلى وراء. ويصبح هذا المقياس أيضاً على المسومات والتحالفات السياسية. ودور النظرية الثورية يمكن في ضرورة أن تكون قاعدة المعرفة العلمية التي يقوم عليها هذا الخط السياسي في ممارسة الصراع الطبقي الذي فيه وبه تتحقق سيرونة التحويل الثوري للمجتمع، في شروطه التاريخية المتميزة.

٣ - الاستقلال السياسي للطبقة العاملة

وفي سؤاله الرابع والأخير يقول الناقد: «هل يعتقد «مهدي» أن وجود حزب يحمل الإيديولوجيا النظرية للطبقة العاملة يساوي تماماً وجوداً مادياً للطبقة العاملة؟ وهل ترتبط ولادة الطبقة العاملة بنمط الإنتاج الرأسالي أم أن هذه الطبقة تتشكل في عملية سحرية يعطيها المؤلف اسمـاً ماركسيـاً هو الصراع الطبقي؟».

يعود بنا هذا السؤال إلى ما سبق من إلغاء للطبقة العاملة هو ولد الوهم الطبقي في طموح البرجوازية الكولونيالية إلى تأييد سيطرتها بإلغاء نقيسها الطبقي الشوري. وللدقة يجب القول إن ما تطمح إليه هذه البرجوازية في أزمة سيطرتها الطبقة التي هي وجه من أزمة الإمبريالية، ليس إلغاء الوجود المادي للطبقة العاملة، أي وجودها الاقتصادي في علاقات الإنتاج، بل هو إلغاء وجودها السياسي في تنظيمها الشوري الذي هو حزبها الشيوعي. فهي تعلم أن وجودها كطبقة مسيطرة مرتبط عضوياً بالوجود المادي للطبقة العاملة، وإن إلغاء وجود هذه يعني إلغاء لوجودها الطبقي بالذات. وتعلم أيضاً أن ديمومة الآلتين، كل في موقعها في علاقات الإنتاج، تتأمن بتأمين ديمومة هذه العلاقات، أي تأييدها، وشرط هذا التأييد أن تبقى الطبقة العاملة بلا وجود سياسي، أي في علاقة من التبعية السياسية الطبقية للبرجوازية تمنعها من أن تصير قوة سياسية مستقلة. فالطبقة العاملة ليست النقيس الشوري للبرجوازية إلا بقدر ما تتكون في مثل هذه القوة السياسية المستقلة. فاستقلالها السياسي هو الذي يجعل منها الطبقة المهيمنة النقيس، وهو الذي يؤمنه لها حزبها الشوري في نهجه السياسي الصحيح. لقد أدركت البرجوازيات العربية، بحسها الطبقي العميق، صحة هذه النظرية وخطورها الفعلي، وكانت أبعد نظراً من نظر النقد، فراحت باكراً، منذ بدايات هذا القرن، تنهى على التنظيمات السياسية للطبقة العاملة قمعاً أثراً قمع حتى تمنعها من أن تتكون في قوة سياسية مستقلة، وتضرب عليها حصاراً سياسياً وإيديولوجياً لتبييها أسرة وجودها المادي الاقتصادي.

ثمة إذن فارق كبير بين هذا الوجود المادي (يعناه الاقتصادي) للطبقة العاملة وجودها السياسي. لكن كان الأول يتحدد في إطار علاقات الإنتاج، فإن الآخر يتحدد في حركة الصراع الطبقي. في هذه الحركة وبها وحدها تستقل الطبقة العاملة وتكتسب وجوداً سياسياً هو نتيجة صيرورتها الطبقية في حقل الصراع الطبقي، وليس منطلقاً لها. أو قل بعبير آخر، إن الوجود السياسي للطبقة العاملة يعني، بالتحديد، وجودها، في حقل الصراع الطبقي، كقوة سياسية مستقلة هي التي تسمح بأن يكون لها، بالفعل، تطلعات هيمنية للوصول إلى السلطة في هدف إجراء التغيير الثوري للمجتمع والانتقال به إلى الاشتراكية. والاستقلال السياسي للطبقة العاملة هو الذي يؤمنه لها وجود حزبها الثوري وقيادته نفسها في نهج سياسي صحيح. فالحزب إذن ليس التنظيم الثوري للطبقة العاملة وحسب، أي أنه ليس هذه الطبقة نفسها كطبقة منظمة ثورياً وحسب، بل هو، بالتحديد، أداة وصولها إلى موقعهيمنة الطبقية في السلطة. إنه تقىض الدولة التي هي أداة السيطرة الطبقية للبرجوازية السيطرة. من الخطأ القول إذن - وهذا القول شائع عند أشقاء الفوضويين من أشقاء المثقفين عندنا - إن الحزب الشوري جهاز أو مؤسسة. فلو كان كذلك، لوجب الترحم نهائياً على الثورة وسيرورتها. وهذا هو ما تهدف إليه البرجوازية: تغريد الطبقة المهيمنة التقىض (أي الطبقة العاملة) من أداة هيمنتها الطبقية، ومن أداة وصولها إلى السلطة. في ذاك المهد، ترتفع البرجوازية، بأصوات أشقاء الفوضويين وأشقاء المثقفين، شعار العداء لكل مؤسسة، وللأحزاب كمؤسسات، ولكل سلطة، بعد أن تكون قد وضعت في خرج واحد سلطة البرجوازية، وهي فعلية، وما تسميه «سلطة الأحزاب»، لأن الأحزاب التقديمية أو الحزب الشيوعي في السلطة. هكذا تعم المفاهيم - الكلمات - الأفكار فوضى هي، بالضبط، فوضى الفكر العدمي الذي هو هو الفكر الظلامي عندنا.

هل ابتعدنا عن موضوعنا؟ لا أظن.

ما أود قوله والتشديد عليه هو أن الاستقلال السياسي للطبقة العاملة - وهو هو وجودها السياسي في تنظيمها في حزب ثوري - ليس معطى من معطيات الاقتصاد.

إنه نقطة وصول في حركة الصراع الطبقي ومارسته. ليست الطبقة العاملة مستقلة اقتصادياً، ولا معنى للقول بوجودها في استقلال اقتصادي وليس وجودها الاقتصادي هذا، أي الموضع الذي تختليه من وسائل الإنتاج في علاقاته، هو الذي يجعل منها مباشرةً وألياً أو ميكانيكياً طبقة مستقلة سياسياً. إن تاريخ نضالها هو الذي يؤدي بها إلى الاستقلال السياسي. فهذا الذي يرى فيه فيصل دراج «عملية سحرية» هو إذن التاريخ المادي لنضال الطبقة العاملة وسيوررة استقلالها الطبقي في ممارسات تنظيمها السياسي الثوري. غريب هو بالفعل هذا الفكر الذي بصياغته السؤال يفضح عن منطق يحكمه هو منطق التناقض في الفكر التجرببي، فيسقط ذاك التاريخ المادي كله ويسأله: «هل وجود حزب يحمل الإيديولوجيا النظرية للطبقة العاملة يساوي تماماً وجوداً مادياً للطبقة العاملة؟» بفعل علاقة التناقض هذه - أو التساوي - يستحيل التاريخ الفعلى في حركة الصراع الطبقي عملية سحرية، والحزب حاملاً إيديولوجية نظرية، والطبقة العاملة وجوداً مادياً، فينوضع «الحزب»، هذا الذي لا نعرف ما هو، في طرف من علاقة التناقض والطبقة العاملة في طرف آخر منها، وتتواءم الإيديولوجية بإزاء «الوجود المادي»، فلا يبقى بعدئذ سوى هذا «الوجود المادي» الذي لا وجود له، بحكم إلغاء الطبقة العاملة، وتختفي الإيديولوجية، إذ هي إلا وهم، ومعها يتختفي «الحزب». ولا يبقى في نهاية التحليل سوى المونوج الذي كلما فكر به فكر، تبدد التاريخ والواقع.

٤ - لا غموض للعملية الثورية

ضد المونوج وفكرة يتحرك الفكر المادي في مقارنته واقعاً تاريخياً متيناً لا غموض له. والفكر هذا هو الفكر الكلي، لا يندرج الواقع ولا يتندرج به. بل يميز كونيته ويتكون بتميزه. فنمط الإنتاج الرأسالي، مثلاً، لا يندرج في بنية اجتماعية محددة إلا في مُشكل تاريجي ميز مختلف، في كونيته، عن الشكل التاريجي المميز الذي يوجد فيه في بنية اجتماعية أخرى، باختلاف الشروط التاريجية المادية لتكوينه

فيها، وباختلاف الشروط الخاصة بحركة الصراعات الطبقية فيها. وعما نبحث في مجتمعاتنا الكولونيالية عن طبقة عاملة مائلة للطبقة العاملة، مثلاً، في فرنسا أو سويسرا، فلن نجدها، لأن تلك الشروط مختلفة. لكننا نجدها حتى في شروط متميزة هي التي فيها تكونت البرجوازية كبرجوازية كولونيالية، والرأسمالية كرأسمالية تبعية. هذه الطبقة العاملة المحددة، منها كان تركيبها، هي التي عليها أن تقود العملية الثورية، وليس غواذجها، وهي التي عليها أن تستقل سياسياً في صراع طبقي يتحرك كصراع وطني، وليس بحسب غواذجه. ولا غواذج للعملية الثورية، ولا تتحقق الثورة بحسب غواذجها. فالذى لا وجود له ليس الطبقة العاملة، بل غواذج منها لا وجود له إلا في فكر، كلما نظر في الواقع المادي أخطأه.

وأقفر، في نهاية هذه الكلمة، فوق ما ورد في نهاية كلمة فيصل دراج من أحكام هو حر في إطلاقها، لأصل إلى سؤاله الأخير الذي صاغه على هذا الشكل: «هل قام «مهدى» في كتابه بممارسة نظرية أم قدم شكلاً معيناً من «تنظير» الممارسة السياسية؟؟

عن هذا السؤال أجيب: لقد قمت بالعملين معاً، أو حاولتها. لكنهما، في الحقيقة، عمل واحد هو الذي تلتحم فيه الممارسة النظرية بالممارسة السياسية في ممارسة ثورية واحدة هي التي تصنع التاريخ إذ تدركه.

(١٩٨٠)

مهدى عامل.. وأهلية البحث في أسباب الحرب

جوزيف سماحة

هذه المناقشة ثارت على إثر صدور كتاب مهدى عامل: «النظيرية في الممارسة السياسية/بحث في أسباب الحرب الأهلية». فقد نشرت جريدة «السفير» مقالاً جدالياً كتبه جوزيف سماحة بعنوان عام هو: «مهدى عامل.. وأهلية البحث في أسباب الحرب»، وكان هذا المقال في أربع حلقات نشرت على التوالي (في: الأحد ٢٢/٣/١٩٨١ - الأحد ٢٩/٣/١٩٨١ - الأحد ٤/٤/١٩٨١ - الأحد ١٢/٤/١٩٨١) وكانت كل حلقة بعنوان فرعي أدرج تحت العنوان العام، وقد حرصنا على إبقاء هذه العنوانين حيث هي من الحلقات نفسها - ثم نشرت «السفير» ردًا من مهدى عامل على جوزيف سماحة تحت عنوان عام هو: «درس في مبادئ القراءة»، في حلقتين (نشرتا في: ٢٦/٤/١٩٨١ - و٣/٥/١٩٨١) وكل حلقة بعنوان فرعي مختلف أبقيناها حيث هو من المقال. في الصفحات التالية نورد:

- مناقشة جوزيف سماحة لمهدى عامل،
 - رد مهدى عامل على جوزيف سماحة.
-

أزمة النقيض الثوري

نقيم نقاشاً مع مهدي عامل وكتابه «بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان» بصفته وجهة نظر شخصية في هذه الحرب وأسبابها تناطع، ربما، مع أطروحتات يتبعها الحزب الشيوعي اللبناني، أو الحركة الشيوعية اللبنانية، أو الحركة الوطنية اللبنانية بمجمل فصائلها.

التمييز بين ما نرد به على مهدي عامل فقط وما نرد به عليه وعلى غيره متزوك للقارئ، أو لمناسبة أخرى.

ولا تخرج هذه المحاولة عن السعي إلى طرح قضايا العمل الوطني في لبنان على سطح النقاش العلني والمفتوح، وهو عمل يبدو أنه بات يلقى صدى إيجابياً لدى أواسط واسعة من المعنين.

«التناقض الانفجاري في النظام هو نتاج تناقضات تضافرت في تحديده، هي انعقاد أزمة حركة التحرر العربية على أزمة نظام الطغمة المالية، في عقدة القضية الفلسطينية في الساحة اللبنانية في هذه المرحلة التاريخية بالذات من تفصل سيرورة الافتراك الطبيعي للبرجوازية الصغيرة عن الطغمة المالية على سيرورة تحالفها الطبيعي مع الطبقة العاملة، على أساس الحفظ الوطني الثوري، نقيض الخط البرجوازي «القومي».

ربما تكون هذه الفقرة تلخيصاً ناجحاً لكتاب مهدي عامل «الكبير» (حوالي ٦٥٠ صفحة «دار الفارابي») «النظيرية في الممارسة السياسية». بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٩)، وهي دراسة يقول عنها أصحابها إنها تريد أن تبحث «أسباب الحرب الأهلية» وأن تقرأ «الممارسة السياسية للحزب الشيوعي

اللبناني قراءة نظرية» (ص ٩).

يتناول الكتاب مسألتين أساسين: أزمة القيادة في حركة التحرر الوطني العربية وأزمة بديلها الثوري، ثم الأسباب التي أدت إلى الحرب الأهلية في لبنان. بالطبع لا يفصل الكتاب بين المأسألتين كما سوف نرى، بل يعتبر أن نجاح البديل الثوري في حل أزمة القيادة «البرجوازية القومية» في لبنان عنصرًا أساساً وحاصلًا لا بد من إدراجه في أي فهم لما جرى. غير أننا سنلجلأ، لأسباب منهجية، إلى فصل النقاش إلى موضوعين يتم، في الأول منها، مناقشة ما يسميه مهدي عامل «أزمة البديل الثوري» وفي الثاني، القضايا الأخرى ذات العلاقة بالحرب الأهلية.

بالطبع لدى الحديث عن أسباب الحرب يتوقف الكاتب أمام تفصيل أزمة حركة التحرر الوطني العربية على الأزمة في لبنان، ويقع في ما يقع فيه قسم كبير من اليساريين: نسيان القسم الأكبر من العالم العربي، وعدم تحمله أية مسؤولية والاكتفاء بتحليله سياسة القوى التي «يمتلك» بها مباشرة (قوى الخط البرجوازي القومي «المأزوم» وكان ما لا نلمسه بالحواس غير مؤثر على تحمل الوضع، وعلى هذه السياسة وغيرها).

ليس إيقاء قوى الظلام والبدواده هذه في القلام هو المشكلة. المشكلة هي كيفية طرح مهدي عامل أزمة حركة التحرر الوطني العربية وأزمة بديلها خاصة، واعتباره أن هذه الأزمة دخلت مرحلة الحل مع نهاية السينات وبده صعود الطبقة العاملة إلى موقع القيادة في هذه الحركة نفسها.

يعتبر مهدي عامل أن البرجوازية تغيب الصراع الطبقي في الصراع الوطني فتقع الطبقة العاملة في فخها وتغيب الصراع الوطني في الصراع الطبقي. والأمران وجهان لإيديولوجيا واحدة هي الإيديولوجيا البرجوازية القومية التي تفصل بين الصراعين، والطبقة العاملة هي أولى ضحايا هذا الفصل.

تردد هذه المقوله باستمرار لدى مهدي عامل، وهو يعتبرها مفتاح فهم أزمة

الحركة الشيوعية العربية (من غير أن يسميه ولو لمرة واحدة). وهذه المقوله هي ما يسميه بعضهم «عدم التناطح الحركة الشيوعية العربية للمسألة الوطنية واكتفائها بخوض نضالات اجتماعية مطلبية».

هذه الصورة شائعة إلى حد كبير - ومهدى عامل أحد ضحاياها - وهي ت يريد تقديم ثانية ثابتة مؤداتها أن تقسيماً للعمل تم في العالم العربي قادت بموجبه البرجوازية الصراع الوطني فقط، وبالتالي حركة التحرر، وتخصصت الطبقة العاملة بالضلالات الطبقية الاجتماعية. وهذه الشائعة الجامدة لا أساس لها من الصحة في الواقع، فلقد خاضت فئات من البرجوازية - هي التي يتكلّم عنها مهدى عامل - صراعات اجتماعية حادة، ولم تغيب الصراع الطبقي في الصراع الوطني دائمًا، كما خاضت الطبقة العاملة صراعات وطنية عديدة ولم تغيب الصراع الوطني في الصراع الطبقي كما ت يريد الصورة التبسيطية أن تُنسب لها.

يريد مهدى عامل أن يبرهن نظرياً أن الصراع الوطني هو الصراع الطبقي وأنه يجب على الطبقة العاملة أن تقوده لأن سير البرجوازية في منطق الحركة التحررية يضعها في تناقض مع مصلحتها الطبقية كطبقة مسيطرة لأنه يقضي بتحويل علاقات الإنتاج الكولونيالية (ص ٥٦٧). والربط بين المسألة الوطنية وتغيير علاقات الإنتاج هو مصدر القول بأن الصراع الوطني هو الصراع الطبقي، وهو مصدر النقد الموجه للأحزاب الشيوعية العربية لأنها لم تخوض هذا الصراع.

لماذا حصل ما حصل؟

إن السبب الرئيسي في أزمة القيادة الشورية أو في أزمة التقىض الشوري للقيادة البرجوازية في حركة التحرر الوطني ليس سبباً بنرياً بل هو سبب سياسي يمكن في الطابع الطبقي البرجوازي «القومي» أي غير الوطني وغير الشوري للخط السياسي لهذا التقىض الوطني الشوري . . . (ص ٨١ - ٨٢) «لقد وجدت الطبقة العاملة وأحزابها «صعوبة» في فهم الجوهر التاريخي للحركة الوطنية وبالتالي في فهم الضرورة التاريخية لوجودها في موقع القيادة من هذه الحركة كشرط ضروري

لانتهاها من تبعيتها الطبقية هذه» (ص ٥٩).

إذن سبب ارتكاب الطبقة العاملة هذا الخطأ السياسي هو سبب سياسي!

وعلى كل حال فإن هذه المعطية التي يطرحها مهدي عامل كبديبة من بدبيات «العقل النظري» الذي يتحرك فيه لا تتصدّى أمام عدد من الأسئلة واللاحظات. ومن أجل اكتشاف التبسيط الشديد الذي تتضمنه يمكن صياغتها بشكل آخر:

منذ تأسيس الأحزاب الشيوعية في العالم العربي في بداية العشرينات من هذا القرن، في المغرب العربي، ومصر، والمشرق، وعلى امتداد خمسين عاماً على الأقل عرف العالم خلاها الحرب العالمية الثانية، وتوسيع المنظومة الاشتراكية واستقلال الأقطار العربية وحرب الصين وانتصارها، وحرب فيتنام وانتصارها (إلى ما هناك من انتصارات عديدة)، وتقسيم فلسطين ونهوض الناصرية كقيادة قومية عربية عامة، ووصول البعث إلى السلطة، ثم حرب حزيران ١٩٦٧ . . . وظهور المقاومة على امتداد هذه السنوات والأحداث كلها ارتكبت هذه الأحزاب الشيوعية العربية كلها خطأ واحداً، ثابتًا لا يحول ولا يزول هو عدم التقاط المسألة الوطنية (!) أما لماذا ارتكبت هذا الخطأ في عرف مهدي عامل فلا أسباب ذاتية متصلة بقلة وعيها: لقد وجدت صعوبة في الفهم !! (في تشخيص المرض معالم الانحراف المهني عند «الدكتور» مهدي عامل . ولكن يشير في مجالات أخرى إلى ضعف عملية التفارق الاجتماعي التي لم تفصل الطبقة العاملة عن الطبقات الشعبية العائدة إلى غط الإنتاج ما قبل الرأسمالي. نحن هنا أمام سبب بنوي عماماً ليس هو السبب الصحيح وحده ولكن إيراده لا علاقة له، ولا مكان له، في سياق التحليل، كما سوف نرى).

إذا جمعنا عدد الأحزاب الشيوعية في العالم العربي إلى عدد سنوات حياتها نصبح أمام حركة شيوعية ترتكب، لثلاث السنين، خطأً متهنلاً لا تحد عنه.

يطرح ذلك علينا سؤالاً مباشراً ما هي بالضبط هذه القضية الوطنية التي لم تلتقطها هذه الأحزاب؟ وهل من الصحيح أنها أمضت هذا العمر كلها بعزل عنها؟

سنعود لاحقاً إلى بيان التفاوت والاختلاف في النظر إلى هذه القضية، ولكن هم منذ الآن تسجيل أمرين:

أولاً: إن ما ي قوله مهدي عامل لا ينطبق على الواقع. قد تكون بعض الأحزاب أخطأت بعض الوقت، ولكنها لم تخطيء كلها كل الوقت. لقد مررت فترات تاريخية مهمة لعبت فيها هذه الأحزاب أدواراً طبيعية في النضال الوطني ولم تغبة إطلاقاً في النضال الطبقي. هل من الضروري أن نذكر الحركة الشيوعية المصرية ودورها، أم الحزب الشيوعي المغربي بعد ١٩٤٧ - ١٩٤٨، أم الحزب الشيوعي العراقي، الابن الشرعي للحركة الوطنية الديمقراطية في العراق وقاده نضالاً لسنوات وسنوات، أم الوثيقة البالغة الأهمية التي أصدرها الشيوعيون اللبنانيون والسوريون والفلسطينيون عام ١٩٣١، أم الحزب الشيوعي السوداني وخطه... .

ثانياً: قام بعض الأحزاب ب النقد ذاتي للممارسة في مجال المسألة الوطنية، الفلسطيني والجزائري عشية الحسم في «تعريبيها»، والتونسي في أواسط الخمسينات. وهذا النقد الذي أعمق بكثير من الذي يوجهه مهدي عامل. الحزب الشيوعي التونسي مثلاً هو أول حزب نادى بالاستقلال الوطني (أي التقط المسألة الوطنية) لكنه تخلى عن هذه المطالبة تحت تأثيرات متعددة وتأخر حتى في الالتحاق بالطلابين. لنسمع إلى ما ي قوله في وثيقة النقد ذاتي التي أصدرها عام ١٩٥٧: «لم يلتقط الحزب الشيوعي التونسي، أو هو من بالقرب من الأمر الجوهري، النضال الوطني الذي لا يشكل عائقاً أو كابحاً للنضال الاجتماعي بل شرطاً أولاً وضرورياً له، وشجع على هذه الأخطاء ترسيب الحزب أولاً ولكن أيضاً طرق التفكير والقيادة. هذا الكلام قبل ٢٣ سنة على كتاب مهدي

عامل وقبل 11 سنة على المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني. وهو يتضمن، رغم بعض الملاحظات عليه، موقفاً نقدياً أعمق من الذي يشير إليه مهدي عامل. في تونس اكتشفوا ربما سبباً بنرياً أساسياً للمشكلة ولم يكتفوا باعتبار «طرق التفكير» هي المشكلة.

ربما يكون هذا السبب البنيري هو وراء التقاط المسألة الوطنية ثم «تركمها» ثم السعي لالتقطها. الحزب الشيوعي الجزائري أسر «نجمة شهابي أفرقيا» أم الحركة الوطنية في المغرب العربي كله، وبذا وكانت يقودها، ثم تخلى عنها ولا قام بالفقد الذاتي والتحق بالقيادة الوطنية لم تكن الطريق سالكة بين التقاط المسألة الوطنية وبين الانتقال إلى دور قيادي انطلاقاً «من الضرورة التاريخية لوجوده في موقع القيادة...».

لم يغب الصراع الوطني، لدى الأحزاب التي ينتقدوها مهدي عامل، في الصراع الطبقي ذاتها. هذه حقيقة ثابتة يمكن إبراد عشرات ومنات الأمثلة عليها من تاريخ أحزاب الطبقة العاملة العربية، ولا يقتصر منها ادعاء مهدي عامل ونبرته المتعالية (لا يلغى هذا أي نقد لمحاولات الحركة الشيوعية العربية، ولكن من موقع معرفة الحد الأدنى بها وبقضاياها).

في النقد الذاتي الذي قام به الحزب الشيوعي التونسي إشارة واضحة إلى مشكلة من نوع محدد، تركيبة هذه الأحزاب الشيوعية، في فترات تأسيسها الأولى على الأقل. في المغرب العربي نشأت في الوسط اليساري ضمن الحملة الكولونيالية، وكذلك في فلسطين، أما في سوريا ولبنان وإلى حد ما مصر، فنشأت ضمن الأقليات الطائفية والإثنية. هذا المنشأ لعب دوراً في مراحل معينة في عزل هذه الأحزاب عن القضية الوطنية والحركة الوطنية وذلك على الرغم من التوجيهات الخامسة للأمية الثالثة حول الموضوع (وهي توجيهات حالت القيادات الأوروبية دون ترجمتها فعلياً في المغرب وفي فلسطين على الأقل).

هذا السبب البنيري لا علاقة له بالفارق الذي يشير إليه مهدي عامل

وينسب إلى ضعفه عجز الطبقة العاملة عن التشكّل كطبقة مهيمنة نقىض على أرض المعركة الوطنية. لا بل إن مشكلة الانزوال عن المعركة الوطنية أحياناً كانت ناجمة عن شدة التفارق لا عن ضعفه، عن شدة التفارق بين طبقة عاملة أوروبية تعاني استغلال رأس المال طبعاً ولكنها تتمتع بامتيازات لا تتمتع بها الطبقة العاملة العربية التي تعاني قهراً مزدوجاً، وبالتالي عن نشوء الأحزاب الشيوعية داخل هذه الطبقة العاملة التي تفصلها عن المجتمع كلّه مسافة لا يأس بها.

المشكلة الأخرى.

ثم هناك المشكلة الأخرى التي يتتجاهلها مهدي عامل تماماً. إنه يتقدّم الحركة الشيوعية العربية لأنّها غيّرت الصراع الوطني في الصراع الاجتماعي ويعتبر ذلك مفتاح فهم أزمتها. ولكن لنتذكّر قليلاً كيف أن هذه الحركة غيّبت، ولفتره طربلة، الصراع الطبقي في الصراع الوطني. لم يسمع مهدي عامل ببدعة «طريق التطور الارأسي» التي شكلت الإطار النظري للالتحاق «بالخط البرجوازي القومي» وصولاً إلى إقدام بعض الأحزاب على حل نفسها، أو تذويب خطها السياسي ضمن جبهات واسعة. إن ذلك يعني أن هذه الأحزاب غيّرت الصراع الاجتماعي ورضيت بأن تجده حقّ لا تزعج المعركة الوطنية التي كان «الخط القومي البرجوازي» يحدد لها سقفها. لم تمارس هذه الأحزاب الوجه الآخر للإيديولوجيا البرجوازية. مارست الوجهين معًا ففاب الصراع الاجتماعي وتم ضبط الصراع الوطني عند حدود القيادات «المعنية به». وحتى لا يظنّ الاستاذ مهدي عامل أننا نتكلّم عن الصلة مع القوى التي قادت المعركة الوطنية بعد التقسيم (وهي بالنسبة قوى مارست لوناً من الصراع الاجتماعي لا يدخل في التقسيم المانوي الذي يتوهّمه مهدي عامل، وإن كانت «جذرته» لا تتجاوز «جذرية» الصراع الوطني) يمكن اعطاء أمثلة أخرى.

لتتحدّث مثلاً عن تغييب الصراع الاجتماعي في الصراع الوطني عند الحزب الشيوعي المغربي. فهذا الحزب ما أن أتم عملية تعرّيفه، لا بل في سياق هذه

العلمية، ومنذ ١٩٤٧ - ١٩٤٨ انتهج خطأ لا غبار على وطنيته: مع التحرر الوطني للمغرب، ومع الوحدة المغربية، ومع تأييد الحركات الوطنية في المغرب العربي والعالم العربي عموماً مع افتتاح جدي على قضيتي وحدة المغرب والوحدة العربية. وارفق كل ذلك بكتيك. ثابت: الدعوة الملحة إلى قيام الجبهة الوطنية، وهي دعوة يمكن القول، من غير مبالغة أنها دعوة شبه يومية في صحافة الحزب.

لكن المشكلة كانت في أن هذا الطرح للقضية الوطنية كان متهائلاً مع طرح البرجوازية وقريراً من طرح العرش نفسه، وخالياً من أي بعد اجتماعي قادر على إحداث قدر أكبر من التعبئة. أدبيات الحزب في تلك الفترة تخلو من أي حديث حول الإصلاح الزراعي مثلاً، لا بل كانت تلك الفترة فترة تخلي الحزب عن العمل في الريف، كما أن هذه الأدبيات كانت تصر المسألة الديمقراطية على مسألة الحريات السياسية والنقابية من غير أية إشارة إلى «الثورة الزراعية»، أو ضرب الإقطاع، حتى التحالف مع فرنسا وإسبانيا.

ونتيجة هذه السياسة من التهالك (على صعيد السياسة والمارسة. وأساليب العمل) كانت استمرار عزلة عن الجماهير وعن الحركة الوطنية وأحزابها، لا سيما عن هذه الأحزاب التي اندمجت نزعتها الوطنية بـ«يديولوجيا سلفية» (هذه حالة عميزة لل المغرب إلى حد بعيد) جعلت من الصعب عليها تقبل إقامة جبهة وطنية مع الشيوعيين حتى ولو وضعوا جانباً كل ما يميزهم، أي حتى لو غيروا الصراع الاجتماعي في الصراع الوطني.

في موضوع «التغييب» هذا ما لا يجوز الوقوع فيه هو التبسيط على الطريقة العاملية، وتغييب كل الطابع المعقّد للمشكلة.

ثمة تجارب عديدة لا بد من دراستها قبل الإقدام على إعطاء الدروس بتبسيط ساذج وفخور بنفسه يريد أن يجعل البديل الثوري من غير أن يكلف نفسه عناء الاقتراب الجدي من تاريخ الحركة الشيوعية العربية، بإنجازاتها وعثراتها.

أطروحة تغيب الصراع الوطني في الصراع الاجتماعي لا تكفي للإحاطة بالأزمة. لا بل إنها تشوّهها وتُشوّه أي حل يطرح لها.

مشكلة بعض الأحزاب الشيوعية في مرحلة معينة هي في اتخاذها مواقف التحاقية بالقيادات الوطنية وبرناجها الوسطي والتخلّي عن سياسة التحالف. النقد التي تشكل ألف باء العمل الجبهوي. هنا غيب الصراع الاجتماعي وغيت وجهة النظر الطبقية الخاصة بالمسألة الوطنية (وهذا الأمر الأخير موضوع يطول بحثه) وهنا لطرح على أنفسنا سؤالاً قد يسمّهم في إضاءة جانب من جوانب «أزمة البديل الشوري»: ما علاقة هذا النوع من «التغيب» بال موقف السوفياتي وتنظيراته ومارساته في الفترة المعنية؟

مشكلة أخرى عانت منها بعض الأحزاب في تاريخها هي المشكلة المترافق على تسميتها، خطأً أو صواباً، «الانعزالي اليساري»: إنها مشكلة طرح المسألة الوطنية طرحاً حاداً، وطرح المسألة الاجتماعية على نفس القدر من الحدة مما يعطّل قيام أية جهة من القوى صاحبة المصلحة في التحرر الوطني. لتذكّر هنا، مثلاً، الوثيقة الشهيرة، وثيقة العام ١٩٣١، ففي هذه الوثيقة تحديات صائبة حول قضايا الوحدة العربية، والتحرر من الاستعمار، والصهيونية، والمسألة الديمقراطيّة، والأدلة الشورية. تتضمّن هذه الوثيقة (للحزبين الشيوعيين الفلسطيني، واللبناني - السوري) إرهاصات نظرية حول العمل الثوري العربي، وبداية تصور استراتيجي يتضمن نقاطاً لا بد من استعادتها. أنها جزء من التراث اليساري الثمين والمبكر في كيفية طرح قضايا الثورة العربية لكن هذا التصور الصائب إلى حد ما أرفق بكتيّكات خاطئة إلى أبعد حد. فلقد تم تخوين البرجوازية الوطنية وأحزابها، ورفعت شعارات انعزالية غير جهوية على الأكفا. لم تغب لحظة في أخرى. استحضر الصراع الوطني والصراع الاجتماعي معاً وعلى المستوى نفسه. وكانت هذه هي المشكلة. (نعود لنطرح ثانية السؤال الذي طرحناه: هل ثمة علاقة يا ترى بين هذه السياسة وبين بدء تطبيق التوجهات الجديدة آنذاك للأمية. طبقة ضد

طبقة. وهي السياسة التي دفعت الحركة الثورية في العالم ثمناً باهظاً بتيجتها).

هناك أيضاً مشكلة أخرى يمكننا أن نطلق عليها مشكلة «الانعزال البيجيفي» إنها مشكلة تغيب الصراع الوطني في الصراع الاجتماعي. إنها مرحلة «التقسيم» مثلاً (هل لذلك يا ترى علاقة بموقف الاتحاد السوفيافي؟) وهي مرحلة قصيرة نسبياً. فلقد اتخذت الأحزاب المعنية في البداية موقفاً صحيحاً من الموضوع، لا بل أكثر صحة من مواقف الأطراف البرجوازية وشبيهها القطاعية، ووضعت الموضوع في الإطار الأهم، إطار الصراع ضد الامبرالية، لكنها انحازت لاحقاً إلى موقف يصعب الدفاع عنه (لا يعني ذلك أن مواقف الآخرين كانت صحيحة إذا عينا «مواقف»: النظرية والممارسة معاً، كما أن ذلك يدل على أن مواقفها الصحيحة في البداية لم تقدّها إلى موقع القيادة كما يفترض التصور المثالي لمهدى عامل).

نضيف إلى ذلك أن هذه لم تكن مشكلة الأحزاب الشيوعية كلها كما أن هذا الموقف الخاطئ لا يخلو الموقف من القضية الوطنية. ففي هذا الوقت بالذات كان الحزب الشيوعي العراقي يقود (نعم يقود، وليس بمحض فقط) أسل المارك ضد المعاهدات مع بريطانيا على رأس الحركة الوطنية العراقية، ويدفع مئات الشهداء في ما عرف «بالوثبة». لا يبرر ذلك الخطأ الفلسطيني ولكنه يضعه في إطاره الصحيح من المسألة الوطنية العامة.

ولكن يمكننا الجزم أن مهدى عامل يخلط بسهولة بين التقطاف المسألة الوطنية وبين التحالف غير المشروط مع المقاومة الفلسطينية. ولذلك فهو يبدو وكأنه يعيش هواجس ١٩٤٨ (وهذا جيد جداً) ولكنه يسقط هذا الموقف المحدد على كل الأحزاب وكل تاريخها بشكل لا يخلو من الفجاجة. إنه يقع في فخ الدعاية البرجوازية التي تقول مثله تماماً أن أحزاب الطبقة العاملة لم تلتقط الصراع الوطني إطلاقاً (نوري السعيد أعدم فهد ورفاقه باسم فلسطين، في حين كان وقع اتفاقية خيانية مع بريطانيا). ولا يكتفي مهدى عامل بالوقوع في هذا الفخ، بل يحاول أن يسقط هذه المشكلة على الآخرين وتجاريهم من غير أن يبذل أي جهد لوضع

«مسألته الوطنية» في إطار نظرية عامة، حول القضية القومية، تجعل من الممكن القيام بمحاسبة دقة. هنا أيضاً لا بد من وقفة الحديث عن عدم التناقض المسألة الوطنية كسبب وحيد لأزمة التقىض الثوري» يحتاج إلى بعض التلويون. قد يلتقط البعض هذه القضية ولكنها يلتقطها خطأ. هناك وجهات نظر في القضية الوطنية فهل صاغ مهدي عامل وجهة نظر عمالية يمكن المحاسبة انطلاقاً منها.

لنأخذ مثلاً على ما نقول: أين هو الموقف الوطني الأكثر صواباً من الخلاف بين عبد الناصر والمقاومة؟ الدعوة إلى تجاوز الخلافات والوحدة مفيدة، ولكنها لا تجيب على السؤال الأصلي: ماهي نظرية القضية القومية، الوحدة وفلسطين والتحرر، لأية لحظة الأولى في العملية التكاملة التناقض المسألة الوطنية يتطلب إذن صياغة نظرية في الثورة العربية: الوحدة، التحرر، الديمقراطي الاشتراكية، الأقليات، العلاقات بين كل هذه الأمور.. هل هذا كله موجود في ضمنيات ممارسة الحزب الشيوعي اللبناني؟ (تأمل ذلك، ولكن تعليمات مهدي عامل لا تفيد شيئاً في هذا المجال).

قد يقول مهدي عامل أنه ليس معنياً بالتفاصيل فيما يهمه تقديم الأطروحة القائلة بأن التناقض المسألة الوطنية هو الأساس، وهو الطريق إلى موقع القيادة. لكن هذه الحجة مردودة لأن سياق التحليل الذي يقدمه يدل على أنه يقصر القضية الوطنية على التحالف غير المشروط مع المقاومة الفلسطينية، ويستخرج النظرية في ممارسة الحزب «من هذا التحالف ليس إلا». أليس ذلك من سمات الوضع الراهن، وضع ما بعد الناصرية؟ وألا يعني ذلك أنه ظرفي ولا يجوز أن يستخرج منه وحده نظرية مرشدة للعمل؟ يمكننا أن نستخرج منه، في تبريرية مشهود بها لمهدي عامل، نظرية مارسته، أما النظرية المرشدة، وهذا هو دور أساسي لها، فلا مجال لاستخراجها بهذه الطريقة)..

في سعينا لتحديد بعض الأخطاء التي أغفلها التبسيط، وفي حال الإشارة إلى أهمية امتلاك نظرية للعمل الثوري، حتى يكون التناقض المسألة الوطنية ممكناً، نشير

إلى أن ما ضاع على مهدي عامل هو كيف تحول الطبقة العاملة إلى «طبقة مهمنة تقىض»، أي كيف تصوغ وجهة نظرها في القضية الوطنية، وكيف تحدد التكتيك الجاهوي المناسب والملائم (التحالفات، البرنامج وسائل الضالل...)، وكيف تطرح على نفسها قضية الهيمنة السياسية والتنظيمية وحتى الإيديولوجية، مع ما يعنيه ذلك من إجابة على عالم من الأسئلة والمشاكل يطال، في ما يطال، وضعها البنبوى، وصلتها بالعالم الفكرى والإيديولوجي والثقافى الذى تعيش فيه، وعلاقتها بتجدد وتحير الإيديولوجيا الكتلة الشعبية الرئيسية ودمجها بحاجات المستقبل...

- ٢

«بروليتاريا» قيادة التحالف الوطنى!... كيف؟

بعد أن يختصر مهدي عامل «أزمة التقىض الثورى» إلى مشكلة «قلة وعي» يسهل الحل إلى حد بعيد: يكفى حضور الوعي حتى يتم تبديد دياجير الجهل وتصبح طريق القيادة «سالكة وآمنة»!! أي يصبح الحل نوراً مقدوفاً في القدر. ولا يعود المطلوب سوى أن يخرج أحد وينبه الجميع إلى عدم جواز الاستمرار في الظلال. ولا بأس أن يكون هذا الأحد «مهندياً»! فبمجرد أن يتم نقض «قلة الوعي» بوعي ثاقب تكون الأزمة انحلت في العمق، حتى ولو لم يتحول هذا الوعي - لأسباب كثيرة قد نذكر بعضها - إلى مرشد لمارسة عامة، على صعيد منطقة الأزمة كلها.

الوعي المطلوب هو التقاط المسألة الوطنية وهذا ما يتباهى به مهدي عامل إلى الحزب الشيوعي اللبناني (يظلم مهدي عامل حزبه كثيراً لأنه ينسب إلى مؤتمره الثاني مسؤولية الانطلاقة في الحركة الثورية العربية كلها فلا يعود الكلام مقنعاً - إنه غير مقنع على مستوى لبنان وحده كما سوف نرى - وبذلك تضيع الإضافات

الجوهرية، والتعديلات الأساسية، التي أدخلها هذا المؤتمر على خط الحزب. لو وضع مهدي عامل الأمر في نصابة لواقه الكثيرون على أن الحزب خطا خطوة مهمة في ١٩٦٨ ثم في وثائق المؤتمر الرابع قبل صدور القرارات، ولذلك يبدو متخلفاً بوضوح عن خطوة الحزب الجديدة).

إذن، المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني هو الحدث المتظر. تاریخیة هذا الحدث ليست في الحدث نفسه كحدث (انعقاد مؤتمر لحزب شيوعي «صغير» في بلد عربي صغير، ورسم خط جديد لمارساته الطبقية الثوریة)، بل في آثاره الضخمة، أي في ما أحدهه من تغيير في بنية العلاقة المارسية بين الحركة الشيوعية وحركة التحرر، وبالتالي في ما أحدهه من انعطاف جذري في سيرورة هذه الحركة التحررية في علاقتها بالحركة الشيوعية... (ص ٩١) (يضع مهدي عامل مزدوجين لكلمة صغير عندما تكون صفة للحزب، ويترنح المزدوجين عندما تكون صفة للبلد! ولو! ألا يستحق لبنان هذين المزدوجين).

هذه الأطروحة غوّلوج على تفكير مهدي عامل. من جهة ادعاء العمل على صعيد الأفكار والمفاهيم لتبرير عدم التعاطي مع أي واقع ملموس (هذا أمر من شأن «الاقتصادي»، وهذا من شأن «المؤرخ»، هكذا يوزع مهدي عامل المسؤوليات عبرياً من آية مواجهة، وعندما يكون مطلوباً منه نقد نص قومي فإنه يأخذ نصاً استناداً إلى الأجوبة المجهزة سلفاً، يختصر خصماً سهلاً ويزمه!). كمثال على هذا التاريخ بين رفض التعاطي مع الواقع من جهة وابتساره من جهة ثانية لإدخاله في القالب، نشير إلى هذه المعادلة التي يقترحها الكاتب: الأهمية التاريخية ليست في الحدث بل في آثاره. كيف يمكن ذلك؟ يمكن ذلك إذا واكبتنا التفكير الذي يرفض الواقع: الحزب صغير والبلد صغير ومع ذلك فالنتائج ضخمة. هل يمكن لحزب صغير في بلد صغير (... أو لأن البلد صغير) أن يحدث آثاراً ضخمة على المستوى العربي العام.

يصح ذلك ربما بالنسبة إلى مؤرخ يريد أن يكتب بعد مئة سنة عن تاريخ

الأفكار في المنطقة. إنه قد يفي المؤتمر الثاني للحزب حقه. ولكن لن يؤرخ به «بدء التغيير في بنية العلاقة الماركسية...». سينتظر لذلك شيئاً آخر، لأنه بين اكتساب الحزب الشيوعي اللبناني لوعي من هذا النوع وبين الانعطاف الجذري في سيورة الحركة التحررية في علاقتها بالحركة الشيوعية فرق شاسع، فرق تتدخل فيه الديموغرافية، والتاريخ، والاحجام، والأدوار وأمور أخرى كثيرة.

إذا كان لا نريد أن نعود إلى القول بأن أحزاباً كثيرة أحدثت في تاريخها مثل هذا الانعطاف (مثلاً انعطافات باتجاه معاكس أحياناً!!)، وإذا أضفنا أن مهدي عامل لا يقول لنا الفرق النوعي بين انعطاف ٦٨ وغیرها (لأنه لا يعترف بكل ما سبق كما يبدو)، يبقى لنا أن نتساءل عن حجم التأثير الفعلي لهذا الانعطاف التاريخي الذي حصل منذ ١٣ سنة (وهي فترة كافية ليفعل الانعطاف فعله على الصعيد العربي). لا نظن أن الجواب مشجع، ولكن يبقى علينا قبل تقييم هذا الانعطاف وأثاره أن نطرح التساؤل التالي: هل صحيح ما يقوله مهدي عامل من أن «الخط السياسي للمؤتمر الثاني هو وليد الضرورة التاريخية في انتقال الحركة الوطنية من مرحلة إلى مرحلة» (ص ٩١)، وأن «هذه الضرورة الماركسية التي وصلت إليها حركة التحرر الوطني هي التي تحدد ضرورة إنتاج مفهومها النظري»، (ص ٥٧٢)، وأنه في الحرب الأهلية في لبنان انفجر الصراع بين «قوى الاجتماعية التي تسير في الخط السياسي البروليتاري للصراع الوطني، وبين القوى الاجتماعية التي تسير في الخط البرجوازي لهذا الصراع نفسه». (ص ١٢١).

أي هل صحيح أن تقييم آثار الانعطاف يؤدي بنا إلى القول إن قيادة المرحلة السابقة قد صفت وان قيادة جديدة صعدت فعلاً، وواجهت مخاض صعودها وقلبت الصفحة عملياً على طريقة «مات الملك عاش الملك».

بكلام آخر، هل صحيح إننا، منذ المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني، أمام مرحلة جديدة فعلاً، وقيادة جديدة، أم أنها لا نزال نعيش منذ ١٩٦٨ وحتى

اليوم المرحلة الأخيرة ربما من مراحل القيادة غير العمالية (هذا أقل ما يقال) لحركة التحرر الوطني العربية؟ لن نضع جانباً، قبل الدخول في النقاش، الفهم التطوري الجامد الذي يطرحه مهدي عامل. فهو يقول، عطفاً على منطق «المرحلة التي هي ولائدة الضرورة».. «حين تحقق بالفعل أي بشكل عمارسي، فشل البرجوازية في قيادة حركة التحرر، ظهرت بهذا الفشل نفسه، في حقل الصراع الطبقي، الضرورة التاريخية في تغيير الطابع الطبقي من هذه الحركة، بانتقال قيادتها إلى البروليتاريا...» (ص ٥٩٢).

الضرورة عند مهدي عامل، هي القابلة القانونية لقيادة البروليتاريا. أما الوليد الجديد فعمره بالثامن والكمال ٤٤ عاماً! لم يكن ثمة حاجة إلى ولادته قبل ذلك فحملته الضرورة في بطنها كل هذا الوقت. ولكن طالما أن ضرورة الولادة متاخرة إلى هذا الحد، فلياذا العجلة في تأسيس الأحزاب منذ العشرينات، أما كان من الأفضل انتظار الوعي الجديد - والمهني الجديد - لتنم الولادة على نور!

مؤدى هذا الفهم التطوري أن البروليتاريا تركت الجميع يجررون حظهم، ولما فشلوا جميعاً بما في ذلك أقرب الحلفاء إليها، كان «تفارقها» عنهم ازداد، فتولت هي القيادة بفضل الوعي الجديد. (يلغى هذا الكلام إنما مسؤولون جميعاً بتفاوت طبعاً، عن نكبة فلسطين. وإن من هزم من ١٩٦٧ هو «الأمة العربية» كلها وليس عبد الناصر فقط).

منطق الأمور يقول إن هذه الضرورة موجودة منذ العشرينات إلى اليوم. لقد تأسست أحزاب الطبقة العاملة قبل الأحزاب البرجوازية أحياناً، ومررت الأمة بمآرٍ عديدة بفضل القيادات الاقطاعية والارستقراطية مرة، والقيادات البرجوازية مرة، والقيادات البرجوازية الصغيرة مرة. ومررت أحياناً كثيرة كانت نداءات الأمية فيها تدعو إلى تجاوز المرحلة الرأسمالية كلها. فلماذا لم يكن ثمة ضرورة في توسيع الطبقة العاملة-القيادة. لقد تصدت قيادات معينة وسقطت، وقدرت فئات من البرجوازيات أقطاراً كبيرة ووصلت إلى استقلالات كيانية كبيرة، في حين كانت

فاثات وسطى وبرجوازية صغيرة تقود ثورات وتحركات وطنية كثيرة (الجزائر مثلاً لا حصرًا...). وقد سقطت هذه القيادات في امتحان ١٩٤٨ (القيادات الأولى طبعاً) فصعدت قيادات جديدة بانقلابات، أو وصلت أخرى بثورات، ولكن الفشل الممارسي عاد فتحقق مرة أخرى... أي أن هذا الفشل تحقق مرات كثيرة، فلماذا الانتظار حتى أواخر السبعينيات؟ هل كانت البروليتاريا بانتظار أن «تدق ساعتها» تلقائياً. وإذا كان مستحيلاً عليها في السابق أن ترد على هذا «الفشل الممارسي» فعلام النقد والنقد الذاتي إذا؟!

هذه الضرورة التي لا يعتبرها مهدي عامل قد وردت، استحضرها هو في وقت غير مناسب إطلاقاً ليدعى أن ١٩٦٨ هو ببره المرحلة الجديدة بقيادة الطبقة العاملة وفي الصراع ضد الخط البرجوازي القومي ضمن الحركة التحررية. ففي لبنان، مثلاً، يسير أحد طرفي الصراع «في السياسي البروليتاري» كما نقلنا عن مهدي عامل قوله.

هل يمكن تزوير التاريخ بهذا الشكل وأمام الشهد العيان كلهم، . وحتى قبل أن يصبح هذا التاريخ تاريخاً بالفعل أي في اللحظة التي لا زلت نعيشها؟ هل يزعم مهدي عامل حقاً أن التحالف الوطني اللبناني - الفلسطيني يسير في خط بروليتاري؟!!

هل قيادة كمال جنبلاط (إذا كان مهدي عامل يعترف بها) وقيادة «فتح»،
والقيادة المشتركة بروليتارية؟!

هنا لا يدخل مهدي عامل إلى الفخ الذي تنصبه له ضرورة التناسل الصحي في أفكاره، لا يدخل إلى هذا الفخ فحسب، بل يدخل ويرمي المفتاح.

وأدت أحزاب الطبقة العاملة في فخ الإيديولوجيا البرجوازية، تحركت منه في ١٩٦٨، أو بدأت سيرورة تحررها، أعطت القيادة الجديدة أولى ثمارها في مواجهة نيسان ١٩٦٩، ثم في الحرب الأهلية. هذا هو التناسك الشكلي. الأفكار تناضل من بعضها بطريقة لا غبار عليها. ولكن عندما تلد القردة قردة لا تكون المشكلة

في الولادة.

القسم الأول من هذا التحليل خاطئٌ والقسم الثاني لا أساس له من الصحة (على الرغم من الآثار الإيجابية جداً للمؤتمر المذكور على الحزب الشيوعي اللبناني)، لأنه يصعب الحديث عن السقوط العملي، السياسي، لطبقة قائد عربياً ولبنانياً وصعود طبقة جديدة، وذلك لأسباب أتينا على ذكر بعضها، ولذلك فإن قيادة التحالف في لبنان لا تسير في الخط البروليتاري. الخط البروليتاري يسير معها وهي التي تقود المعركة الوطنية بمشاركة نشطة من الشيوعيين، ولكنها مشاركة لا تبرر الحديث عن القيادة العمالية إطلاقاً. فدور الحزب الشيوعي اللبناني في الجبهة الوطنية ليس أكبر من دور الحزب الشيوعي المصري في المعارض المصرية، والسوداني في المعارض السودانية، والعراقي في المعارض العراقية.. (بيدو مهدي عامل في حديث «سقوط القيادات وصعود القيادات الجديدة» منظراً ليس للحزب الشيوعي اللبناني بل «لليسار المغامر» عام ١٩٦٩، وهو «اليسار» الذي دفع ضده المطرولات!).

الأساس في المعركة المتسلعة في لبنان هو قدرة قوى اجتماعية غير عمالية (برجوازية ربما، نقولها بتحفظ يفترضه تعقيد الوضع) على تصورها. لماذا؟

لأن ذلك يضرب في جذور الواقع العربي الراهن: التجزئة وتفاوت النمو بين الأقطار والقوى، الطابع الخاص والمميز للشعب الفلسطيني في الشتات وتحت الاحتلال، النظام اللبناني والضيق المتزايد في هامشه الإصلاحي واصطداماته بكمال جنبلاط، وعالم من القضايا العينية الأخرى. فإذا كنا لا نرى هذه الأمور لا يسعنا أن نطلق على ما «نرتكب» اسم «محاولة في قراءة الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني قراءة نظرية».

فالحزب مارس شيئاً آخر. وليراجع مهدي عامل بدقة تقارير المؤتمر الرابع والتعديلات التي أدخلت عليه لاحقاً في الممارسة (وهي تعديلات جوهرية أحياناً من نوع إلغاء مرحلة تاريخية بكمالها!!)، وعندما يقوم مهدي بهذه المراجعة،

فسيكتشف وجود تعارضات ملموسة بينه وبين مقررات المؤتمر، ليس أقلها دفاعه عن «الوعي الاستراتيجي غير التجريبي الذي وضع التفاؤل جانباً، وإقدام وثائق الحزب على نقد هذا التفاؤل المبالغ فيه الذي ولد سوء تقدير للموقف».

صحيح أن أفكار مهدي عامل تتناضل من بعضها ولكنها تصل أحياناً إلى حد من جحد الواقع تردد أمامه. فلقد توصل بحكم التناضل هذا (وهو دون المنطق الشكلي، ناهيك عن الدياليكتيك) إلى أن قيادة الحركة الوطنية هي قيادة عمالية. استكبرت النتيجة بعض الشيء. ولكنه بدلاً من أن يراجع مقدماتها، حاول أن «يلفها». «التحالف الوطني الفلسطيني - اللبناني أحدث حالة نوعية جديدة لأنه تحالف مع حركة وطنية لها قيادة تقدمية ثارس فيها القيادة الأكثر جذرية دوراً متزايد الأهمية...».

حسناً هذا هو رأينا أيضاً، والرأي الشائع بصورة عامة: للحركة الوطنية قيادة تقدمية هي القيادة الجنبلاطية والقوى الشيوعية ثارس دوراً متزايد الأهمية. ولكن خط السياسي لهذا التحالف اللبناني - الفلسطيني له حسب مهدي عامل «طابع طبقي آخر نقىض الطابع البرجوازي القومي». حركة المدى في نفس الباباير اللبناني ليست امتداداً لتلك الموجة الوطنية العارمة التي عرفها العالم العربي في عهد «الناصرية»، بل هي بدايات من موجة وطنية ثورية جديدة....»، ثم يزيد في الصفحة ١٥٢ أن هذه القيادة بروليتارية صافية. ها قد عدنا وغلب الطبع .

من تعbir «حركة وطنية لها قيادة تقدمية» وهو صحيح، إلى تعbir «خط سياسي له طابع طبقي آخر نقىض الطابع البرجوازي؛ وهو خاطئ»، نقفز إلى «القيادة البروليتارية»، للتحالف الوطني في لبنان وهو أمر لا علاقة له بالواقع لا من قريب ولا من بعيد.

مشكلة هذه النتيجة الساقطة بمجرد المعاینة أنها البنت الشرعية للتحليل كله. فنحن أمام خيارين لا ثالث لها حسب ما سبق: إما أن تكون القيادة الجنبلاطية

الفتحوية شيوعية من غير أن تدرى ، وإنما أنها ليست هي القيادة، وذلك على عكس ما يزاءى للجميع ، وعلى عكس ما نعرف ويعرف مهدي عامل ويعرف كل مبتدئ يتعاطى السياسة في لبنان (المعاينة الحسية المباشرة تقود بالتأكيد إلى «وعي» أرقى من الذي تولده الإيديولوجيا الواهنة). كل هذا الخطأ الفادح لأن مهدي عامل هو أسير مفاهيمه ، وأسير عجزه عن رؤية أن اصطدام هذا التحالف بقوى قومية عربية تسير في الخط البرجوازي (أو بالأحرى اصطدام هذه القوى به) لا يدل على سقوط طبقة بعينها على امتداد الوطن العربي بتدعم من انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ، بل يدل على مدى تعقد الوضع العربي : التجزئة ، تفاوت النمو ، وعوامل أخرى أشرنا إليها سريعاً.

هذه العوامل هي التي تفسر الصدام وتجعله مفهوماً ، وتحملنا على الاعتقاد بأننا ربما تكون نختتم مرحلة ماضية بقيادة معينة هي آخر من تبقى من قيادات المد الناصري ، أكثر مما تدشن مرحلة جديدة لا يبدو واضحاً حتى الآن استعداد قواها .

بهذا المعنى نجم ثانية أن معاركنا وقيادتنا هي من بقايا المرحلة الناصرية ، ولكنها بقايا ملونة لبنانياً وفلسطينياً لأسباب موضوعية كثيرة ، وهو تلون ازداد مع موت عبد الناصر وتراجع الناصرية وأثار كل ذلك على حركة التحرر الوطني العربية كلها (ميل هذه القيادات هو نحو الانكماش على النفس والوصول في حسابات الوضع العربي إلى حد ارتکاب أخطاء فعلية. ينطبق هذا على المقاومة أكثر. حتى في مرحلة عبد الناصر). هذه القيادات هي قيادات برجوازية (يتحفظ ذات وضع خاص (ليست في الحكم ، تصطدم بالمشروع الإمبريالي أو يصطدم بها ، وكل ما يجب أن تمناه هو أن تستمر في المعركة لأن الانكماش على هذه القوى حسب موازين القوى الراهنة ، وليس على الأستاذ عامل للأسف ربما ، ولكن هذا الواقع ؛ تغير موازين القوى. هذا أمير شرعى ومطلوب ربما ، لكن المشكلة أن مهدي عامل يعتبره حاصلاً منذ ١٩٦٨ في حين غيل إلى إللاعتقاد بأن دون حضوره صعوبات كثيرة ، ونصالات كثيرة .

ونوء أن نشير بالمناسبة إلى أن القوى الأكثر جذرية في الحركة الوطنية متحالفة باحكام مع هذه القيادات «البرجوازية» (مخالف يضع موضع الشك قسماً كبيراً من النقد الموجه للآخرين). ولكن إذا كان ذلك مفهوماً بعض الشيء لأن ضرورات الوضع في لبنان تفرض مثل هذا النوع من التحالف (لماذا ليس نوعاً آخر؟)، فما يبرر أن يكون التحالف الرئيسي مع «فتح» فلسطينياً، أي مع القوة الرئيسية التي لا يمكن أن يكون ثمة شك حول «قيادتها العمالية»، لا بل ما معنى هذا السجال الأخير، وانعلى مع أبو صالح وما يمثل داخل فتح. لا نقول ذلك إلا لإشارة إلى أن هذه الممارسة السياسية لا مكان لها في النظرية التي يزعم مهدي عامل انه استخلصها منها، لكن تجربة قيادة الحزب هي التي انقذت الأمر من جمود الأخ مهدي عامل، وإلا لكان شهدنا ربما ممارسة تدميرية لا تتيح فرصة تنظيرها لاحقاً.

وحتى لا تكون نظرة مهدي عامل، نشير إلى أنه هو الذي ألقى الالتباس على القيادة الفلسطينية ودرجة «عماليتها» عندما اعتبر أن تحالفها مع الحركة الوطنية هو الذي تقلّها «إلى علاقة تناحر استراتيجي مع الأنظمة العربية القائمة» (ص ١٤٧) لماذا؟ لأن الادعاء بأن القيادة الوطنية اللبنانية عمالية بدا أسهل من غيره، ومن أجل تجنب البناء النظري السقوط السهل كان لا بد من التقاط الأذن بهذه الطريقة الصعبة.

أما عن موضع المقاومة التناحري مع الأنظمة وإدارة كل العلاقات الناجحة عن الوضع الفلسطيني الخاص، فتفوي مهدي عامل من أي كلام عنها ليحتفظ بنقاء النظرية فلا تتدنس في مجالات السياسة والتكتيك والمناورة. لكنه يستطيع، إذا أراد، أن يسأل الذين «مارسو»، طالما أن تقسيم العمل «البرجوازي جداً» يجعله خارجهم، ينظر لهم لاحقاً، يبرر لهم لاحقاً. (سنعود في القسم الثاني إلى مناقشة جوانب أخرى من العلاقات اللبنانية الفلسطينية).

إذا نظرنا إلى محصلة ما جرى، كما استقرت عليها الأوضاع مؤقتاً، نلاحظ أن سقف الممارسة الوطنية في لبنان محدد عربياً بطريقة جازمة، وعندما يتم اختراقه

فذلك بفضل هذه القيادات «البرجوازية» دون غيرها. ولذلك لا معنى لهذا التهور على طريقة «أن موافق جميع القوى السياسية في العالم العربي سواء كانت في السلطة أم خارج السلطة، بما فيها موافق القوى السياسية في الثورة الفلسطينية نفسها، باتت تتحدد الآن قياساً على الصراع بين الخطين السياسيين التقليديين في الحركة التحريرية العربية» (ص ١٥٨). هل هذا هو فعلاً مقياس تحديد الواقع؟ وهل هذا هو ما يمارسه مهدي عامل في الحزب؟ ثم أين هو هذا الصراع؟ ليس موجوداً في أي ممارسة، التحالف غير المشروط هو الموجود. الخلاف وجد مرة في ١٩٧٦، لكن الذي قاده ضد «الخط البرجوازي القومي» ليس الخط العلالي بل «الخط البرجوازي القومي اللبناني - الفلسطيني». فهل صارع هذا الخط الأخير ضد نفسه؟ ثم ألا ينتقد تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني الصادر في شباط ١٩٧٧ تطرف هذه القيادة حملاً إياها جزءاً من مسؤولية الصدام (بحمل مهدي عامل التقرير المذكور ولا يشير إلى هذه الانتقادات بشيء!). ثم نطرح المسؤولين التاليين في اختتام مناقشة هذه النقطة.

- أليس صحيحاً أن الطرف العلالي هو الذي يعتبر، أكثر من غيره، أن صدام ١٩٧٦ خطأ لا يجب أن يتكرر؟ (أين هذا الخطأ من عنتريات مهدي عامل؟!).

- ألا يقيم الطرف العلالي، أكثر من غيره ربما، تحالفاً غير مشروط مع القوى التي اصطدم معها سابقاً؟

الجوابان معروfan لدينا تماماً، ولذلك نقول إن كون التحالف الوطني في لبنان قائم بقيادة غير علالية، وخاضع للسلف العربي غير العلالي، أن ذلك يضع إدعاءاتنا (إدعاءات مهدي عامل بالأحرى) حول البديل الشوري وأزمه في حجمها الطبيعي. فالاحزاب الأخرى لم تفعل سوى الشيء نفسه. (مرة أخرى نؤكد عدم إنكار التقدم الكبير في خط الحزب، ولكن ما العمل إذا كان السجال مع مهدي يعطي الأمر هذا الطابع?).

بهذا المعنى فإن الحديث عن أن «الصراع بين الإيديولوجيا القومية البرجوازية

والإيديولوجيا البروليتارية يخترق الحركة الوطنية...» (ص ٥٥٠) حديث فيه من الالتباس الشيء الكثير: السؤال هو ملن القيادة؟ والجواب واضح لدى مهدي عامل. إن القيادة عمالية وهي معقودة اللواء «لللختوط الوطني الشوري تقىض الخط البرجوازي القومي»، وأن عمالية هذه القيادة منذ ١٩٦٨ أحدثت تغييراً ضخماً في حركة التحرر الوطني العربية وقيادتها بشكل بات معه الحزب الشيوعي الصغير في البلد العربي الصغير يختصر المسافة بين هزيمة عبد الناصر وموته ومجازر أيلول وتراجع الناصرية والحركة القومية التحريرية وبين بدء المرحلة الجديدة، يختصرها إلى مجرد برهة من الزمن هي بالضبط فترة حلول الوعي والتقطاط المسألة الوطنية ذات يوم من ١٩٦٨.

إنه تمجيد مثالي للخططة، للذات. وإعدام للتاريخ، والسياسة، والواقع، وتجارب الآخرين، وهي كلها أمور تبرر ما سوف نعرض له في الحلقة الثالثة وتحمل التساؤل شرعاً حول مدى أهلية مهدي عامل للبحث في أسباب الحرب في لبنان.

- ٣ -

برنامجه الاصلاح «الطائفي»

لا بد من استناد الأزمة (في لبنان) إلى بنية تفسرها هي البنية التي تكونت في ظل «العلاقة الكولونيالية». إنها بنية مأزومة، كما يقول مهدي عامل. لكنها تستطيع تجاوز أزمتها، أي تجديدها، لأن الطرف التقىض للبرجوازية الكولونيالية لم يتمكن كقوة سياسية مستقلة بمستوى الموضع الذي يحتله فعلياً في بنية علاقات الإنتاج (ص ١٨٣).

ولذلك كان يتم تجاوز الأزمات عن طريق تغيب الصراع الطبقي ليظهر

صراع طائفي. هذه هي «اللعبة السياسية» (ص ١٨٥).

وهكذا، مرت أحداث ١٩٥٨ الدامية من غير أن تتعطل تلك اللعبة السياسية البرجوازية بل بالعكس، كانت الإطار الذي فيه مرت الأحداث تلك، ومن غير أن تتمكن الجماهير الشعبية من ان تنزع، ممارستها، استقلالها السياسي، بفك علاقة التبعية الطبقية التي كانت تربطها بأطراف البرجوازية نفسها...» (ص ١٩٥).

من هنا يظل مهدي عامل على الأسباب الداخلية لانفجار الصراع في لبنان. لقد انتهت اللعبة السياسية البرجوازية بتشكيل الطبقة النقيس سياسياً. حصل هذا في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني في ١٩٦٨ وترجم نفسه أول الأمر في نيسان ١٩٦٩. وهذا هو الفرق الجوهرى بين ما جرى مؤخراً وبين «أحداث» ١٩٥٨.

مرة أخرى الفرق بين الحدين هو أن الطبقة العاملة اللبنانية هي التي قادت النضال الوطني اللبناني وعطلت بالتالي اللعبة السياسية بين أطراف البرجوازية، فلم تعد هذه الأخيرة قادرة على تزوير الصراع الطبقي بتصوره صراعاً طائفياً.

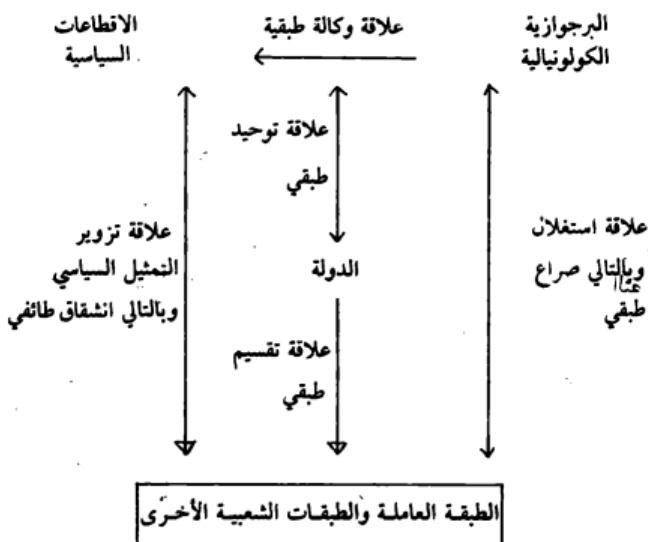
والطبقة العاملة اللبنانية بقيادةها هذا النضال لم تحمل فقط المشكلة في لبنان بل أيضاً على الصعيد العربي العام لأنها احتلت مكانها القيادي مكان البرجوازية الكولونيالية وأوجدت بذلك حلّاً عملياً لمشكلة «النقيس الثوري».

موضوعة قيادة الطبقة العاملة اللبنانية للنضال الوطني في لبنان والأمة العربية رددنا عليها جزئياً في القسم الأول من هذا المقال. ولذلك لا حاجة لتوقف خاص أمامها لتفيدتها. نشير عرضاً إلى أن المؤتمر الرابع للحزب يتحدث في أقصى الحالات عن «دور حاسم للشيوعيين». (ص ٢١٢ من الكراس الذي يتضمن مقررات المؤتمر).

حول الذي حصل موضوعياً بين ١٩٥٨ و ١٩٧٥ أو بالأحرى بين ١٩٥٨

و ١٩٦٨ وجعل استقلال الطبقة العاملة عكنا حسب منطق مهدي عامل، لا يوجد سوى إشارات عابرة - غير مرفقة بأية دلائل أو إحصاءات إلى عملية التفارق بين البروليتاريا وسائر الطبقات الشعبية. غير أن هذه الإشارات منقوضة بإشارات معاكسة مؤداتها أن ازدهار نظام الخدمات لا يؤدي إلى «البلترة»، وبالتالي لا يشجع عملية التفارق هذه ولكن لأن أجل أن تستقيم الأمور، من تدبر الأمر للرد على الموضعية البدائية الزاعمة بأن الاستقلال السياسي للطبقة العاملة يفترض أن يكون تم مع تأسيس الحزب في بداية العشرينات.

لكن مهدي عامل الذي يصور ١٩٦٨ كنقطة تطور تاريخ الحزب إليها ثم تطور منها غير معنى لا يكشف تعقيدات هذه المسيرة ولا خاصة يكشف تعقيدات الواقع الذي هبط عليه المؤتمر المذكور. هذا الواقع الذي يخصر مهدي عامل «بخطبطة»، فجة لا علاقة لها «بالتنظير» الفعلى ستحاول تقديمها في المخطط التالي:



كيف يشرح مهدي عامل هذا التخطيط؟

الاقطاعات السياسية تنال حصة سياسية في السلطة من موقع تمثيلها «الطائفى» للفئات ما قبل الرأسالية. إنها تحكم باسم البرجوازية التي تقيم معها علاقة وكالة طبقية. «الصراع الطائفى» - إذا كان لا بد من التكلم في هذا المجال، على مثل هذا الصراع - هو بالتحديد هذا الصراع الطبقي المحدد ببنية اجتماعية معينة هي البنية الاجتماعية اللبنانية، الذي تمارسه الطبقة البرجوازية المسيطرة ضد طبقات وفئات اجتماعية كادحة تتكون سياسياً «كطوائف» في علاقة تمثيل «طائفى» تربطها تبعياً بوكلاً للبرجوازية الكبرى في السلطة هم ممثلوها «الطائفيون» من «الاقطاعات السياسية». معنى هذا أن للصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ممارسة «طائفية» وهي بالتحديد ممارسته السياسية الطبقية البرجوازية» (ص ٢١٩).

تمثل أطروحتات مهدي عامل هذه الإطلالة على الوضع اللبناني قائمة أساساً على وهم الدور الذي لعبته البرجوازية على صعيد توحيد البلاد داخلياً. وتصفية العلاقات السابقة عليها، والسيطرة على جهاز دولة تقف على مسافة من المجتمع وتوحد صراعاته ضدها بقدر ما هي موحدة وما تعبّر عنه من مصالح موحدة.

صحيح أن ثمة إشارات خجولة في الكتاب إلى غير ذلك لكنها إشارات لا تخرج عن طابع التحفظ السريع الذي لا يؤثر على سياق التحليل. إنه تحليل يتنكر لكل آثار التصدع الداخلي في البنية الاجتماعية اللبنانية، وتجذور هذا التصدع التاريخية، وتعايشه (وتجده) مع غط الرأسالية التي سيطرت، وبالتالي الصراع بين عوامل وحدة البلد وانقسامه اجتماعياً وعوامل الحفاظ على البيئي التي انتجهما بده دخول الرأسالية في القرن التاسع عشر وحتى البيئ السابقة عليها (مع كل التشديد اللازم على أن دخول الرأسالية إلى جبل لبنان في القرن التاسع عشر يحمل الموارنة إلى طائفة بدءاً من الصفر. الموضوع أعمق بكثير من ذلك).

تبسيط العامل هنا مضر جداً. ثمة لحظات متشابكة في هذه البنية

والاقتراب الطبوقي الذي يحاول مهدي عامل تطويره يعجز عن الإحاطة بها. فهذا الاقتراب يعني وينعنى من الاقتراب البسيطى الآخر، الطائفى، الذى اصطدم في ما اصتصد بظهور التصدع في الطوائف عينها. حتى تلك التي بنيت الأساطير حول وحدتها ومشروعها السياسي (رغم «انشقاق الشمال» وأثاره يصر البعض على استخدام تعبير «المارونية السياسية» الذى تحول إلى كيس يملأه المرء بكل ما يشاء!).

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن الحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره الرابع، يستفيض في عرض مصادر تغذية هذه الانشطارات بتركيزه على التداخل الطائفى - الطبفى في بعض المجالات وهو تداخل يطبع بمقولة مهدي عامل القائلة بأن «الطائفية علاقة سياسية فقط».

ما يسقط في تحليل مهدي عامل هو الفرق الشاسع بين وجود عمال مأجورين يتجررون فضل القيمة في نظام تسيطر عليه علاقات رأسالية كولونيالية وبين التشكيل كطبقة موحدة. بين هذين الوضعين ثمة مسافة لم يجتازها لبنان كلها وقد جاءت الأحداث الأخيرة لتعيد طرحها على بساط البحث ولتدفع بها إلى الوراء، وذلك على عكس ما يفهم من طرح مهدي عامل من أن ازدياد دور الحزب الشيوعي يعني مباشرة ازدياد وحدة الطبقة العاملة. فيین هذه الطبقة كمقولة وبينها كطرف سياسى موحد هناك أمور كثيرة منها: الطائفية وسائر المؤثرات «غير الاقتصادية» في سوق العمالة وفي التوظيف، ضعف التمثيل النقابي، الطابع الحرفى الغالب على الطبقة العاملة، فيض البرجوازية الصغيرة الوسطى الذى تعيش في وسطه الطبقة العاملة، الصلة الحيوية بالريف، التمثيل السياسى المحلى وغير المرتبط بمكان العمل وال العلاقات الجديدة، المدارس الطائفية، المعائم الطائفية. كوتا التوظيف الحكومي الأحوال الشخصية كلها، نظام التمثيل السياسى، تفاوت نحو المناطق، الإيديولوجيات والحسابيات المختلفة، التجاور السكاني وضعف الاختلاط إلخ... كل ذلك وغيره يفتح حالات من «التضامن» غير

الطبقي ، بالمعنى السياسي للكلمة ، ولكنه «تضامن» لا بد من أخذه بعين الاعتبار .
أضف إلى ما تقدم المشكلة المتعلقة بوضع لبنان الخاص ككيان جرى
«تفصيله» حول القيادة المارونية التي تأمنت لها الغلبة في القرن التاسع عشر في
الجبل وذلك في إطار الارتباط بتصاعد الدخول الاستعماري إلى المنطقة (ليس
الوجه الآخر لهذا الشخص العلمي الدعوة إلى ذبح الموارنة «عملاء الأجانب» ،
و أصحاب المشاريع الانعزالية منذ عشرات السنين كما طاب لأحد أقطاب «اليسار»
اللبناني أن يقول مؤخرًا) .

سنعود إلى هذه النقطة لاحقًا بعد أن نستمع إلى مهدي عامل ينسب إلى
الدولة اللبنانية أدواراً معينة :

- إنها تؤمن وحدة التماسك الطبقي لثلاث البرجوازية .
- ثمة تناقض في دولة البرجوازية الكولونيالية بينما كدولة «طائفية» وبينها
كدولة برجوازية (ص ٢٤٤) .

- ثمة تناقض بينها وبين المفهوم النظري للدولة البرجوازية التي يفترض أن
تكون علمانية . وجود هيبة طبقية ضمن الدولة البرجوازية الكولونيالية أم في
وفاق مع المفهوم البرجوازي للدولة كدولة برجوازية ، والفتنة التي تهيمن هي
المؤهلة لذلك اقتصادياً . أم وجود هيبة طائفية في الدولة «الطائفية» التي هي
شكل الوجود السياسي للدولة البرجوازية ، فيلزمه الانتقال من صعيد التحليل
الطبقي المادي إلى صعيد التحليل انفعالي العنصري - القائل بأن طائفية بعنهما هي
جوهرها الطائفية المهيمنة لا ضرورة لوجود موقع المهيمنة «الطائفية» في
الدولة الطائفية إلا الفرورة الطبقية في أن تكون هذه الدولة طائفية (ص ٢٦٠) .
ويمكن وبالتالي لأي طائفة أن تسيطر . فصراع مثل الطوائف للسيطرة يفكك
التماسك الداخلي ولكن إلغاء الطائفية السياسية يلغى السيطرة الطائفية من حيث
هي الشكل السياسي لوجود السيطرة الطبقية البرجوازية . ثم إن «إلغاء نظام

الطائفية السياسية لا يؤدي إلى تقويض النظام البرجوازي نفسه بما هو نظام برجوازي (هامشية ص ٢٩٩).

حديث مهدي عامل عن التناقض مع المفهوم النظري للدولة هو، مرة أخرى، تعبير عن طريقته في الأحسان بالمشكلة التي يورطه فيها تناول أفكاره. ولكن إذا جلأ مرة إلى «الف» الموضوع فإنه هذه المرة «يقص الرجل لإدخالها في المذاء» على عكس نصيحة المثل الصيني الساذج والبدائي. أي أن مهدي عامل الذي انتبه إلى هذا التناقض بين الدولة اللبنانية العابنة وبين مفهومها النظري (أي مفهومها في التجربة الأوروبية ليس إلا) أصر على حشر الأولى في الشأن منها كان الثمن.

فما هي التسليمة؟ التسليمة معطاه سلفاً. الإيمان في إنكار المشكلة اللبنانية من أساسها: هكذا وبكل بساطة.

الطائفية «علاقة سياسية» ومشكل للسيطرة الطبقية، ولذلك يمكن الإطاحة بها من غير المس بالنظام نفسه. إنها قشرته الخارجية فقط. (غريب كم يلتقي هذا التحليل مع أطروحات بعض اليساريين الاقتصاديين: تحليلات مختلفة عشرين عاماً تذكر بعثة إيرفند وشعارات متقدمة عشرين عاماً! آخر النزاج على هؤلاء هاشم علي محسن الذي وجد أن إلغاء الطائفية السياسية مطلب إصلاحي جداً، لا مطلب «إسلامي» جداً مثلاً!).

عندما نقول إن مهدي عامل أخذ بالطبقات والمفهوم النظري للدولة فأنكر المشكلة اللبنانية من أساسها نكون نعني أنه أنكر مشكلة المسيحيين في لبنان، ومشكلة أن الكيان فصل على حجم قيادتهم (في إطار المصالح الغربية طبعاً وتحت سقفها) والتاريخ له تاريخ لصعود هذه القيادة (راجع وضاح شارة في أصول لبنان الطائفي. «خط اليمين الجماهيري»، لا بل بالأحرى ليراجع كمال جنبلاط وكتاباته بهذا الشأن).

والدولة بهذه المعنى هي حدود اللقاء بين قيادات الأطراف كلها وبشكل لا يمس الامتيازات الرئيسية التي هي في جانبأساسي منها ضمانت تتعذر فاعليتها الإيديولوجية من التاريخ والوعي الجماعي ، وتتجدد بآثار التفاوت في تطور النظام نفسه وبالطابع اللاديمقراطي ، والطائفي لتعبير «الطوائف المحرومة» عن مطالبتها (هذا كلام قد يصدم البعض ولكن لا بد من عودة إليه ، في مجال آخر ربما).

يتصور مهدي عامل أن الأساسي في إيجاد حل للمشكلة اللبنانية هو الانتهاء من سيطرة البرجوازية الكولونيالية («ميزة» من «ميزات» مهدي عامل أنه بمجرد أن يقيم الفرق بين غطى الإنتاج الإمبريالي والكولونيالي لا يعود يتقدم خطوة واحدة في التقاط خصوصيات كل منها على الأرض عياناً . ولذلك فهو يعتبر مثلاً أن الفاشية هي ميل ثابت لدى البرجوازية والنظام الرأسمالي وليست شكلاً خاصاً من أشكال السيطرة في ظروف وأوضاع محددة فقط! يرفض مهدي عامل الاعتراف أن تصوره هذا (اعتبار أن المشكلة الرئيسية ضرب سيطرة البرجوازية الكولونيالية) يتتجاهل الواقع أن المشكلة الرئيسية في الوضع اللبناني هي النجاح في تقديم حل للمسيحيين ، للأقلية المسيحية ، ويعدهم بالدمج في إطار مجتمع علماني ، ديمقراطي ، تقدمي ، يعترف بالمتعددية ويتحملها .

إلغاء سيطرة البرجوازية الكولونيالية يعني في عرف مهدي عامل تغيير النظام ، ولكن تغيير ما يسميه «المهيمنة الطائفية» واستبدالها بهيمنة أخرى يعني إلغاء قسم من المبررات التي أدت إلى وجود لبنان وإلغاء البلد من أساسه على الأرجح .

الخلفة في التعاطي مع هذا الوضوح تتضمن إنكاراً لمشكلة الأقليات بصورة عامة ولمشكلة المسيحيين في لبنان بصورة خاصة (وهي مشكلة معقدة باعتبارنا أمام أقلية حاكمة وصاحبة «امتيازات» . وذلك حتى لا يستفز بعض الذين لا يرون سوى جانب واحد من المشكلة). بين هذه الخلفة وبين القمع الطائفي مسافة قصيرة جداً. هذا الرفض هو التبرير «اليساري» للتزعزعات الطائفية المضادة ، تماماً كما شكل المدخل الاقتصادي الآخر (ما تم التعارف على تسميته بنظرية «الطاقة

الطبقة» التي لم يصفها أحد بهذا الوضوح، وإن كانت إرهاكاتها موجودة في أدبيات بعض (اليسار) تبريراً نظرياً لسياسات كثيرة.

إن استبدال المشكّلة الطائفية بالطلاب الاقتصادية الاجتماعية (أو اختصارها إلى مجرد مطالب «الطوائف محرومة ولهم من بين «ضمن الطوائف» وإنكار جوانبها الأخرى (التي يعترف بها الحزب الشيوعي للأرم والأكراد مثلًا) الضاربة في جذور الشرق العربي تاريخًا وحاضرًا، أن ذلك هو أقصر الطرق إلى تحويل اليسار من قوة تقدمية علمانية إلى قوة تمثل «التيار الإسلامي الراديكالي» وهذا ما يجب النضال ضد استكمال حصوله نهائياً.

يقوم تحليل مهدي عامل على وهم التمثيل السياسي، العملي والتحققي «لجهابير المسيحيين»، مما يكشف جانباً من التجاهل المريض الذي يعيشه اليسار اللبناني (المتعرض لحالة من «الغزو الريفي الإسلامي»، ليس على صعيد القيادات والقواعد، ليست هذه مشكلة، بل على صعيد الأنكار والخطط...) حيال جوهر المشكّلة اللبناني، ومدى الافتقار عند مهدي عامل وغيره إلى نظرية في العمل الشوري في لبنان تفهم دور الدولة، وتوزع السلطات بين العشائر والطوائف، وتحسم في أهمية عاملين: نضج ثقيرة وطنية، تقدمية، علمانية على الصعيد العربي، وحيوية «النضال» في المجتمع المدني في لبنان، وذلك بالضبط، لأن كل استيلاء على السلطة في لبنان هو نوع من القبض على الهواء طالما أن الدولة لا تلخص السلطة في بلد شديد التعقيد مثل بلدنا.

عندما نتحدث عن أهمية هذين العاملين فذلك لأننا نعتبرهما شرطاً ضرورياً لخاطبة اللبنانيين فعلياً، لا مخاطبة قسم منهم تحت ستار مخاطبتهם كلهم (مثلاً تخبيء «الجبهة» تحت صفة «وطنية» لتخفي فتوتها المقابلة).

لكل هذا لا يبدو مقنعاً حديث مهدي عامل عن الدولة الواحدة والموحدة. لقد انهارت هذه الدولة مع انهيار حدود اللقاء الذي انجها. ضاقت الحدود بين القوى المصطربعة وبين «الاقطاعات السياسية» فلم تصمد المؤسسات، وتم تعليق

المصالح الموحدة للبرجوازية بانتظار حسم الاحتمالات المطروحة حالياً وهي احتمالات مفتوحة إلى حد بعيد (إذاً كنا جديين في النضال ضد التقسيم فلأننا نعتبره وارداً في حال حصل ابن نصع الحديث عن الانقسام الشكلي للطبقة العاملة والطبقات الكادحة الناجم عن الممارسة البرجوازية؟ وهل نستطيع بعدها الاستمرار في افتراض انقسامات سبطة قائمة على وحدة مفترضة؟ وهل يصح القول إن «الطائفية علاقة سياسية» بعد ذلك؟ دفع هذا المنطق إلى نهايته هو أفضل الطرق ربما لكشف التناقضات المتملة فيه).

الوحدة التي تؤمنها الدولة «فوق» تعرف بنوع من التعديدية، من التوازن في إطار غلبة معينة. ولذلك، فإن حمور النضالات في ١٩٥٨ كهي في ١٩٧٥ انتصب، لبنانياً، على تغيير هذه التوازنات باتجاه تعزيز ما يسمى «المشاركة الإسلامية» في الحكم. وإذا كان ذلك صحيحاً، وهو صحيح، لا يعود ثمة مجال لأي حديث عن تغيير في طبيعة القيادة. وإذا كنا سابقاً، انطلقتنا من ملاحظة ثبات هذه القيادة، عربياً ولبنانياً، وإنطلاقاً من «البرنامج النضالي»، سنعود للبرهنة على الموضوع نفسه.

ترواحت مواقف القوى الوطنية خلال الحرب بين براغحين: برنامج التوازن الوطني وبرنامج الإصلاح الديمقراطي المعروف بـ«نامج الإصلاح المرحلي». وهذا برنامجان مختلفان، في رأيي، حدين للمطالب الإسلامية وللمشاركة الطائفية في الحكم (نذكر بالمناسبة أن الحزب الشيوعي قدم وثيقة رسمية للحركة الوطنية ذات مرة يعلن فيها تخليه عن المطالبة بالعلماء!).

ـ . برنامج التوازن الوطني يقدم نفسه بصفته برنامج تطوير المشاركة الإسلامية في الحكم على كل الأصعدة وفي كل المؤسسات من غير الإطاحة بارجحية مضبوطة ضمن هذه المؤسسات، ومن غير المس ببني الحياة السياسية التقليدية. وهو يضيف إلى ذلك الإصرار على انتزاع اعترافات بعروبة لبنان ولا يجد طموحاً إلى أي حد من استحداث تغيير طفيف جداً في التمثيل السياسي تتولى بموجبه بعض الأطراف

الوطنية ذات التمثيل الملتبس دوراً في تقاسم حصص طوائفها كتمن لاستيعابها ضمن النظام ولعبته ولا نظن أن أحداً ينافق في أن هذا هو سقف مطالب البرنامج المذكور الذي كان يفترض فيه أن يشكل أساساً لقيام «جبهة عربية» اعترافية على المشروع الانعزلي فانتهى به الأمر إلى تهديد وحدة الحركة الوطنية من غير أن يتم شيناً (تهديد هذه الوحدة ليس «ثرة» البرنامج وحده على ما يتوهّم البعض). ثم إن التلوّح بسحبه لصالح برنامج الإصلاح ارتفع مرتّبّاً ثم خفت بعد التحرّك الكثيف لرشيد كرامي!).

برنامج الإصلاح الديمقراطي يطالب بإحداث تغيير في المؤسسات بالتجاه «ديمقراطتها» وذلك انطلاقاً من أطروحة تقول نصف الحقيقة فقط «الاستشار المسيحي»، وتغفل النصف الآخر: «الخوف المسيحي» المشروع خاصّة اليوم وفي ظل تصاعد مد إسلامي أبعد ما يكون عن تقديم حل لمشكلة المسلمين، فكيف بمشكلة المسيحيين (الحادي عشر من الخوف هنا ليس حدّيّاً عن خوف بشير الجميل بل عن ردة الفعل التي «أحسنَّ بشير الجميل استغلالها»).

يريد برنامج الإصلاح أن يكسر بنية المؤسسات الراعنة ليعيد فتحها أمام ديمقراطية أطلق البعض، محقّاً، عليها أسم «ديمقراطية العدد»، أي الديموقراطية التي تعتبر اللبنانيين متساوين إلى أحزاب سياسية وتريد أن تستحدث أطرأ تسمح بأن ينعكس هذا الانقسام السياسي. منطق هكذا هو اعتبار الطائفية ظاهرة سياسية فحسب، مؤسساتية، لا بد من إزالتها عن طريق إزالة التسلط الذي تارسه فئة ضدّ فئة.

هذا دليل سوء فهم آخر للمشكلة اللبنانية لأنّه لا يفتح المسألة من زواياها الفعلية، راوية الأقليات ومشاكلها، بصفتها مشكلة ذات أبعاد حضارية، ثقافية، إيديولوجية، سياسية، اقتصادية، ولذلك فإن الحل الذي يطرحه يحاول أن يهرب من مطب الطرح الاقتصادي بشيء (شق اعتبار الطائفية غير موجودة إلا «كعلاقة سياسية» لأنّ الأساسي هو «الصراع الطبقي الصافي» وشق اعتبار الطائفية

تعبر عن هيمنة المسيحيين على المسلمين، أو بعض المسيحيين على أكثرية المسلمين...) لكنه يقع في مطب آخر فقصر المسألة الطائفية على بعدها السياسي فقط ويعجز عن رؤيتها في ثنيا العلاقات الاجتماعية كلها.

بها المعنى يتمتع «برنامج الإصلاح الديمقراطي»، «ميزة» القدرة على إخفاء الحد الأقصى من المطالب الطائفية الإسلامية داخل قشرة ديمقراطية، إصلاحية كاذبة. إنه «طائفية مضادة أو نفاق» هكذا وصفه، عن حق، ياسين الحافظ. وهو تعبر الراديكالية التي حلها اليسار إلى هذه التزعة الطائفية بعد أن دمجها بما يسميه مهدي عامل وغيره «النقط المأساة الوطنية». فالذى حصل أن هذا الالتقاط، في هذا الظرف العربي. وعلى قاعدة جهل أو تجاهل مشكلة الأقلية المسيحية، تحول، قسراً عنه، إلى عنصر تحييف لقسم من اللبنانيين، عنصر انغلاق عليهم لا يساعد على احباط مشروع وضعهم في علاقة عدوانية وتصادمية مع الأكثريّة المحيطة بهم.

إن برنامج «الإصلاح الديمقراطي» هو برنامج طائفى يصعب جداً على المسيحيين أن يقبلوا به لأنهم سيظلون في تأرجح بين الوثيقة الدستورية. معدلة إلى هذا الحد وذلك - وبين العلمنة الشاملة وال الكاملة. ليس هذا البرنامج خطوة نحو العلمنة كما يريد البعض أن يصور الأمور. إنه برنامج ينطلق من فهم للمشكلة اللبنانية مغلوف ولذلك فإنه يطرح حللاً لا يؤدي إلا إلى استبدال طغيان بأخر ذلك تحت ستار من «الديمقراطية العددية» الواهية.

لوم يكن هذا البرنامج طائفياً لكان طرح العلمنة وارداً وعكتاً. بكلمة أخرى: اليسار لا يطرح العلمنة لأن جمهوره الإسلامي لا يقبل بها. ليس هناك أي سبب آخر. وهذا يعني أن اليسار يعترف أن جمهوره جهور إسلامي وليس جهوراً وطنياً ديمقراطياً وتقديماً. كما يعني هذا أيضاً أن اليسار يعترف بأنه لا يمارس هيمنة فكرية، وإيديولوجية، وسياسية، ضمن هذا الجمهور، وإن الطبقة العاملة اللبنانية ليست «طبقة مهيمنة تقىض» كما يزعم مهدي عامل. لو كان اليسار مهيمناً ضمن هذا الجمهور لكان طرح العلمنة (هذا ما نود على الأقل

الاعتقاد به)، ولكنه ليس كذلك. لذلك فإنه يساوم مع جهوره الطائفي ويطرح له مطالب الحد الأقصى، أي المطالب التي تحكم للعدد وتقيم ديمقراطية شكلية فكيف نطالب المسيحيين إذن إلا ينظروا إلى «الامتيازات» بصفتها «ضمانات»، وأمامهم جهور طائفي (بدليل رفض طرح العلمنة) يطالب، في خضم هذه الحرب الأهلية الدموية - بالاحتكام إلى العدد، وفتح الباب أمام استبدال طغيان بأخر؟! (المخطر في هذا الكلام أن البعض سيكرر خطأ عدم التمييز بين الجمهور المسيحي والقيادة التي تسيطر ضمه، فيرد معتقداً أنه ضبطنا بجرائم بشرة بشير الجميل وجماعته).

- ٤ -

١٣ نيسان ١٩٧٥،
لم نكن عشية أزمة ثورية

استناداً إلى ما تقدم يمكن القول كم إن مهدي عامل يرفض الاعتراف، عندما يتحدث عن «برنامِج الاصلاح» بأن أقصى طموحه هو إعادة تجديد الوحدة في القمة على أسس أخرى تراوح بين حد أدنى هو «التوازن الوطني»، أي تحسين المشاركة دون كسر الغلبة السابقة، وبين حد أقصى هو استبدال هذه الغلبة بغلبة أخرى.

وإذا كان مثل هذا الطموح صعباً جداً بدليل كل ما جرى حتى الآن فهذا لا يمنع من أنه في الحالتين لم يكن الأمر يخرج جوهرياً عما جرى في ١٩٥٨ لأن خط الطبقة العاملة و برنامجهما النقيض لا علاقة له بهذه الطريقة في طرح المشاكل، لأنه لا يمكنه أن يكون خطأً ديمقراطياً، عليهياً، قادراً على توفير أسس لجعل الحديث عن استعادة الحد الأدنى من الوحدة الوطنية أمراً ممكناً.

ولكن مهدي عامل الذي لا يفعل سوى تبرير ما جرى باسم «تنظيروه» لا يستطيع أن يرى في الخطوط الوطنية العام كما مورس سوى محاولة لكسر ما يسمى «اللعبة السياسية» التي تنتهي بإعادة توحيد الطبقة الحاكمة وإعادة تقسيم الطبقات الكادحة في حين أن ما جرى فعلًا لم يخرج عن منطق «تحسين المشاركة» أو «استبدال الغلة» واصطدم بما اصطدم به من صعوبات وعراقل جعلت حلاً مثل «الوثيقة الدستورية» حلاً مقبولاً من الكثريين.

يعني كل ذلك إننا، على عكس مهدي عامل، لا نرى فرقاً جوهرياً بين ما جرى في ٥٨ وما جرى في سنة ٧٥. لا بل نميل إلى الاعتقاد أنه في السنة الأولى، توفرت ظروف أفضل للحركة الوطنية في لبنان نتيجة التوازنات الإقليمية والدولية التي وفرها وجود جمال عبد الناصر.

ما الذي جرى في سنة ١٩٧٥

كيف يخلل مهدي عامل مقومات ما جرى في ١٩٧٥ حتى يخرج باستنتاجه حول الفرق الجوهري بين ٥٨ و٧٥

يلخص وجهة نظره بالقول إن أزمة النظام تجددت في حين كان يشكل التفيس السياسي للبرجوازية ويشير في هذا المجال إلى عوامل متعددة أهمها:

- فشل الإصلاح الشهابي.
- أزمة انتر.

- بدء انفكاك البرجوازية الصغيرة عن السلطة وعجزها عن أن تحمل أزمتها بنفسها ثورياً (هزيمة ٦٧ طالت هذه الطبقة وحرمتها هذه الإمكانية) عجز الجيش أن يحل هذه الأزمة لأنه «وجد ليكون في خدمة الطغمة المازية وفي خدمة نظامها» - ص ٣٧٨ - (مثل كل جيوش العالم التي قامت بثورات وانقلابات! ثم ما هذا التماطل بين البرجوازية الصغيرة في لبنان وتلك التي سقطت في ٦٧ بعد أن قادت تحولات عظيمة في العالم العربي!).

صيورة انفكاك البرجوازية الصغيرة في لبنان «أخذت في حقل الصراع الطبقي الذي هو هو الصراع الوطني في الساحة اللبنانية منحى التحالف الطبقي - موقع السند الطبقي للطبقة العاملة» (٣٩٠).

- صيورة الطبقات والفتات الاجتماعية المقهورة قوة سياسية مستقلة هي بالتحديد الحركة الوطنية تجد في «المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني شرطها التاريخي» (٤٣٦)! إذ لا استقلال سياسياً للحركة الوطنية إلا بالاستقلال السياسي للطبقة العاملة وعلى أساس خطها الوطني الشوري (ص ٣٩٨) وبانتفاضة ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ابتدأت فعلياً ولادة ذلك الجديد في صيورة تاريخية محكمة هي صيورة تكون الطبقات والفتات الاجتماعية الشعبية قوة سياسية مستقلة هي الحركة الوطنية...».

- كل ذلك وصولاً إلى ١٩٧٥ حيث «لا ينالغ إذا قلنا إن ظروفأً ثورية حقيقة كانت تتضح في لبنان عشية الحرب الأهلية، وكانت هذه الظروف تتكامل سليمة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة ضد الطغمة المالية ونظامها السياسي الطائفية» (ص ٥٢٠).

الأمر الرئيسي في هذا العرض كله هو استقلال الطبقة العاملة سياسياً، وتحويل البرجوازية الصغيرة إلى موقع السند لها بفعل انفكاكها عن البرجوازية الكولونيالية تحت وطأة الأزمة. مرة أخرى يصبح تعقيد الوضع في خضم التبسيط «المفهومي». عندما تتحد البرجوازية الصغيرة تمثل نحو الطبقة العاملة، هذا ما تقوله المفاهيم «العاملية» ولكن الأمر لا يحصل. كذلك حتى في أشد المجتمعات وضوحاً على صعيد الانقسام الطبقي، وإنما لكيان مشكلة الثورات قد حللت في مناطق كثيرة من العالم فكيف الأمر في لبنان؟

ما نلاحظه هنا أن هذا الانفكاك سار في غير اتجاه:

١ - لأن الأزمة المشار إليها انعقدت على دخول المقاومة الفلسطينية إلى لبنان،

والتحالف الإسلامي اليساري معها مع ما يستحضره من ذكريات ومخاوف، واستناداً إلى أسباب إيديولوجية كثيرة، وإلى وهم ازدهار مفقود (ليس وهو تماماً)، وانطلاقاً من موقع أفضل نسبياً في السلم الاجتماعي ردت البرجوازية الصغيرة المسيحية على هذه الأزمة بتجذر من نوع خاص: مع الكتاب لقدر مال المزاج الشعبي العام لصالح الخط الكاثوليكي منذ مطلع السبعينات وذلك على رغم انفصال بعض النخب المثقفة «وأنفكاكها» الفعلي عن هذا التيار (انفصال أثار الكثير من الأوهام عند أصحابه وعند الذين «استضافوهم») وكان هذا التجذر مكتناً لعودة حزب الكتاب على الدفع بين وهم تمثيل مصالح اجتماعية وبين التعبير عن مخاوف طائفية حادة، ويمكن القول إن هذا الميل الشعبي حسم بعد تجربة أيار ١٩٧٣ حين ثبت فشل الدولة، لأنها دولة تسوية، عن توجيه ضربة للمقاومة بعد أيار ١٩٧٣ بات الاتجاه الواضح هو تجاوز التسوية ودولتها والعمل من خارجها مع تردد بسيط بعد حرب تشرين. هذا التجذر المعادي للمقاومة يطرح تساؤلات حول صلة الصراع الوطني بالصراع الاجتماعي في لبنان.

٢ - قسم من الفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة الشيعية تجذر عن طريق المؤسسات الطائفية، أي عن طريق الماسارب التي يؤمنها النظام نفسه وجاءت «حركة المحروميين» لتتمثل موقع الحرمان المختلفة ضمن الطائفة باحتفظ عن نفسها مكان في النظام عن طريق الضغط عليه وقد أثار ذلك التباسات سياسية لا حصر لها لبنت في جانب منها دوراً أكيداً في إثارة خوف قسم من المسيحيين ووفرت أساساً لتعييدهم بالاتجاه المعاكس. إن لغة التجمعات المسلحة الهائلة التي كثرت عشية ١٩٧٥، ومنطقها، بما بالطبع من شعار الوضع الذي كان قائماً، ومن نتائج العجز عن بلورة كل المطالب في إطار مشروع ديمقراطي علىيان فعلاً. ولكن هذا لا يعني أنها ساعداً في جعل عملية انفكاك هذه الفئات عن زعامتها التقليدية تسير في اتجاهات مختلفة.

٣ - انحازت بعض الطلائع المثقفة والهامشية ضمن الفئات المذكورة مباشرة

إلى المقاومة الفلسطينية والتحقت بصفوفها بالمعنى التنظيمي للكلمة مستبقة بذلك ما سوف يظهر لاحقاً من أن الدفاع عن المقاومة سيشكل البند الوحيد تقريراً على جدول أعمال «الصف الوطني» في لبنان.

- بالإضافة إلى ذلك تجذر قسم من البرجوازية الصغيرة الإسلامية بالانحياز إلى اليسار وأحزابه، لا سيما وأن هذا اليسار كان خاص، بقيادة كمال جنبلاط، عدداً كبيراً من المعارك المطلية منذ بداية السبعينيات، فضلاً عن أن «راديكاليته» الوطنية لا تجعله بعيداً عن عواطف جمهور لا تزال الناصرية تشكل وعيه القومي العفوبي والصادق (على عكس ما يزعم مهدي عامل).

هذا اليسار، المتحالف مع المقاومة من غير شروط، غير المدرك لدور ذلك في توفير قاعدة تعثّة لقسم من المسيحيين، وبالتالي غير المتقدم بأية مبادرة جديدة حيالهم، توهم أن خوض المعارك المطلية يستطيع أن يوحّد «المحرومین» ويلغي الطائفية. إن إقدامه على قصر الطائفية على جانبها السياسي، الطائفية السياسية، أو تصويرها أنها امتيازات اقتصادية وسياسية للمسيحيين، ودعوته إلى التحالف مع القوى الطائفية الإسلامية صاحبة المطالب المحقة... كل ذلك ساهم في عزله عن الوسط المسيحي. ويمكن القول إن هذا اليسار لم يرفع، منذ عشر سنوات على الأقل، أي شعار يبدو معه أنه يحمل هم الشطر الآخر من لبنان، اللهم إلا الشعارات المطلية التي إن لم توضع في إطار توجه عام فقد قدرتها «التنافسية» أمام «الشعارات الكاتانية التي تخاطب المصالح بشكل مزور ومعها بالطريقة نفسها، الوجдан، والأحسان، والغرائز، واللاوعي، الخ...».

دور اليسار هذا جذب إليه فئات من البرجوازية الصغيرة الإسلامية المتقدمة، وكان للحزب الشيوعي نصيب كبير من ذلك بفضل التصحيح الذي أدخله على خطه منذ ١٩٦٨. لكن الانطلاق من هنا للحديث عن قيادته للحركة الوطنية فهو لا أساس له في الواقع بقدر ما أن الحديث عن أن «انفكاك» البرجوازية عن النظام ومثليه حولها إلى سند طيفي للبروليتاريا لا أساس له من

الصحة هو الآخر.

تشكل اخركة الوطنية كقوة سياسية مستقلة خلال هذه الفترة نابع ، سياسياً، عن ضيق هامش السلطة واصطدامها بكمال جنبلاط ، وانتقال هذا الأخير إلى بلورة مشروع سياسي يخترق التوازنات التي كانت قائمة آنذاك. تحالف كمال جنبلاط مع الشيوعيين لعب دوراً في ذلك ولكن مهدي عامل لا يكتفي بقلب بعض الأدوار بل إنه ينجح في «إخفاء» دور كمال جنبلاط نهائياً فيتجاهله على مدى الـ ٦٥ صفحة التي يتحدث فيها عما يعتبره أسباب الحرب الأهلية في لبنان.

إذا كان «انفكاك» البرجوازية الصغيرة أخذ هذه المناخي (عندما يحاول مهدي عامل الإشارة إلى بعض الاختلاف في التطور السياسي للبرجوازية الصغيرة يعيد تقدمية الجنوبية منها - ولا يقول الشيعية - إلى أسبابية دخول العلاقات الرأسالية الجنوب بالقياس إلى الجبل ، في حين أن كتب التاريخ المدرسية تدحض مثل هذا الادعاء) ، وإذا كانت القيادة استمرت معقودة اللواء لكمال جنبلاط ، فهل يمكن الحديث فعلًا عن «ولادة الجديد» في ١٩٦٩ (بالمعنى «العامل» طبعاً) وعن الأزمة الشورية عشية ١٩٧٥ (ليس هذا الخطأ من «اختصاص» مهدي عامل. نظرية «الأزمة الشورية» هي المسيطرة في أدبيات اليسار حتى الآن).

عندما يتحدث مهدي عامل عن نisan ١٩٦٩ بتحدد عنها بصفتها «انتفاضة» مهدداً بذلك للحديث عن الأزمة الشورية عشية ١٩٧٥ . كبرت الانتفاضة خلال ست سنوات لتحول إلى ثورة بعد ما رفدتتها مواكب البرجوازية الصغيرة «المتفكة» عن مثلي النظام والمتتحقق بركتب الثورة السائر إلى الإمام!

في عام ١٩٦٩ كانت هزيمة ١٩٦٧ لم تزل طلزجة ، وقد ترجمت نفسها ببنانياً بإنشاء الحلف الثلاثي ، ووصول «التسوية» الشهابية إلى نهايتها ، وإقدام الأجهزة الشهابية نفسها على شن هجوم على الجماهير المؤيدة للمقاومة . في ٢٣ نيسان صمدت الجماهير أمام تبشير الهجوم الذي سيتطور لاحقاً ولم تقم بانتفاضة تستحول لاحقاً على يد مهدي عامل ، إلى ثورة .

نبع الفرق لفظياً على الإطلاق، إنه في تقدير ميزان القوى وحساب التأثيرات العربية واللبنانية ودور كل منها. فعندما نقول اتفاضاً تكون نسيراً في السياق الذي أورده مهدي عامل، إلى ميل معين لميزان القوى يجعلنا نراه متحسناً لصالح اليسار والمقاومة. وهذا ما يزيد قوله مهدي عامل لأنه متخصص لإظهار النتائج الفعلية لبداية تطبيق مقررات المؤتمر الثاني.

لكن الأمور هنا أيضاً تجري في رأسه فقط فعل الأرض. هناك العوامل التي أشرنا إليها والتي تؤدي لتماء نسي بين موقف السلطة والخلف الثلاثي بشكل أ炳ع هذه الحرب الأهلية الصغيرة مواجهة ٢٣ نيسان.

صحيح أن هذه المواجهة انتهت اتفاقية القاهرة مما يعني أن اليمين اضطر للتراجع، ولكن النظرة الأشمل تعود فتصبها في إطارها. وبعد أشهر حدثت مجازر أيلول، ومات عبد الناصر، وتفاقمت اتجاهات التراجع في الوضع العربي العام... ولا زالت حتى الآن تتفاقم.

هذا ما حصل عربياً، أما ما حصل داخل لبنان فهو ازدياد في عمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية واتساع الفضلات ضدها، وبدء فرز القوى بشكل متتصاعد. وذلك في سياق هبوط طيف عرفة المقاومة بعد أيلول ١٩٧٢ وأعقبه ستعادة لنوع «الإسلامي» بعد أحداث أيار ١٩٧٣. ثم جاءت حرب ١٩٧٣ والانتصار العربي المحدود، ليطرح أسئلة كثيرة في الوسط المسيحي الذي رد على عرض الفضلات العربي بالتراجع أمام قوة الجيش المصري، والنقطة الخليجية فكانت أولى رحلات بيار الجميل العربية.

ولكن الأمور عادت إلى التغير بسرعة بعدما ظهرت الاتجاهات الجديدة بفعل سياسة السادات التي اختصرت مرحلة التردد الوجيزة التي عاشها بعض قادة حزب الكتائب - عاشهما طبعاً كلحظة في سياق متتصاعد كان يدفعهم منذ ما قبل سنوات باتجاه معين.

بكلام آخر ما الذي كان يحصل؟

على الصعيد العربي كنا نشهد تراجعاً دراماتيكياً في موقع حركة التحرر، وانحيازاً متزايناً نحو الغرب والأميركيين، وانهياراً في التوازن العربي - الذي انتج، في ما أنتج، تسوية ١٩٥٨ مثلاً وامتداداتها الداخلية..

في مقابل ذلك كنا نشهد في لبنان أمرين متقارقين.

من جهة أولى، المقاومة ثبتت مواقعها مع ما يعني ذلك من إخلال بالتوازنات الداخلية. واليسار يوسع نفوذه نتيجة الأزمة العامة ويفضل التواجد الفلسطيني، لكنه ينحصر في منطقة واحدة، ويزيد عزلته عن الجبهة الأخرى بفضل تحالفه مع المقاومة وظهوره بظهور الرديف لحركة سياسية - عسكرية «تجبر» وزناها الداخلي صالح فئة وتعتبر نفسها «جيش المسلمين». لم يكن اليسار يصعد وهيم من ضمن هذا الشطر بشكل يعيد وضع الأمور في نصابها، ويتمكن من طرح حل ديمقراطي على أي قادر على مخاطبة اللبنانيين جديماً واقناعهم بأن تعريب لبنان على يد المقاومة لا يعني ابتناءاً من فئة لفئة. فإلى جانب اليسار كانت تتمسّقى عديدة تكشف حدود سيطرته على الكتلة الشعبية الرئيسية في مناطقه، وتدل على مدى تشبع هذه الكتلة، ولو أنها في موقع وطني، بأفكار طائفية ومتذهبة.

ومن جهة ثانية استفادت قيادة اليمين من هذا الوضع، ومن التراجع العربي العام. ومن كل تعقيدات المشكلة اللبنانية لتركب الميل العام للمزاج الجاهيري المسيحي وتعطيه طابعاً عدوانياً متطرفاً.

باختصار كنا نشهد تراجعاً عربياً عاماً وغطأً أخرج للقوى الوطنية في لبنان.

وهذا هو بالضبط ما يسميه لنا الأستاذ مهدي عامل «نضوج ظروف ثورية حقيقة في لبنان عشية الحرب الأهلية».

ولكتنا إذا اعتربنا أن الوضع العربي جزء من المعادلة في لبنان، وإن خصوصية الوضع المسيحي تفرض على عملية التغيير شروطاً معينة (جنبلات كان يقول لا بد

من كسب المسيحيين وتلث الموارنة على الأقل..) بات صعباً علينا الحديث عن توفر ظروف ثورية عشيّة ١٩٧٥.

لا بل يمكن الحديث عن ظروف تميل لصالح الهجوم الكتائبي. وهذا ما حصل فعلاً. لقد شن الكتائب وخلفاؤهم هجوماً لأنهم أقوياء: وقوتهم هي في هذا الضعف العربي الأكيد أمام إسرائيل وأميركا، وفي الالتفاف المسيحي الواضح حول برنامجهم، وهو التفاف يجدر بنا تفهمه أسبابه من أجل خوض النضال ضده وكسره.

ولقد ثبت، في سياق الحرب أن القوى الوطنية كانت فعلاً في خط دفاعي موضوعياً. وإن الحسابات الكتائية صحيحة إلى حد ما (إذا اسقطنا منها المهووس العنصري الذي يخيف بعض العرب..). إن ما حصل في لبنان عام ١٩٧٦ وما حصل على صعيد المفاوضات مع إسرائيل وصولاً إلى كمب ديفيد يؤكد أن الرهان الكتائي كان في محله، وإن حلم الساحة، في لبنان، ضد التيار العربي العام، لا بد أن يصطدم بجدار صلب ذات يوم.

وحتى عندما قامت ردود ضد الكتائب في الوسط المسيحي (ريون أده، سليمان فرنجية،) فإنها قامت من موقع لا علاقة للليسار والمقاومة بها، هي لا تعدل التصور الذي نطرحه. صحيح أن هذه الردود كسرت إلى حد ما الالتفاف المسيحي حول الكتائب، ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الالتفاف كان موجوداً عشيّة الحرب الأهلية وطوال مراحلها الخامسة. وصحيح أيضاً أنها أضعفت زخم الاندفاعة الكتائية ولكن الصحيح أيضاً أنها لم تتوصل مع الآخرين، معنا، ومع حلفائنا. إلى فرض توازن حقيقي في البلد: فقد عوض الكتائب عن ذلك بمتين التحالف مع إسرائيل، وبضبط السيطرة على المنطقة الشرقية، وزيادة الاستفادة من دور الياس سركيس، وبالأساس، من استمرار تراجع الوضع العربي الذي بات اليوم في مرحلة أدنى مما كان عليه حتى غداة زيارة أنور السادات إلى القدس المحتلة.

ربما يكون المطلوب وقفه أطول أمام الوضع اللبناني عشية ١٩٧٥ وذلك لأن هذا هو المدخل لقراءة الحرب وحتى لنفهم قسم من أسبابها ونتائجها، ولحكمة الممارسات التي قمنا بها خلاها، والشعارات التي رفعتها.

يقول مهدي عامل إننا كنا نعيش ظروفاً ثورية عشية ١٩٧٥ . وهو في ذلك لا يرى الوضع العربي أو أنه يراه بالقلوب. إذ يعتبر أن مؤتمر ١٩٦٨ وصعود الطبقة العاملة إلى القيادة في «نصوص»^٢ أكثر تأثيراً من هزيمة ١٩٦٧ وموت عبد الناصر وهزيمة أيلول ١٩٧٠ . وهي كلها هزائم تعانينا جميعاً ولا تطال البرجوازية الصغيرة وحدها (طالما اتنا قيادة هذه البرجوازية الصغيرة دليل آخر على تخلف دورنا...) الخطأ الذي يرتكبه مهدي عامل هنا ليس خطأ نظرياً بسيطاً إنه خطأ خطير فعلاً ويتناول جملة الممارسة والخطاب انساني. لأنه انطلاقاً من تحديد هذه السنة يتحدد برنامج المواجهة وشعاراته: إذا كنا في حالة دفاع شيء وفي حالة هجوم شيء آخر. والخطر كل الخطير أن تكون في حالة دفاع ونعطي لشعاراتنا طابعاً هجومياً لا علاقة له بميزان القوى الفعلي. هنا نقع في تناقضات لا حصر لها، وفي ردات فعل غير مفهومة (اطلقنا على ذلك مرة وصف «التجريبية» في سياق نقاش لم يسمع له أن يرى النور. كان ذلك عام ١٩٧٦!).

وما لا يتتبه له الأستاذ عامل أنه إذا كنا في ظروف ثورية عشية ١٩٧٥ . وإذا كانت القيادة عمالية، تخوض معركة قيادتها المحركية الوطنية في لبنان، ولعمقارةة الفلسطينية، ولحركة التحرر الوطني العربية، فيذا يعني أن الحساب متى كبرئ عسيراً مع الشيوعيين اللبنانيين. لماذا؟ لأنهم لم يستفيدوا من هذه الظروف الثورية، فناموا بالبلد ووحدته، وحلوا، وأوصلوا الجميع، إلى الوضع الحالي الذي يصعب القول فيه إنه تطوير هذه الظروف الثورية، ودفعها نحو حل ثوري !!

ولذلك لا يسعنا باسم الشيوعين ودفعاً عنهم، إلا أن نطالب مهدي عامل بالتخفيض من رؤية الظروف الثورية أنها كانت. ولكن ذلك لا يعني بطلاقاً رفض

تميل كل طرف مسؤولياته. فكما إن إدعاء مهدي حول القيادة عبارة خاطئة، كذلك محاولة تبرئة الشيريين من كل مسؤولية خاطئة. إنهم حسب دورهم في القيادة، ولكن كل ذلك في إطار وضع عربي ولبناني معين لا تحكم ذاتياً بتوجهه دفته، وإن كان أحياناً لا «ترفق» في الضغط لتوجيهها الوجهة الصحيحة.

من كل هذا التحليل الذي تقدم به مهدي عامل، أزمة النظام، انفكاك البرجوازية الصغيرة، تشكل الحركة الوطنية حول الطبقة العاملة وحزبيها، الأزمة الثورية في لبنان، في كل هذا التحليل لا نحفظ سوى أشياء يقف عمل رأسها الانعطافة المهمة التي أحدثتها الحزب الشيوعي اللبناني في خطه عام ١٩٦٨، والانعطافة الأخرى في مؤتمر الرابع، ولو من غير إعلان ونقد ذاتي - وهي أمور تعطيه دوراً متزايد الأهمية في الحياة السياسية في لبنان، وعلى صعيد حركة التحرر الوطني العربية، والحركة الشيوعية العربية بصورة خاصة. لكن ذلك لا يجب أن يعمينا عن شروط وحدود هذين الانعطافتين والممارسة اللاحقة لهما. لأنها شروط، وحدود حالت دون التوصل إلى ما نعتبره الوعي المطابق، أو نظرية العمل الشوري عربية ولبنانية وذلك رغم التطوير المنحوظ بهذا الاتجاه.

وإذا كان مهدي عامل قد لعب بعد ١٩٦٨ دوراً مهماً في إطلاق التحول الجديد فإنه يلعب، ومنذ سنوات، دور الكاتب الذي يعرقل الوصول إلى هذا الوعي المطابق بحكم «صراره «التفهيم» على حصر النقاش وإدارته بطريقة تذكر بمقاييس عصور الانحطاط كلها».

الأمثلة على هذه الطريقة في النقاش كثيرة. نختتم بواحدة منها.

حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني تحمل موضوعياً موقعاً تناحرياً مع الإمبريالية أي موقعاً بروليتاً، حتى وإن لم تكن حركة المقاومة هذه، في ممارساتها أو في بعض منها، وفي إيديولوجيتها، وفي قيادتها أو قيادتها، وفي تركيبها نفسه تحمل هذا الموقف بل الموقف الآخر، موقع الخط البرجوازي «القومي» (ص ٣٣٦) أما لماذا تحمل هذا الموقف البروليتيارى فلأنها متحالفة مع الحركة الوطنية ذات القيادة

العالية.

«الحسن والحسين بنات معاوية» هل سمع مهدي عامل بهذا المثل، إنه يضرب في الذين ينحوون، في لا يقولوا كلمة واحدة صحيحة في سياق تحليل طويل.

فالحركة الوطنية ليست ذات قيادة عمالية، والمقاومة تحمل موقفاً وطنياً بسب ممارستها وإيديولوجيتها وقيادتها وتركيبها لا على الرغم منها ولذلك علاقة بما أشرنا إليه من وضع خاص للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

وإذا كان يجوز الحديث عن تأثيرات عمالية على حركة المقاومة فلم الاضطرار إلى استعارة ذلك من لبنان طلما أن للشعب الفلسطيني منظمه وأحزابه الشيعية والماركسية التي تمارس تأثيراً فعلياً فهل يجوز للأستاذ عامل أن يشطبها كلها ليخرج تأثيراً عمالياً لحركة وطنية ليست لها قيادة عمالية! (هذا كثير فعلاً).

وكل هذه الورطات هي نتيجة الإصرار على انعطافه ١٩٦٨ وافتراض أنها ترجمت نفسها إلى قيادة ونهج وبرنامج، لبنانياً وعربياً. وإلى مقاومة أرقى (الحرب فاجأتنا يا مهدي عام ١٩٧٥ رغم الادعاءات حول الأزمة الثورية....). ونحن إذ نقول ذلك لا نكون نساجل ضد قيادة الطبقة العاملة وضرورتها بل ضد إدعاء مهدي عامل أن الأمر حسم منذ ١٣ سنة وان المطلوب لم يعد الانتقال من هذا الإزدياد الملحوظ الدور، إلى الهيمنة الفعلية.

نختم بهذا مناقشة، طويلة بعض الشيء، مع مهدي عامل ونظرته إلى ما جرى في لبنان، معتبرين أنه هذه المرة لم يستطع الحصول على «شرف» تبرير ممارسة الحزب الشيوعي اللبناني والحركة الوطنية اللبنانية.

صحيح أن مهدي عامل يبتذل «التنظير» إلى تبرير بشكل يضفي معه الدور الفعلي للنظيرية، واللحظة الأساسية التي تحملها في سياق الممارسة الثورية، وكمرشد لها. لكنه هذه المرة «ارتكب خطية ابتدال» «التبرير» نفسه. وهكذا، بتنا أسام تصور مغلوط لما جرى، لا يسعنا إلا أن نستخرج منه تصوراً مغلوطاً لما يجب علينا

القيام به.

قراءة ثانية للكتاب تؤكد أنه لا يجيب على التساؤلات حول «أسباب الحرب الأهلية في لبنان» بقدر ما يطرح تساؤلات حول أهلية كاتبه للبحث في هذه الأسباب.

مهدى عامل
يود على جوزيف ساحة

درس في مبادئ القراءة

رد مهدى عامل على جوزيف ساحة نُشر في «السفير»
على حلقتين: (في ٢٦/٤/١٩٨١ - وفي ٣/٥/١٩٨١)

- ١

الفصل المصنوع بين حزعين

تهيد: في أصول النقد.

من شروط النقد أن يحسن الناقد القراءة، فإذا تعثر فيها، أو استعصت عليه، فخير للنقد ألا يكون. ومن شروط الكتابة ألا يسف القول فيها. أما

الحوار، فيفترض حداً أدنى من فهم الآخر، فإذا تعذر الفهم، فمحاولة صادقة دون تشويه أو تزوير أو تسطيح.

هذا ما كنت أود أن أسر به إلى الصديق جوزيف سماحة، لو سأله رأي في ما كتب، إذ راح يتعثر في قراءة ما كتب عن النظرية وعلاقتها بالمارسة السياسية، وعن أسباب الحرب الأهلية في لبنان. لكنه لم يفعل. لذا أراني مرغماً على الالتفاء بعدد من الملاحظات المقتضبة حتى يستقيم له النقد، وتهيئاً للحوار شروط لا يصح بدونها حوار.

ملاحظة في النجح واضطرابه

يبدو أن موضوع النقد في مقال سماحة هو كتابي. لكن «الناقد» يقول إنه ينظر في هذا الكتاب ويناقشه «بصفته وجهة نظر شخصية في هذه الحرب وأسبابها تتقاطع، ربما، مع أطروحات يتبعها الحزب الشيوعي اللبناني، أو الحركة الشيوعية اللبنانية، أو الحركة الوطنية بعميل فصائلها»، فيحدد للنقد، بهذا القول، موضوعاً آخر هو هذه الأطروحات التي ليست، في مقاله، موضوع النقد، فلماذا لا يعالج «الناقد» موضوع نقهء بلا دوران؟ كأنّي به في صراع بين وعيه السابق ووعيه الراهن، يحاول فيه أن يصفي حسابه مع الأول، دون أن تتضح له معلم الآخر. وله الحق في أن يقوم وعيه، أو أن ينحرف به كيف يشاء. وله الحق حتى في أن يختلط عليه أمر وعيه. لكن النجح الموضوعي في النقد يقتضي بضرورة الفصل بين ما هو تصفية حساب يخصه وحده، وبين مناقشة كتاب لا يُلزم إلا صاحبه.

فلهذا يختلط هذا بذلك ويختشر في أمر وعيه؟

ملاحظة في مباديء القراءة الصحيحة

أجريت إحصاء أقدم نتائجه للقارئ:

يشتهد «الناقد» ستة وعشرين مرة (٢٦) بمقتضفات من كتابي، يورد في كل منها

رقم الصفحة . قارنت هذه المقتطفات في مقال «الناقد»، بأصولها في الكتاب، فوجدت فيها كلها - باستثناء واحد أو اثنين - تحريراً يشهو النص والفكر فيه تشويهاً فظاً. يتلاعب «الناقد» بالنص على هواه، فيُسقط منه ما يسقط، ويضيف إليه ما يضيف، ويجترره من سياق بحيث ينقلب المعنى فيه نقىضه، كأن النص الذي بين يديه مادة أولى ، يسمح لنفسه أن يغير في ليعطيه المعنى الذي يريد.

هاكم بعض الأمثلة :

مثال أول:

في الحلقة الأولى من مقاله، يورد سياحة هذا النص :

«إن السبب الرئيسي في أزمة القيادة السورية أو في أزمة النقيض الشوري للقيادة البرجوازية في حركة التحرر الوطني ليس سبباً بنيوياً بل هو سبب سياسي يكمن في الطابع البرجوازي «القومي» أي غير الوطني وغير الشوري للخط السياسي لهذا النقيض الوطني الثوري (ص ٨١ - ٨٢) . وعقب «الناقد» على هذا النص بقوله :

«إذن سبب ارتكاب الطبقة العاملة هذا الخطأ السياسي هو سبب سياسي !»
مع علامة تعجب كبيرة في نهاية الجملة .

أما النص الأصلي في الكتاب، فيبدأ بكلمتين اسقطهما «الناقد» من نصه : «هذا يعني أن السبب الرئيسي إلى آخر النص . فعبارة «هذا يعني» تتفقى برد النص إلى ما سبقه حتى يتضح معناه وإلا ظلل مبهماً، وظلل التمييز، في النص نفسه، بين السبب البنوى والسبب السياسي غامضاً، أو لا معنى له .

وحقيقة الأمر، كما ورد في الكتاب، أن السبب الرئيسي لأزمة النقيض

الثوري لا يمكن في بنية الطبقة العاملة أو في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية أو في علاقـة الطبقة العاملة بحركة التحرر الوطني - كما يدعـي الفكر البرجوازي «القومي»، وكـما هو الأمر بالنسبة لأزمة القيادة الطبقـة البرجوازية - بل هو يمكنـ في التناقض، في الخط السياسي لممارسة الطبقة العاملة الصـراع الوطني، بين كـونـه خطـطبـةـ المـهـيـسـةـ التـقـيـضـ، وـبـيـنـ طـابـعـهـ البرـجـواـزـيـ «ـالـقـومـيـ». باـسـقـاطـهـ كـلـمـيـ «ـهـذـاـ يـعـنيـ»، غـيـبـ «ـالـنـاقـدـ» هـذـاـ تـحـلـيلـ بـكـامـلـهـ، فـقـيرـ النـصـ، وـأـسـتـعـصـىـ عـلـيـهـ فـهـمـهـ، فـأـقـ «ـفـهـمـهـ» لـلـنـصـ تـسـطـيـحـاـ لهـ.

مثال ثان

في الحلقة الثانية من مقالـهـ، وفي نهاية فـقرـةـ يـتكلـمـ فـيـهاـ عـلـىـ ماـ يـسـبـهـ إـلـيـ من تـحدـيدـ لـطـبـيـعـةـ قـيـادـةـ حـرـكـةـ الـوطـنـيـ، يـقـولـ «ـالـنـاقـدـ»: «ـشـمـ يـزـيدـ فـيـ الصـفـحةـ ١٥٢ـ أـنـ هـذـهـ الـقـيـادـةـ بـرـوـلـيـتـارـيـةـ صـافـيـةـ». فـنـشـتـ فـيـ الصـفـحةـ المـذـكـورـةـ، وـفـيـ مـاـ قـبـلـهـ مـنـ صـفـحـاتـ، وـفـيـ مـاـ بـعـدـهـ أـيـضاـ، وـاستـجـمـعـتـ ذـاكـرـتـ لـكـلـ مـاـ كـتـبـتـ مـنـذـ أـنـ بـدـأتـ الـكتـابـةـ خـتـىـ الـيـوـمـ، فـلـمـ أـجـدـ أـيـ أـثـرـ لـهـذـهـ الـجـمـلـةـ الـتـيـ يـسـبـهـ إـلـيـ، أـوـ حـقـىـ جـمـلـةـ تـبـشـرـهـاـ مـنـ قـرـبـ أـوـ مـنـ بـعـدـ. فـمـنـ أـيـنـ أـقـرـبـ أـنـ هـاـ، حـقـىـ بـنـ عـلـيـهـاـ مـاـ بـنـ «ـنـقـدـ»ـ يـتـهـافـتـ كـلـهـ بـتـهـافـتـ أـسـاسـهـ؟

لـعـلـهـ اـسـتـخـلـصـهـاـ مـنـ تـشـوـهـهـ الـفـظـ هـذـاـ النـصـ فـيـ الصـفـحةـ ١٥٢ـ نـسـهـاـ: «ـنـحـنـ هـنـاـ أـمـامـ قـفـزـةـ بـنـيـوـيـةـ هـائـلـةـ حـقـقـهـاـ حـرـكـةـ التـحـرـرـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ السـاحـةـ الـلـبـانـيـةـ»ـ؛ بـاـنـتـقـالـهـاـ مـنـ بـنـيـةـ تـحـدـدـ بـعـلـاـقـةـ مـنـ الـصـرـاعـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـامـبـرـيـتـالـيـةـ تـسـطـوـرـ فـيـ ظـلـ الـهـيـمـيـنـةـ الـمـطـلـقـةـ لـلـخـطـ «ـالـقـومـيـ»ـ الـبـرـجـواـزـيـ، إـلـىـ بـنـيـةـ أـخـرـىـ تـحـدـدـ بـعـلـاـقـةـ مـنـ نوعـ آخـرـ مـنـ الـصـرـاعـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـامـبـرـيـتـالـيـةـ تـتـطـوـرـ فـيـ ظـلـ الـعـلـاـقـةـ الـصـرـاعـ مـنـ أـجـلـ الـهـيـمـيـنـةـ. فـيـهـاـ بـيـنـ هـذـاـ الـخـطـ «ـالـقـومـيـ»ـ وـنـقـيـضـهـ الـخـطـ الـوـطـنـيـ الـبـرـوـلـيـتـارـيـ»ـ.

لـيـسـ غـرـيـباـ أـنـ يـتـحـولـ الـصـرـاعـ فـيـ السـاحـةـ الـلـبـانـيـةـ بـيـنـ الـخـطـ الـبـرـجـواـزـيـ «ـالـقـومـيـ»ـ وـالـخـطـ الـوـطـنـيـ الـبـرـوـلـيـتـارـيـ مـنـ أـجـلـ الـهـيـمـيـنـةـ دـاـخـلـ حـرـكـةـ التـحـرـرـ الـوـطـنـيـ.

العربية، إلى «قيادة بروليتارية صافية» للحركة الوطنية، فقدرة «الناقد» على تشويه النص الذي يعجز عن فهمه، لا حدود لها.

مثال ثالث

في الحلقة الثالثة من مقاله، يوهم «الناقد» نفسه والقارئ، معاً أنه يقوم بتلخيص للفصل الخاًص بتحليل التناقض البنيوي للدولة البرجوازية اللبنانيّة في فقرة من ثلاث جمل، في سبعة عشر سطراً. الجملة الأولى مهمّة لا يمكن فهمها، ينسبها «الناقد» إلى، فيضعها بين مزدوجين على الوجه التالي: «وجود هيمنة طبقية ضمن الدولة البرجوازية الكولونيالية أم في وفاق مع المفهوم البرجوازي للدولة كدولة برجوازية. والثانية التي تهيمن هي المؤهلة لذلك اقتصادياً أم وجود هيمنة طائفية في الدولة «الطائفية» التي هي شكل الوجود السياسي للدولة البرجوازية، فيلزمها الانتقال من صعيد التحليل الطبقي المادي إلى صعيد التحليل الغبي العنصري، القائل بأن طائفته بعينها هي جوهرياً الطائفة المهيمنة...».

لقد أعطى «الناقد» لنفسه حق التلاعب بالنص الأصلي، فأأن النص مبهماً مشوهاً على صورة فهم «الناقد» له. وليرحّم القارئ بنفسه، فالنص الأصلي - ص ٢٦٤ - ٢٦٥ وليس ص ٢٦٠ - هو التالي:

«إن الطابع «الطائفية» للدولة، في ضرورته الطبقية البرجوازية، هو الذي يحدد موقع الهيمنة السياسية الطبقية فيها كموقع هيمنة «الطائفية»، وليس «الطبيعة الطائفية» (للطائفية) التي يحتلّ مثّلوها في الدولة هذا الموقع هي التي تحدّده كموقع هيمنة «طائفية». التحدّيد هذا، في الحالة الأولى، يجد تفسيره في البنية الطبقية الخاصة بهذه الدولة البرجوازية الكولونيالية، وهو في وفاق مع المفهوم البرجوازي للدولة كدولة برجوازية. أما في الحالة الثانية، فهو لا يجد تفسيره، إلا بالانزلاق أو بالانتقال من صعيد التحليل الطبقي المادي إلى صعيد التحليل الغبي العنصري، أو العرقي، لأنّه في هذه الحالة، يجد تفسيره في قول هذيني هو أن «طائفنة» دون

غيرها، وبالتحديد «الطائفية المارونية» هي «بطبعتها الطائفية» «الطائفية المهيمنة...».
أما الجملة الثانية من الفقرة المركبة بحسب مزاج «الناقد» وفهمه، فلم أجده
لها أثراً في النص الأصلي.

نأتي أخيراً، إلى الجملة الثالثة، وهي، في مقال «الناقد» التالية:

«إن إلغاء نظام الطائفية السياسية لا يؤدي إلى تقويض النظام البرجوازي نفسه بما هو نظام برجوازي» (هامش ص ٢٢٩). ويعقب «الناقد» على هذا النص
المسوب إلى بقوله: «لذلك يمكن الإطاحة بها (أي بالطائفية) من غير المس بالنظام
نفسه. إنها قشرته الخارجية فقط...».

النص الأصلي هو هامش في الصفحة ٢٢٩، لا يمكن فهمه إلا في السياق
الذى أتى فيه في نهاية الفصل الخاص بتحليل التناقض البنوى في الدولة
البرجوازية اللبنانية، بين كونها دولة برجوازية وكونها دولة «طائفية». والفصل هذا
كامله، (٤٣ صفحة)، يحاول أن يبين طبيعة هذا التناقض في التلازم
الضروري، في الدولة اللبنانية، بين هذين الشكلين منها. التبيّنة المنطقية لهذا
التحليل تقود إلى تقييد ما نسبه «الناقد» إلى في نصه المشوه، أي إلى ضرورة
تقويض الدولة اللبنانية، كدولة برجوازية، بتقويض شكلها «الطائفية»، أي ببنيتها
السياسية الفعلية كدولة «طائفية». فأنماط الهمامش يلخص هذا الاستخلاص المطفي
فيستدرك قائلاً، في النص الأصلي:

«لا يعني هذا القول منا بالضرورة نفيّ لإمكانية أن تجد البرجوازية اللبنانية،
في مرحلة مقبلة، وفي شروط تاريخية محددة من الصراع الطيفي، شكلاً آخر
لنظمها السياسي غير الشكل «الطائفية». هذا لا يعني، وبالتالي، أن إلغاء
«الطائفية السياسية» يؤدي بالضرورة إلى تقويض النظام البرجوازي نفسه، بما هو
نظام برجوازي، لئن نحن امتنعنا عن تحليل هذه الإمكانيّة، وغيرها، فلاستحالة
التبيّن بالمراحل المقبلة من تطور حركة الصراع الطيفي».

هكذا تقلب الأشياء نقاومها بقدرة هذا «الناقد» الفائقة على تشويه النص والتلعب به، فيصير ما هو، في النص الأصلي، مجرد إمكانية بين إمكانيات أخرى مرهونة بشروط تاريخية محددة لا يمكن التنبؤ بها، ضرورة براها «الناقد» في النص، بينما هي في تناقض تام مع ما يحاول أن يبرهن عليه النص في كامل الفصل المذكور.

مثال رابع

في الحلقة الرابعة من مقاله، يلخص «الناقد»، على طريقته بالطبع، ما حاولت أن أبيه في كتابي من أسباب وعوامل حالت دون وصول البرجوازية الصغيرة، أو فئات منها، في لبنان، إلى السلطة، على مثال ما جرى في مصر أو سوريا، أو ما سمي في حينه، «الأنظمة التقديمة». من هذه الأسباب، عجز الجيش، في لبنان، عن القيام بما قام به في هذه الأنظمة، لأنه - كما ورد في مقال «الناقد» من قول منسوب إلى -: «ووجد ليكون في خدمة الطغمة المالية وفي خدمة نظامها». ص ٣٨٧ - ويعقب «الناقد» على هذه الجملة مباشرة بقوله: «مثل كل جيوش العالم التي قامت بثورات وانقلابات!». مع علامة تعجب كبرى، بالطبع، في نهاية الجملة.

أما النص الأصلي، فهو التالي:

«لكن الجيش في لبنان ما كان بإمكانه. على الإطلاق، أن يلعب الدور الذي لعبته الجيوش في تلك الأنظمة، لأسباب عديدة منها أنه ما تكون، أصلاً، في تركيبة الداخل «الطايفي»، الذي انعكس في بنية النظام السياسي «الطايفي»، إلا ليكون في خدمة الطغمة المالية، وفي خدمة نظامها هذا، ومنها أنه، على تقدير تلك الجيوش، ما انوجد يوماً في مواجهة مباشرة مع إسرائيل».

مقارنة سريعة بين النصين تربينا الاختلافات التالية:

في النص المشوه، ثمة سبب وحيد يفسر عجز الجيش اللبناني عن أن يكون أداة لوصول الإيجازية الصغيرة إلى السلطة، هو أنه في خدمة الطغمة المالية، فعلاقته بالطغمة هذه هي ذلك السبب.

أما في النص الأصلي، فتفسير هذه الظاهرة يعود إلى أسباب عديدة، وليس إلى سبب وحيد. كما أن السبب الذي يشير إليه النص المشوه - علاقة الجيش بالطغمة المالية - ليس هو السبب في النص الأصلي. السبب في النص الأصلي هو، بالتحديد، «التركيب الداخلي «الطايفي» للجيش الذي انعكست فيه بنية النظام السياسي «الطايفي». وهذا بالضبط ما اسقطه «الناقد» في نصه، فشود النص بغلامة تتعجب كبرى تدل على مدى عجزه عن فهم ما يقرأ. أما علاقة الجيش بآسراً إيل، فلقد اسقطها «الناقد» كلها، فانغلق عليه النص، وبقي «الناقد» وحيداً في حقل جهله تبادل القراءة الصحيحة.

* * *

ملاحظة في ثالث «النقد» في أحكام «الناقد».

متسرعة هي أحكام «الناقد»، يسوقها لاحداً على امتداد الحلقات الأربع من مطولة مقالة، خاطئة ومتهورة. فيما أن يتحرر من قيود النص وصفحاته، ومن ضرورات تشويبه، حتى نراه يصل ويحيطون في أحكام تفرقع في الخواء كضربات دون كثرة على طواحين الماء.

حاكم بعض الأمثلة الخاطئة:

حكم أول.

في حلقته الأولى، يتساءل «الناقد» مستنكراً: «لم يسمع مهدي عامل بيعة طريق التطور الارأسي؟» ويشير إلى أن تجاهلت تماماً هذه المشكلة، فحصرت نقد الحركة الشيوعية العربية في تغيسها الصراع الوطني في الصراع الاجتماعي، ولم

أتذكر أن هذه الحركة «غيت ولفترة طويلة الصراع الطبقي في الصراع الوطني».

أتساءل بدورى : هل قرأ «الناقد» كتاباتي؟ هل فهم ما قرأت؟

اسمح لنفسي بالشك في هذا الأمر. لو كان «الناقد» بالفعل قارئاً، لعلم أن القسم الثاني من أول مقال نشرت في مجلة الطريق - العدد الخامس سنة ١٩٧٩ - هو بالضبط، في وجه منه، مناقشة لتلك «البدعة»، أقول فيه، بالحرف الواحد. «إن عبارة «التطور الارأسالي» ليست في الحقيقة عبارة علمية، لأنها لا تحدد لنا إيجابياً طبيعة البنية الاجتماعية التي تشير إليها ... إنها تدل خاصة على عجز الفكر «النظري» عن تحديد للبنية الإنسانية الاجتماعية في بعض البلدان». (راجع هذا النص مثباً بكاماه في الطبعة الثالثة من «مقدمات نظرية» ص ٤٥٥).

لكن الأمر، في الحقيقة، لا يقتصر على معرفة «الناقد» بهذا النص أو ذاك، أو على جهله له. فمن حقه أن يكون عارفاً، ومن حقه أن يكون جاهلاً. لكن، ليس من حقه، أن أراد أن يكون ناقداً، أن يظهر الجهل مظهراً العلم، فهو مسيء إلى المعرفة. الأمر، في الحقيقة، هو أن هذا «الناقد» يجهل الجهل كله أن تغيب الصراع الوطني في الصراع الاجتماعي، وإظهار هذا وحده مظهراً الصراع الطبقي، هو، بالضبط، كتغيب الصراع الاجتماعي في الصراع الوطني. وإظهار هذا مظهراً الصراع القومي، وجهان من فكر واحد هو الفكر البرجوازي «القومي» نفسه الذي يقوم ويتناسك على قاعدة الفصل المصطنع بين هذين الصراعين اللذين هما، في بنيّة علاقات الإنتاج الكولونيالية، صراع طبقي واحد هو الذي يحكم آلية التحرر الوطني. الفكر هذا هو الذي يحكم حركة التغييب في الحالة الأولى، وهو الذي يحكم حركة التغييب في الحالة الثانية أيضاً، وهو الذي حكم، أو كان يحكم، في فترات تاريخية حاسمة، معارضة الأحزاب الشيوعية العربية أو ما زال يحكم ممارسة بعض منها للصراع الطبقي في وجهه المتلازمان تلازمًا ضروريًا لا انفصال بينها: الوجه الاجتماعي والوجه الوطني.

على قاعدة هذا الفهم، يمكن «الناقد» أن يجد في بعض الفقرات من مقاله

نفسه عناصر للرد على «نقدة» بالذات، إن هو أحسن قراءتها.

حكم ثان

يُزعم الناقد، في حلقته الأولى، أن سياق التحليل الذي أقدمه في كتابي يدل على أنني أقصر «القضية الوطنية» على التحالف غير المشروط مع المقاومة الفلسطينية، ويتكرر هذا الزعم في حلقته الثانية.

اكتفي بالقول، هنا، إنني خصّت فصلاً بكتابه من الكتاب (٦٠ صفحة تقريراً)، بعنوان: «في العلاقة بين الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية»، لعل «الناقد» أسقط هذا الفصل أيضاً، جرياً على عادته. من المفيد أن يعود إليه. وبإمكانك أن أجزم له بأنه لو فعل ذلك، لوجده حيث هو في الكتاب، بين الصفحة ٤٠٦ والصفحة ٤٦١، ولوجد فيه ما يساعدك على إعادة النظر في حكمه.

أما زعمه إنني استخرج «النظرية» في ممارسة الحزب من هذا التحالف ليس إلا، فلعله يعود إلى إسقاطه، من الكتاب، الكتاب بكتابه.

حكم ثالث

في حلقته الثالثة، ينسب «الناقد» إليّ، على حد قوله: «ما يسميه مهدي عامل وغيره التقاط المسألة الوطنية»، ويوقع على هذه «التسمية» تقسيم من «النقد» يتلذذ بها على طول المقال وعرضه.

راجعت في ذاكرتي حصيلة ما كتبت حتى اليوم، فلم أجد لهذه «التسمية» ظلاً أو أثراً، أكون شاكراً «للناقد» لو دلني عليها.

حكم رابع

في حلقته الثالثة، يزعم «الناقد» إنني اعتبر «أن الفاشية هي ميل ثابت لدى

البرجوازية والنظام الرأسمالي، وليس شكلًا خاصاً من أشكال السيطرة في ظروف وأوضاع عددة فقط».

في فصل مستقل من الكتاب، بعنوان: «الفاشية واقسام من الطبقات الكادحة»، أحارول أن أفسر ظاهرة انجرار أقسام من الطبقات الكادحة إلى الواقع الفاشية في الحرب الأهلية، فأقول، بالحرف الواحد، كما ورد في النص الأصلي: «منهجنا هو التالي: سنحاول أن نذهب من القانون العام إلى الأشكال التاريخية الخاصة التي تميزه، في حركة نرتقي فيها... من المجرد إلى الملموس. أما القانون العام فهو الذي يرى في الفاشية ظاهرة تاريخية ملزمة لآلية تطور الرأسمالية نفسها، في زمن أزمة الإمبريالية، حين تعجز البرجوازية الكبرى عن تأمين همتها الكاملة بالطرق التي ارتسنتها نفسها في نظام ديمقراطيتها الشكلية... فظاهرة الفاشية إذن قابلة للتكرار ما دامت الرأسمالية في طور أزمتها، تختلف من بلد إلى آخر باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بتطور حركة الصراع الطبقي التي تظهر فيها ضرورتها، في البلد...». (ص ٥٣٦ - ٥٣٧).

مقارنة سريعة بين حكم «النقد» وبين هذا النص الأصلي، تربينا ما يلي: الفاشية، في حكم «النقد» وما يتباهى إلي، «مبل ثابت»، لدى البرجوازية والنظام الرأسمالي». لكنها، في النص الأصلي، وعلى صعيد قانونها العام، ظاهرة تاريخية - وليس ميلا ثابتا - تلازم آلية التطور الرأسمالي، ليس بالطلاق، بل في زمن أزمة الإمبريالية، هذه التي يسقطها «النقد» إسقاطا كلانياً بحيث يستحيل حكمه خطأ شيئاً لا يتحمل مسؤوليته إلا هو. حتى في زمن هذه الأزمة، ليست الفاشية «مبلأ شابتاً» إلخ... ، بل هي ظاهرة قابلة للتكرار، أي يمكن أن تكرر، ليس في النظام الرأسمالي لأنه نظام رأسمالي يُشكل عام، بل في طور أزمة هذا النظام، وفي شروط تاريخية محددة من حركة الصراع الطبقي في هذا الطور. مثلاً، كعجز البرجوازية الكبرى الذي أشرنا إليه.

وبرغم هذا كله، يتبع النص الأصلي قائلاً: «لكن هذا لا يكفي لتفسير تلك

الظاهره: فما سبق من قول يصح على لبنان كما يصح على غيره. لا بد لنا إذن من النظر في الشروط التاريخية الملحوظة التي سارت فيها أقسام من الطبقات الكادحة في طريق الفاشية...» (ص ٥٣٨). ويستمر النص في تحليله هذه الشروط الخاصة بلبنان، في فصل كامل من أربعين صفحة. هكذا يسوق «الناقد»، بخفة، أحكامه المتهافتة.

حكم خامس

في خلقة الرابعة، يقدم «الناقد» لشارئه هذا الحكم مهلاً: «عندما يحاول مهدي عامل الإشارة إلى بعض الاختلاف في التطور السياسي للبرجوازية الصغيرة، يعيد تقديمها الحشووية منها - ولا يقول الشيعية - إلى أسبقية دخول العلاقات الرأسالية الجنوب بالقياس إلى الجبل. في حين أن كتب التاريخ المدرسية تحضر مثل هذا الادعاء».

أما النص الأصلي الذي يستند إليه «الناقد» في هذا الحكم المذهل، فهو التالي: «فالسيطرة هذه - (والكلام يجري هنا على سيطرة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة) - لم تكن تجري بوتيرة واحدة في جميع المناطق اللبنانية، بل كان يحكمها قانون تفاوت التطور الذي حكم تطور الرأسالية، فيجعلها أسرع في منطقة - كالجنوب مثلاً - منها في منطقة أخرى، كجبل لبنان. ومع أنها كانت قد أخذت تشمل، قبل الحرب، القسم الأعظم من الطبقات الكادحة... فإنهما كانت تجري بوتائر متفاوتة تختلف باختلاف أشكال النضال وحقوله التي فيها كانت تسير هذه الفتات في طريق استقلالها السياسي الطبقي. إلى تفاوت تطور هذه السيطرة...» إلى آخر النص. (ص ٥٣٨).

بقراءة غريبة تنتهك المبادئ الأولية التي يتعلمهها كل طفل في كتب القراءة في المدرسة الابتدائية، ينقل «الناقد» كلمة «الراسالية» من موقعها الأصلي في النص، ويضعها مكان كلمة «السيطرة»، وبيني حكمه ذاك الذي لا أساس له سوى هذا

الانتهك الصارخ لقواعد اللغة ومبادئ القراءة الابتدائية الصحيحة. ولنكن كان في الضمير المتصل، في الكلمة «فيجعلها»، ما قد يثير التباس النص على «الناقد» واضطراب فهمه له، فإن سياق النص الذي أوردت، عن قصد، مقطعه الأخير، يحدد إلباباً لا وجود له.

ثم إنّ افترض أن «الناقد» قدقرأ فعلا الكتاب الذي «ينقد». لم يقرأ، مثلاً، هذا النص: «قد يساعد البحث التاريخي في آلية تكون الرأسالية في لبنان وفي آلية تطورها فيه على فهم هذه الظاهرة وتفسيرها...» (ظاهرة أن أكثرية النبذات الكادحة تتسم إلى مذاهب دينية إسلامية)... جملة من العوامل تضافر في تفسير تلك الظاهرة: منها، على سبيل المثال وليس الحصر، تكون الرأسالية في جبل لبنان قبل تكوئها في الماطر الأخرى، لا سيما هذه التي المحققت بسنة ١٩٢٠ (٥٣٢ - ٥٣١).

بدأت حقاً أشك في صحة افتراضي.

- ٤ -

أزمة لبنان لا أزمة المسيحيين

حكم سادس:

في فقرة من حلقة الثالثة، تكاد توجز مأخذـه على تحليـل الواقع اللبناني، يلقي «الناقد» بهذا الحكم: «تمثل أطروحـات مهـدي عـامل هـذه إطـلالة عـلـى الوضـع اللبناني قائـمة أساسـاً عـلـى وـهم الدورـ، الذـي لـعـنته البرـجوازـية عـلـى صـفـيد توـحـيد البـلـاد داخـلـياً، وـتصـفـية الـعـلـاقـات السـابـقة عـلـيـهاـ، وـالـسيـطـرة عـلـى جـهـاز دـوـلة تـقـفـ عـلـى مـسـافـة مـنـ الـمـجـتمـع وـتوـحدـ صـرـاعـاتهـ ضـدـهاـ بـقـدرـ ماـ هيـ مـوـحـدةـ وـماـ تـبـرـ عـنـهـ منـ مـصالـحـ مـوـحـدةـ» ثم يـوجـزـ هـذـا الإـيجـازـ فـيـقـولـ: «لـكـ هـذـا لـا يـدـوـ مـقـنـعاـ حـدـيثـ مـهـديـ عـاملـ عـنـ الـدـوـلـةـ الوـاحـدـةـ المـوـحـدـةـ».

لا يسعني ألا أن أبدي أتعجباً بقدرة هذا «الناقد» على صياغة مثل هذا الحكم الذي يتناقض بشكل مطلق، أكرر بشكل مطلق، ليس مع كامل التحليل الذي أقوم به في كتابي هذا وحسب، لا سيما في الفصل الخاص بالدولة اللبنانية، بل أيضاً مع كتاباتي الأخرى كلها. لا سيما كتابين منها: الأول، «في غط الإنتاج الكولونيالي» والثاني، «مدخل إلى نقض الفكر الطائفي»، فمفهوم غط الإنتاج الكولونيالي هو الذي انطلق منه في عاولاتي فهم البنية الاجتماعية اللبنانية، كما بينت ذلك في الكتاب، وفهم غط تحرك الدولة فيها. والقانون العام لتطور ذاك النمط من الإنتاج يمكن، بالضبط، في عجزه - والعجز هذا نسي - عن القضاء على علاقات الإنتاج السابقة عليه. من هذا القانون انطلقت في تحليل الدولة اللبنانية، وفي تحليل دور البرجوازية فيها. فكيف يحيى «الناقد» لنفسه بأن يفترى على القارئ، فينسب إلى «وهم الدور الذي لعبته البرجوازية في تصفية العلاقات السابقة عليها»؟ لا نفسير لهذا سوى أن وهماً تراءى «للناقد» في قراءته كتابه، فتعطل دور القراءة، وتعافت «النقد».

أما عن الدولة الواحدة الموحدة فليسمح لي القارئ بأن استعيد هنا شيئاً مما ورد في النص الأصلي: «فالدولة «الطائفية» من حيث هي دولة البرجوازية الكولونيالية نفسها، هي في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، عامل تفكك هذه البنية. إنها، بتعبير آخر، في وحدتها الطبقية بالذات، أداة هذه البرجوازية الكولونيالية في ضبط سيرورة إعادة إنتاج البنية الاجتماعية، من حيث هي سيرورة إعادة إنتاج «عاسكها الطائفي» بإعادة إنتاج تفككها البنوي». (ص ٢٤١). وهذا النص أيضاً: «وهنا أيضاً نرى الاختلاف قائماً بين قدرة البرجوازية الأوروبية، في ممارسة سيطرتها الطبقية، وبهذه الممارسة السياسية بالذات، على توحيد المجتمع وتؤمن عاسكه الداخلي الطبقي في إطار دولتها الطبقية نفسها وبين عجز البرجوازية الكولونيالية اللبنانية عن القيام بدورها في توحيد هذا المجتمع «الطائفي» الذي هي، بالعكس، تؤمن له في ممارستها السياسية الطبقية وبهذه الممارسة، ديمومة التفكك البنوي الضروري لسيطرتها الطبقية» (ص ٢٤١ - ٢٤٢).

حكم سابع:

في هذا السياق من عدم فهم النصوص، وتشويه قراءتها بحسب العين القراءة ينسب إلى «الناقد» هذا الحكم، فيقول عنـي: «الطائفية علاقة سياسية فقط». (الحلقة الثالثة).

أولاً، هذا الحكم المنسوب إلىـيـ، لا معنى له على الإطلاق، ولا وجود له في أي صفحة من الكتاب:

ثانياً: إنه يدل بالتأكيد على واحدة من الـتـيـنـ: إما أن «الناقد» لم يقرأ ما قرأـ، وإما أنه لم يفهم ما قرأـ. وفي الحالـيـنـ لا يجوز النقدـ. فـشـرـطـ هـذـاـ أن تستقيم القراءة ويـسـتـقـيمـ الفـهـمـ.

ثالثـاـ: أما الطائفـيـةـ، فهيـ فيـ النـصـ الأـصـلـيـ، النـظـامـ السـيـاسـيـ الذـيـ مـارـسـ فـيهـ البرـجـواـزـيـةـ الكـوـلـونـيـالـيـةـ الـلـبـانـيـةـ سـلـطـهـ السـيـاسـيـ الطـبـقـيـ بشـكـلـ تـظـهـرـ فـيـهـ، منـ موقعـ هـذـهـ البرـجـواـزـيـةـ، كـأـنـهاـ سـلـطـةـ «ـالـطـوـافـقـ»ـ.

رابـعاـ: وأـمـاـ الطـائـفـةـ، فهيـ التيـ يـحدـدـهاـ النـصـ الأـصـلـيـ بـأنـهاـ عـلـاقـةـ سـيـاسـيـةـ، وـتـحـديـدـهاـ هـذـاـ هـوـ، بـالـضـيـطـ، نـقـضـ لـتـحـديـدـهاـ فـيـ الـفـكـرـ البرـجـواـزـيـ «ـالـطـائـفـيـ»ـ، بـأنـهاـ كـيـانـ اـجـتـمـاعـيـ مستـقـلـ بـذـاتهـ، قـائـمـ بـلـحـمـتـهـ الدـاخـلـيـةـ، كـأـنـ جـوـهـرـ.

وـمعـنـيـ هـذـاـ، باختـصارـ، أـنـ الطـبـقـاتـ الـكـادـحةـ لـاـ تـحـددـ كـ«ـطـوـافـقـ»ـ إـلـاـ فـيـ عـلـاقـةـ سـيـاسـيـةـ مـنـ التـمـثـيلـ «ـالـطـائـفـيـ»ـ، هيـ عـلـاقـةـ تـبـعـيـةـ سـيـاسـيـةـ طـبـقـيـةـ تـرـبـطـهـاـ بـمـمـثـلـ «ـالـطـوـافـقـ»ـ مـنـ أـطـرـافـ البرـجـواـزـيـةـ. لـزيـدـ مـنـ التـحلـيلـ وـالـوـضـوحـ يـامـكـانـ القـارـئـ أـنـ يـرـجـعـ إـلـىـ الـكـتـابـ الذـيـ تـنـاـولـهـ «ـالـناـقـدـ»ـ بـنـقـدهـ.

حكم ثامن

يـصـرـعـ «ـالـناـقـدـ»ـ فـيـ حلـقـتـهـ الـرـابـعـةـ، حـكـمـاـ عـلـىـ الـوـجـهـ التـالـيـ: «ـإـنـ مـهـدـيـ عـاملـ يـرـفـضـ الـاعـتـارـافـ عـنـدـمـاـ يـتـحـدـثـ عـنـ «ـبـرـنـامـجـ الإـصـلاحـ»ـ، بـأـنـ أـفـصـيـ

طموحة.. «إلى آخر النص».

اجترىء نص «الناقد» من وسطه، لسبب بسيط هو أنني في كتابي، لم أتحدث مطلقاً عن برنامج، الإصلاح، فالكتاب ينتهي عند عشية الحرب الأهلية. لقد بت أسئلة بالفعل، وبشيء من القلق، عن الأسباب الموجة لشن هذا الأسلوب في النقد. وبكثير من القلق، استوفقني تعبير تكرر على لسان «الناقد» أكثر من مرة هو: «... يرفض الاعتراف». بهذا التعبير الذي لا أريد وصفه بإمكان الواحد أن ينسب إلى الآخر ما يشاء، والأخر هذا بريء مما ينسب إليه. ولنفترض أن الواحد منا يرفض الاعتراف، فماذا لو أصر «الناقد» على انتزاعه؟ إذن يلتجأ إلى القوة.

أيها الصديق هذه لغة لا تصح في النقد.

حكم تاسع:

يقوم «النقد» بكامله، لا سيما في الحلقة الثالثة والرابعة، على ما ينسبة إلى «الناقد» من قول إن قيادة الحركة الوطنية في لبنان هي قيادة عالية. هل هذا ما أقول؟

حاكم، على سبيل المثال، هذا النص من بين عشرات النصوص التي تؤكد مثله، في الكتاب، شيئاً آخر مختلف تماماً الاختلاف عما ينسبة إلى «الناقد» من قول يبني عليه أحکاماً تتلاحم في كامل، مقالة، شبيهة بهذا الحكم الذي «يفقع» في وجه القارئ:

«فحقل الصراع الوطني هو إذن حقل الصبرورة السياسية للطبقة العاملة أي حقل استقلالها السياسي الطبقي، ليس بالطبع عن الحركة الوطنية، بل في هذه الحركة نفسها التي هي حركة صبرورة الطبقات المقهورة قوة سياسية هي مستقلة، لأنها مناهضة للبرجوازية، وهي مناهضة للبرجوازية بفعل تحالفها مع الطبقة

العاملة، ولأن الطبقة العاملة تختل في هذا التحالف بخطتها السياسي الوطني فيه، الموقع الرئيسي الذي يعود إلى الطبقة المهيمنة النقيس، أو قل إنها بخطتها هذا، تسير في هذا التحالف، في خط احتلالها هذا الموقع الرئيسي فيه، بحسب المنطق الذي يحكمه، والذي هو منطق ضرورة تناقضه التناحرى مع البرجوازية المسيطرة (ص ٣٩٧ - ٣٩٨).^٤

ماذا نستخلص من هذا النص، لا سيما في مقطعه الأخير؟

أولاً: لا يجري الكلام في هذا النص على الطبقة العاملة وحدها، بل على الطبقة العاملة في علاقتها بالحركة الوطنية.

ثانياً: تتحدد الحركة الوطنية في هذا النص بكونها تحالفًا طبقياً وطنياً تختل فيه الطبقة العاملة موقعاً معيناً.

ثالثاً: يحدد النص هذا الموقع للطبقة العاملة في الحركة الوطنية بأنه الموقع الرئيسي الذي يعود إليها من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيس، لكن، أن يكون هذا الموقع في التحالف الموقع الرئيسي لا يعني ولا يمكن أن يعني لكل ذي عقل سليم أنه الموقع المقرر، أو أن قيادة الحركة الوطنية هي «قيادة عمالية».

رابعاً: ثم أن النص الأصلي يعود فيلطف هذا الحكم نفسه، ويستدرك قائلاً: إن الطبقة العاملة تعمل وتناضل ضمن التحالف الوطني نفسه، أي في إطار الحركة الوطنية، وعلى قاعدة خطها الوطني الصحيح، من أجل أن تختل في هذا التحالف الموقع الرئيسي الذي يعود إليها، من حيث هي الطبقة «المهيمنة النقيس». هذا يعني بتعبير آخر أن الطبقة العاملة لم تختل، بعد، الموقع هذا الذي هو بالضبط، موقعها، بل إنها تسير في اتجاه احتلاله؛ ومنطق سيرها في هذا الاتجاه هو منطق المضرورة التاريخية في أن تكون الطبقة العاملة في موقعها الطبيعي في التحالف.

القيادة إذن، في الحركة الوطنية هي للتحالف نفسه الذي تكون منه هذه الحركة، والذي يحتل فيه الطبقة العاملة موقعًا عليه أن يكون الموقع الرئيسي لا يفعل قرار أو استناداً إلى حق شرعي، بل بالمارسة الشورية، وبحسب منطق الضرورة في أن يكون هذا الموقع موقع الطبقة المهيمنة التقيض.

خامساً: يبدو أن عليَّ أن أبسط «للناقد» معنى هذا المفهوم النظري: «الطبقة المهيمنة التقيض»، لأن أمره قد أتبس عليه، كمجمل الأمور في مطولة مقاله. فالناقد مثلاً، يقول في حلقة الثالثة: «إن الطبقة العاملة اللبنانيَّة ليست طبقة مهيمنة نقِيض، كما يزعم مهدي عامل». لعله استخلص تلك «القيادة العالية» من فهمه الخاص جداً لهذا المفهوم النظري.

بساطة أوضح: إذا قلنا أن لبنان بلد رأسهالي تبعي - وهو كذلك بالفعل -، وجب القول إن البرجوازية هي الطبقة المسيطرة فيه، وأن الطبقة العاملة - بغض النظر عن تركيبها ومارستها وتوزعها الجغرافي وخطتها السياسي ... الخ - هي، في بنية علاقات الإنتاج الرأسالية القائمة، الطبقة المهيمنة التقيض، أي أنها تحتل في هذه البنية موقع الطبقة الرئيسية، في وجه الطبقة الرئيسية الأخرى في هذه البنية، والتي هي البرجوازية المسيطرة. وليس من الضروري أن تكون الطبقة العاملة التي تحتل في علاقات الإنتاج موقع الطبقة المهيمنة التقيض، هي، في حقل الصراع الطبيقي، الطبقة المهيمنة في التحالف الطبقي الشوري، أو القائدة لهذا التحالف، فموقعها السياسي إذن في هذا التحالف، وفي حقل الصراع الطبقي، ليس نقلأً ميكانيكيًّا لموقعها الاقتصادي في علاقات الإنتاج. بين هذا الموقع وذاك تفاوت هو الذي يفرض عليها ضرورة النضال داخل التحالف الشوري، من أجل أن يكون موقعها السياسي فيه، كموقعها الاقتصادي، موقع الطبقة المهيمنة التقيض، أي الموقع الرئيسي، ولا يكون موقعها فيه هذا الموقع إلا على قاعدة خطتها السياسي الطبقي الصحيح، وبقدر ما تتحقق في أن يكون خطتها الطبقي هذا هو خط التحالف بكامله.

حكم عاشر؟

كلا، أقف عند هذا الحد، واكتفي بهذا القدر. لم يعد الأمر مسلياً بإمكان القارئ أن يقيس على ما سبق، ما تبقى

* * *

ملاحظة في الفكر الخاص بـ «الناقد».

قلما تتضح، في الوعي الراهن لـ «الناقد» معالم الفكر الذي به يفكر في «نقد»ه، كأنه يخشى أن يقف وجهاً لوجه أمام هذا الفكر، ليتبين أساسه ومنطلقاته حتى لا يقع في متزلقانه. فإذا وقع فيها، برغم هذا، كان وقوعه عن إرادة واعية، لا عن مزلة قدم. «والناقد» وقع بالفعل في أماكن عديدة من مطولة مقاله، في متزلقات نظر استuan به في «نقد»ه، ربما من غير أن يدرك كامل التائج التي يقود إليها المقطع الداخلي لهذا الفكر. فـ «الناقد» يقول، مثلاً في حلقة الأولى إن الأحزاب الشيوعية في فلسطين وسوريا ولبنان ومصر قد «نشأت ضمن الأقليات الطائفية والإثنية»، وإن «هذا المنشأ لعب دوراً في مراحل معينة في عزل هذه الأحزاب عن القضية الوطنية والحركة الوطنية...». قد يصبح هذا القول على نشأة الحزب الشيوعي في فلسطين في صفو اليهود، وقد يصبح أيضاً على بلدان من المغرب العربي، كالجزائر مثلاً، حيث نشأ الحزب وكانت له قاعدة قوية، بوجه خاص، في صفوف الطبقة العاملة والكادحين من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين. لكن ما يعني هذا القول بالنسبة لسوريا ولبنان ومصر، حتى لو كان صحيحاً جزئياً، أي خطأنا في تعميمه؟

هذا يعني بوضوح وصراحة، بل بفجاجة كلية، وبلا دوران، أن نشأة الأحزاب الشيوعية في هذه البلدان، في صفو الأقلية المسيحية بالتحديد، هو، عند «الناقد»، «السبب البنيوي» الذي يفسر انزال هذه الأحزاب عن القضية

الوطنية، وهذا يعني أيضاً، بالوضوح نفسه، أن هذه الأقلية هي، في بنيتها «الطائفية والإثنية» نفسها، معادية للقضية الوطنية، لأنها بالضبط، أقلية مسيحية في وسط أكثرية إسلامية ساحقة هي صاحبة القضية الوطنية.

هذا قول «طائفي». بل هذا قول عنصري يندرج مباشرة في منطق الفكر البرجوازي الذي يتقابل فيه وجهاه: «القومي» و«الطائفي» بلا تناقض، بل في تكامل وتلازم. إلى متى هذا القول يقود منطق الفكر الذي يستعين به «الناقد» على «نقدة». وهو فكر راج يشكل في الأونة الأخيرة في تيار «شعبي» (أو شعبيوي)، من بعض مقولاته أن الأحزاب كلها، بما فيها الأحزاب «القومية»، والشيوعية طبعاً، فشلت في صد هجمة الغرب على الشرق، لأنها اقتصرت على «الأقليات الطائفية والإثنية» التي مثل، في هذا الشرق، بما فيه العالم العربي والإسلامي، الحضور الغربي الأوروبي في شتى مجالاته، الاقتصادية والسياسية والفكرية، بينما بقيت الأكثرية التي هي الشعب مهمشة، إذ انكفت على ذاتها، ووجدت في الإسلام ما يساعدها على مقاومة الغرب وصيانتها. فهي إذن، دون الأقليات، صاحبة القضية القومية وحاضتها. هكذا يستبدل هذا الفكر مقوله الطبقات والصراع بين الطبقات، بمقوله الأكثرية والأقلية والصراع بينها، فيستبدل بالتالي مفهوم التحالف الطبقي الوطني الشوري بمفهوم «الكتلة الشعبية الرئيسية» التي هي هي «الشعب»، أو الأكثرية الإسلامية الصامدة في وجه الأقلية المسيحية المستغرة، وفي وجه دولتها، «المغتصبة» وهيمنتها أو - كما يقولون - غالبيتها السياسية وأحزابها «النخبوية».

يجدر هذا الفكر أصداءه القوية، مثلاً، في تحفظات «الناقد» المتكررة على استخدام عبارة القيادة أو القيادات البرجوازية، والتحفظ هنا لا يطال هذه القيادة في تردد شرعي بين أن تكون، في الحركة الوطنية اللبنانية أو العربية، برجوازية أو عمالية، بل هو يطال مفهوم البرجوازية نفسه، كطبقة، ويطال، بالتالي، الطابع الطبقي لتلك القيادة. ويجد ذلك الفكر «الشعبي» أصداءه أيضاً في استعارة

«الناقد» منه مفهوم «الكتلة الشعبية الرئيسية» الذي بات مفتاحاً لفهم «خصوصية» الواقع اللبناني أو العربي، يستبدل الطبقات فيه بطوائف الأكثريات والأقليات الإثنية. ويتأكّد حضور هذا الفكر في فكر «الناقد» وتحكمه به، في هذا الحكم القاطع الذي يسوقه في حلقة الثالثة، بقوله إن «الاقرابة الطبقيّة الذي يحاول مهدي عامل تطويره يعجز عن الإلهاط بها». واهامه في كلمة «بها» ضمير متصل يعود إلى ما يسميه «الناقد»: «اللحظات المشابكة» في البنية الاجتماعية اللبنانية.

المقصود هنا بعبارة «الاقرابة الطبقيّة» - وهي عبارة قبيحة كان أولى بـ«الناقد» أن يستبدلاها بعبارة أخرى، مثلًا هذه: المقاربة الماركسية، أو المقاربة الطبقيّة - هو بالضبط منهج التحليل الطبقي، أي الماركسي، من حيث هو منتج مادي تاريخي. لا يأتي «الناقد» بجديد في نفيه القاطع أن يكون هذا المنتج قادرًا على تحليل الواقع اللبناني في تعقده وتباينه. فهو يكرر فكرة بالية راحت تتجدد، في الآونة الأخيرة، في أشكال وألوان مختلفة، موجزها أن ماركس قد مات، وأن الماركسية قد مضى عليها الزمن.

لن أدخل الآن في نقاش هذا الأمر. فلنقاشه مقامه، ولا يصح نقاش إلا في مقام صالح له. لذا أكتفي بإشارة سريعة إلى أن النظر في الواقع التاريخي لا يمكن أن يكون إلا من موقع فكري محدد هو، في نهاية التحليل، موقع طبقي محدد. والنظر في الواقع اللبناني من موقع غير موقع الطبقة العاملة وفكرها الشوري، لا سيما في هذا الوقت من احتدام الصراع الطبقي في حرب أهلية مستمرة، يفتح الطريق واسعًا أمام شتى الانزلاقات إلى موقع الإيديولوجية البرجوازية المسيطرة في أشكال منها مختلفة، قد يكون أخطرها الشكل «القومي». وما «الطائفي» سوى الشكل المقابل له. فالاثنان فيها يتبادلان الواقع بحسب الظروف، هذا يؤكّد ذاك، والعكس بالعكس. وكما أن الشكل «القومي» منها يظهر، في مقابلة الشكل «الطائفي» الأقلّي، مظهر الشكل «الطائفي» الأكثري، كذلك يظهر الشكل

«الطائفي» الأقلية، في مقابلة هذا، مظهر الشكل «القومي». فالتفكير «القومي»، كالتفكير «الطائفي»، حاضر في مقوله الأكثريّة والأقلية، لأنّ فكر واحد هو الفكر البرجوازي المسيطر. وهو الذي يشهر الأكثريّة «المهشّة» في وجه الأقلية الغالبة، ويشهر الأقلية الخائفّة في وجه الأكثريّة الطاغية.

إلى مثل هذا الفكر وموافقه يقود «عجز الاقتراب الطبقي عن الإحاطة بالبنية الاجتماعيّة اللبنانيّة». ويقود «الناقد» أيضًا إلى أن يرى، في حلقة الثالثة مثلاً، «أن المشكلة اللبنانيّة من أساسها» هي «مشكلة المسيحيّين في لبنان». هكذا يضيق حقل الرؤيا ليحصر في حدود علاقته بين أكثريّة وأقلية. فتبسيط الأمور كلها، وتتحلّ العقد جميعها وتسطع حقيقة المشكلة اللبنانيّة في بدايتها، من حيث هي «مشكلة المسيحيّين في لبنان». ويتّهَم «الناقد» للبحث في أسباب الحرب الأهليّة.

أوضح فأقول: ثمة فارق كبير جدًا بين القول بوجود مشكلة في لبنان، وفي العالم العربي، هي مشكلة المسيحيّين والأقلّيات، وبين القول إنّ المشكلة اللبنانيّة هي من أساسها مشكلة المسيحيّين في لبنان. القول الأول صحيح، وله علاقة وثيقة بقضية الديمقراطيّة وبالسيرة الّتاريّة لحركة التحرّر الوطنيّ العربيّ، وبطبيعة الأزمة في هذه الحركة التي تشمل لبنان أيضًا، وبضرورة إيجاد الحل الشوري لهذه الأزمة. إن منهج التحليل الماركسي هو الذي يطرح القضية على هذا الوجه، ويسمع، وبالتالي، بمعالجتها.

أما القول الثاني، فخاطئٌ كلياً وهو، بالضبط، نتيجة الانزلاق إلى موضع الفكر «القومي - الطائفي».

بمثل هذا الفكر الذي يستبدل الصراع الطبقي بصراع بين أكثريّة وأقلية، يصعب على «الناقد» أن يرى في التاريخ مراحله، وفي المرحلة جديدةها، ويصعب عليه، وبالتالي، أن يميّز بين مرحلة وأخرى، لذا نراه يؤكّد، بكثير من الثقة التي لا يحسده عليها إلا من يفكّر مثله، أن ما جرى في لبنان ١٩٥٨ هو ما جرى فيه

١٩٧٥، إذ «لا فرق جوهرياً» - على حد تعبيره - بين الحالتين. فالصراع، فيهما، واحد يتكرر بين أكثريّة ما زالت أكثريّة، وأقلية ما زالت أقلية.

لا يتولد جديد في مثل هذا الصراع. والتاريخ فيه لا يتمرحل، بل يتتجوهر. إنه يتمرحل في علاقة الصراع بين الطبقات، وبحركة تغيير التحالفات بينها. في زمن غلط إنتاج واحد، أما الجديد في المرحلة الراهنة من حركة التحرر الوطني العربية، فهو يتولد في احتدام الصراع الطبقي فيها، لا سيما في الساحة اللبنانيّة التي هي، الآن، الساحة الرئيسيّة لهذا الصراع، بين نهج برجوازي «قومي»، وأخر وطني ثوري له، بالضرورة، طابع طبقي هو، في عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، طابع نهج الطبقة العاملة.

ليس غريباً على «الناقد»، وقد احتمم إلى ذلك الفكر، أن ينغلق عليه فهم ترحد التاريخ، ويحتجب عنه جديد المرحلة.

خاتمة:

وعد وانتظار

كتت أمني لوأناح لي الصديق جوزيف ساحة فرصة حوار كان من الممكن أن يكون مفيداً، لو توافرت له شروطه. لكنه، للأسف، فوت على وعلى نفسه فرصة عساه أن يتبعها لي في أزمنة مقبلة، حين يكون قد تأهل للحوار بشكل أفضل. والله ولي التوفيق.

(١٩٨١)

حركة تحرر وطني أم حركة ثورية؟

بحث في الشروط التاريخية للعملية الثورية في البلدان العربية

كريم مروة

في عدد أيار ١٩٨٥ نشرت مجلة «النبع» بحثاً لكريم مروة تحت عنوان: «حركة تحرر وطني أم حركة ثورية؟ - بحث في الشروط التاريخية للعملية الثورية في البلدان العربية».

وقد رأى مهدي عامل ضرورة للدخول في مناقشة مع طروحات مروة، فكتب دراسة تحت عنوان: «حركة التحرر الوطني: طبيعتها وأذتها»، نشرتها «الطريق» في العدد الثالث (حزيران ١٩٨٦)، كما أعادت، في العدد نفسه، نشر دراسة مروة التي كان قد أجرى عليها بعض التعديلات لا تنسى بجواهر النص الأول. لهذا فقد أشار مهدي في بداية بحثه إلى أنه اعتمد في نقاشه نفس مروة كما كان مشوراً في مجلة النبع . . .

في هذه الصفحات نورد دراسة مروة، ثم مناقشة مهدي لها. وكانت «الطريق» قدّمت لها بما يلي: «في ظروف احتدام الصراع الطبقي الشامل مع الامبرالية، وتفاقم أزمة البرجوازيات العربية وأنظمتها، وتعمق علاقات

التبية، هل بات تطور العملية الثورية في البلدان العربية يستدعي إعادة النظر في طبيعة حركة التحرر الوطني وقواتها؟ تقدم «الطريق» حول هذه المسائل، مساهمة ل الكريم مرورة بناقهـ فيها مهـيـ عـاملـ وـ تـرـبـ، فيـ الـوقـتـ نفسهـ، بالـزـيدـ منـ المـاـهـاتـ الـقـائـمـ بـ تـابـعـ هـذـاـ النـاقـشـ وـ تـغـيـهـ.

.....

تواجـهـنـاـ فـيـ هـذـاـ بـحـثـ مـهـمـةـ صـعـبـةـ.ـ فـلـيـسـ المـوـضـوـعـ الـذـيـ نـتـصـدـىـ لـعـالـجـتـهـ مـنـ الـمـاـضـيـ فـيـهـ،ـ مـوـضـوـعـ شـدـيدـ التـعـقـيـدـ.ـ بـلـ هـوـ،ـ بـسـبـبـ تـداـخـلـ جـلـةـ مـنـ الـقـضـاـيـاـ فـيـهـ،ـ مـوـضـوـعـ شـدـيدـ التـعـقـيـدـ.ـ مـنـ هـنـاـ ضـرـورـةـ أـنـ تـنـتـاـولـ فـيـ بـحـثـنـاـ قـضـاـيـاـ اـسـاسـيـةـ مـرـتـبـطـةـ بـالـحـرـكـةـ الـثـوـرـيـةـ الـعـرـبـيـةـ وـبـطـورـهـاـ:ـ طـبـيـعـةـ هـذـهـ الـحـرـكـةـ،ـ الـقـوـىـ الـطـبـيـقـيـةـ الـمـكـرـنـةـ لـهـاـ،ـ عـلـاـقـاتـ هـذـهـ الـقـوـىـ بـعـضـهاـ بـعـضـ،ـ وـمـسـتـوىـ هـذـهـ الـعـلـاـقـةـ،ـ الـمـرـحـلـةـ الـتـيـ تـمـ فـيـهـ هـذـهـ الـحـرـكـةـ،ـ الـمـهـاـتـ الـمـطـرـوـحةـ أـمـاـهـاـ،ـ مـوـقـعـهـاـ فـيـ الـعـمـلـيـةـ الـثـوـرـيـةـ الـعـالـمـيـةـ.ـ وـفـيـ ضـوءـ الـمـحاـوـلـةـ فـيـ تـحـدـيـدـ هـذـهـ الـقـضـاـيـاـ وـتـوـضـيـحـهـاـ،ـ إـزـالـةـ الـغـمـوـضـ الـمـتـراـكـمـ حـوـلـ بـعـضـهـاـ،ـ يـسـتـقـيمـ الـبـحـثـ وـتـسـوـفـ الـشـرـوـطـ الـضـرـوريـةـ للـلـإـجـابـةـ،ـ بـدـقـةـ أـكـثـرـ،ـ عـلـىـ الـأـسـلـئـةـ الـتـيـ تـطـرـحـهـاـ الـحـيـاةـ،ـ وـعـلـىـ السـؤـالـ الـمـحـدـدـ الـذـيـ نـرـيـدـ أـنـ نـجـلـعـ مـنـ مـوـضـوـعـ جـدـيـاـ لـلـنـاقـشـ:ـ أـيـةـ حـرـكـةـ هـيـ حـرـكـتـاـ،ـ حـرـكـةـ خـرـرـ،ـ وـطـيـقـةـ ؟ـ ثـوـرـيـةـ؟ـ

طبيعة الحركة الثورية ومهماتها التاريخية

والسؤال ليس سؤالاً شكلياً، والقضية ليست قضية شكليـةـ.ـ إنـهاـ،ـ عـلـىـ العـكـسـ مـنـ ذـلـكـ،ـ يـتـلـقـانـ بـالـمـحـتـوىـ الـطـقـيـ للـحـرـكـةـ الـوـطـنـيـةـ الـثـوـرـيـةـ فـيـ الـبـلـدـانـ الـعـرـبـيـةـ وـبـالـمـهـاـتـ الـمـطـرـوـحةـ أـمـاـهـاـ،ـ وـهـذـهـ الـمـهـاـتـ إـنـاـ تـحدـدـهـاـ السـمـةـ الرـئـيـسـيـةـ لـعـصـرـنـاـ،ـ مـنـ حـيـثـ هـوـ عـصـرـ الـاـنـتـقـالـ مـنـ الرـأـسـيـالـةـ إـلـىـ الـاشـتـراكـيـةـ،ـ وـعـدـدـهـاـ الـمـرـحـلـةـ الـتـارـيـخـيـةـ الـراـهـنـةـ الـتـيـ تـجـازـهـاـ هـذـهـ الـحـرـكـةـ.ـ وـلـمـ يـكـنـ النـاقـشـ الـذـيـ أـثـيرـ فـيـ الـمـؤـتـرـ الثـانـيـ لـلـأـمـيـةـ الشـيـوعـيـةـ حـوـلـ هـذـهـ الـمـوـضـوـعـ،ـ نـقـاشـاـ عـابـراـ،ـ بـلـ كـانـ يـعـبرـ عـنـ

جهد ثوري مسؤول لرؤية وتحديد جوهر التغيرات الجذرية التي كانت تحصل على الصعيد العالمي ، في ذلك الحين ، والتحول النوعي في المهمات التاريخية التي كانت تواجه نضال شعوب البلدان المستعمرة والتابعة من أجل التحرر ، والأفق الكبري التي كان يفتحها أمامها وأمام البشرية عامة ، انتصار ثورة أوكتوبر الاشتراكية . فقد أعطى هذا الحدث التاريخي النوعي الجديد للحركة الوطنية التحريرية في البلدان المستعمرة والتابعة ، كحركة شعوب ، بكل طبقاتها الاجتماعية ، محتوى جديداً ، وجعلها تصبح ، موضوعياً ، جزءاً مكملاً من نضال البروليتاريا العالمية ضد الرأسمالية ، جزءاً من الثورة الاشتراكية . وقد أدى ذلك إلى خلق الأساس الموضوعي لكي تلعب الطبقة العاملة في هذه الحركة ، رغم قلة عددها وضعفها وصغر حجمها ، دور الطليعة والقيادة فيها . فهذه الحركة ، بأهدافها المرحلية ، التحرر من النير الاستعماري المباشر ، وتحقيق الاستقلال السياسي ، وبأهدافها استراتيجية ، التحرر من التبعية للإمبريالية ولنظمها العالمي ، وتحقيق التقدم للشعب ، واجراء تحويلات اقتصادية - اجتماعية ، وإحداث تغيير في المجتمع ، هذه الحركة بأهدافها . هذه ، في هذه الشروط التاريخية الجديدة ، بالذات ، تصبح موضوعياً ، كما أكد ذلك لينين ، جزءاً من العملية الثورية العالمية . إن حركة هذا هو نوع مهماتها ونوع العدو الذي تواجهه في كفاحها من أجل الحرية والقدم ، هي ، إذن ، بالضرورة ، حركة وطنية ثورية . وهي ، بحكم كونها تناضل من أجل التحرر الوطني والاجتماعي ، أي من أجل التغيير الشوري ، تدخل في تناقض وصراع أساسين مع الإمبريالية ومع نظمها العالمي . وهي ، لذلك ، حركة مستقلة عن البرجوازية ، تتكون من تحالف طبقات ثورية ، تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً أساسياً ، تحالف يضع أمامه أهدافاً قرية و بعيدة ، آتية واستراتيجية ، وينصي على تحقيق ما عجزت البرجوازية موضوعياً ، عن تحقيقه ، وإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وإقامة الحكم الوطني الديمقراطي الذي يفتح في المجال أمام الانتقال إلى الاشتراكية .

وقد جرى نقاش واسع حول طبيعة هذه الحركة في المؤتمر الثاني للأمية

الشيوعية، لخصه لينين في التقرير المقدم إلى المؤتمر عن أعمال اللجنة المختصة بالقضية الوطنية وقضية المستعمرات. وفي هذا التقرير يؤكد لينين على الطابع والمعنى الثوريين لهذه الحركة. ولذلك فقد جرى تغيير اسم هذه الحركة من «حركة ديمقراطية برجوازية» إلى حركة وطنية ثورية. فالطبقة العاملة وأحزابها لا تستطيع، من وجهة نظر لينين في هذه المسألة، أن تقدم دعمها لـ«حركات برجوازية ثورية» في البلدان المستعمرة والتابعة إلا عندما تكون هذه الحركات ثورية حقاً.

ونورد فيها يلي نصاً مقتطفاً من تقرير لينين حول هذه المسألة في المؤتمر الثاني للأمية الشيوعية، نعتبره بالغ الدلالة، حاسماً في وضوحيه، مزيلاً كل التباس قائم:

... . ثالثاً، أود أن ألفت الانتباه، بشكل خاص، إلى المسألة المتعلقة بالحركة الديموقراطية البرجوازية في البلدان المتخلفة. لقد أثارت هذه المسألة تحديداً، بعض الخلافات. وقد تناقشنا لكي نعرف ما إذا كان صحيحاً أو غير صحيح، من حيث المبدأ ومن حيث النظرية، أن تعلن الأمية الشيوعية وأحزابها الشيوعية تأييدها للحركة الديموقراطية البرجوازية في البلدان المتخلفة. وقدقادنا هذا النقاش إلى اتخاذ قرار إجماعي باستبدال حركة «ديمقراطية برجوازية» بحركة وطنية ثورية. وليس لدينا شك في أن أيام حركة وطنية لا يمكن إلا أن تكون حركة ديمقراطية برجوازية لأن الجمهور الواسع لسكان البلدان المتخلفة مؤلف من الفلاحين الذين يمثلون علاقات برجوازية ورأسمالية. وسيكون من قبيل الطوباويه أن نعتقد بأن الأحزاب البروليتارية، التي نفترض أنها ستظهر، بشكل عام، في هذه البلدان، ستتمكن، بدون إقامة علاقات محددة مع الحركة الفلاحية، وبدون تقديم دعم عملي لهذه الحركة، من أن تضع وتعارض تكتيكاً وسياسة شيوعيين في هذه البلدان المتخلفة. ولكن بعض الاعتراضات طرحت هنا: إذا تحدثنا عن حركة ديمقراطية برجوازية يعي كل تمييز بين الحركة

الاصلاحية والحركة الثورية. ييد أن التمايز قد بُرِزَ بوضوح كامل، في الفترة الأخيرة، في البلدان المتخلفة المستعمرة، لأن البرجوازية الإمبريالية تحهد، بكل الوسائل لكي تفرض الحركة الإصلاحية أيضاً، في صفوف الشعوب المضطهدة. ذلك أن ثمة تقارياً معيناً قد حصل بين برجوازية البلدان المستمرة (بكسر الميم) وبين البلدان المستعمرة، بحيث إن برجوازية البلدان المضطهدة، غالباً ورعاً في معظم الحالات، تقدم دعمها للحركات الوطنية، في الوقت الذي تكون فيه متفقة مع البرجوازية الإمبريالية، أي أنها تمارس صراعها مع هذه البرجوازية ضد الحركات الثورية ضد الطبقات الثورية. وقد جرت البرهنة على ذلك، بشكل قاطع، في اللجنة. وقد قدرنا أن الموقف الصحيح الوحيد هو في أن نأخذ بعين الاعتبار هذا التمايز وإن نستبدل في كل مكان تقريباً عبارة «ديمقراطية برجوازية» بعبارة «وطنية ثورية». إن معنى هذا الاستبدال يمكن في انتها، كشيوعيين، لا ينفي علينا أن ندعم، ولن ندعم، الحركات البرجوازية للتحرر في البلدان المستعمرة، إلا عندما تصبح هذه الحركات ثورية، حقاً، وعندما لا يقف مثلاً لها ضد ما تقوم به من تنظيم لحركة الفلاحين والجماهير العريضة المستمرة، بروح ثورية. وفي حال عدم استكمال هذه الشروط فإن على الشيوعيين أن يتضالوا في هذه البلدان ضد البرجوازية الإصلاحية التي يتمي إليها، كذلك، أبطال الأمية الثانية. إن الأحزاب الإصلاحية البرجوازية هي، الآن قائمة في البلدان المستعمرة، ويسمى بعض ممثليها أنفسهم اشتراكيين ديمقراطيين واشتراكين. إن التفريق الذي أشير إليه بات موجوداً الآن في جميع الموضوعات، واعتقد بأن وجهة نظرنا أصبحت الآن مصاغة بطريقة أكثر دقة بكثير مما كانت عليه...». (هذا النص مأخوذ من المجلد الواحد والثلاثين من الأعمال الكاملة، للبين، الطبعة الفرنسية، صفحة ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠).

إن المحتوى الحقيقي لهذه الحركة، المحتوى الثوري المعادي للإمبريالية، قد فرض، في ظروف معينة وبقدر معين، على البرجوازية الناشئة وبعض الاقطاع في البلدان المستعمرة والتابعة ومنها بلداناً العربية، مواقف ثورية، عبرت عن

التناقض الموضوعي بين طموح هذه الطبقات إلى التحرر من السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة، وبناء دولتها المستقلة، من جهة، وبين جروح الامبراليّة، في عصر تكون نظامها العالميّ، نحو السيطرة والتوسيع والتحكم بمصائر الشعوب وأخضاعها لصالحها السياسيّة والاقتصادية والستراتيجيّة، وتعزيز تبعية هذه البلدان لها، وسد الأفاق أمام أيّة إمكانية حقيقة لتطورها المستقلّ، من جهة ثانية. غير أنّ هذا التناقض لم يتحول إلى صدامٍ ومحوّلَ التبعية، في ظل السيطرة المباشرة، إلى تبعية مطلقة، بعد نيل الاستقلال. ولذلك فقد كان طبيعياً، كما أشار إلى ذلك لينين، أن تأخذ «الحركة الوطنية الثورية» منذ البدء، طابعها المستقلّ، وأن يكون للطبقة العاملة وأحزابها الموقّع الأساسي فيها. إلا أن الطبقة العاملة الناشئة وأحزابها الفتية، في البلدان العربيّة، وفي عدد من البلدان الأخرى، لأسباب موضوعية وذاتية، لم تتمكن من أن تلعب الدور التاريخي المطلوب منها، في قيادة هذه الحركة، وفي تطورها، رغم أن العصر الذي دشنته ثورة أوكتوبر كان يخلق الظروف الموضوعية لذلك. في حين أنها في بلدان أخرى تصدت بنجاح لهذا الدور وهذه المهمة، وقدّمت الثورة وانتصرت فيها. وهكذا استمرت البرجوازية بأقسامها المختلفة، قبل الاستقلال وبعده في البلدان العربيّة، بشكل خاصّ، في قيادة هذه الحركة كحركة وطنية تطمح إلى التحرر من أشكال السيطرة المباشرة وغير المباشرة، للاستعمار والاستعمار الجديد، وظلت تحكم بتطورها. واقتصر دور أحزاب الطبقة العاملة، في هذه البلدان، على نشر الفكر الاشتراكي وتنظيم تضاللات بطولة في الدفاع عن مصالح الكادحين، مع الواقع في أخطاء فادحة حول المسألة الوطنيّة، مسألة الاستقلال، وحول المسألة القوميّة، لا سيما في الموقف من الوحدة العربيّة ومن القضية الفلسطينيّة.

إن ذلك كله قد أدى إلى خلق الالتباس حول محتوى هذه الحركة وحول دور الطبقات فيها. كما أدى، في مرحلة الخمسينيات، والستينيات، في ظل قيام أنظمة وطنية معادية للاستعمار، تقدّمها عناصر ثورية من أصول برجوازية صغيرة ومتوسطة، في البلدان العربيّة وفي بلدان أخرى في آسيا وأفريقيا، إلى المزيد من

البحث حول طبيعة هذه الحركة، وحول أهدافها، وحول موقعها في الحركة الثورية العالمية. فطرحت موضوعات جديدة سرعان ما جرى التخلّي عن بعضها، والتمسّك بالبعض الآخر وتطويره، من نوع الموضوعة حول دولة الديموقراطية الوطنية، وموضوعة التطور الالرأسي، والموضوعة المتعلقة بالديموقراطيين الثوريين والموقف الذي يحتلّونه في الحركة الثورية، وسواءها من الموضوعات ذات الصلة بتحديد طبيعة هذه الحركة ومحنتها وآفاق تطورها. وطرحتنا نحن، في المؤتمرين الثاني والثالث، ولا سيما في المؤتمر الرابع لحزينا، موضوعة الأزمة في حركة التحرر الوطني العربية وحدّدناها بأنّها أزمة قيادة طبقية، آخذين بعين الاعتبار هذا التعدد والتشابك بين الطبقات فيها. وطرحتنا، في الوقت ذاته، موضوعة أخرى، أكثر تحديداً، تتعلّق بأزمة البديل الثوري، البديل للبرجوازية في قيادة حركة التحرر الوطني، كحركة ثورية للتحرر الوطني والتقدّم الاجتماعي، كحركة للتغيير الثوري. واقررنا بذلك، من الطرح السديد، الأكثر دقة وموضوعية، للمسألة.

إن أهمية هذا التحديد لطبيعة هذه الحركة، في ضوء التطور التاريخي الذي مرت فيه، تكمن في ضرورة إزالة الغموض حول طبيعة الحركة الثورية، موقعها وقوى طبقية ومهامها. إذ من دون ذلك نقص في احتمالات عدم التحديد الدقيق لدور القوى الطبقية في هذه الحركة، من الطبقة العاملة إلى الفئات الدنيا من البرجوازية، والفئات الوسطية على اختلافها وتعدها وتنوع أشكال علاقتها ودورها في عملية الإنتاج والموقع الذي تحتلّه في علاقات الإنتاج، وفي الصراع الطبقي. وقد وقعت الحركة الثورية العربية، أو فصائل منها، خلال مراحل مختلفة من تطورها، بما في ذلك المرحلة الراهنة، في نظرية مجذّأة غير متكاملة لهذه العملية، ينقصها، التحليل العلمي والدراسة العميقّة للواقع الموضوعي، وينقصها التحديد. وقد ألحقت هذه النظرة المجذّأة أضراراً فادحة بدور الحركة الثورية وتطور السمية الثورية، في آن، وأسهمت في خلق الظروف التي أدت إلى بروز ظاهرات مرضية أثّرت سلباً على غو الوعي الطبقي لدى جاهير الكادحين، بما في ذلك جاهير الطبقة العاملة. وفي الحقيقة فإن الواقع الموضوعي في بلدانا

شديد التعقيد من حيث مستوى التطور الاقتصادي - الاجتماعي ، ومن حيث مستوى تطور تكون الطبقات وفو وعيها ودرجة التهميز والاستقطاب فيها بينما ، الأمر الذي يشكل سبباً موضوعياً واضحاً لصعوبة البحث ولإمكانية الواقع في عدم الدقة وفي الخطأ . يزيد في هذه الصعوبة كون مستوى التطور العلمي ، ارتباطاً بهذا المستوى من التطور الاقتصادي - الاجتماعي ، ضعيفاً، بشكل عام ، الأمر الذي يحد من القدرة على استيعاب المعرف الجديدة وعلى استنباط وامتلاك أدوات علمية عصرية للمعرفة والبحث . يرتبط بذلك أيضاً أن كلاسيكي الماركسية ، الذين وضعوا نظرية كوبينة لتطور المجتمع وللنضال الثوري ، لم يتبعوا في معالجة القضايا المتعلقة بتطور المجتمعات الشبيهة بمجتمعاتنا ، فضلاً عن أن ماركسي بلداننا ، على رغم ما قدموه من إسهامات ، في النظرية وفي الممارسة ، لم يسهموا ، بالقدر الكافي والمطلوب باستمرار ، في إغناء النظرية العلمية للثورة بباحثات ودراسات تعمق هذه المعالجة وتبلور خط الممارسة الثورية المسجمة معها .

وفي تقديرنا فإن إزالة الغموض الذي غالباً ما يتكرر ، حول طبيعة الحركة الثورية ، تفرض علينا المزيد من الجهد في توضيح وتحديد هذه الطبيعة . فالحركة الثورية في بلداننا ، كما نفهمها ، هي حركة تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية ، مهمتها التاريخية هي قيادة النضال للإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في التحرر الوطني والاجتماعي . وهذه الحركة تتحدد بكونها تحالف قوى طبقية ثورية تحفل فيه الطبقة العاملة ، فكراً وبرناجاً وحركة سياسية ، موقع الطليعة الذي يتحول بالمارسة الثورية لا بالتحديد النظري ، إلى موقع قيادي معروف به .

التباسات في الحركة الثورية توضحها الحياة

إذا كان هذا هو مفهومنا للحركة الثورية ، فالسؤال الذي يطرح هو هل قامت هذه الحركة الثورية بالدور الذي تتطلبها منها وما هي؟ هل ما نطلق

عليه اسم حركة تحرر وطني هو هذه الحركة بعينها؟ أم أن ثمة حركتين: الأولى هي حركة واسعة تضم قوى مختلفة متنافرة، تحمل اسم حركة التحرر الوطني، والثانية هي حركة تضم القوى الأكثر جذرية، هي الحركة الشورية نفسها التي نعنيها في بحثنا هذا، والتي تتطابق من حيث الأساس، مع مفهوم لينين للحركة الوطنية الثورية، أم أن ثمة خللاً معييناً قد حصل وأن غموضاً والتباساً قد وقعت فيها القوى الثورية لدى تحديدها لطبيعة هذه الحركة ولقواها الطبقية وللمهام المطروحة أمامها؟

وفي الجواب على هذه الأسئلة المشروعة كلها، نشير إلى أن مقوله حركة التحرر الوطني هي، في الماركسية، مقوله جديدة، في الأغلب، اكتسبت شرعيتها بعد الحرب العالمية الثانية، كما نعتقد. ولم ترد في الأدب الماركسي، قبل ذلك، لا في كتابات ماركس وإنجلز، ولا في كتابات لينين وستالين، ولا حتى في كتابات ماوتسى تونغ، وفي كتابات سائر الماركسيين المعاصرین، قبل الحرب. وفي فترة الحرب، وما بعدها، بشكل خاص، ولا سيما في خضم النضالات والمعارك الكبرى التي اتسعت وتعمقت في البلدان المستعمرة والتابعة، في ظل وهج الانتصار الساحق على الفاشية الذي لعب فيه الاتحاد السوفياتي الدور الحاسم، وتكون المنظومة الاشتراكية العالمية، من أجل التحرر من النير الكولونيالي، ومن أجل بناء دولتها المستقلة، ومن أجل اختيار طريق جديد لتطورها، في هذه الفترة من التهوض في الحركة الجماهيرية المعادية للإمبريالية، التي شاركت فيها أقسام واسعة من البرجوازية «الوطنية» إلى جانب الطبقة العاملة، اخذت مقوله حركة التحرر الوطني طريقها إلى الانتشار، وتأكدت مع الوقت، كمفهوم ملتبس للحركة الوطنية الثورية وللقوى الثورية، وأصبحت كل النضالات المعادية للإمبريالية تجري تحت اسمها. ولكنها، بسبب اتساع القاعدة الطبقية للقوى المضوية في النضال، فأطّرها الواسعة، تحت راياتها، وبسبب قصور أحزاب الطبقة العاملة عن القيام بدورها فيها، تسلمت البرجوازية قيادة هذه الحركة، ما سمي البرجوازية الوطنية منها، في البدء، ثم الفئات الصغيرة والمتوسطة منها، فيما

بعد، عندما ارتكب تحالف الاقطاع والبرجوازية الخيانة في القضية الفلسطينية، أي في المسألة القومية. وقد مرت هذه الحركة في مراحل مختلفة تفاوت خلاطها مستويات نضجها، وصحة خطها السياسي، وقدرتها على تحديد المهام الرئيسية، وعلى تحديد العدو الرئيسي، وعلى تحديد أشكال النضال واستخدامها بشكل صحيح، بما في ذلك الكفاح المسلح، وقدرتها على تسديد الضربة إلى الحلقة الضعيفة، في الوقت الملائم، في موقع العدو الطيفي الداخلي والخارجي، لتحقيق انتصار حاسم ونقلة نوعية في مسيرتها وقدرتها على صيانة المكاسب المحققة وتطورها وتعديها.

إن الحركة التي نحن بصددها البحث في أوضاعها، وفي تطورها، والبحث في أزمتها، وفي المهام المطروحة أمامها، هي الحركة الشورية التي تلتقي في إطارها القوى الطبقية والسياسية ذات المصلحة في التغيير الثوري. وأهمية هذا التحديد تكمن في أنه يزيل الالتباس الذي نشأ، خلال سنوات طويلة، حول مفهوم الحركة الشورية، بفعل ما اقترن باسم حركة التحرر الوطني من غموض في مضمونها وتعدد وتناحر القوى الطبقية المكونة لها. ومهما غموض الالتباس أدى إلى فقدان الكثير من المقاييس في تحديد مواقع القوى الطبقية والسياسية، والقوى الضرورية بين من هو منها في الموقع الثوري ومن هو منها في موقع المساومة.

وينتينا أن محاولات عديدة للتغيير قد جرت في أكثر من بلد عربي، في مرحلة ما بعد الاستقلال، تصدت للقيام بها على رأس هذه الحركة، قوى من أصول برجوازية صغيرة، فلاحية بمعظمها، متأثرة بالحركة الثورية العربية، وبشعاراتها، وبالنضالات التي خاضتها الأحزاب الشوعية، وبالتفكير الثوري، الاشتراكي العلمي الذي نشرته هذه الأحزاب، وبإنجازات الاشتراكية ونظامها العالمي، ناقمة على البرجوازية الكبرى المتحالفه مع الاقطاع، بسبب الخيانة التي ارتكبها هذا التحالف ضد المصالح الوطنية والقومية، وبسبب تبعيه للامبرالية العالمية واحتقاراتها ونظمها العالمي. ولكن هذه المحاولات، على رغم التفاوت فيما بينها

من حيث العمق ومن حيث مدى التأثير، لم تتمكن من تحقيق المهمة التي طرحتها أمامها، مهمة التغيير الشوري بالمضمون الذي حددته له هذه القوى في فكرها وبرناجها وفي طموحاتها. وأدى التركيب الطيفي للحركة التي قامت بهذه المحاولات، وأدت الناقضات الداخلية التي كانت تنخرها، وأدى عدم الحسم في المسألة الأساسية، مسألة القطع مع التطور الرأسى والفك التبعية للسوق الرأسالية العالمية، وأدى الفكر الانتقائى وأوهام الوقوف فوق الطبقات، وأدى فوق ذلك، الناقض مع الإمبريالية والتصادم معها ومع الصهيونية والرجعية، ومع البرجوازية الكبرى والقطع حول المسألة القومية بكل مكوناتها، وحول التطور الداخلى، وأدى الموقف السلبي للأحزاب الشيوعية من هذه القوى ومن الدور الشوري الذى لعبته، أدى كل ذلك إلى فشل هذه المحاولات في المهمة التي طرحتها أمامها، مهمة التغيير الشوري في المجتمع وحل المسألة القومية وتحقيق الوحدة العربية، وأدى إلى تحول بعضها إلى الموقع النقيس.

إن هذا الواقع يطرح أسئلة كثيرة حول الطريق الذى سلكته الحركة الثورية في تطورها وحول مسؤولية كل فصيل من فصائلها في عدم القدرة على تجاوز الصعوبات التي اعترضت هذا التطور، وأعاقت عملية التغيير الشوري. وفي نظرنا، فإن مسؤولية كبيرة تقع على أحزاب الطبقة العاملة التي لم ترق في تطورها، وفي تطور برامجها، وفي إشكال نضالها، وفي ممارستها الثورية، إلى خلق صلة حية بالجماهير، وعلى تعثّر هذه الجماهير في المعارك الثورية ورفع مستوى وعيها السياسي والطيفي. ولم تتمكن، بفعل ذلك، من الاندماج بهذه الحركة الوطنية الثورية المعادية للإمبريالية، وبقواها الطيفية، ذات المصلحة الموضوعية في التحالف مع الطبقة العاملة. ولم تتمكن من تبوء موقع أساسى فيها من أجل تعميقها ودفع العملية الثورية إلى نهايتها. ونستطيع أن نعدد هنا النهاجـ الرئـيسـية للتيارات الوطنية الثورية المتفاوتة تفاوتاً كبيراً في مستويات عدائها للإمبريالية، وفي مستويات طموحها للتحرر القومي والاجتماعي، وفي جذريتها، وفي فاعليتها، وفي تأثيرها. وهي أجزاء مكونة من الحركة الوطنية الثورية التي شهدتها البلدان

العربية خلال ما يقرب من نصف قرن. هذه التيارات هي : الحركة الشيوعية، الحركة القومية العربية، الحركة البعثية، الحركة الناصرية، تيار الثورة الجزائرية، ثورة ١٤ تموز في العراق، تيار الثورة اليمنية، ثورة الخليج، الثورة الفلسطينية، تيار الثورة الليبية، الحركة الوطنية اللبنانيّة التي تشكّل جبهة المقاومة الوطنيّة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي جزءاً أساسياً منها مكملاً لتراثها، تيار إسلامي يجمع بين الأصولية ومعاداة الإمبريالية. وبالتالي فإنّ أبرز هذه التيارات وأعمقها تأثيراً وأكثرها انتشاراً هو التيار الناصري.

إن هذا التنوع والتعدد في الحركة الوطنيّة الثوريّة يعبّر ولا شكّ عن حيوية كبيرة ممتلكها الشعوب العربيّة في مواجهة الإمبرياليّة والصهيونيّة والرجعية وفي الاستعداد لخوض المعارك ضدها. وهي قد حققت إنجازات كبيرة في هذه المعارك. إلا أنّ هذا التعدد قد ترافق بتناقضات وصراعات بين هذه التيارات أدت حدتها إلى وقوع صراعات وانقسامات داخل هذه التيارات جميعها، بدون استثناء. وخطر أنواع الصراعات التي شهدتها هذه التيارات فيها بينما، في تأثيرها على مجرى العملية الثوريّة، هو الصراع الذي قام بين الحركة الشيوعية وبين التيار القومي بتعابيراته المختلفة. وتجلّى هذا الصراع، من جانب التيار القومي، في فكر قومي برجوازي ينظر إلى الحركة الشيوعية كظاهرة قادمة إلى العالم العربي، من خارجه وكجزء من الغرب، بشكل عام، دون أن يدرك جوهر الصراع الطبقي على الصعيد الكوني بين الرأسماليّة والإشتراكيّة، ودون أن يدرك، في الوقت ذاته، أن نشوء الحركة الشيوعية العربيّة كان استجابة لتطور موضوعي داخلي في المجتمعات العربيّة، وأنّ الحركة الشيوعية والثوريّة العالميّة هي حلّيف طبقي للنضال الوطني التحريري العربي في مواجهة الغرب الإمبريالي. وتجلّى هذا الصراع من جانب الحركة الشيوعية في وقوعها، في فترات معينة، في اخطاء ناجمة عن عدم تقدير موقع المسألة القوميّة التقدير الصحيح، وفي عدم تقدير الدور الثوري لهذا التيار القومي التقدير الكافي والتعامل معه، على هذا الأساس، بما يساعد في التطور والاندماج بشكل أعمق، في مجرى العملية الثوريّة. ومعرفة أنّ تطور

العملية الثورية قد ترافق بعملية فرز داخل هذه التيارات القومية، أدت وتؤدي إلى انتقال مزيد من القوى، من داخلها، إلى موقع الطبقة العاملة وفكيرها.

وقد كانت قضية السلطة هي الجوهر في هذه الصراعات التي أدت إلى تدمير هذه الحركة، وإلى تفتيت قواها، وإلى تشتتها، وإلى ضياع العديد من المكاسب والإنجازات التي حققتها. علىَّ بأنْ قضية السلطة لم تكن، عند الأحزاب الشيوعية، أو عند معظمها، قضية على جدول أعمالها، وفي برامجها. فجوهر الصراع هذا هو طبقي، إذن. والسبب الأساسي في تسييره هو الموقف الخاطئ للأحزاب الشيوعية في المسألة القومية، من جهة، وفي طرح نفسها، نظرياً، كبديل ثوري وحيد، من جهة ثانية.

أية قوى طبقية؟ أي تحالف طبقي؟

إن التحالف الطبقي الثوري الذي يعبر عن هذه الحركة تتحدد قواه في ضوء المستوى المدين لتطور مجتمعنا العربية، على ما بينها من تفاوت، وفي ضوء التحديد الواضح لطبيعة المرحلة ومهماتها، ارتباطاً بسمة العصر الذي هو عصر انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية. فهو، إذن، تحالف يضم الطبقة العاملة، مأخذواً بعين الاعتبار مستوى تطورها وغسوها العددي ووعيها الطبقي ومستواها التنظيمي ونطلاها النوعي. وهو يضم، أيضاً، فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة وحتى المتوسطة في المدينة والريف، والتي تشكل القسم الأكبر من السكان في بلداننا، أي من جاهير الكادحين. وهو يضم فئات المثقفين والموظفين والكادرات الفنية والإدارية. كما يمكن أن يضم فئات واسعة من القوى الهمashية التي تتبع طبيعتها ويتفاوت استعدادها للارتباط بالحركة الثورية ويتفاوت مدى تأثيرها بهذه الحركة وإمكانية انضمامها إليها والانخراط فيها.

هذا التحالف الطبقي يكتسب محتواه الثوري من المهام الثورية التي يتصدى

لإنجازها، من جهة، ومن تحوره حول الطبقة العاملة وبرنامجه للتغيير الشوري، من جهة أخرى. ولكونه تمثلًا بين مثلي طبقات وفئات اجتماعية متعددة، فهو يخضع لقانون الوحدة والصراع. فالأساس الموضوعي المتمثل بالتكوين الطبقي للمجتمع، الذي هو نتاج الواقع الاقتصادي - الاجتماعي، يشكل الأساس الموضوعي للوحدة والصراع في آن معاً. وتقوم الوحدة هنا على قاعدة المصلحة المشتركة في عملية التغيير الشوري، في حين أن الصراع يفرضه اختلاف الموضع الطبقي والاختلاف في مستوى الاقتراب أو الاندماج في البرنامج الثوري للطبقة العاملة وبنفي فكرها، وخاصة مدى الاستعداد، الموضوعي والذائي، للمضي في العملية الثورية حتى النهاية. ولذلك فإن الحركة الثورية تتأثر . وهذا أمر طبيعي - بما يجري من صراع طبقي على صعيد المجتمع، وينعكس داخلها شكل من أشكال هذا الصراع، وهو، أي هذا الصراع، لا ينحصر في العلاقة بين هذه الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة المتحالفه، إنما يتجلّ كذلك داخل كل واحدة منها، بما في ذلك داخل الطبقة العاملة وحركتها السياسية والنقابية.

فالحركة العالمية شهدت في الماضي، وتشهد الآن، في البلدان المختلفة، انحرافات باتجاهي الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية، وكلاهما تغير، بشكل معين، عن الصراع الطبقي في المجتمع، ويشكل خاص بين قطبيه، البرجوازية والطبقة العاملة. وهذا النوع من الصراع لا ينفي بل هو، على العكس، يؤكّد أهمية الموضع الذي تحمله الطبقة العاملة كطبقة موحدة ومتسمجة في مصلحتها وفي دورها الثوري التاريخي، هذان الوحدة والدور اللذان يعبر عنهما، بشكل خاص، حزبهما في التزامه بالجمع بين الفكر الثوري والممارسة الثورية. غير أن الصراع بين الطبقات والفئات الأخرى، في هذا التحالف، وداخل كل واحدة منها، هو الأكثر حدة، في كلا عملية التأييز عن الطبقة العاملة والانتقال إلى مواقعها.

إن هذا التحالف، بسبب التعدد في الاتهاءات الطبقية داخله، يتعرض دائمًا، للاعتراض، كما يتعرض للتغيرات في تركيه. إن حركة التغيرات هذه لا تظهر، دائمًا، بوضوح. وعدم ظهورها الواضح لا يعني عدم وجودها. ومصدر

هذه التغيرات عاملان أساسيان: الأول هو الصراع الطبقي على صعيد المجتمع، والذي أشرنا إليه، والثاني هو تطور العملية الثورية وما يرافق هذا التطور من تحولات وتغيرات متعددة في اتجاهاتها. إن ذلك يؤكد، مرة ثانية، أهمية الموضع والدور اللذين تحملهما الطبقة العاملة في قلب هذا التحالف الطبقي الثوري وفي قيادة العملية الثورية، كونها القوة الأساسية التي تميز بالثبات والانسجام حتى النهاية.

ويلعب دوراً بالغ الأهمية في استمرار هذا التحالف وتطوره وعمقه وانسجامه في قيادة العملية الثورية شكل ونوع العلاقة بين قوى التحالف. فهو إما أن يكون ديمقراطياً، بالمعنى الثوري للكلمة، تعيناً للوقوع في حصر الديمocrاطية في جانبها الشكلي الحقوقي، والفهم البرجوازي لها، فيفهم في تطور هذا التحالف وفي الدور الذي يضطلع به، وإما أن يفقد الديمقراطية، أيضاً بالمعنى الثوري للكلمة، فسيطر حالة الصراع فيه وتضعف الوحدة وتعقد العملية الثورية وتواجه صعوبات وانتكاسات. إن كل أطراف التحالف معنية بالالتزام بهذا المفهوم الشوري للديمقراطية وتجاوز المصالح الفئوية التي يصبح التمسك بها شكلاً من أشكال التناقض مع متطلبات تطور العملية الثورية. وهذا الفهم الثوري للديمقراطية لا ينحصر في العلاقة بين قوى التحالف، بل إن شروط الالتزام به التزاماً حقيقياً تتجلى في العلاقة الصحيحة مع الجماهير لجهة العمل بكل الأشكال من أجل رفع مستوى وعيها وتنظيمها وتعبتها، للانخراط بوعي، في النضال الثوري، وإقامة هذه العلاقة معها على أسس ديمقراطية. وبدون ذلك نواجه خطر طغيان المغبوبة في حركة الجماهير، وانعزal الحركة الثورية عنها، مما يساعد في خلق الظروف المؤاتية لبروز وانتشار التيارات المغامرة اليمينية واليسارية، وكذلك الظاهرات والتيارات الظلامية والعدمية.

وفي هذا السياق تطرح المسائل الآتية، وهي مسائل ذات أهمية خاصة نظراً لارتباطها بجري العملية الثورية وبالتالي على إيجابيتها:

المسألة الأولى هي مسألة الموقف القيادي في التحالف الطبقي الثوري. وهي مسألة لا تقرر بفعل إرادي، بل هي محصلة ممارسة ثورية تستجيب لهذا الدور. فليس هناك، إذن، حزب قائد بقرار، بل هناك حزب يصل إلى هذا الدور بالمارسة انطلاقاً من تمثيله للطبقة الأكثر ثورية ومن برنامجه الشوري المعبر عن مصالح هذه الطبقة وعن مصالح العملية الثورية بجملها. وفي تقديرنا فإن القيادة هي لهذا التحالف، في تطوره وفي تعمق العلاقة الثورية الديمقراطية التي ينبغي أن تقوم بين أطرافه.

المسألة الثانية هي المتعلقة بشكل ومستوى الوحدة بين القوى الثورية وعملية تحقّقها. فالوحدة لا تتحقّق إلا عندما تنضج شروطها الموضوعية والذاتية. وأية محاولة لتحقيقها بالقسر تؤدي إلى نتائج عكسيّة. فبدلاً من أن تكون النتيجة مزيداً من الوحدة تتعرّض الحركة الثورية لمزيد من التشتّت ومن الصراعات، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة العملية الثورية. من هنا تصبح موضوعة الخزب الواحد، أيّ كانت الأسباب والأهداف التي تساق لتبريرها، موضوعة شديدة الضرر بالنضال الثوري وبوحدة القوى الثورية. ولا تكون صيغة الحزب الواحد تعبراً عن وحدة القوى الثورية إلا عندما تتوصّل هذه القوى فيها بينما، في إطار نصوح الظروف الموضوعية، إلى اعتماد هذا الخيار، أي الارتكاء بهذا التحالف إلى مستوى الوحدة.

المسألة الثالثة هي المتعلقة بعوْقَب الفرد (الزعيم) والدور الذي يضطلع به في قيادة الحزب الثوري أو الحركة الثورية. وهي مسألة ترتدي أهمية خاصة في بلداننا حيث تتصف جرعة الجاهير بضعف الجانب التنظيمي فيها، الأمر الذي أعطى دائمًا للزعيم دوراً متميّزاً جرى التنظير له في أوساط مفكري البرجوازية على أنه ظاهرة طبيعية في المجتمعات مثل مجتمعاتنا، يستبدل فيها دور الحزب بالفرد الزعيم ويُعيّب، بشكل قسري، دور التنظيم ودور الجماهير، الأمر الذي أدى ويزدّي إلى الخلل الذي دفعت ثمنه غالياً الحركة الثورية في تطورها. إن ذلك لا يلغى المكان

الذى يحتمل الفرد والذى تقول به الماركسية، عندما يشكل هذا الفرد الناتج الطبيعى لنطور حركة المجتمع ويكملا دور الجماهير والتنظيم، ولا يحل محل هذا الدور فيعطيه .

طبيعة المرحلة ومهامها

من الواضح أن البلدان العربية تتفاوت في مستويات نظرها الاقتصادي - الاجتماعي وتعيش فيها أنماط إنتاج مختلفة. إلا أن غط الإنتاج السائد فيها هو غط الإنتاج الرأسمالي، بالرغم من التباينات والخصائص المختلفة من بلد عربي إلى آخر. وهذا التطور المتفاوت إنما تحكمه التبعية للإمبريالية، وتحكم به وتحدد منه أشكال متعددة من السلطة السياسية موروثة، في قسم كبير منها، من مرحلة العلاقات ما قبل الرأسمالية، أو هي من نتاج تركيبة إمبريالية في فترة السيطرة الاستعمارية المباشرة. إن هذا الشكل الذي تتجسد فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية في المجتمعات العربية - وهي مشتركة مع العديد من المجتمعات المشابهة لمجتمعاتنا - والذي تحدد هذه الشروط التاريخية، قد ترك تأثيره الخاص على درجة التطور في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات. وقد أدى ذلك إلى أن أجزاء أساسية من مهام الثورة الوطنية الديقراطية لم تتحقق. وهذا الواقع التاريخي، بالذات، هو الذي يعطي أهمية استثنائية للاستنتاج النظري حول الثورة الوطنية الديقراطية المعاصرة، ومهامها، الاستنتاج الذي يؤكد بأن المهام المطروحة الآن أمام القوى الثورية إنما هي، في ضوء هذا الواقع من التطور وشروطه التاريخية، القيام بعدة ثورات في ثورة واحدة، تندمج كلها في عملية واحدة بما هي ثورة للتحرر الوطني والاجتماعي، وللتغيير الثوري على طريق الاشتراكية، وتعطيها كل مضمونها المعاصر.

إن هذا الاستنتاج يقودنا مباشرة إلى الحديث عن طبيعة ودور البرجوازية في مجتمعاتنا. فإذا كانت البرجوازية قد قادت في مرحلة ما قبل الاستقلال، بتحالفها مع بعض الإقطاع، النضال من أجل التحرر من الاستعمار، فإنها لم تستطع أن

تجز هذه المهمة بشكل كامل، أي أنها لم تتحقق من الاستقلال إلا الجانب المتعلق بإزالة السيطرة الاستعمارية المباشرة. في حين أنها لم تطرح مهمة قطع علاقات التبعية مع الإمبريالية، بل هي عمقت هذه التبعية واغضبت بلداننا لمصالح الاحتكارات والسوق الرأسمالية العالمية، وجعلت هذه الاحتكارات تحكم بثرواتنا ووتآثر تطور مجتمعاتنا، وتحولت بلداننا إلى مراكز استراتيجية في خدمة المخططات العدوانية والخربية والتوسعة للإمبريالية. واستمررت البرجوازية في هذه التبعية للإمبريالية وفي التخلّي والعجز، في آن، عن وضع خطة حقيقة للتنمية. وفي ظل هذين السياسة والموقع ارتكبت البرجوازية، ولا تزال، افطع أنواع الخيانة في المسألة الوطنية والقومية، معبرة، بذلك، عن موقف طبقي من هذه المسألة يمده بكون هذه المسألة تشكل اليوم، في الصراع مع الإمبريالية، نقطة مركبة. إن موقف البرجوازية هذا يؤكد الموضعية العلمية حول عجز البرجوازية في البلدان التي كانت تخضع للنير الاستعماري، عن تحقيق تطور مستقل لها ولبلدانها، وعن كون هذا التطور محكماً بالتبعية للإمبريالية، وعن كون هذه البرجوازية تفقد بذلك، تاريخياً، قدرتها على لعب دور وطني مستقل في المسألة الوطنية، وتتصبح، بحكم تبعيتها للإمبريالية، عنصر كبح للنضال من أجل حل هذه المسألة، ويصبح موقعها السياسي والطبيقي، بشكل عام، من هذه المسألة، موقع الحصم السياسي والطبيقي، المتحالف، موضوعياً، ومن موقع التبعية للإمبريالية ولنظمها العالمي، مع الإمبريالية والصهيونية، الخصم السياسي والطبيقي للتحالف الطبقي الشوري الذي يتصدى لإيجاد حل ثوري لهذه المسألة.

لقد جرت، كما أشرنا إلى ذلك، في فترات لاحقة، أي بعد مرحلة الاستقلال، محاولات عديدة لحل المسألة القومية، وللقيام بتحولات اقتصادية - اجتماعية، وشق طريق مستقل للتطور، تصدت لها عناصر من أصول برجوازية صغيرة ومتوسطة. ولكن هذه المحاولات، برغم ما حققته من مكاسب لجهة ضرب العلاقات الاقطاعية وتوجيه ضربات محددة للمصالح الإمبريالية وخوض معارك تحت شعارات تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة القومية لشعوب البلدان

العربية، وبالرغم أيضاً من بعض الخطوات على صعيد التنمية في بعض البلدان، لم تتمكن من الاستمرار في تحقيق هذه الإنجازات، كما لم تتمكن من المحافظة عليها. وطلت هذه البلدان في نفس موقع التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وطلت علاقات الإنتاج السائدة فيها علاقات إنتاج رأسمالية، دون أن تتخل القوى الطبقية التي قامت بهذه المحاولات، عن طموحاتها ودون أن تتخلى عن موقعها الوسطي المتأرجح في العداء للإمبريالية والمساومة معها في آن. وقد طرح ذلك، وهو يطرح اليوم باللحاج، كاستنتاج، ضرورة أن تتصدى القوى الثورية، وفي طليعتها حزب الطبقة العاملة، للقيام بدورها، كشرط أساسى لتحقيق المهام المطروحة، كشرط أساسى للتغيير الشورى، وأن تضع في صلب مهامها استيعاب هذه القوى وتحويل حركتها بالاتجاه الذي يوسع قاعدة الحركة الثورية ويخدم تطورها ويعمقها ويجذرها.

قضايا أساسية تواجه الحركة الثورية في هذه المرحلة

في ضوء التطورات السياسية العاصفة، المتعددة الاتجاهات، التي شهدتها بلداناً في الحقبة الماضية، وفي ضوء ما غيرت به من أحداث كبيرة، ومن معارك، وحروب أهلية وحروب إقليمية، ومن تغيرات، نقترح تمهيداً لأبرز القضايا، وأكثرها اشتغالاً، وأكثرها ارتباطاً بالصراع السياسي والطبيقي القائم، وأكثرها تأثيراً في مجرى تطور العملية الثورية، على النحو التالي:

- 1 - المسألة القومية، وهي تشمل القضية الفلسطينية، وقضية تحرير الأراضي العربية المحتلة، ومواجهة آثار عدوان إسرائيل في لبنان واحتلالها لأجزاء من أراضيه، وقضية التنمية وتحرير الثروات الوطنية، وقضية الوحدة العربية، وقضية التغيير الشوري.

٢ - قضية السلطة.

٣ - الحركة الثورية والأزمة.

المسألة القومية: لقد تحولت هذه المسألة، لا سيما بعد قيام إسرائيل والدور الذي أوكل لها، ككيان عنصري عدواني توسيعى، وكقاعدة للإمبريالية، إلى شكل رئيسي لتجلى الصراع الطبقي في البلدان العربية، بين الحركة الثورية وعدوها الرئيسي التمثل بتحالف الإمبريالية والصهيونية والرجعية. ويزيد في حدة هذه المسألة، اليوم، تفاقم العدوانية الإسرائيلية واستمرار وتصاعد مخطط تصفيية القضية الفلسطينية، وسياسة إسرائيل، المدعومة إمبرياليًا، في تكرис احتلال الأراضي العربية والعمل على ضمها وجعل البلدان العربية مهددة باستمرار بال تعرض للعدوان والاحتلال أو لاغتصاب أجزاء من أراضيها، مهددة بعودة أشكال جديدة من السيطرة الإمبريالية المباشرة، سياسياً وعسكرياً، وهو ما يتمثل حالياً في الوجود العسكري الأميركي في عدد من الأقطار العربية وفي اجتياح إسرائيل للبنان، وفي الاستمرار باحتلال جزء من أرضه. وفي هذا السياق تحول المسألة الوطنية في كل بلد عربي إلى جزء من المسألة القومية، لا سيما وإن هذا المخطط الإمبريالي - الصهيوني يجعل وحدة الأراضي والكيانات الوطنية، في العديد من البلدان العربية، معرضة للتفكك والضياع والاقتطاع وفقدان الاستقلال الوطني، وهو ما يتعرض له لبنان حالياً. ويشكل النضال لتحرير الثروات القومية ومن أجل التنمية جزءاً من المسألة القومية، ذاتيًّا طبعيًّا. وهو لا ينحصر في موضوع النفط وأرصفته وأشكال تبديد هذه الثروة، بل هو ينطدها إلى مسألة تطور بلداننا وطريق هذا التطور وآفاقه، وإلى دور كل من البرجوازية والإمبريالية، وإسرائيل في تعطيل حركة هذا التطور وفي تدمير القوى المنتجة عن طريق أعمال العدوان وإثارة الحروب الأهلية والإقليمية، وعن طريق تعميق تبعيتها للإمبريالية. وتكتسب قضية الوحدة القومية أهميتها، في هذه المرحلة، بكونها تشكل، أولاً،

ردا على واقع التجزئة الذي فرضه الاستعمار وردا على مخطط التفتت الحالي الذي تغذيه الإمبريالية والصهيونية والرجعية والذي أصبح يهدد، كما سبقت الإشارة، وحدة واستقلال كل قطر من الأقطار العربية. وتشكل، ثانياً، عاملً أساسياً في حل قضية التنمية والتطور المتكامل لجميل البلدان العربية. وتشكل، ثالثاً، أحد الأوجه الأساسية لتوحيد القوى في حياة الاستقلال الوطني ومواجهة الخطر الصهيوني وخططات الهيمنة الإمبريالية على بلداننا. وتشكل، رابعاً، أحد عوامل استكمال التكوين الاجتماعي القومي التاريخي للأمة العربية مما يساعد على تعزيز الوعي الاجتماعي للجماهير العربية ودفعه إلى مستويات أرقى بعيداً عن أشكال الوعي المتخلفة، من عشائرية وقبلية وطائفية وسلفية، وهي جميعها عوامل تفتت للمجتمع تصب في اتجاهات عدمية حتى ولو حللت أحياناً بعض الشعارات التحررية وبعض المثل الأخلاقية والدينية. إن هذا الارتفاع في الوعي يتطلب الجمع بين ما هو تقدمي في تراثنا العربي وبين ما قدمته وتقدمه الحضارة المعاصرة من إنجازات تقدمية.

قضية السلطة وأشكالها: وهي قضية ذات شقين: الشق الأول يتعلق بتركيبة السلطة الموروثة بقسم منها عن عهود ما قبل الرأسمالية وعن عهود السيطرة الاستعمارية، والتي تتجدد بصيغ مختلفة حتى في ظل التغيرات والتحولات التي حصلت وتحصل في هذا البلد أو ذاك تحت شعار الإطاحة بأشكال السلطة وأنظمة الحكم القديمة. والمهم في هذا الموضوع هو أن أشكال السلطة هذه، القديمة منها والجديدة، تتناقض مع مستوى تطور القوى المنتجة وتعرقل هذا التطور. الشق الثاني يتعلق ب موقف القوى الثورية من قضية السلطة حيث أن القوى الثورية الجذرية، ومنها أحزاب الطبقة العاملة، لم تتصدّ بالقدر الكافي وفي كل الظروف لهذه القضية كمهمة أساسية مطروحة عليها. أي أن قضية الوصول إلى السلطة قد غابت عن البرامج الثورية في فترات معينة أو أنها لم تشغل الحيز الذي تستحق.

وأهمية هذه القضية أنها تشكل العامل الخامس في إنجاز النقلة النوعية على صعيد إنجاز مهام الثورة الوطنية الديقراطية والقطع الكامل لعلاقة التبعية بالإمبريالية. وأهميتها، أيضاً، تكمن في أن الالتزام بها من قبل القوى الثورية يجنب هذه القوى الوقع في أحطر المغامرات العسكرية التي يقوم بها ضباط وطنيون، ويجدن كل عمل ثوري تغييري بما في ذلك الانقلابات العسكرية ذات الطابع الوطني، في خدمة العملية الثورية، ويحول دون تحوله إلى عمل مغامرة منافض للثورة مجدهض لتطورها. وأهميتها تكمن، أخيراً، في أن التفاهم المتزايد في الصراع الطبقي، بأشكاله كافة، قد بدأ يؤدي، في الظروف المعاصرة، إلى حروب أهلية، أو إلى ثورات، أو إلى حروب دفاع ضد عدوان خارجي تشنّه فيها فئات الشعب كلها، كل من موقعه، أو من الموقع الذي تضعه فيه الأحداث ومستوى تطور الوعي ودرجة الانقسام في المجتمع، وتطرح فيها، أي في هذه الحروب الأهلية والثورات وحروب الدفاع، أمام الحركة الثورية، مهمة التغيير الثوري.

قضية الأزمة: هي، بالنسبة للحركة الثورية العربية، شكل من أشكال الصراع حول كل هذه القضايا، وشكل من أشكال التناقض بين الظروف الموضوعية والظروف الذاتية لتطور العملية الثورية. وهي، في جوهرها، تعبير عن مستوى معين في تطور الصراع الطبقي يتميز، من جهة، باشتداد المجموع الإمبريالي الصهيوني الرجعي، ويتميز، من جهة ثانية، بعجز البرجوازية عن القيام بأعباء هذا الصراع وتسويتها ويسعى الدائم لإفراز حركات وتيارات سياسية وفكرية بديلة في مواجهة احتمالات تطور الحركة الثورية، ويتميز، من جهة ثالثة، بقصور الحركة الثورية، بالقوى المكونة لها، عن الاضطلاع، في المرحلة الراهنة، بمهامها التاريخية، مهام التصدي للبرجوازية بكل تياراتها الرجعية والتصدّي للإمبريالية والصهيونية ومحطّطاتها، وإنجاز عملية التغيير السوري. وتتجلى هذه الأزمة في جملة من المظاهر، أبرزها: أولاً، العجز عن

الاستمرار في بعض المحاولات التي قامت بها قوى ثورية، من فئات اجتماعية مختلفة، برجوازية صغيرة بمعظمها، وحققت فيها إنجازات وطنية وتحويلات اجتماعية، والعجز عن تطويرها حتى المحافظة عليها. ثانياً، الضعف في حركة الجماهير وطغيان العقوبة فيها. ثالثاً، تعمق أزمة الديموقراطية بجوانبها المختلفة، المتعلقة منها بشراسة البرجوازية وبتعدد وسائل قمعها، والتعلق منها بمستوى تصدى الحركة الثورية لإنزاع حقها في الكفاح من البرجوازية ومواجهة قمعها، واستنباط الوسائل الكفيلة بتطوير حركة الجماهير وتعزيزها بمحرى العملية الثورية. رابعاً، استمرار حالة من ضعف النشاط الفكري والإيديولوجي لدى الماركسيين وسائر الثوريين من أجل تعزيز دراسة الواقع الموضوعي، في حركة تطوره، ودراسة وتخليل الظاهرات التي تبرز خلال هذه العملية، واستخلاص الاستنتاجات الضرورية التي تغنى الخط السياسي للحركة الثورية وتزيده وضوحاً، وتؤكد صلته بالجماهير وبمصالحها، وتعمق تأثيره في رفع مستوى الوعي لديها. وفي تبعيتها في المعارك الثورية.

إن جعل هذه القضايا يشكل الأساس الموضوعي لقيام وتطور الحركة الثورية العربية كحركة واحدة ولتعمق محتوى هذه الحركة.

موقع الحركة الثورية العربية في العملية الثورية العالمية

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد موقع الحركة الثورية العربية في الصراع الكوني بين الرأسمالية والاشراكية، بين الإمبريالية وقوى التحرر والتقدم والسلم، كجزء من العملية الثورية العالمية، تلتقي فيها مصالح ثغر بلداننا العربية وتطورها وتقدمها مع مصالح الفصائل الأخرى في هذه الحركة العالمية الواحدة المعادية للإمبريالية.

فقد حدتنا، في سياق بحثنا، المهام المطروحة أمام الحركة الثورية العربية

بكونها مهارات تحرر وطني واجتماعي . وهذا يعني أنها ، بطبيعتها ، حركة معادية للإمبريالية أولاً ، ومعادية للرأسمالية ثانياً . وهي حركة تقوم وتتطور في بلدان تواجهه مهمات إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في عصر سنته الأساسية انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وفي ظروف انتفت فيها إمكانية توقي البرجوازية إنجاز مهمات هذه الثورة . وأصبحت القوى الثورية الجزئية ، بقيادة الطبقة العاملة ، فكراً وبرناجماً هي وحدها المؤهلة لإنجاز هذه المهمة . وهذا يعني فهم الثورة الوطنية الديمقراطية فيها ثورياً متكاملاً ، أي بكونها مرحلة في سياق عملية تطور تاريخي واحدة ، لا تكمل إلا بالانتقال إلى الاشتراكية .

إن هذا الموقع الذي تحمله الحركة الثورية العربية في قلب الحركة الثورية العالمية كجزء منها ، يعطي لتحالفاتها محتوى مختلف عنها تطبيقه أحياناً بعض القوى الوطنية والقومية العربية . إذ يبرز لدى هذه القوى عدم فهم صحيح لطبيعة العلاقة بين الحركتين ، وعدم تمييز بين نوعين من العلاقة التي تربط الحركة الثورية العربية بالحركة المعادية للإمبريالية على الصعيد العالمي : النوع الأول هو العلاقة ، التي ينبغي أن تتميز بالثبات ، مع الفصائل الأساسية في الحركة الثورية العالمية . والنوع الثاني هو العلاقة التي تخضع ، بالضرورة ، للتغير والتبدل ، مع قوى معادية للإمبريالية تتميز مواقفها بعدم الثبات ، وتبدل مواقفها مع حركة الصراع بين قطبي هذا الصراع على الصعيد الكوني ، الاشتراكية والرأسمالية ، الحركة الثورية والقوى المرتبطة بالإمبريالية . فكما هو الأمر بالنسبة لتحالفات القوى الثورية على صعيد الداخل في البلد المعين ، كذلك هو الأمر بالنسبة لتحالفات الحركة الثورية المعينة على الصعيد الإقليمي ، كالحركة السورية العربية ، مع الحركة الثورية العالمية . أي أن المعيار الأساسي في موضوع التحالفات هو التفريق بين الاستراتيجي وبين التكتيكي فيها .

انطلاقاً من هذا التحديد لطبيعة الحركة الثورية العربية ولموقعها وللمهام الأساسية التي تواجهها ، نود أن نقدم عازج من القضايا الراهنة والمهام المرتبطة

بها، والتي تشكل، في آن معاً، محاور أساسية لكافاحنا الوطني الثوري وللنضال المشترك مع القوى الثورية العالمية وسائر القوى المعادية للإمبريالية. هذه النهاج يمكن تلخيصها بالأتي:

- ١ - قضية فلسطين والمسألة الصهيونية المرتبطة بقيام إسرائيل ككيان عنصري، مغتصب للأرض العربية، مشرد للشعب الفلسطيني، حارم إياه من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه، وكقوة إقليمية سياسية وعسكرية في خدمة الإمبريالية، وكقوة قمع في مواجهة نضال الشعوب العربية وحركتها الثورية من أجل التحرر الوطني والاجتماعي وتحقيق وحدتها القومية.
- ٢ - القضية الوطنية اللبنانية بشقيها: مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة المؤامرة الإمبريالية الصهيونية الرجعية لتقسيم لبنان وتفتيته والهيمنة عليه.
- ٣ - قضية التنمية وموقع الثروات الوطنية فيها وتطوير الكوادرات الفنية والعلمية واكتساب التكنولوجيا العصرية كضرورة من ضرورات مواكبة التطور والنضال من أجل التقدم، من أجل التغيير.
- ٤ - العدوان الإمبريالي الذي يتخذ شكل تدخل سياسي وعسكري وإقامة قواعد في البلدان العربية وإدخالها كمراكز استراتيجية في خططات الإمبريالية الأمريكية خاصة، وذلك بهدف مصادرة استقلال بلداننا وسيادتها الوطنية وتحويلها إلى رأس جسر في الحرب الإمبريالية ضد الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، وضد قضية السلم العالمي وأمن الشعوب.
- ٥ - حماية النضال الثوري وإنجازاته من خطر التدخل الخارجي وتصدير الثورة المضادة.
- ٦ - الانتفاضات الثورية التي تقوم بها الجماهير في الدفاع عن حقوقها ومتطلباتها في المسألة الوطنية، وفي المسألة الاقتصادية - الاجتماعية.
- ٧ - قضية السلم العالمي، كقضية تتخذ في عصرنا طابع القضية الوطنية،

فضلاً عن كونها قضية كونية تهم البشرية جماء.

إن هذه القضايا تؤكد ما انطلقتنا منه في أن الأساس في التحالفات هو أساس موضوعي، تحتمه المصلحة المشتركة لأطراف التحالف في مواجهة العدو الأساسي المشترك والقضايا الأساسية المشتركة في إطار النضال العالمي ضد الإمبريالية ومن أجل التحرر والسلم والتقدم الاجتماعي. غير أن هذه العلاقة التحالفية ليست علاقة بسيطة، بل هي علاقة مركبة ومعقدة تطرح خلالها جملة من المسائل التي تتطلب، في معالجتها، موقفاً ثورياً حقيقياً. وهذا الموقف الثوري هو الذي ينبغي أن يحكم المعالجة بكل ما يمكن أن يبرز من تعقيدات في علاقة التحالف هذه.

مسألة أولى، تواجهنا في هذا الصدد هي التي تتمحور حول العلاقة بين استقلالية أطراف التحالف وبين الموقف الموحد الذي يفرضه التحالف. فظروف النضال مختلف بين بلد وآخر، حتى في إطار البلدان التي تواجه مرحلة واحدة من مراحل تطور العملية الثورية فيها، والتي تقوم فيها حركة ثورية واحدة، مثلما هو قائم في البلدان العربية. وهذا الاختلاف في الظروف يزداد موضوعياً، عندما يجري البحث في موضوع العلاقة بين ظروف كل بلد أو مجموعة بلدان والظروف على الصعيد العالمي. من هنا تأكيدنا على الاستقلالية النسبية لكل طرف من أطراف التحالف، فيما يتعلق بالقضايا التي تخص كل طرف، بحيث لا تؤدي هذه الاستقلالية التي تليها الظروف الخاصة إلى تعطيل التحالف وضرب الأساس الذي يستند إليها. إن التأكيد على الاستقلالية النسبية يصحح المخطأ الناشئ عن المبالغة في الخصوصية عند البعض إلى حد تحويل ما هو ثالثي معين بين القومي والأعمى إلى تعارض بينها. فنحن لا نرفض فقط فكرة التعارض بين ما هو وطني أو قومي وبين ما هو أعمى، بل نعتبر أن مثل هذه الفكرة تتناقض مع مصالح الحركة الثورية حلياً وعلياً. إن عدم التطابق الكامل هو، بالمقابل، أمر موضوعي، وهو ما نرمي إليه في التأكيد على الاستقلالية النسبية.

مسألة ثانية، تتعلق بالثورة وحياتها ومواجهة المضادة التي تصدرها الإمبريالية أو تدعمها. وما نريد أن نؤكد عليه في هذه المسألة، أن الثورة هي قضية داخلية لكن بلد تحدها نسبة القوى الداخلية في إطار ما تسمح به الظروف الإقليمية والعالمية. ومع تأكيدنا على مبدأ رفض تصدير الثورة، فإننا نرى من الخطأ والخطر اعتبار الدعم الأجنبي الذي تحتاج إليه كل ثورة، لمواجهة الخطر الخارجي، نوعاً من تصدير للثورة. ونعتبر في الوقت ذاته أن من حقنا طلب المساعدة والدعم، باشكاله كافة، عندما نتعرض لعدوان خارجي بهدف تصدير الثورة المضادة أو دعم ثورة مضادة تقوم في بلداننا. والمسألة هنا لا تعني فقط بل هي تعني كل القوى الثورية والمعادية للإمبريالية في كل مكان. فالخطر الذي تصدى له مواجهته لا يتهدد نضالنا الوطني الشوري فقط، بل بشكل، أيضاً، خطراً على العملية الثورية على الصعيد العالمي. ولذلك فإننا نفرق بوضوح بين تصدير الثورة، وهو ما نرفضه، وبين طلب الحماية في مواجهة تصدير الثورة المضادة، وهو ما نطلب. ولكن لا بد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار أن القدرة على تقديم هذه الحماية ليست مطلقة. بل إنها، هي الأخرى، رهن بتوفير الظروف الملائمة داخلياً وإقليمياً وعالمياً. ولذلك لا بد من أن نتعامل بواقعية مع هذه المسألة وأن ندرك أننا قد تكون أحياناً غير قادرين على استيعاب المساعدة التي تقدم لنا من الحلفاء، وإن الحلفاء قد يكونون أحياناً غير قادرين على تقديم المساعدة لنا بالشكل الذي نطلبها ونحتاج إليه.

مسألة ثالثة، تتعلق بالمساعدات في مجال التنمية والتطور الاقتصادي والثقافي والعلمي. في هذه المسألة لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أمور: الأمر الأول هو الحاجة، من أجل تحقيق هذه المهمة، للتوجه إلى البلدان الاشتراكية. فهي وحدها قادرة على تقديم المساعدة الضرورية في مجال التنمية وحل المشكلات الأساسية التي تواجهنا. وهي حين تقدم المساعدات

في هذا المجال، إنما تفهم، عن طريق ذلك، في تعزيز موقع الجبهة العالمية المعادية للإمبريالية، وفي تعزيز الظروف الموضوعية للتطور الاقتصادي - الاجتماعي في بلداننا ولتطور العملية التورية فيها. الأمر الثاني هو أن البلدان الاشتراكية ليست قادرة دانياً على تلبية كل الحاجات التي تطلبها عملية التنمية في بلداناً وفي البلدان الأخرى. ولكن ينبغي الحذر من الخدش هذا الواقع ذريعة للتوجه إلى الاحتكارات الإمبريالية من أجل طلب المساعدة بحجة أن البلدان الاشتراكية غير قادرة على تلبية حاجاتها، أو بحجة أن التقدم التكنولوجي لهذه البلدان والقدرة الاقتصادية الكبيرة يمكنها من لعب دور أكثر فعالية في المساعدة على التنمية. ومصدر الخطر في مثل هذا التوجه هو أن الوهم أحياناً، والميل إلى المساومة مع الإمبريالية، في أغلب الأحيان، يدفعان أصحاب هذا التوجه إلى التركيز على التعامل مع البلدان الإمبريالية، ف تكون النتيجة تعمق التبعية للإمبريالية دون تحقيق التنمية، فضلاً عما تخلفه مثل هذه العملية من إضعاف للعلاقة مع الحليف الأساسي المتمثل بالبلدان الاشتراكية. الأمر الثالث هو أن الشروط الضرورية لضمان تجنب الأخطار على الاستقلال وعلى التنمية التي يحملها إلى هذه البلدان سعيها لطلب المساعدات من الاحتكارات الإمبريالية التي لا يمكن إلا أن تكون مشروطة ووفق مصالح هذه الاحتكارات، إنما تتجسد في قيام سلطة ثورية تفك علاقة التبعية بالإمبريالية وتحصن استقلالها بسياسة وطنية سلية وبعلاقة وثيقة مع البلدان الاشتراكية.

مسألة رابعة، تتعلق بموضوعة الجنوب والشمال، والبلدان الغنية والبلدان الفقيرة، والنظرية إلى الانقسام العالمي على أساس جغرافي، وعلى أساس مستوى الثورة والتقدم الاقتصادي والتقني. إنها في نظرنا موضوعة غير علمية. ذلك أن الانقسام القائم على الصعيد العالمي إنما يحدده أولاً وقبل كل شيء الصراع بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، ويحدده أيضاً الصراع بين الإمبريالية في سباقيها على التسلح وتحطيمها للحرب النوروية والعدوان ضد الشعوب وتهديد حرياتها واستقلالها والتحكم بمصائرها، من جهة، وبينقوى المعادية للإمبريالية

والحرب، والمناصلة من أجل التحرر والتقدم، من جهة ثانية. هذا الانقسام هو الأساس في تحديد العلاقة بين القوى والدول وفي تحديد الالتفاء والتعارض في صالح. وهذه الموضوعة هي خطوة، بشكل خاص، على قضية التنمية التي لا يمكن أن تستقيم إلا على أساس التحرر من التبعية للإمبريالية واحتکاراتها وعلى أساس التعاون مع البلدان الاشتراكية، أي في ظروف قيام سلطة ثورية قادرة، استناداً إلى موقعها الطبقي الثوري، وإلى برنامجها الثوري، على إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بنجاح. غير أن التفاوت الذي يزداد تفاوتاً بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية، يطرح على جدول الأعمال كمسألة ملحة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضع حدأً لهذا التفاوت، تسهم في صياغة أسسه وفي إقامته البلدان النامية، على اختلاف أنظمتها الاجتماعية، بما فيها بعض البلدان الاشتراكية. وتعلن المنظومة الاشتراكية، والبلدان الأكثر تقدماً منها، بشكل خاص، دعمها لهذا النظام. في حين تعارض قيام الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. وتصبح، في هذه الظروف، مسألة قيام مهمة نضالية موجهة ضد هذه البلدان، أي ضد الإمبريالية وضد احتکاراتها.

مسألة خامسة، تتعلق بالتضامن بين الحركة الثورية في بلداناً وحركة الشعوب المناصلة من أجل الدفاع عن استقلالها ومن أجل إنجاز مهام تحررها الوطني والاجتماعي في بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وهي مسألة شديدة الأهمية انتلاقاً من كون هذه الحركات الوطنية الثورية تلتقي مع نضالنا الشوري في مواجهة العدو المشترك. ومن هنا تصبح، مثلاً، قضية السلفادور ونيكاراغوا وأميركا الوسطى وكذلك قضية أنغولا والموزمبيق والحركة الوطنية المعادية للعنصرية في جنوب أفريقيا، مثلما كانت قضية فيتنام، قضيائياً شديدة الارتباط بنسالنا الوطني الثوري، بهما ترتبط قضيائنا ارتباطاً وثيقاً بنسال هذه الحركات الثورية. وفي هذا الصدد نعلق أهمية كبيرة على إعلان هذه الحركات الثورية موقفاً واضحاً

من العدوان الإسرائيلي ومن الكفاح الوطني اللبناني والكفاح الوطني الفلسطيني ضد الصهيونية. فالمواقف الواضحة من الجانبين فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي يخوض كل طرف النضال على أساسها إنما تشكل القاعدة التي يبنى عليها التحالف.

مسألة سادسة، تتعلق بموقع حركة عدم الانحياز والموقف منها. ولا بد، في البدء، من الإقرار بأن دورها الأساسي كحركة يقوم على عدم الانحياز لأي من المskرين العالميين، ويتافق، في الوقت نفسه، مع موقف واضح ومحدد تتخذه هذه الحركة في الدفاع عن استقلال بلدانها وفي دعم نضال الشعوب من أجل السلم والدفاع عنه وضد خطر الحرب النووية وضد كل أشكال العدوان الخارجي والتدخل الإمبريالي في الشؤون الداخلية للشعوب وتهديد أنها واستقلالها وحربيتها. إلا أن هذه الحركة قد خضعت خلال تطورها، وهي تخضع اليوم، لعوامل عديدة تسهم في إضعاف موقعها كحركة أرادت ل نفسها أن تكون حركة مستقلة. فهي خليط من دول ذات أنظمة مختلفة تحكمها قوى متناقضة في مواقفها ومواقعها وعلاقتها الدولية. وهي تواجه ضغطاً متزايداً من الإمبريالية من أجل تعديل الجانب المعادي للإمبريالية في مصلحة مواقفها. ثم أنها تتأثر، بصورة متواصلة، بما يحدث في بلدانها من تطورات باتجاهات مختلفة بفعل تنامي وتفاقم الصراع داخل هذه البلدان بين القوى الثورية والقوى المعادية للثورة. وهي جميعها عوامل أدت وتؤدي إلى إضعاف موقع هذه الحركة ودورها وقدرتها على التأثير في الظروف الراهنة، فضلاً عن أنها تواجه حالة من التفكك المستمر. وفي ضوء هذا الواقع نعتبر أن على الحركة الثورية العربية أن تأخذ كمقاييس أساسية، في توجهها إلى التحالف مع هذه الحركة، التأييز القائم داخلها، بما في ذلك الجانب المتعلق بتباين مواقف بلدانها تجاه قضايانا الوطنية. كما لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحركة تضم بلداناً عربية تحكمها أنظمة حكم معادية

للحركة الثورية العربية تناضل هذه الحركة من أجل إسقاطها. ومع ذلك فإن استمرار هذه الحركة يبقى ضرورياً. ولا بد من العمل من أجل وقف التراجع في مواقفها وفي وحدتها وفي الدور الذي تفضله به، في ظروف معينة، في خدمة قضية السلم العالمي ضد أعمال العدوان التي تمارسها الإمبريالية وعملاً لها لقه الشعوب الصغيرة وقمع حركاتها الثورية، ضد العنصرية والصهيونية.

مسألة سابعة، تتعلق بموضوع العلاقة مع بلدان العالم الإسلامي. وفي هذه المسألة تطبق، بشكل عام، الأحكام الأساسية التي أشرنا إليها في الحديث عن حركة عدم الانحياز، مع ضرورة إيلاء أهمية خاصة، في ظروفنا الراهنة، إلى الموضعية التي تطرحها بعض التيارات الإسلامية في الدعوة إلى الوحدة الإسلامية كدليل لوحدة البلدان العربية على أساس قومي. وما يهمنا هنا بالذات هو إننا كحركة ثورية عربية نعتبر أن الوحدة العربية هي إحدى القضايا المركزية في نضالنا من أجل التحرر القومي والاجتماعي، وأن أي إضعاف لحركة النضال من أجل الوحدة، تحت أي شعار كان، يؤدي إلى إضعاف هذا النضال، وينعكس سلباً على مصالح شعوب البلدان العربية والبلدان الإسلامية. إلا أنها بالمقابل ترى أن الرابط التاريخي بين الإسلام والعروبة يستدعي من الحركة الثورية العربية بذل أقصى الجهد من أجل أقصى الاستفادة مما يوفره هذا الرابط لمزيد من تعزيز العلاقة التضامنية بين شعوب البلدان العربية والبلدان الإسلامية في النضال ضد الإمبريالية والصهيونية وفي الدفاع عن استقلالها ومن أجل التحرر والتقدم. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الذين يدعون إلى تغلب الرابطة الإسلامية على الرابطة القومية إنما يتتجاهلون أن جانباً أساسياً في انطلاق الدعوة الإسلامية إنما يتمثل بالجانب القومي العربي، فضلاً عما يشكله النضال حول المسألة القومية من تناقض وتصادم رئيسيين مع الإمبريالية.

بعض الاستنتاجات

إن ما أشرنا إليه منذ البدء حول طبيعة حركتنا الثورية ومهامها وموقعها هو الذي جعلنا أكثر قدرة على تحديد طبيعة التحالفات والحفاظ. ولذلك فإن كان لا بد من استخلاص بعض الاستنتاجات فإننا نقترح الاستنتاجات الثلاثة التالية:

الاستنتاج الأول: هو أن حركتنا الثورية العربية هي حركة تحرر وطني واجتماعي موضوعة أمامها مهمة إنجاز الثورة الوطنية الديمقراتية. وهي، لذلك تمجيد لتحالف طبقي ثوري لا تباين فيه؛ تلعب الطبقة العاملة فيه دوراً أساسياً. وهي، لذلك، لا تستطيع أن تقيم تحالفاتها الداخلية والخارجية إلا انطلاقاً من المهام الملموسة المطروحة أمامها.

الاستنتاج الثاني: هو أن الحركة الثورية العربية، لأنها تضع أمامها هذه المهام بالذات، تشكل بالضرورة جزءاً من الحركة الثورية العالمية، فتصبح بذلك مهامها جزءاً من مهام الحركة الثورية العالمية، كما أن جزءاً من مهام أخرى الثورية العالمية يدخل كجزء أساسي من مهام الحركة الثورية العربية.

الاستنتاج الثالث: هو أن العلاقة مع هذا الخليف الأساسي، المتمثل بالقصائل الأخرى في الحركة الثورية العالمية، أي المنظومة الاشتراكية وأخركة العالمية والثورية في البلدان الرأسالية، هي علاقة عضوية وعلاقة تفاعل متداول. وهي أيضاً، بسبب اختلاف الظروف وتغيرها الدائم، قضية معقدة تحتاج إلى أن ينظر إليها باستمرار نظرة علمية ثورية غير جامدة تتطلب باستمرار التعامل الواقعي مع ما تطرحه من أمور، ومن مشاكل أحياناً. أما الجانب المتعلق بالتحالف مع بلدان هي، بطبيعة أنظمتها، جزء من النظام الرأسالي، فهو يتطلب من الحركة الثورية العربية الحذر الدائم وعدم الوقوع في مخاطر النظرة المثالبة الوحيدة الجانب، بل، على العكس، مواكبة التغيرات والتبايزات وعملية الفرز المتواصلة من أجلأخذ ذلك بعين الاعتبار في ما يتعلق بمصلحة تطور الحركة الثورية في بلداننا وتطور الحركة الثورية في هذه البلدان بالذات.

(١٩٨٥)

حركة التحرر الوطني: طبيعتها وأزمتها

مهدي عامل

مقدمة: في موضوع النقاش

في العدد الثامن من مجلة «النبع»، (أيار ١٩٨٥)، مقال للرفيق كريم مروة بعنوان: «حركة تحرر وطني أم حركة ثورية؟» أقترح على نفسي مناقشة هذا المقال، من الموضع الفكري والسياسي إياه الذي كُتب فيه.

إذن، ستكون مهمي صعبه. فالمناقشة من موقع فكري مختلف، أسهل وأمنع، وطا نكهة أخرى، أقدم عليها بشهية: اللعب، أسأل، وأقارع خصماً هو فيها مهزوم باختلافه.

أما المناقشة من الموضع الواحد، وعلى أرض الفكر الواحد، فشاقة شاقة، وطا منطق الجد، لا اللعب؛ يحاول فيها الفكر إنتاج معرفة يطمح لها أن تكون فاعلة

في سيرورة تاريخية هي سيرورة الانتقال الثوري إلى الاشتراكية.

موضوع المعرفة في هذه المحاولة هو الحركة الثورية العربية: «طبيعتها، القوى الطبقية المكونة لها، علاقات هذه القوى بعضها ببعض، المرحلة التي تمر فيها هذه الحركة، المهام المطروحة أمامها، موقعها في العملية الثورية العالمية» (ص ٧٤)، هكذا يحدد كريم مروة في مقاله.

حفل هذا الموضوع رحب ووعر، بهيّب أقاربه. يتردد أيضًا. لكنها طبيعة هذا الفكر - أعني نسورة أن يكون مناضلاً - هي التي تفرض عليه المجازفة، وتفرض، بمنطقها إياه، المناقضة. أعني نقدًا هو، من داخله، حركة بها يتقدم. هكذا يتظور هذا الفكر: كلما جازف، تعزز بنقد يدفعه إلى مجازفة أكبر. هكذا تتارحن المعرفة، (أي تكتسب طابعها التاريحي)، إذ تتحرر من إطار نظرية تلجمها، فتكتشف، بتحررها، أخطاءها. وحركة التاريخ، في الفكر، كحركة التاريخ في الواقع الاجتماعي: حركة تحرير في حركة تحويل. إنها حركة ثورية بامتياز. ينصر فيها من يحقر عليها. يدركها، فيقتحم. ومنطقها، دوماً، صراع ضد القائم للأجلم.

في هذا الضوء قرأت ما أناقش. وفي هذا الضوء أناقش ما قرأت.

في طرح السؤال

سؤال يضعه عنواناً لمقال، يتدبره كريم مروة مقاله: «حركة تحرر وطني أم حركة ثورية؟». وبسؤال ابتدئه: لماذا هذا السؤال؟ أوضح بأنّه: يطرح مروة مشكلة هي محور الفكر في مقاله. يطرحها على الفكر الشوري، لأنها مطروحة في الممارسة الشورية. إنها مشكلة نظرية وسياسية في آن. صيغت في شكل سؤال يستوقف: لماذا إقامة التناقض، في هذا السؤال، بين الحركتين؟ لماذا التناقض بينهما؟ هل صحيح أن حركة التحرر الوطني ليست حركة ثورية؟ هل صحيح أن حركة الثورية، في بلدان كانت مستعمرة كبلداننا العربية، ليست حركة تحرر وطني؟

لكن - أستدرك -، هل للسؤال هذا المعنى؟

لا يستقيم الفهم بقراءة نصية، حتى لو كان النص منطلق الفهم وقاعدته. يستقيم بوضع النص وفضائه المفهومي - الذي هو حقل علاقات مفاهيمه - في شروطه التاريخية المعرفية، أي في أفق تاريخي من المعرفة لا وجود له إلا فيه. فالنص محولٌ بتأريخه، موجودٌ في حقل معرفى هو الذي يحدد فضاءه. من خارج النص يفهم النص. لكن هذا الخارج في داخله. النص، إذن، علاقة، بينه وبين خارج هو فيه، حتى في ابناائه الداخلي نفسه، أثر منه. لا يتثنّى النص إلا بفك غيبى يلغى التناقض في النص، إذ يلغيه في الأشياء، ويقيمه، مطلقاً، بين الأشياء وما وراءها. يتثنّى النص بفك ديني هو فكر سحرى، به يتقدّس النص، من حيث هو أثرٌ من غيب. والغيب خالق الأشياء جائعاً، والأشياء نصوصه. وثُئُرُ هو الفكر الديني، بامتياز. صنمٌ بضرورة متنطقه.

أما الخارج الذي به تحدّدت صيغة ذلك السؤال، وضدّه أخذت شكل التناقض بين حركتين، فهو، بالضبط، فكر نظري معين هو الذي ساد في الحركة الشيوعية العربية، أو في بعض فصائلها، على امتداد عقود بكاملها من القرن العشرين. وطرح المشكلة، في الوقت الراهن، يدل على أن هذا الفكر لا يزال يسود في ممارسات عديدة. لذا وجب نقاده، من موقع الضرورة التاريخية في أن يكون للحركة الوطنية التحريرية العربية قيادة ثورية هي القيادة البروليتارية، ونهج ثوري هو النهج البروليتاري. فهل نهج الطبقة العاملة، في بلداننا العربية، هو هذا النهج؟ وهل قيادة الحركة الوطنية فيها هي هذه القيادة؟ النقد، إذن في ضرورته الثورية التي هي هي هذه الضرورة التاريخية بالذات، ليس موجهاً من البعض إلى البعض، ولا من حزب إلى حزب. ليس النقد هذا «أستذة»، وليس أحداً وصياً على أحد، وليس أحداً يمتلك الحقيقة دون غيره، كأنها وهي انزلت عليه. النقد ذاك هو، في الممارسة السياسية الثورية، نظرٌ في هذه الممارسة نفسها. أو قل للدقة، إنه إعادة نظر مستمرة تفرضها ضرورة أن تستند الممارسة الثورية إلى

نظيرية ثورية، وتفرضها الطبيعة التاريخية للمعرفة العلمية. لذا كانت الثورة دوماً مخاطرة. لكن هذه المخاطرة قوائين بإمكان الممارسة النظرية أن تنتج معرفة تاريخية بها، إذا تفصلت، باستمرار، على الممارسة السياسية، في ممارسة حزبية هي، في مبدئها، ممارسة تحويل ثوري للعالم.

ليس التناقض قائمٌ، في ذلك السؤال، بين «حركة تحرر وطني وحركة ثورية» إلا من حيث هو قائم، في أساسه التاريخي المعرفى، بين فكرين نظريين مختلفين، إذا اقتصرت، في تمييزهما، على ممارسة الحزب الشيوعي اللبناني، لقلت في الأول منها إنه فكر ما قبل المؤتمر الثاني، وفي الآخر، إنه فكر أخذت تتضح معالمه النظرية الأساسية، بعد هذا المؤتمر في صراع مستمر، خفيّ حيناً، وصريح حيناً آخر، ضد ذلك الفكر، في هدف التحرر من هيمنته، أو من بقائه، في شقي ممارسات الحزب، حتى المرحلة الراهنة من حرب «نا» الأهلية المدمّرة. لا مجال، بالطبع، الآن للنظر في علاقات الاختلاف بين هذين الفكرين في المقلل التاريخي لممارسات الحزب. فمثل هذا النظر يفتح واسعاً على تاريخ بكماله، ليست هذه الكلمة إطاراً له، ولست مؤهلاً للقيام به. لكنني لا أخطئ، كثيراً إذا قلت إن حقل الاختلاف الأساسي، أو أقل للدقة، إن حقل التناقض بين ذيئن الفكرين هو، في مقالة الرفيق مروءة، حركة التحرر الوطني بالذات. ولئن أردت الذهاب في قراءة هذا النص إلى الحدود القصوى لنطق الفكر الذي يحكمه لقلت إن التناقض، في النظر في هذه الحركة، هو، في نهاية التحليل، قائم بين فكر برجوازي وفكّر بروليتاري. وهو هو ببنها لأنّه قائم، فعلياً، أعني تاريخياً، في هذه الحركة نفسها، بين نهج برجوازي ونحو بروليتاري. ومن الخطأ تبسيط الأمور إلى حد الظن أن كلاً من هذين النجحين خاصٌ بطبقته، أو أن بين الاثنين فاصلاؤ مادياً يحول، بالملطلق، دون الانزلاق إلى موقع الآخر. العكس هو الصحيح. هذا يعني، بوضوح كلي، أن الطبقة العاملة قد تنزلق، في شروط تاريخية محددة، بنهجها وممارساتها، إلى موقع البرجوازية، وأن حزبها نفسه قد يقودها إلى مثل هذا الانزلاق. وهذا ما فعلته، في مرحلة معينة، لا سيما في حقل المسألة القومية،

بسبب من تصور حزبها عن صياغة نهجها الشوري المناهض لنهج البرجوازية الرجعي . (ولمزيد من التفاصيل حول هذه القضية بالذات ، بإمكان القارئ مراجعة الفصل الخامس من القسم الرابع من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني أمام المؤتمر الوطني الرابع) .

لهذا كله وجب القدر ، في ممارسة نظرية مستمرة تقيم الحد الطبيعي الفاصل في معرفة الحركة التحررية الوطنية ، بين فكر برجوازي رجعي ، وفكير بروليتاري ثوري . والنقد هذا يمكن على قاعدة ممارسة سياسية ثورية تقيم الحد الطبيعي الفاصل في حقل هذه الحركة بين نهجين أساسين : نهج برجوازي رجعي هو هو نهج الخيانة الوطنية ، ونهج ثوري هو هو نهج التحرير الوطني ، من حيث هو ، بالذات ، نهج الطبقة العاملة .

ما هي طبيعة هذه الحركة من التحرر الوطني؟ ما هي طبيعة الحركة الثورية العربية؟

في نقد المفهوم البرجوازي لحركة التحرر الوطني

من هذا السؤال ينطلق الرفيق مروة . من سؤال نظري ينطلق . كأنه يبحث عن مقياس للسياسة . كأنه في حذر من الحديث . كيف نحدد انحرافاً؟ كيف نصحح نهجاً؟ كيف يكون النقد ممكناً إذا لم تكن معرفة بها يصبح النقد؟ هكذا تتحدد النظرية أرضاً للسياسة . وهي حقل لصراع طبقي . فالحركة التاريخية الواحدة - كذلك التي هي موضوع هذا البحث - ليست ، في المعرفة ، وبها ، واحدة ، بل مختلفة باختلاف مفهومها النظري الذي هو ، وبالتالي ، مختلف باختلاف موقع النظر الطبقي فيها . لهذا ، كان تحدیدها ، بالضرورة نفيّاً ، أعني دياليكتيكياً ، أو في تعبير آخر ، ضدّياً . ليست حركة التحرر الوطني ، إذن ، في مفهومها البرجوازي ، هي إياها في مفهومها الشوري . ومفهومها هذا يتبنّى ، في الممارسة السياسية والنظرية ، ضد مفهومها ذاتك ، والعكس بالعكس . فهي ، في مفهومها

البرجوازي، مثلاً، لم تكن حركة ثورية، وليس لها، بالطبع، أن تكون كذلك، أو أن تقوم، وبالتالي، بتحويل علاقات الإنتاج الموروثة. ليس للطبقة العاملة، في مفهومها هذا، أن تحمل فيها موقع القيادة، بل الموقع هذا يعود إلى البرجوازية وحدها. وما على الطبقة العاملة إلا أن تكون سيداً لها، في انتظار أن يجيء زمان الانتقال إلى الاشتراكية. لذا وجب الفصل، بحسب هذا المفهوم، بين زمانين: زمان التحرر الوطني الذي هو هو زمان الرأسالية - التي حددتها للتجميل، فكرًّ منحرفٌ بأنها وطنية -، وزمان الاشتراكية. على الطبقة العاملة، في الأول، أن تكون في موقع «التبعة» التطبيقية في علاقتها بالبرجوازية. وهذه، بالنسبة للفكر المنحرف إياها، برجوازية «وطنية» تسير في طريق من التطور ابتدأ له البعض، من فضاء وهيئي هو ما بينَ البين، اسم «طريق التطور الالرأسي». فلا هو ما هو، ولا هو التقىض. ولا هو ضدُّه، ولا هو ضدُّه كذلك. إنه، فقط، ولد عجز النكر عن معرفة الواقع. وربما كان ولد انهزامية سياسية تستبع فكرًا يظن نفسه نظرياً. وما هذا الفكر العاجز بفكر ماركسي، حتى لو أدعى ذلك، وأيدَّ ادعاءه بسلطة دولة. ومني كان للدولة فكر؟ متى كان للمفكر الثوري طابع رسمي؟ إنما أن يكون الفكر نقدياً، وإنما أن يكون خصيًّا. وهو المخصي إذا استمدَّ من سلطة الدولة سلطته. إذاك، يتماسِ، فيستحيل فكرًا ببروقراطياً. وما هذا الفكر بفكر. إنه خادم السلطان وخائن نفسه. إنه المرتد بامتياز.

كيف يمكن نعمت هذا الفكر بالثوري، وهو الذي يرى - بأمر من سيده؟ ومن سيده؟ - أن على الطبقة العاملة أن تفوت إلى البرجوازية تحقيق كامل مهام التحرر الوطني؟ كان الطبقة العاملة ليست معنية بسيطرة التاريخ في حاضره، بل، فقط، بأت لا أجل له. كأنها ليست ثورية إلا بمقدار ما تستقيل من الثورة. ويجدر مثل هذا الفكر المخصي اتساقه في تبرير نظري لهذه الاستقالة - أو قل بالأحرى، لهذه الإقالة - هو أن حركة التحرر الوطني ليست حركة ثورية ما دامت هي ليست حركة «تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية». (ص ٣٦). فالثورة الاشتراكية عنده دوماً مؤجلة، كأنها ليست منشودة إلا كحلم، وسيورتها ليست

سيرورة تاريخية مادية، ولا هي ترسم في سيرورة الناقضات الاجتماعية الفعلية الراهنة. إنها أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع. بل هي أقرب إلى اليوم الآخر منها إلى اليوم الحاضر. هل أحطى، إذا قلت إنها وليدة فكر ديني هو، بالضبط، ذلك الفكر المخفي؟ وفا، بالطبع، صورته.

لا أجد في نص مروءة نصاً كالذى عرضت. لكنني أزعم أن هذا النص حاضر، بالمعنى - أو منفياً - في نفسه. وضدّه يبني حاضر نفسه. مثلاً، في هذا التحديد لطبيعة الحركة الثورية، الذي يريد لنفسه أن يكون واضحاً. يقول كريم مروءة إن «الحركة الثورية في بلداننا، كما نفهمها، هي حركة تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية، مهمتها التاريخية (...) هي قيادة النضال للإنجاز مهام الثورة الوطنية الديقراطية في التحرر الوطني والاجتماعي». وهذه الحركة تتحدد بكونها تحالف قوى طبقية ثورية تحتل في الطبقة العاملة، فكراً وبترابطاً وحركة سياسية، موقع الطليعة الذي يتحول بالمارسة الثورية إلى موقع «فِيادي» معنِّيٍّ به» (ص ٧٦). ويزداد هذا النص وضوحاً بنص آخر يؤكد فيه مروءة أن انتصار ثورة أوكتوبر الاشتراكية أعطى «للحركة الوطنية التحررية في البلدان المستعمرة والتابعة،حتوى جديداً، وجعلها تصبح، موضوعاً، جزءاً مكملاً من نضال البروليتاريا العالمية ضد الرأسمالية، جزءاً من الثورة الاشتراكية، وخلق، بذلك، الأساس الموضوعي لكي تلعب الطبقة العاملة في هذه الحركة دور الطليعة والقيادة، انطلاقاً من كونها، أي هذه الحركة، كما أشرنا، بأهدافها المرحلية، التحرر من التبعية الاستعماري المباشر، وأهدافها الاستراتيجية، التحرر من التبعية للإمبريالية ولنظمها العالمي، وتحقيق تقدم شعبها، بما يستلزم، بالضرورة، التحويلات الاجتماعية والتغيير الثوري، جزءاً من العملية الثورية العالمية. إن حركة هذا هو نوع مهاراتها ونوع العدو الذي تواجهه في كفاحها من أجل الحرية والتقدم، هي، بالضرورة، حركة ثورية». (ص ٧٥).

هذا النص، على وضوحة، يستلزم مزيداً من التدقير. فتحديد حركة

التحرر الوطني بأنها، بانتصار ثورة أكتوبر، جزء من الثورة الاشتراكية، أو جزء من العملية الثورية العالمية، ليس كافياً، ولا يستند طبيعة هذه الحركة. أو قل إنه يطرح، بذاته، مشكلة: ماذا يعني بالقول إن هذه الحركة هي جزء من هذه الثورة؟ كيف نفهمه؟ المشكلة ليست لفظية، بل هي مطروحة كمشكلة نظرية وسياسية في ممارسات الحركة الشيوعية نفسها. والأراء حولها مختلفة. مثلاً، قد يرى البعض أن تلك الحركة ليست جزءاً من تلك العملية الثورية إلا من خارج - إن صح التعبير -، أو موضوعياً. أي أنها ليست كذلك، من داخل، وبآليتها الداخلية نفسها، بل بسبب من شروط تاريخية خارجية تضعها في علاقة تحالف موضوعي مع الثورة الاشتراكية، في تصادمها بالإمبريالية، حتى لو تفاوت درجات هذا التصادم من بلد إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى - وهي بالفعل متباينة -، وحتى لو كانت تلك الحركة، في جوهرها نفسه، أي في آليتها الداخلية، حركة بناء لعلاقات إنتاج رأسمالية، أو حركة انتقام من الاقطاعية وتقويض علاقتها، وانتقال، وبالتالي، إلى الرأسمالية.

إلى مثل هذا الفهم الذي ساد في مرحلة تاريخية معينة - ربما لا تزال راهنة عند بعض الأحزاب - تسمى مفهومات نظرية كـ«الرأسمالية الوطنية» أو «البرجوازية الوطنية». والتضامن بين هذه المفهومات قائم بالفعل، وهو فيها طبيعي. ربما كان يجد ركيزته النظرية، في نهاية التحليل، في فهم للتاريخ يتأثر بالمادية الماركسية تأولاً سيئاً، إذ هو يرجعها - أو يرجع بها - إلى هيكل فقير من تعاقب أثنيات من الإنتاج هي إياها في كل البلدان، مهما اختلفت شروطها التاريخية، - (المشاعية، الرق، الاقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية أو الشيوعية) -، وهو - أعني ذلك التبعاق - هو أيضاً إياه، في تكرار رتب، مقتض. وما دام التاريخ يجري هكذا، فالضرورة - أعني ضرورة هذا التأويل «السي» - تقضي بأن تكون حركة التحرر الوطني بقيادة البرجوازية التي هي، إياها، وطنية؛ وتقضي أيضاً بأن تكون الرأسمالية وطنية، أي مستقلة، في تطورها نفسه، عن

الإمبرالية^(١)، فتفضي، وبالتالي، باستقالة الطبقة العاملة وحزبها من العملية الثورية بالذات. ذلك أن مرحلة التحرر الوطني هي مرحلة البرجوازية، وهي هي المرحلة الراهنة. ليس على الطبقة العاملة، إذن، أن تتصدى، بقيادة حزبها الشوري، لمهمات ليست من مهام ثورتها. مهمات هذه المرحلة هي، بالعكس، مهمات،

(١) فهذا فوز طرابلسي. على سبيل المثال، يأخذ على الرأسمالية في لبنان أنها «التحقت بنمط الإنتاج الإمبرالي، دون أن تبني لنفسها نسخة إنتاج داخلي خاص»، (الماركسية وبعض قضایاناً العربية، عن بيروت المساء، ١٩٨٥، ص ٢٩). التأكيد بالأسود من فوز طرابلسي، صاحب نصه، فيفترض بحسب المنطق الضمني لنصه، - إذا كان لا يزال للكلام معنى - أن إمكانية استقلال الرأسمالية عن الإمبرالية، في بلد كلين، أو كغيره، مرتبطة بعلاقة تبعية البنية بالإمبرالية، هي إمكانية واقعية. أو قل إنها، على الأقل، إمكانية نظرية. فوجودها هو الذي يبرر ذلك المأخذ على بلدان لم تبن «نفسها نسخة إنتاج داخلي خاص». علة هذا النمط من الإنتاج في هذه البلدان ليست، بحسب هذا المنطق من الفكر، في أنه رأسمالي تبعي، يقدر ما هي في أنه ليس «داخلياً خاصاً». هذا المنطق من الفكر هو، بالضبط، منطق الفكر القومي الذي هو، في نهاية محليله، شكل تاريخي من الفكر البرجوازي، خاص ببلداننا. في أفق هذا الفكر وشكله، تستحيل التبعية إلهاقاً - أو التحاقداً -، فتقده، باستحالتها هذه، الأساس المادي لمفهومها النظري، من حيث هي تكمن في وجود علاقات الإنتاج نفسها كعلاقات رأسمالية، في نظام رأسالي عالمي. هذا يعني أن استقلالتطور الرأسمالي، في بلد كلينان، عن الإمبرالية، بات أمراً مستحيلاً بالملطلق.

إلى انتفاء هذه الإمكانية أشار الحزب الشيوعي اللبناني بوضوح في أعمال مؤتمره الثاني (١٩٦٨)، في قوله، مثلاً: «في الوضع العالمي الراهن، انتفت عملياً الإمكانية أساس البرجوازية العربية، برغم وجود تناقضات بين مصالحها ومصالح الاحتكارات الأجنبية، للاستقلال عن الاحتكارات العالمية وإنشاء دول برجوازية مستقلة اقتصادياً عن سيطرة هذه الاحتكارات» (نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه. ص ٣٠). بل أضيف، فما قول: إن هذه الإمكانية انتفت نظرياً أيضاً. بمعنى أنها مستحيلة في ميدانها النظري نفسه. ويسبب من استحالتها النظرية هذه - للأباب التي بعثت -، انتفت عملياً.

الثورة الوطنية الديقراطية. ولقد مُساخت هذه الثورة، بمنطق ذلك التأويل السيء، في «ثورة برجوازية وطنية» ليس للطبقة العاملة فيها سوى دور واحد محدد هو دور السندي الطبيعي لهذه البرجوازية «الوطنية»، وموضع واحد محدد هو موقع التبعية الطبقية.

في نقد هذا الفهم البرجوازي لحركة التحرر الوطني، بل في نقد هذا الفهم الانهاري الذي انزلقت إليه فصائل من الحركة الشورية العربية نفسها، قيل الكثير. وهو قليل -، لا سيما في وثائق المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني. لن أقف طويلاً عند هذا النقد، ولن انحرف بهذه الكلمة عن موضوعها. لذا سأحصر همي في تحليل الفهم الآخر المناهض لهذا الفهم لحركة التحرر الوطني الذي يتصلدى له كريم مروة - كما يبدو لي - في مقالة، بدءاً من تحديده طبيعة هذه الحركة.

في المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني

من داخل، أعني باليها الداخلية، وينطق سيرورتها كحركة عداء للإمبريالية هي بالضرورة حركة عداء للرأسمالية، تتحدد حركة التحرر الوطني كجزء من الثورة الاشتراكية. وقد يعترينا قائل: إن الواقع التاريخي الفعلي يؤكّد عكس ما نقول، وإن كثيراً من حركات التحرر الوطني مارست العداء للإمبريالية، في أشكال مختلفة، دون أن تقود ممارستها هذه إلى ممارسة العداء للرأسمالية. لمزيد من الدقة، إذن، يمكن القول إن العداء للإمبريالية لا يكون بالفعل متسقاً إلا بما هو عداء للرأسمالية، ومن حيث هو هذا العداء بالذات. ففي حقل علاقتها العضوية بأزمة الإمبريالية، من حيث هي، بالدرجة الأولى، أزمة غلط الإنتاج الرأسمالي نفسه، تتحدد حركة التحرر الوطني في ذلك الشكل التاريخي الذي يجعل منها جزءاً من العملية الثورية العالمية. وبالمجاز كلّي نقول إن عملية التحرير الوطني

هي، في مفهومها النظري، عملية تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة بعلاقة تبعيتها البنوية بالامبرالية. فالقطع مع الامبرالية والاستقلال عنها يقضيان بضرورة تحويل هذه العلاقات من الإنتاج التي هي هي، في البلد المستعمر، القاعدة المادية لديكتورية السيطرة الامبرالية. هذا يعني، في تعبير آخر، أن العلاقة الامبرالية تتجدد بتجدد هذه العلاقات من الإنتاج، وتذوب بديوثها، والعكس بالعكس. فلا سبيل إلى تحرر وطني فعلي من الامبرالية إلا بقطع لعلاقة التبعية البنوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الإنتاج الرأسالية القائمة في ارتباطها التبعي بنظام الإنتاج الرأسمالي العالمي. بهذا المعنى وجب القول إن سيرورة التحرر الوطني في المجتمعات التي كانت مستعمرة، أعني في المجتمعات الكولونيالية، هي سيرورة الانتقال الثوري إلى الاشتراكية، من حيث أن هذه، كتلك، هي هي بعلاقة تحويل علاقات الإنتاج الرأسالية القائمة في شكلها التاريخي الكولونيالي المحدد. هذا هو، بكل دقة، معنى أن تكون حركة التحرر الوطني جزءاً من الثورة الاشتراكية، ولا معنى آخر مثل هذا القول. فإذا قبلنا بذلك الفهم البرجوازي المتناقض الذي يضع هذه الحركة في أفق انتقالها التاريخي إلى النظام الرأسمالي العالمي، بفضله فيها ممارسة العداء للإمبرالية عن ممارسة العداء للرأسمالية فصلاً مصطنعاً يقلب العداء للإمبرالية تساوياً معها على قاعدة تأييد علاقات الإنتاج الرأسالية وتأييد علاقة ارتباطها التبعي بالامبرالية. نقول إن هذا الفهم البرجوازي متناقض وغير متسق لأنه يجعل من حركة التحرر الوطني التي هي، في مبدئها النظري، مناهضة للإمبرالية، جزءاً لا يتجزأ من مناهضة الثورة، أو أقل للدرء الالتباس، إنه يدفع بها إلى أن تكون، أو أن تصير، في مناهضتها الامبرالية بالذات، جزءاً من مناهضة العملية الثورية العالمية. من هنا يأتي الكلام - ربما - في أفق هذا الفهم البرجوازي، على إمبرالية «اشتراكية» (أو سوفياتية)، وإمبرالية رأسالية (أو أمريكية)، في تسويفه - إن لم تقل في تمهيره - لمفهوم الإمبرالية، أهم ماته تغبيه مفهوم نمط الإنتاج. هكذا تجري، في المقل الأيديولوجي، تبرئة الرأسالية، لأن الإمبرالية ليست وليدة نمط بعينه من الإنتاج هو نمط الإنتاج الرأسالي؛ أو لأنها

ظاهرة سياسية مستقلة بعقلها الذاتي عن كل عقل اقتصادي. ما أريد قوله، في هذا السياق، هو أن تغريب الاقتصادي - بما يعنيه الاقتصادي من نشط محدد من الإنتاج - وسلخ السياسي عنه، للنظر فيه - أعني في السياسي - كأنه قائم بذاته، في استقلال كلي عن كل ما ليس هو، وبالتالي، عن الاقتصادي؛ أقول إن ذلك التغريب ربما كان العمود الفقري الذي به يقوم بناء الإيديولوجية البرجوازية. على هذه القاعدة من تغريب الاقتصادي وعزل السياسي عنه، يقوم ذلك الفهم البرجوازي لحركة التحرر الوطني الذي به تظهر هذه الحركة كحركة مناهضة للإمبريالية، دون أن تكون مناهضة للرأسمالية. كأن غايتها هي، بالعكس، أن توصل الاستقلال السياسي لتكرير تبعية الاقتصاد الرأسمالي «الوطني». إن الفصل المفهومي نفسه بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي في أفق حركة التحرر الوطني يندرج في ذلك الفهم البرجوازي الذي از��لت إليه، في شروط تاريخية محددة، فصائل من الحركة الثورية، غاب عنها أن الانعتاق من الإمبريالية لا يكون فعلياً ومتسقاً إلا باعتماد من الرأسالية، فإذا لم يكن التحرر الوطني هذا الانعتاق، انحصر في استقلال سياسي هو شكلي، بمعنى أنه الشكل السياسي الذي فيه تتجدد علاقة التبعية البنوية بالإمبريالية، في تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية. وهو، وبالتالي، الشكل الملائم لسيطرة البرجوازية الكولونيالية.

إذا كان الأمر كذلك، وكانت حركة التحرر الوطني، في مفهومها النظري نفسه، الشكل التاريخي المحدد الذي فيه تجري سيرورة التحويل الثوري لعلاقات الإنتاج الرأسالية في المجتمعات الكولونيالية، أي، وبالتالي، سيرورة الانتقال الثوري نفسها إلى الاشتراكية، فالمشكلة التي تطرح نفسها، حينئذ، بضرورة هذا التحديد النظري لطبيعة هذه الحركة، تكون التالية: لماذا لم تكن هذه الحركة التحررية الوطنية، في واقعها التاريخي الفعلي، لا سيما في عالمنا العربي، متسقة مع مفهومها النظري هذا؟ ما هي، في تعبير آخر، العوامل التاريخية التي تفسر انتزاع مجريها الفعلي عن منطق مجريها النظري؟

عن هذا السؤال، يمكن أن تتفرع أسئلة عديدة. أو قل إنه سؤال يتفرع، بل يتعمّص في أسئلة تفاصيل جيّعاً، في نهاية التحليل، في واحد منها: ما الذي حال دون وصول أطبقة العاملة وحربها الشرري إلى موضع القيادة في هذه الحركة؟ دون وصول أطبقة العاملة وحربها الشرري إلى موضع القيادة في هذه الحركة؟ ما الذي مكّن الموقف هذا موقعها الطبيعي الطبيعي، بحسب منطق هذه الحركة. ما الذي مكّن البرجوازية الكولونيالية من أن تحتل فيها موقعاً ليس لها - بحسب المنطق إيهـ، بل لنقيضها الطبيعي؟ نيس هذا سؤالاً نظرياًـ. برغم كونه يستوي، بالطبع، على أرض نظرية محددةـ. إنه سؤال تاريجيـ، به مجرّد الانتقال بتلك الحركة من صعيدها النطري الذي عليه تحدّدت طبيعتها، إلى صعيد واقعها التجاري الملموسـ. وهنا، لا بد من وقفة لتوضيح أمر يجب توضيحـ.

في العلاقة بين النظري والتجريبي

قد يبدو لمؤلفة الأولى أن منطق التفكير في مثل هذا الكلام على طبيعة الحركة التحررية الوطنية، وعلى مجرّد فعلٍ لها تختلف عن مجرّاهما النظري، هو منطق فكر مثالي يقيس الواقع التاريخي الملموس على الواقع النظري، ويحكم على الأول في ضوء الثاني، كأن هذا مقاييس لذلك، بدلاً من أن يكون الواقع الماديـ، في حضوره التجريبي نفسهـ، مقاييس الواقع النظريـ، ومقاييس كل معرفةـ. لكن كانت حركة التحرر الوطنيـ، في معظم البلدان التي كانت مستعمرةـ، - باستثناء حالات نادرة جداًـ، كالفيتنامـ، بالتأكيدـ، أو الصينـ، وربماـ، في وجه من الوجهـ، كوباــ، قد أخذتـ، في واقعها التجريبيـ، مجرّد ليس الذي نفترضه أنه مجرّاهما النظريـ، كما سبق القولـ؛ أو قل إنها أخذت مجرّد كانـ، في معظم الحالاتـ، في إزاحة عن مجرّاهما النظريـ هذاـ، إن لم يكن في تناقض مباشر معهـ، فإن هذا لا يعني بذاتـهـ منطقها الداخليـ هوــ إن جاز التعبيرــ منطق واقعها التجريبيةـ، أو الحدثيـ، لا منطق واقعها النظريـ، أو الذي نفترضه كذلكـ، وأتهاـ، وبالتاليـ، في مفهومهاـ

النظري، كما يجددها الفكر البرجوازي. بين الترجيحية والمادية فارق لعله - في وجه أساسي منه - الكامن في أن الأولى تستخف بالنظرية ودورها في المعرفة، بينما الثانية ترى، بالعكس، فيها شرطاً لعملية المعرفة. هذه التجريبية وجه يذكر بهغل، وبتأكيده أن الواقع عقلاني، بما هو الواقع، وأنه الواقع، (وهو هو صورة الفكر ومرآته)، ويدرك، وبالتالي، بأخذ ماركس على هيغل. في رفضه أن يكون كل واقع عقلانياً. ثمة واقع مناهض للعقل، (كواقع الرأسمالية، مثلاً)، وهو الذي يجب تغييره. فالداعي إلى تغييره مناهض العقل، وإنما وجوب تغييره. أو قل إنه يظهر في شكل من العقلانية فيه تختفي مناهضته الفعلية للعقل. لهذا كان الفكر الميجلي، في وجه منه، فكراً حافظاً، لأنـه، بالضبط، يجعل من كل واقع، بما هو واقع، عقلانياً، فيدفع به إلى التكريس والتأيـد، لاغياً، بهذا، الدافع (أو أحد الدوافع) إلى تغييره. وانعكاسه في السياسة، كإنعكاس التجريبية المثالـية، انتهازية ترفع إلى مرتبة العقل سطحاً من الواقع ليس عقلـه، كأنـ شعارـها: ما كان بالإمكان أحسن مما كان. هذه هي الانتهازية التي نراها، أحياناً، في الحركة الثورية نفسها، أو في فصائل منها، في انزلاقها، مثلاً، في تحديد طبيعة الحركة التحررية الوطنية، إلى موقع الفكر البرجوازي. ليس مثالـية، إذـن، ذلك القول الذي أكدنا فيه أن هذه الحركة كانت في مجرـاها الفعلى في إزاحة عن مجرـاها النظـري، أو عن منطقـه، وأنـ المشكلة الفعلـية التي تطرح نفسها على الحـركة الثورـية، وفي حـقلـها، هيـ، بالضبطـ، تحـديدـ الشروـطـ التـاريـخـيةـ التيـ يمكنـ أنـ تفسـرـ هذهـ الإـزـاحـةـ، أوـ هـذاـ الانـزـياـحـ.

لقد تـمـكـنتـ البرـجوـازـياتـ الـعـربـيةـ، باـكـراـ، منـ اـحتـلالـ مـوقـعـ الـقيـادـةـ فيـ حـرـكةـ التـحرـرـ الوـطـنيـ، فيـ شـرـوطـ مـوضـوعـةـ وـذـاتـيـةـ أـسـهـبـ المؤـتـمـرـ الـرابـعـ للـحزـبـ الشـيـوعـيـ الـلـبـانـيـ فيـ تـحـليلـهـ. وـمـهـماـ يـكـنـ منـ أـمـرـ هـذـهـ الشـرـوطـ، فـإـنـ مـاـ يـجـبـ الـوقـوفـ عـنـهـ وـمـاـ يـطـرحـ مـشـكـلةـ، هـوـ رـفـعـ هـذـاـ الـوـاقـعـ التـجـريـبيـ، وـوـاقـعـ هـذـهـ الـقـيـادـةـ الـبرـجوـازـيةـ لـلـحـرـكةـ التـحرـرـيـةـ الـوـطـنـيـةـ، إـلـىـ مـرـتـبـةـ الـنـظـرـيـةـ، وـأـخـذـهـ حـجـةـ عـلـىـ صـحـةـ تـلـكـ

النظيرية الانتهازية القائلة بضرورة أن تكون القيادة في هذه الحركة للبرجوازية، من حيث إن المرحلة هي مرحلتها. يمثل هذا المنطق من الفكر الانتهازي مجرد تبرير كل واقع تجربتي، بما هو هذا الواقع، حتى لو كان مرفوضاً، وكان الواقع نفسه الذي تعمل الحركة الثورية على تغييره.

يكفي أن تنكسر، في سلسلة الهيمنة الإمبريالية، حلقة واحدة، لمرة واحدة، كما في ثورة أكتوبر، حتى تكتسب المقوله الثورية صحتها، وتكتسب كونيتها، في تأكيدها أن العصر قد بات عصر الثورات الاشتراكية، أو عصر الانتقال الثوري من الرأسمالية إلى الاشتراكية، في أشكال وشروط تاريخية مختلفة. والمقوله هذه لا تفقد صحتها، ولا طابعها الكوبي، إذا عادت الثورة فتعثرت في البلدان الرأسمالية المتقدمة. لقد أقيم البرهان التاريخي، باللموس الثوري، أعني في ثورة أكتوبر، على أن هذا النظري بالذات هو مقياس الحكم في الفكر الشوري على الواقع التجربى، وليس الواقع هذا، في حديثه، مقياس الحكم عليه. قد يكون الواقع حقلأً لمميز النظرية ومملaceaً كونيتها. وهو، بالفعل، هذا الحقل، من حيث هو حقل التاريخ في ضروراته وإمكاناته. لكن هذا لا يعني بتاتاً أن ما جرى في الواقع التجربى - مثلاً، وجود البرجوازيات العربية في موقع قيادة حركة التحرر الوطنى - هو مقياس ذاته، في عزلة عن أي نظري آخر. مثل هذا القول هو الانحراف الانتهازى عينه، وهو هو التجربة، في العودة إلى ما قبل ماركس، أعني إلى هيجل. حين نجد الواقع التجربى من نظريته، ونتركه لحرية حديثه، نفقد قدرة الحكم عليه، أو نقدر، ونفقد، تالياً، ما هو أهم وأخطر، أعني سبب تغيره. يكفي أن تصبح النظرية الثورية مرة، أو أن تقييم الحركة الثورية البرهان التاريخي على صحتها وكونيتها، في روسيا القىصرية مثلاً، أو في الفيتنام، أي في هذا البلد المستعمر الذي تمكن الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الثوري، من أن تقود العملية الثورية فيه، في سيورة تحررها الوطني إليها، في إطار من التحالف الطبقي الثوري نجحت في أن تحتل فيه موقع الهيمنة الطبقية السياسية، من حيث

أن نهجها الطبيعي السياسي كان نهج هذا التحالف نفسه؛ أقول: يكفي هذا حتى يكون الواقع النظري مقاييس الواقع التجربى، وحتى تكون الثورة، وبالتالي، قابلة للتكرار، في شروط مختلفة هي هي شروط تمييز كونيتها. الكلام، هنا، يجري بالطبع، على النظري العلمي، أعني الثوري، وليس على النظرية بال مجرد، أو بالطلاق. والكلام يجري على الحركة الثورية، وليس على أي واقع تجربى آخر. لماذا لا تكون الثورة ممكنة مرة ثانية وثالثة، إذا كانت في المرة الأولى ممكنة؟ وهي في كل مرة ممكنة لأنها، بالضبط، ضرورية، لا بضرورة الواقع، بل بضرورة تغييره. إنها، إذن، بضرورة النظرية، ضرورية، وهي، لهذا، ممكنة. ففي الممارسة الثورية وحدها، وبهذه الممارسة، فقط، على قاعدة خط سياسي صحيح، تتوقعن النظرية، والتاريخ الفعلى حقل اختبارها. لماذا لا تنجح الثورة، مختلفاً باختلاف شروطها؟ لماذا يكون اختلاف شروطها - بينها، في الفيتنام، مثلاً، وبينها في عالمنا العربي - حجة ضدتها، كما هو واقع الأمر في التيار الانهازى، بدلاً من أن يكون حجة معها، بتمييز كونيتها، وإغناطها، وتعويقها، بحسب شروطها المختلفة؟

في أزمة حركة التحرر الوطنى

مثل هذا الطرح للمشكلة، في تحديد العلاقة بين النظري والتجربى في سياق الحركة التاريخية، هو الذى يسمح بالكلام على أزمة في حركة التحرر الوطنى. فقياساً على المنطق النظري لهذه الحركة، في تحدها الداخلى كحركة ثورية، يجري الكلام على هذه الأزمة. إنه، إذن، كلام يستند، في إمكانه نفسه، إلى نظرية ثورية هي، حتى لو كانت فيه ضمنية، نقيس النظرية الانهازية التي يستند إليها كلام آخر ينفي وجود هذه الأزمة، أو قل إنه ينفي أن تكون حركة التحرر الوطنى في أزمة. والأزمة هذه عميقة، مزمنة، معقدة. إنها تكمن، في

وجه منها، في علاقة التناقض بين الطبيعة التاريخية للحركة التحررية، من حيث هي، كيما ميزناها في مفهومها النظري، حركة تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة، والطبيعة الطبقية لقيادتها البرجوازية الفعلية. فالبرجوازية، في قيادة هذه الحركة، ليست في موقعها الطبيعي الطبيعي: كيف يمكن أن تطلب من البرجوازية أن تفقد حركة ثورية تستهدف تقويض الأسس المادية لسيطرتها الطبقية نفسها؟ أيّ منطق هذا الذي يقول بأن على البرجوازية أن تفقد ثورة تضع التاريخ الاجتماعي على طريق الانتقال إلى الاشتراكية؟ لكن وجد مثل هذا المنطق في الحركة الثورية، فهو هو المنطق الانهزامي الذي أفقد الطبقة العاملة استقلالها الفكري، وغيرَتْ إيديولوجيتها الطبقية الثورية، فوضعها في علاقة تبعية سياسية وفكريَّة بالبرجوازية، هي التي تظهر، واضحة ساطعة، في نظرية لا تزال حاضرة في وجهها المترابطين، وتتفىء، وبالتالي، وجود الحركة التحررية الوطنية في أزمة. واتساق الفكر يقتضي بواحدة من اثنين: إما أن تكون حركة التحرر الوطني حركة ثورية، بالمعنى الذي تحدد سابقاً، فتكون هذه الحركة، بالضرورة، في أزمة هي التي يجري عليها الكلام في وثائق المؤتمر الرابع. وإنما أن تكون غير ذلك، كما هي في مفهومها البرجوازي الذي تحدد، أيضاً، سابقاً، فلا تكون حية في أزمة. ما أريد قوله، إذن، هو أن نفي وجود تلك الأزمة في تلك الحركة يستند، ضمِّانياً، إلى نظرية برجوازية هي تقضي النظرية التي يستند إليها التحليل الفاصل بوجود هذه الأزمة. هذا يعني أن حركة التحرر الوطني هي حقل لصراع طبقي بين نهجين سياسيين ونظريين: نهج برجوازي لا يقتصر على عمارسات البرجوازية وحدها، بل يتعداها إلى فصائل من الحركة الثورية نفسها قد تنزلق، في شروط تاريخية محددة، إلى موقعه؛ ونهج ثوري هو نهج الطبقة العاملة.

ليس غريباً، إذن، أن تكون حركة التحرر الوطني، في مجريها التاريخي الفعلي، في إزاحة عن منطق مجريها النظري، بل أن تكون، بقيادة البرجوازية إليها، في بناقض تام مع منطقها النظري. الغريب، نظرياً وسياسياً، هو أن تنظر منها أن تكون، بقيادة البرجوازية، غير ذلك، أو أن تضعها البرجوازية في اتساق

مع مفهومها النظري. لئن وقعت الحركة التحررية الوطنية في تناقض مأزقي بين كونها حركة ثورية، بالمعنى الدقيق الذي تحدد، وكون قيادتها الطبقية قيادة برجوازية، فالبرجوازية ليست في مثل هذا التناقض، بل هي، بالعكس، متّسقة تماماً مع نفسها، أعني مع فكرها ونهجها السياسي ومصالحها الطبقية، حين تحرّف بهذه الحركة عن منطق مجرّاها الطبيعي كحركة ثورية، وتضعها في مجرى آخر يصل بها إلى الأزمة التي هي فيها الآن. وظيفي أن يكون الأمر على ما ذكرنا، وإن فقد الحركة تلك، بقيادة البرجوازية، طابعها الثوري، بل أن تظير حتى في شكل مغایر لطبيعتها الثورية هذه، هو شكلها البرجوازي. لهذا وجب التقدّم كشرط أساسي لإمكان تحديد المنهج النظري لهذه الحركة، واستكشاف طبيعتها التاريخية الحقيقة. وموضع التقدّم هو، بالضبط، ذلك الشكل البرجوازي الذي تغيرت فيه، وهو الشكل الذي عرفته في واقعها الفعلي في عالمنا العربي، وهو إيه الذي تكرّس في الانحراف الاتهافي في الحركة الثورية العربية.

في علاقة التبعية

وحتى لا يكون التباس، أقول: ليس في ما سبق من قول أي تقيّي لإمكان وجود تناقض بين البرجوازيات العربية والسيطرة والإمبريالية، أو بين أنظمة هذه البرجوازيات ونظام الهيمنة الإمبريالية. فالتناقض هذا، بالعكس، قائم في وجود علاقة التبعية نفسها، أو بفعل هذه العلاقة التي تربط أنظمة هذه البرجوازيات، على اختلافها، بنظام الهيمنة الإمبريالية. هذا يعني، في تعبير آخر، أن علاقة التبعية هذه القائمة في إطار وحدة النظام الرأسمالي العالمي، هي علاقة معقدة متناقضة. فهي تضع تلك البرجوازيات وانظمتها في علاقة تصادم مع الإمبريالية، تتفاوت مستوياتها، وتختلف أشكالها بحسب الشروط الخاصة بهذا النظام أو ذلك من أنظمة سيطرة البرجوازيات العربية. لكنها، في الوقت نفسه، هي التي تؤمن، بتجددتها، ديمومة تجدد هذه الأنظمة التي، بتجددتها، تؤمن أيضاً، بدورها،

ديومة تجدد تلك العلاقة من التبعية، فتؤمن، وبالتالي، تجدد القاعدة المادية نفسها للهيمنة الإمبريالية. بتصادمها مع الإمبريالية، تكتسب تلك الأنظمة البرجوازية طابعاً وطنياً يعزز كلما احتمم التناقض وتفاقم الصراع بينها وبين الإمبريالية؛ فإذا ضعف هذا التصادم، أو الصراع بين الطرفين، فانقلب، بالعكس، تساوماً، ثم انهاماً، فقدت تلك الأنظمة، بالطبع، طابعها الوطني، واكتسبت طابعاً رجعياً يضعها، في حقل الصراع الطبيعي المحتدم بين الإمبريالية والشعوب العربية، في ظرف واحد مع الإمبريالية والصهيونية. بين هذين الطابعين التقى بينهم: الطابع الوطني والطابع الرجعي، ترسم صيورة أنظمة البرجوازيات العربية، وتفاوتت على قاعدة واحدة هي قاعدة بنيتها كأنظمة رأسالية. لكن المرفق منها مختلف باختلاف موقفها من الإمبريالية. فإذا كان موقفها هذا تصادمية، أعني معايداً للإمبريالية، حظيت من القوى الثورية بالدعم والتأييد. لكن ما يجب تأكيده ثانية في هذا المجال هو أن ممارسة البرجوازية للعداء للإمبريالية تصطدم فعلياً بحدود لا يمكن لها تخطيها هي، بالضبط، حدود المصلحة الطبقية للبرجوازية في تأمين إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسالية الخاصة بنظام سلطتها الطبقية، في ارتباطه التبعي نفسه بالإمبريالية. هذا يعني أن ممارسة البرجوازية للعداء للإمبريالية ليست متسقة، ولا يمكن لها أن تكون كذلك. فاتساقها يقتضي، كما رأينا سابقاً، بضرورة أن تكون، في آن، ممارسة عداء للرأسالية. والبرجوازية ليست، بالطبع، قادرة على هذا الذي هو بالفعل عمل على تقويض أركان نظام سلطتها الطبقية. إن عجز البرجوازية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية يجد أساسه المادي في هذا التلازم الضوري بين العداء للإمبريالية والعداء للرأسالية، وفي استحالة أن تكون البرجوازية، وبالتالي، مناهضة للراسالية، في مناهضتها المحدودة للإمبريالية. والتحرر من الإمبريالية ليس ممكناً إلا بما هو تحرر من الرأسالية، والعكس بالعكس. وهذا ما لا تقوى عليه البرجوازية. فمصلحتها الطبقية تدفعها إلى العمل على تأييد نظام سلطتها الطبقية، وبالتالي، على تأييد علاقات الإنتاج الرأسالية، بينما تدفعها علاقتها ارتباطها التبعي بالإمبريالية إلى معاملة الانتهاك

منها، في أفق البحث عن تطور رأسالي مستقل هو، في مبدئه نفسه، أمرٌ مستحيل. ولا توفيق يمكننا بين هذين النقيضين: تأييد علاقات الإنتاج الرأسالية، والانعتاق من الإمبريالية. أما المراوحة بينها، فتأجيل لجسم ضروري لا بد آتٍ، منها طال أجله: فإما التوجه في أفق التطور الرأسالي الذي لن يكون ممكناً سوى في إطار علاقة التبعية البنوية بالإمبريالية، في إطار عبود هذه العلاقة. وإما التوجه في أفق التحرر الفعلى من الإمبريالية، بكسر لعلاقة التبعية هذه هو، بضرورة منطقه نفسه، تحويل علاقات الإنتاج الرأسالية، أي وبالتالي، انتقال ثوري من الرأسالية إلى الاشتراكية، ترسّم في سيرورته التاريخية الداخلية، حكماً، سيرورة الثورة الوطنية الديمقرطية. ولكل من هذين التوجهين النقيضين منطقه وشروطه. ومنطق الأول أن يكون بقيادة البرجوازية، ومنطق الثاني أن يكون بقيادة الطبقة العاملة. ولا يغير من حقيقة هذا الأمر وصول فئات من البرجوازية الصغيرة أو المتوسطة، في شروط تاريخية محددة، إلى موقع السيطرة الطبقية في السلطة، وتتصدىها، من موقعها هذا بالذات، لمهمات الثورة الوطنية الديمقرطية، بل ونجاحها المحدود والمؤقت في تحقيق بعض من هذه المهام. فما دامت علاقات الإنتاج القائمة رأسالية، وما دام تجدها هو الإطار الذي فيه يجري التصدي لتلك المهام، وينجز بعض منها، وفيه أيضاً يمارس العداء للإمبريالية، وما دامت تلك الفئات، من موقعها في السلطة، تعمل على تأمين إعادة إنتاج تلك العلاقات من الإنتاج الرأسالية، في أشكال وشروط قد تختلف عنها في مرحلة سابقة، فإن إعادة الإنتاج هذه تقف عائقاً منيعاً يعرّض سيرورة التحرر الوطني، وبمحول دون تحققها، ويتهدد حتى ما تمُّ إنجازه من إصلاحات، في مرحلة سابقة من النهوض الوطني، فيتوفر به شرط أساسى لردة رجعية تبطل تلك المراوحة، وتحسم أمر التطور العام، الاقتصادي والسياسي والفكري، في اتجاه رأسالي صريح يعيد إلى السلطة صفاء طابعها البرجوازي، ويعزز التبعية ضد محاولات نقلصها. ذلك أن الأولية المطلقة في حقل الصراع الطبقي السياسي هي، بالنسبة للإمبريالية والبرجوازية الرجعية، وحتى بالنسبة لتلك الفئات الوسطية من البرجوازية التي

تحتل في السلطة موقع السيطرة الطبقة - وهو موقع البرجوازية بامتياز -؛ أقول: إن تلك الأولية المطلقة هي لسأ الطريق على الثورة، وتعطيل كل إمكانية للتبشير الثوري، وضرب أدوات هذا التغيير، ومنع تحققه، بكل الوسائل، بما فيها الحرب الأهلية.

طبعي جداً أن تقود البرجوازية الكولونيالية حركة التحرر الوطني إلى أزمتها الراهنة، وأن تحول دون إنجاز مهماتها، وأن تقف عائقاً أساسياً في وجه سيرورتها الثورية، بل أن تعمل على وضعها في تناقض مع منطقها الداخلي نفسه، كحركة مادية ثورية، وأن تقلبها، وبالتالي، تقضها. وطبعي جداً أن تخون هذه الطبقة صالح الشعب والوطن، وأن تمارس خيانتها الوطنية هذه يومياً، في شتى حقول الصراع الطبقي المحتدم في حركة التحرر الوطني. وتاريخ خياناتها في أرجاء العالم العربي عريق، عتيق. ولسوف تضيف إليه، في المراحل اللاحقة، سفحات أخرى لن تقف خيانتها فيها عند معاهدات كمب ديفيد (أو أسطبل داود)، على حد تعبير القذافي). لكن، ليس من الطبيعي بتناً أن تستقيل الطبقة العاملة، وأحزاب الطبقة العاملة، من مسؤوليتها التاريخية المباشرة عن قيادة الحركة التحررية الوطنية، وأن تفرض إلى البرجوازية أمر هذه القيادة، وأن تكرس هذا التفويض في نظرية تنسبها، زوراً، إلى الماركسية، بينما هي الشكل الانهزامي الذي تظهر فيه الإيديولوجية البرجوازية في ممارسات فصائل من الحركة الثورية في حقل الصراع الوطني. إن الأزمة الفعلية في حركة التحرر الوطني وفي قيادتها الطبقة هي، بالتحديد، أزمة هذا التقىض الطبقي الثوري، تقىض البرجوازية. وهذا هو وجهها الآخر. إنه الكامن في أن التقىض الثوري هذا ليس، في نهجه ومارسته فيها، ثورياً. ذلك أنه لا يزال ينزلق، في نهجه ومارسته، إلى موضع البرجوازية. أو قل، للتلطيف، إنه لا يزال قاصراً عن أن يكون، أو، بالأحرى، أن يصيغ، بالنظرية والممارسة، ما عليه أن يكون وأن يصيغ: أعني التقىض الثوري الفعلى. ولا بد، لهذا، من إقامة الحد الطبقي الفاصل بينه وبين تقىضه البرجوازي، في

شتى حقول الصراع الطبقي المحتدم في حركة التحرر الوطني. وإقامة هذا الحد تغفي تمييز الاختلاف ورسمه في حقول الصراع جميعاً بين النقيضين. إنها سيرورة مارسية، حتى في حقل النظرية. إنها، في تعبير آخر، ممارسة مستمرة لنضال ثوري، متعدد الحقول والأشكال، هو الذي يتتجزء الاختلاف الطبقي بين النقيضين. فالاختلاف هذا، إذن، مارسي، أعني أنه ولد ممارسة ثورية تتوجه، وبها يتميز النقيض من النقيض، ويكون بها نقيضه. بإيجاز أقول، في تحديد تلك الأزمة التاريخية المزمنة المعقّدة، إنها تكمن في أن كلاً من النقيضين الطبقين: البرجوازية والطبقة العاملة، لا يحتمل في تلك الحركة الموقعة الطبقي الذي هو فيها موقعه الطبيعي، بحسب طبيعة هذه الحركة نفسها، وبحسب منطقها التاريخي، أي بحسب مفهومها النظري. فموقع القيادة الطبقية فيها هو، بطبيعتها كحركة مادية ثورية، موقع الطبقة العاملة. لكن البرجوازية هي التي تحتلها، والطبقة العاملة تحتل في هذه الحركة، بالعكس، موقع السند الظيفي لهذه البرجوازية الكولونيالية المسيطرة، أي موقع تبعيتها الطبقية، السياسية والنظرية، لها. وحركة التحرر الوطني هي، لهذا، في أزمة لا يمكن، وبالتالي، إخراجها منها إلا بانتحال فيها الطبقة العاملة موقع القيادة الطبقية. فأرمتها، إذن، هي في الحقيقة أزمة هذه الطبقة، في قصور حزبها عن تحديد النهج الثوري السليم الذي يمكنها، بالفعل، من احتلال هذا الموقع فيها.

في العلاقة بين السياسي والاقتصادي

أعود الآن إلى التحديد الذي أعطاه الرفيق كريم مروة للحركة التحررية الوطنية، في قوله إنها حركة ثورية، وجزء، وبالتالي، من الجرعة الثورية العالمية. لا مأخذ لي على هذا التحديد، كما تبين أعلاه. إنني، بالعكس، انطلق منه في تدقيق بعض من عباراته، أو وجوهه. وأبدأ بتحفظ على صيغة العنوان الفرعي لأول فقرة في مقال الرفيق مروة. فالكلام على «طبيعة الحركة الثورية العربية في مرحلتها

الراهنة» يستوقف. ذلك أن طبيعة الحركة ليست خاصة بمرحلة من مراحلها، ولا هي تحصر في واحدة منها، أو بها، دون غيرها، تتحدد. صحيح أن كل مرحلة مختلف عن الأخرى باختلاف شروطها وتناقضاتها ومهماتها، لكن الاختلاف بين الواحدة والثانية قائم على قاعدة الطبيعة الواحدة للحركة إليها. أو قل في تعبير آخر، إن للحركة الثورية آلية هي آلية سيرورتها التاريخية التي لها مراحل مختلفة. أقول هذا لخوف من أن يقود الخطأ (أو المفارقة) في تحديد هذه الحركة التاريخية من خلال مراحلتها الراهنة، وفي ضوء هذه المرحلة، إلى خطأ آخر أشد خطراً على الممارسة الثورية نفسها، هو تغيب النظري. ولعل الأول نتيجة لهذا، وليس سيماً له. ومهمها يكن أمر علاقة السبيبة هذه بين الاثنين، فإن غياب النظري - أو تغيبه - في تحديد طبيعة تلك الحركة الثورية، - أعني في تحديد الآلية الداخلية لسيرورتها التاريخية -، بحصراً في مراحلتها الراهنة، قد تستحضر، ضمناً، تلك النظرية السابقة إليها التي صدّها انعداد المؤشر الثاني، والتي هي، بالضبط، موضوع النقد الضمني في مقالة الرفيق مروة. وبتغيب النظري، يتهدّد الممارسة الثورية خطر الوقوع في تجربة تظهر، مثلاً، في حصر الطابع الشوري للحركة التحرر الوطني في مراحلتها الراهنة، كأنها ليست ثورية، بالمعنى الذي تحدّد سابقاً، إلا في مراحلتها هذه التي باتت تستدعي تغيير قيادتها الطبقية، بانتقال هذه القيادة من البرجوازية إلى الطبقة العاملة. وفي هذا تغيب، أو نفاد لطرح المشكلة الأساسية التي هي، بالضبط، تحديد طبيعة تلك الحركة.

أما القول بأن الحركة الثورية «هي حركة تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية» فهو، على صحته، يستوجب مزيداً من التوضيح والتدقّيق. إذ ما المقصود بهذا التغيير؟ هل هو تغيير لعلاقات الإنتاج؟ وهل هو تغيير للنظام السياسي؟ ومتى يكون التغيير ثورياً؟ هل هو ثوري إذا كان تغييراً للنظام السياسي دون أن يكون تغييراً لعلاقات الإنتاج القائمة؟ ثم أليس تغيير النظام السياسي، أو قل، تغيير السلطة السياسية، شرطاً أساسياً لتغيير هذه العلاقات؟ نحن هنا، في هذه الأسئلة، أمام وجه بالغ الأهمية من وجوه العلاقة بين السياسي والاقتصادي

في سيرورة التغيير الثوري. ودون الدخول في تحليل مفصل لهذه العلاقة المعقّدة، يمكن الالتفاء بقول ما يلي: لئن كانت الثورة، في مفهومها النظري، انتقالاً من نمط إنتاج إلى آخر، وبالتالي، تغييراً لعلاقات الإنتاج القائمة، وكان هذا الانتقال، أو التغيير، سيرورة تاريخية ذات مراحل مختلف باختلاف شروطها الملمسة من بلد إلى آخر، وكان بالضرورة، تاليأً، تغييراً في بنية التناقض الأساسي الاقتصادي، فإن تغيير السلطة السياسية شرط لإمكانه. ذلك أن السلطة هذه، من حيث هي سلطة ثورية، هي، بالضبط، أداة ذلك التغيير الثوري وشرطه، ولها الطابع الطبيعي الذي له. ذلك أن كل نمط من الإنتاج مرتبط بطبقة اجتماعية معينة هي التي تقود العملية الثورية الخاصة بتحقيقه^(٢). فليس من المنطقي، ولا من المقبول، أن تقود البرجوازية ثورة اشتراكية، أو أن تقود طبقة الأقطاعيين ثورة برجوازية. وللسبب إيهان تقول إن قيادة البرجوازية الكولونيالية لحركة التحرر الوطني ليست أمراً طبيعياً - حتى لو كانت أمراً واقعاً، أعني حتى لو كانت واقعة تاريخية فعلية -. بمعنى أنها ليست متسبة مع طبيعة هذه الحركة، من حيث هي، في مفهومها النظري، حركة تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة. فطبيعة هذه الحركة هي التي تقضي بضرورة أن تكون الطبقة العاملة في موقع القيادة. وعدم وجود هذه الطبقة في هذا الموقع لا يغير من طبيعة هذه الحركة، وليس، بالطبع، دليلاً على أنها ليست، كما هي في مفهومها النظري، حركة مادية ثورية. إنه، بالعكس، كما رأينا، دليل على قصور تلك الطبقة وحزبها عن القيام بالدور الذي يوكله منطق التاريخ نفسه، في حركته المادية، على كل منها. ولنا، لاحقاً، عودة إلى هذه القضية التي هي، بامتياز، قضية سياسية.

ما نريد قوله في هذا المجال، في ضوء ما سبق من ملاحظة على علاقة السياسي بالاقتصادي في سيرورة العمل الثوري، هو أن كل ثورة اجتماعية هي،

(٢) لكن، قد يكون على الطبقة العاملة، مثلاً، أن تقود عملية ثورية تتشابك فيها عدة ثورات في آن، في شروط تاريخية محددة، لعلها شروط حركة التحرر الوطني إليها.

بالضرورة، ثورة سياسية. وشرط كينونتها ثورة اجتماعية، بالمعنى الذي تحدد سابقاً، أي بمعنى تحويل علاقات الإنتاج القائمة والانتقال بها إلى نمط آخر من الإنتاج، هو أن تكون ثورة سياسية. فالسياسي، إذن، ليس مستوى متزماً من مستويات البناء الاجتماعي إلا بما هو، بالتحديد، تكثيف لهذه المستويات جيماً، في ترابطها البيوبي. إنه، من موقع نظر ثوري، بزرة تكتفها ومرتكز انصهارها. لذا كان تغير الاقتصادي، في السيرورة الثورية، مختلفاً، في طابعه الطبقي نفسه، باختلاف السياسي وطابعه الطبقي. في حقل السياسي يتحدد، في نهاية التحليل، مصير الاقتصادي، وبالتالي، مصير الثورة، ويختلف حقل السياسي هذا باختلاف موقع الطبقة العاملة فيه، ويختلف مصير الاقتصادي في السيرورة الثورية باختلاف موقع الطبقة العاملة من السلطة، أداة الثورة.

في التحالف الطبقي الثوري

في هذا يقول الرفيق مروء، في كلامه على الحركة الثورية في حركة التحرر الوطني، إن «هذه الحركة تتحدد بكلورتها تحالف قوى طبقية ثورية تحتل في الطبقة العاملة، فكراً وبرناجاً وحركة سياسية، موقع الطليعة الذي يتحول، بالمارسة الثورية إلى موقع قيادي معترف به» (ص ٧٦).

كل حركة ثورية هي حركة تحالف طبقي ثوري. وكذلك الرجعية، فهي أيضاً حركة تحالف طبقي رجعي. هذا يعني أن التناقض في الحركة المحورية للصراع الطبقي قائم دوماً بين تحالفين طبقيين، لا بين طبقتين منفردتين. لكن قطب التحالف، أو محوره، في كل من الاثنين هو، في وجه عام^(٣)، الطبقة

(٣) أقول «في وجه عام»، حتى لا يكون للحكم طابع مطلق، وحتى لا أدخل في تفاصيل ليست هذه الكلمة إطاراً صالحًا للخوض فيها. لذا أكتفي بالإشارة إلى أن من الضروري التمييز، في إقامة التحالفات الطبقية، بين فئات مختلفة من البرجوازية. فالفئة المهيمنة مثلاً - كالطبقة المالية في لبنان - غير الفئات الأخرى الخاضعة لهيمنة هذه. هذا التفاوت

الرئيسية التي هي البرجوازية، بالنسبة إلى التحالف الرجعي، والطبقة العاملة، بالنسبة إلى التحالف الثوري. لذا وجب التمييز، في هذا التناقض نفسه، بينه، من حيث هو التناقض الرئيسي القائم بين التحالفين، وبين التناقض الدائم الذي هو فيه قائم بين الطبقتين الرئيسيتين، قطبي التحالفين النقيضين. ولن كان هذا دائمًا، فلأن له ديمومة غط الإنتاج الخاص به، يتغير بتغيره، ويذوب بزواله. إنه، إذن، دائم بين الطبقة العاملة والبرجوازية على امتداد المراحل المختلفة التي قد يمر بها غط الإنتاج الرأسمالي^(٤). أما الآخر، أعني الرئيسي القائم بين التحالفين، فمتغير بتغير التحالفات. وللتاريخ وقع هذا التغير، وبه يتمرحل. ليس لهذا التناقض، في تعبير آخر يكرر السابق، ثبات التناقض الدائم وديومته، ولا يمكن أن يكون له هذا الثبات، أو هذه الديمومة، وإنما كانت حركة التاريخ، التي هي هي حركة الصراع الطبقي، حركة تكرار أجوف. هنا لا يعني، بالطبع، أن: لحركة التناقض الدائم طابع هذا التكرار. فهي، أصلًا، لا تتحقق - أو قل، بالأحرى، لا تتحقق - إلا في شكل ذلك التناقض الرئيسي الذي هو، بالضبط، شكل توقعها الاجتماعي، ذلك أن كل طرف من طرفي التناقض الدائم يسعى حيثًا إلى أن يكون قطب التحالف الطبقي الذي فيه يمارس صراعه الطبقي ضد الطرف الآخر النقيض، ويسعى، وبالتالي، إلى عزله، بأن يكون التحالف ذلك شاملاً أوسع الطبقات والفئات، الاجتماعية الوسطية. ينجح، إذن، من هذين الطرفين النقيضين، ويتصدر على الآخر، في كل مرحلة من مراحل صراعهما الطبقي، من ينجح في استقطاب هذه الطبقات والفئات الوسطية، لأن يظهر، في

بين فئات الطبقة الواحدة، كالطبقة المسيطرة، هو، في الرأسالية، نتيجة تفاوت تطور هذا النمط من الإنتاج. لذا، في ظروف محددة، قد يكون على الطبقة العاملة أن تدخل في تحالف، حول قضية ما، أو في معركة معينة، أو في مرحلة ما من مراحل السيرونة الثورية، حتى مع فئات من البرجوازية نفسها. فالتحالفات، إذن، متغيرة بتغيير شروط السيرونة الثورية ومراحلها. إنها رهن هذه الشروط والمراحل.

(٤) في الكلام على هذه المراحل، ربما يجيء الكلام، للدقة، على البنية الاجتماعية الرأسالية، أو على التكوين الاجتماعي الرأسالي، لا على غط الإنتاج الرأسالي.

حقل الصراع الطبقي، مظهر المثل الحقيقي لصالحها الطبقة، وبيان يكون بالفعل، أي في مدارساته، كذلك، وبيان ترى تلك الفئات، تالياً، فيه هذا المثل، أو بأدلة ترتبط مصالحها بصالحه، وبمصالح نظامه الاجتماعي القائم (بالنسبة إلى البرجوازية)، أو الطامح إلى إقامته (بالنسبة إلى الطبقة العاملة). ونجاح أحد الطرفين في إقامة هذا التحالف، في مرحلة معينة، لا يتبع، بالضرورة، نجاحه في مراحل أخرى. ليس التاريخ خطياً، ولا يسير دوماً في وجهة واحدة. وليس له، بالضرورة، الوجهة المفترضة. إن له، في نهاية التحليل، الوجهة التي تحددها صراعات الطبقات، في شروط تاريخية محددة. وأكاد أجزم فأقول: ليس للتاريخ عقل من خارج حقل هذه الصراعات وشروطها الفعلية. أما الفكر الذي يفترض للتاريخ عقلاً (أو معنى، أو وجهة) من خارج هذا الحقل الذي هو أيضاً حقل تعدد الاحتمالات الاجتماعية واحتلاتها، أي، بالتحديد، حقل الممكن الاجتماعي، بما هو الممكن المارسي - وبالتالي، المتعدد - نفسه؛ أقول إن ذلك الفكر الذي يفترض للتاريخ عقلاً سابقاً على هذا الحقل، هو فكر ديني، حتى لو تقنع بالماركسية. وليس بمثيل لهذا الفكر يدرك التاريخ ويعقل. أقول هذا، لا لأؤكد ضرورة أن يكون الفكر مادياً حتى يكون تاريخياً، بل لأؤكد ضرورة أن يكون الفكر المادي نفسه قادراً على أن يعقل الممكن المتعدد في منطق التاريخ، حتى يكون تاريخياً. والممكن التاريخي متعدد لأنه ممكن الصراعات الطبقة، في مختلف أشكالها، وله وبالتالي، طابع مارسي هو هو طابعه الثوري. لذا كانت الممارسة الثورية دوماً مجازفة ترسم في منطق التاريخ نفسه. وهي، لأنها كذلك، تقضي بضرورة وجود الحزب الشوري، قائد نضالات الطبقة الثورية وحلفائها. هذا يعني، في تعبير آخر، في ماديتها نفسها، منطق الممكن المتعدد، والممكن هذا مارسي لأنه ممكن الصراع الطبقي الذي هو هو القوة المحركة للتاريخ. من هنا، أعني من ضرورة أن تكون الثورة مجازفة تستنطق التاريخ، إذ توقيع منطقه، أنت ضرورة التمييز بين الموقع الطليعي والموقع القيادي، في الكلام على موقع الطبقة العاملة في التحالف الطبقي الثوري.

الموقع الطبيعي في التحالف

أوضح فأقول: إن الموقع هذا يكون طليعياً بقدر ما يكون النهج السياسي للطبقة العاملة نهجاً ثورياً، أعني متنسقاً مع الموقع الذي تختله في علاقات الإنتاج القائمة - وهو فيها موقعها الاقتصادي -. من حيث هي ، بالضبط ، الطبقة اليمينية النقيس التي هي ، وبالتالي ، وحدتها المؤهلة ، بحسب موقعها الاقتصادي هذا نفسه ، لقيادة عملية التغيير الشوري في تقويض تلك العلاقات من الإنتاج ، والانتقال بالبنية الاجتماعية من الرأسمالية إلى الاشتراكية . هذا يعني ، في تعبير آخر ، (والكلام لا يزال يجري على الطبقة العاملة) ، أن الموقع الطبيعي ذلك هو ، كالموقع القيادي - برغم اختلافه عنه ، كما سرني لاحقاً - موقع سياسي بامتياز ، ومن الخطأ الفادح إرجاعه إلى الموقع الاقتصادي ، لأن هذا هو ذاك ، وذاك هذا ، في تماثل الاثنين ، أو تطابقهما . لئن كان الموقع الاقتصادي يتحدد في حقل علاقات الإنتاج ، وبشكل أدق ، بموقع الطبقة العاملة من وسائل الإنتاج ، في سيرورة الإنتاج المادي ، فإن الموقع الطبيعي ، بما هو موقع سياسي ، يتحدد في حقل الممارسات الطبقية المتصارعة . ليس ضرورياً ، إذن ، ولا هو بأمر بذهي ، أن يكون الموقع الذي تختله الطبقة العاملة في هذا الحقل موقعاً طليعياً ، ولا هو كذلك لمجرد أن موقعها الاقتصادي هو موقع الطبقة اليمينية النقيس . لو كان الأمر كذلك لانتفت ضرورة الحزب الثوري ، ولاتت الثورة في سيرورة ميكانيكية عفوية هي الوجه الآخر من حتمية يظنه البعض من متأولي ماركس أنها هي هي الضرورة التاريخية التي يجري عليها الكلام في العقلانية المادية ، بينما هي ، في الحقيقة ، قدرية غبية ، مرجعها فكر ديني ، لا فكر مادي . أما الضرورة التاريخية - ولعل الأسلم القول: العقلانية التاريخية - فهي هي الصيغة الاجتماعية ، أو قل إنها في صيغة ، بمعنى أنها لا تتوقعن إلا مارسياً ، أي في حقل الممارسات الطبقية المتصارعة . فالممكن المتعدد ، بل الممكن المتناقض ، إذن ، هو الممكن المارسي الذي فيه تتوقعن . وهو هو الشكل الاجتماعي لوجودها المادي . والشكل هذا

يختلف، وبالتالي، باختلاف الشروط الفعلية الخاصة بعقل تلك الممارسات. لكن العقلانية التاريخية هي فيه إياها، في تعدده واختلافه. إنها في نجاح الثورة، كما هي في إخفاقاتها، أو انتكاساتها، أو مراوحاتها. ما أريد قوله، باختصار كلي، هو أن عقلانية التاريخ ليست سابقة على وجودها المارسي، هذا الذي لا وجود لها إلا فيه، بل هي، بالعكس، ولديته.

ليس في هذا القول، بالطبع، نفي لوجود قاعدة مادية للتاريخ، فيها تتجذر عقلانيته، وفيها تتأصل حركته. ليس من حصر هذه العقلانية في السياسي دون الاقتصادي، إذ كان السياسي يتحدد بعقل تلك الممارسات الطبقية المتصارعة، والاقتصادي بعلاقات الإنتاج المادي. لكن فيه نفيًّا مقصودًا، بل رفضًا قاطعًا لزعنة اقتصادية دوغماً ترد الموضعى من التاريخ إلى الاقتصادي وحده، والذاتي إلى السياسي والإيديولوجي، وتترى في الأول حقلًا للعقل، وفي الثاني حقلًا للوهم، كأن للتاريخ مجريين لا علاقة بينهما إلا من خارج: واحدًا هو الفعلى، فيه وحده يتوقف العقل، وهو هو الاقتصادي الموضعى الذي هو، وبالتالي، المجرى المادى. والأخر الذي هو السياسي - الإيديولوجي، وهى لأنه ذاتي، من حيث هو، بالضبط، مجرى الوعى. والوعى في تلك التزعة الدوغماتية أثر من الاقتصادي، أو انعكاس هو، بتعريفه نفسه، مشوهًّا ومشوهًّا، لا تطابق بينه وبين ما هو أثر منه (الاقتصادي)، إلا في وعي الطبقة العاملة. والوعي هذا هو، في مبدئه نفسه، علمي. أو قل إنه، في تلك التزعة، كذلك، بحكم الموضع الاقتصادي لتلك الطبقة، لا بحكم ممارستها السياسية والإيديولوجية. إنه، إذن، بحسب مبدأ المطابقة هذا - أو التطابق - وعي لا يخضع. إنه تجسيد للحقيقة. ولا كان الحزب هو صاحب هذا الوعي، فعلياً، وأداته، فالحزب هو الذي لا يخضع. هكذا تجد السياسة، في هذا المبدأ، تبريراً صالحاً لشئ ممارساتها وانحرافاتها. ولقد وجده بالفعل، ليس في المستalinية وحدها، بل في مختلف مشتقاتها الماضية والحاضرة، في أكثر من بلد، وفي أكثر من حزب. ووضع العالم العربي لم يخرج، بالطبع، على هذه القاعدة، ولم يكن منها استثناء.

ديني هو هذا الفكر الدوغمائي المنجذب إلى الثابت، الطامح إلى إلغاء الحركة، المناهض لكل جديد هو، عنده، بدعة، وبالتالي، انحراف. بتحديد الموقف الظليعي للطبقة العاملة بموقعها الاقتصادي، يعطل هذا الفكر، في الممارسة السياسية الشورية، كل فعل للنقد (أو النقد الذاتي)، من حيث هو يلغى، بالطلاق، إمكان وقوع هذه الممارسة في خطأ. والحقيقة أن هذا الإلغاء ليس سوى أثر منطقي لإلغاء السياسة نفسها، كممارسة ثورية، بمعنى المجازفة الذي تحدد سابقاً. فموقع الطبقة العاملة في حقل الممارسات الطبقية المتصارعة هو عنده موقع طليعي، بضرورة موقعها الاقتصادي وقياساً عليه، وليس بسبب من طبيعة نهجها السياسي الشوري. فهو، إذن، طليعي، حتى لو لم يكن، في واقعه السياسي الفعلي، كذلك. هكذا تفقد الطبقة العاملة موقعها الظليعي في الحركة الثورية، إذ يفقد حزبها دوره الثوري فيها، فيتسلّح، إذاك، بالاقتصادية - وهي وجه آخر من الدوغمائية - ليدافع عن انتزاعاته السياسية إلى موقع النهج الانتهازي - أعني البرجوازي - في تلك الحركة.

ضد التزعة الانتهازية الدوغمائية الاقتصادية أقول: طليعي يكون موقع الطبقة العاملة في حقل الصراع الظبيقي، بنهجها السياسي، لا بموقعها الاقتصادي، وبنهجها هذا، لا بهذا الموقع وحده، يتأكد استقلالها الظبيقي الذي لا معنى له - أو قل: لا فعل له - إن لم يكن سياسياً. وبه، أعني بنهجها ذاك، تمييز من سائر القوى الطبقية المتصارعة، لا سيما من قوى التحالف الظبيقي الشوري نفسه، من حيث هي الطبقة المهيمنة التقيض. وللدقّة يجب القول إنها تحتل موقعها الظليعي هذا بقيادة حزبها الشوري، وليس تلقائياً. فللحزب دور أساسي في هذا المجال: إنه قائد نضالاتها، واضح نهجها، به يكون هذا النهج طليعياً، أو لا يكون^(٥). فإذا تخلّف الحزب عن القيام بدوره الظليعي هذا، فقد

(٥) لعل خير مثال على طبيعة دور الحزب، سواء في علاقته بالطبقة العاملة، أم في علاقته باطراف التحالف الثوري، هو الدور الظليعي الذي مارسه الحزب الشيوعي اللبناني [مع قوى ثورية أخرى، لبنانية وفلسطينية، في إنشاء جبهة المقاومة [الوطنية اللبنانية] وإطلاق

الطبقة العاملة موقعها ذاك، وسمح، وبالتالي، لطبقات أو فئات اجتماعية أو قوى سياسية أو عسكرية أخرى بالتصدي لهما شوربة هي، بطبيعتها نفسها، من مهارات الطبقة العاملة. هذا ما حدث، بالفعل، في أكثر من بلد عربي؛ مثلاً، في مصر الناصرية. هذا ما حدث، بالفعل، برغم الفشل الذي ستصطدم به هذه الفئات، أو القوى. ولهذا الفشل أسباب اقتصادية وغير اقتصادية أشرنا إليها سابقاً. وهو، بذاته، يؤكد ضرورة قيام الطبقة العاملة وحزبيها بالدور الذي تحدده لها سيرورة التغيير الثوري نفسها. إن الحركة الثورية لا تتحمّل فراغاً في موقع الطبيعية، ولا في موقع القيادة. ولا يكفي أن يكون الموقع هذا أو ذاك عائداً، بطبيعته، أعني بضرورة منطق السيرورة الثورية، إلى الطبقة العاملة حتى تكون هذه الطبقة فيه، أو قادرة على احتلاله. يختلّ من يُقدم عليه من القوى الاجتماعية المتصارعة، ويأخذه، بالمارسة، غلابةً. وحده من يبادر له ملء الحق فيه. أما من يتخاصد، أو يختلف، أو يقصر، منها كانت الأسباب، فهو الخاسر، ولو موقعه التبعية، حتى لو لم يكن هذا الموقع، بطبيعته، موقعه. أشدّ خطرٍ يهدّد الحزب الشوري هو أن تفوته السيرورة الثورية، فإذا انحرفت هذه، أو انتكست، أو تعثرت، كان الحزب ذاك، حينئذ، بغيابه عنها، السبب الأول لأنحرافها، أو انتكاسها، أو تعثرها. من الاقتصاد إلى السياسة، ثمة مسافة لا تقطع إلا بالمارسة. وبالمارسة الثورية وحدها يجتلّ في حقل السياسة موقعاً طليعياً من له في حقل الاقتصاد موقع الطبقة الهيمنية النقيس. فالتجاذب، التخلف، القصور، السياسي، وليس اقتصادياً. وهو من فعل الحزب، بالدرجة الأولى، ووليد ممارساته ونهجه السياسي، حتى لو كانت الطبقة العاملة، بخاصة، والحركة الثورية بعامة، هي التي تقطف ثماره المرأة. والطبيعية، أيضاً، نهج سياسي، هو نهج الحزب في

= عملياتها، والقيام بالقسم الأكبر من هذه العمليات العسكرية في بيروت وفي المناطق الأخرى، في المرحلة الأولى، وعلى امتداد ستة بكمالها. فأسس مقاتلوه الشجعان، بذلك، بجعل المقاومة تحول إلى حركة شعب بكماله. راجع: كريم مروة، المقاومة، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٦٨.

قيادة نضال الطبقة العاملة، وفي قيادة السيرورة الثورية، تاليًّا. بقيادة حزب الثوري، إذن، لا تلقائًّا، تكون هذه الطبقة، في حقل السياسة، ما عليها أن تكون، بحكم موقعها الاقتصادي نفسه: قطب التحالف الطبقي الثوري، ومحوره، وقائده نضاله.

الموقع القيادي في التحالف

أن تكون الطبقة العاملة قطب التحالف ومحوره يعني، بكل دقة، أن تختل فيه الموضع القيادي الذي يؤهلها لاحتلاله موقعها الاقتصادي في علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة، من حيث هي فيها، ضد البرجوازية، الطبقة الهمينة التقىض. والموضع القيادي هذا هو، بالضبط، موقع الهمينة الطبقي، في التحالف الطبقي الثوري. إنه، كالموضع الطبيعي، موقع سياسي بامتياز، يتحدد في حقل الناقضات الثانية، أعني في إطار هذا التحالف، وقياساً على العلاقة بين أطرافه. وهو، كالموضع الطبيعي أيضاً، يتحدد بالنهج السياسي للطبقة العاملة وحزبها، لا يقعها الاقتصادي. في حقل السياسة، إذن، لا في حقل الاقتصاد، يتحدد هذان الموضعان، دون أن يندمجا بالضرورة. إلا في شروط محددة هي التي تتمكن فيها الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الشوري، من أن تختل في السيرورة الثورية موقعها القيادي، في إطار التحالف الثوري، على قاعدة نهجها السياسي الطبيعي. ولنا في بعض التجارب الثورية التي ذكرنا مثال على ذلك. لكن التمييز، كما سبق القول، بين المواقعين ذوفائدة نقدية في فهم السيرورة الثورية. قد يكون موقع الطبقة العاملة وحزبها، في شروط محددة من تطور السيرورة الثورية، وفي مرحلة منها، موقعاً طبيعياً، دون أن يكون، في التحالف الطبقي الثوري، بالضرورة، موقعاً قيادياً، أو دون أن يكون، بعد، كذلك. (أليس هذا واقع الأمر في لبنان الآن؟). وقد يكون هذا الموضع، في شروط أخرى، قيادياً، لا سيما بعد استلام السلطة، دون أن يكون، بالضرورة، طبيعياً. (أم يكن هذا واقع الأمر، لفترة قريبة مضت، في

بولندا، مثلاً، حيث تميز تطور السيرورة الثورية بوجود تناقض بين الطبقة العاملة وحزبيها نفسه، استحال فيه حزبها الذي هو أداة التغيير الشوري، عائق هذا التغيير، بامتياز؟). لكن، برغم هذا الاختلاف والتمييز بين الموقعين، من الممكن القول إن الشرط الأساسي لإمكان وصول الطبقة العاملة وحزبيها الثوري إلى موقع القيادة الطبقية في التحالف الطبقي الشوري هو أن يكون موقعها في حقل الممارسات السياسية الطبقية موقعاً طبيعياً. فمن موقعها الطبيعي هذا، وبنهجها السياسي الثوري، يمكن للطبقة العاملة، بقيادة حزبها، أن تحظى موقعها القيادي في التحالف الثوري، ل تقوم بدورها التاريخي في قيادة السيرورة الثورية، في شتى مراحلها. ومن الصعب، إن لم نقل من المستحب، أن تقوم بدورها هذا من موقع غير طبيعي، وبالتالي، غير ثوري. مثلاً: من موقع سياسي مختلف، في إدراكه منطق الثورة، عن ضرورات هذا المنطق، ومهيات هذه الثورة، وبنهج سياسي هو، في انتهائه، أو دوغماتيه، أعني في عياه الطبقي، أقرب إلى نهج البرجوازية منه إلى نهج الطبقة العاملة. وهل يمكن للثورة أن تنجح بقيادة حزب غير ثوري؟ قول لينين لا يزال، بالطبع، راهاً: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية. قد تقوم ثورة، في شروط تاريخية محددة، من خارج الأطر الحزبية والتتنظيمية القائمة، بل ضد عقليّة الحزب المفترض فيه أن يكون الحزب الثوري، وضد نهجه ومارسته. بل قد تنجح حتى في انتزاع السلطة، التي هي أداتها للتغيير، وليس غايتها بذاتها ولذاتها. لكن إنجاز مهمات التغيير - وهو هو نجاحها الفعلي - رهن بوجود، أو أقل بإيجاد حزب ثوري حقيقي قادر على تعبئة الجماهير، صانعة الثورة، وتنظيمها تنظيمياً شاملاً، سياسياً وفكرياً ونفسياً وعسكرياً. فتنظيمها هذا هو شرط تفجير طاقاتها إبداعاً به يكون التاريخ. (أليس هذا ما جرى في كوبا؟ أليس هذا ما يجري، في شروط مختلفة، في أثيوبيا أيضاً؟ بل أليس ما جرى، وما يجري حتى في اليمن الديمقراطي هو، في وجه منه، أعني في وجهه السلي نفسه، أو العكسي، تأكيداً لضرورة الحزب الثوري في إنجاز مهمات الثورة؟).

قلت إن الموقع القيادي هو موقع الميمنة الطبقية في التحالف الطبقي

الثوري. وهو قول يحتاج إلى توضيح وتدقيق. صحيح أن مسألة الموقف القيادي في هذا التحالف هي، على حد تعبير الرفيق مروءة، «مسألة لا تقتصر بفعل إرادي... فليس هناك حزب قائد يقرار، بل هناك حزب يصل إلى هذا الدور بالمارسة انطلاقاً من تمثيله للطبقة الأكثر ثورية ومن برنامجه الشوري المعبر عن مصالح هذه الطبقة وعن مصالح العملية الثورية بمجملها» (ص ٧٩). لكن هذا لا يمنع من طرح هذه المسألة على صعيدها النظري. بل إن ضرورة السياسة، في ممارساتها الثورية، هي التي تفرض طرحها على هذا الصعيد.

في القيادة الطبقية لسيرورة التغيير الثوري

لمن القيادة الطبقية في سيرورة التغيير الثوري على طريق الانتقال إلى الاشتراكية؟ وهل هذه القيادة ضرورية لهذه السيرورة؟ هذا هو السؤال الذي انطلق منه في معاجلة تلك المسألة. قد يبدو للبعض أنه سؤال لأنزوم له. فالسيرورة الثورية ليست - ربما - في رأي هذا البعض، بحاجة إلى قيادة، لا من داخلها ولا من خارجها، فهي في حركة تحقق، أو توقع، تلقائي، عفوياً، وقيادتها ترويض لها، به تتغایر، فتتماسس، فتققد طابعها الثوري، وتترنّد حتى على القائمين بها، أو ضد من قامت باسمهم. فعلم خير وسيلة لحماية الثورة هي أن تترك لمجرأها العفوبي، بلا قيادة، حتى لا تذكر، مرات أخرى، تجربة الثورة التي تأكل أبناءها. (ليس هذا وجهاً من وجوه التيار الفوضوي؟). وقد يرى ذلك البعض أن القيادة هي، في نهاية التحليل، لمن يتمكّن من أخذها، فهو إذن أهلّ لها لأنّه نجح في أن تكون له. فلماذا طرح السؤال في شكل شرطي؟ والواقع التاريخي لعدد كبير من التجارب الشورية يؤيد، في الظاهر، هذا المنحى من الفكر. وتؤيده، مثلاً، تجربة مصر الناصرية، وتجربة الجزائر، وحتى تجربة اليمن، إذا اقتصرنا على عدد من البلدان العربية دون غيرها. لا حاجة، إذن، لربط القيادة الثورية، ربطاً شرطياً، بطبقة أو بفئة أو بحزب. صحيح أن هذه القيادة هي

موضوع صراع بين القوى الاجتماعية المتصارعة، لا سيما بين أطراف ما نصطلح على تسميتها التحالف الطبقي الثوري. لكنها في حياد عن هذه الأطراف. يعزم على من هو، بالمارسة، أهل لها.

وبرغم الاعتراض المحتمل للبعض على ذاك السؤال، أقول إن الثورة ليست ممكنة بدون قيادة. فإذا اندلعت بدونها، فمصيرها الفشل، حتى. لن أبحث في هذا الوجه من السؤال حتى لا أبتعد بالبحث عن موضوعه. وموضوعه قيادة الثورة: هل تكون حتى تكون الثورة ممكنة؟ المشكلة، إذن. هي في العلاقة بين طبيعة الثورة وطبيعة قيادتها. ولقد رأينا في ما سبق أن فشل السيرورة الثورية في حركة التحرر الوطني في العالم العربي عائد، في أساسه المادي، إلى أن هذه العلاقة لم تكن متسلقة، بل كانت متناقضة، وأن الحل يمكن، لإنجاح السيرورة الثورية، في تغيير القيادة الطبقية. لكن القول بأن القيادة الثورية البديلة هي للتحالف الطبقي الثوري نفسه، صحيح فقط في وجه منه. لكن، في وجه آخر، لا يوضح المشكلة، بل يطمسها، أو يؤجل طرحها في حقل الصراع الطبقي. كما أن التأكيد على أهمية دور الطبقة العاملة في هذا التحالف، بل على «ضرورة أن تتصدى القوى الثورية، وفي ظليتها حزب الطبقة العاملة، لقيام بدورها، كشرط أساسي» لتحقيق المهام المطروحة، كشرط أساسي للتغيير الشوري» - كما ورد في مقال الرفيق مروة - (ص ٨١)، فهو، على صحته، ليس كافياً، إذ أن المشكلة هي، بالضبط، في تحديد العلاقة بين أطراف التحالف، بما هي علاقة هيمنة.

ويوضح كليّاً أقول: إن القيادة الطبقية للتغيير الثوري في اتجاه الاشتراكية لا يمكن أن تكون إلا للطبقة العاملة. شرط إمكان هذا التغيير أن تكون هذه الطبقة في سوق القيادة فيه، بضرورة منطقه. ذلك أنها تختل في علاقات الإناتاج الرأسالية القائمة موقعاً هو، بالتحديد، موقع الطبقة اليمينية النقيس، سواء أكانت، في حقل الصراع الطبقي، في موقع قيادة السيرورة الثورية، أو لم تكون. إن موقعها الاقتصادي نفسه يقتضي عليها بأن تكون في موقع سياسي قيادي، لأن

سيرة التغيير ليست ثورية إلا بما هي سيرة انتقال من نمط إنتاج قائم - هو الرأسمالي - إلى نمط آخر من الإنتاج هو الاستراكية، في سيرة الانتقال إلى الشيوعية. والانتقال هذا من نمط إنتاج إلى آخر مرتبط دوماً بصيورة طبقة اجتماعية محددة هي الطبقة المهيمنة النقيس: مثلاً، البرجوازية، في الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية، والطبقة العاملة، في الانتقال منها إلى الاستراكية. صحيح أن شروطاً عديدة تتضافر في تحديد تكون نمط معين من الإنتاج، وفي تحديد تكامله. وهي شروط ليست كلها، بالطبع، اقتصادية. بل منها السياسي، ومنها الدييدولوجي ومنها العسكري، الجغرافي، الديني، أو غير ذلك. منها الضروري، ومنها أيضاً العارض. وتحتختلف هذه الشروط من بنية اجتماعية إلى أخرى، وتتفاوت في اختلافها. لكن واحداً منها ثابت دوماً، على اختلافها وتفاوتها: إنه ارتباط نمط الإنتاج المعين بطبقة اجتماعية معينة هي التي تمثل في صيورتها الطبقية، في وجه عام، الصيورة الاجتماعية نفسها، وبصالحها الطبقية ترتبط مصالح أوسع الطبقات والفئات الاجتماعية، وينظم سيطرتها الطبقية ينبع المجتمع ويتنظيم ويتأسّك، وبديمومته يدوم. إنها، بهذا المعنى، الطبقة المهيمنة النقيس، أعني نقيس الطبقة المهيمنة في نمط الإنتاج القائم الذي هو، بمنطق السيرة الثورية، البائد. لكن منطق الضرورة النظرية شيء، ومنطق الواقع التجاري شيء آخر. واختلاف هذا عن ذاك ليس فيه تكذيب للأول، أو تعطيل له، ولا هو حجة عليه، أو ضده. بل ربما كان العكس هو الصحيح. فمنطق النظرية، في ماديتها التاريخية، ليس في الحقيقة سوى منطق الواقع الاجتماعي نفسه، لا في تسلطه الحدثي، بل في الآلية الداخلية لتطوره التاريخي. لقد تصدّت فئات وسطية، في أكثر من بلد عربي، في شروط مختلفة متعددة، لمهمات تاريخية حددت، اصطلاحاً، بأنها مهامات الثورة الوطنية الديمقراطية، وباءت الثورة، لهذا، بالفشل. أو قل، للتلطف، إنها باءت، في مصر مثلاً، بفشل يهددها، باللحاح، في غير مصر. إنه قانون السيرة الثورية إيه: كلما كانت القيادة الطبقية، في هذه السيرة، لقوى طبقية غير الطبقة العاملة، أي بالتحديد

لقوى وسطية هي ، بامتياز ، غير مهمينة - أو قل ، للدقة ، غير هيمينة - باءت الثورة بالفشل . وهي غير هيمينة لأنها ، بالضبط ، وسطية ، لا يرتبط بصيرورتها الطبقية نهض إنتاج غير الذي هي فيه غير هيمينة ، أعني الرأسمالية . لذا ، كان تحوطها ، أو بالأحرى ، تحول فنات ضئيلة منها هي فناتها العليا ، إلى فنات هيمينة ، (في شروط تاريخية معقدة لا سهل إلى البحث فيها الآن) ، مرتبطاً بوجودها في السلطة في موقع السيطرة الطبقية ، وبالتالي ، بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية وتأييدها . هكذا تستحيل ، بقيادة تلك الفنات الوسطية غير الهيمينة من البرجوازية ، سيرورة التغيير الثوري لعلاقات الإنتاج الرأسالية القائمة بارتباطها التبعي بالإمبريالية ، سيرورة تأييد لهذه العلاقات من الإنتاج ، وتستحيل ، تاليًا ، سيرورة التحرر الوطني من الإمبريالية التي هي ، بضرورة منطقها النظري - أعني المادي التاريخي - سيرورة قطع لعلاقة التبعية البنوية بالإمبريالية ، سيرورة تجدد هذه العلاقة ، فتستحيل تلك الفنات ، أو جزء منها ، بهذه الاستحالة إليها ، أي بحركة هذا التجدد وذاك التأييد ، وفي عملية معقدة من التأييز الطبقي فيها ، فنات برجوازية متتجدة هي جزء لا يتجزأ من الطبقة البرجوازية السيطرة . وكيف لا تكون سيرورة تجدد الرأسالية ، وسيرورة تجدد التبعية ، سيرورة تجدد البرجوازية نفسها؟ نوبح هذه السيرورة: مصر . لكن مثال ما يجري في لبنان ، في هذه الفترة الراهنة بالذات ، أي في فترة ما بعد السادس من شباط ١٩٨٤ ، لا يشذ عن القاعدة ، وليس استثناءً من ذلك القانون . فلعل أحد أهم الأسباب التي تفسّر تعرّض السيرورة الثورية في لبنان هو هيمنة قوى طائفية - برجوازية وسطية غير هيمنية - على موقع القيادة في التحالف الوطني الثوري ، أو ما اصطلاح على تسميته كذلك ، أي ، في اللغة السياسية الدارجة ، «الصف الوطني» ، برغم احتلال الطبقة العاملة ، بقيادة حزبها الشيوعي ، موقع الطليعة في ممارسة النضال الوطني . وهل يمكن تغيير النظام السياسي الطائفي بقوى طائفية؟ وهل يمكن للثورة الوطنية الديقراطية أن تبلغ أهدافها في نجح طائفي؟ كلما هيمنت على موقع القيادة الطبقية في السيرورة الثورية قوى غير هيمنية ، جنحت السيرورة هذه عن نهجها ، وراح

يهددها خطر الوقوع في نهج الثورة المضادة بالذات. عاجزة هي عن قيادة الثورة، هذه القوى غير الهيمنة التي تعيّن على قيادة الثورة في لبنان. عاجزة بالملطّق عن قيادتها، لأنها تقودها في نهج طائفي هو، بالضبط، نهج البرجوازية الفاشي أو أقل، للتلطيف، أنه الوجه الآخر المقابل له. لا صراع بين الأطراف المتماثلة. لا تناقض بينها. يكون صراع حيث يكون تناقض. بين الأصداء يكون. بين التقىض والتقىض. وتقىض البرجوازية، الطبقة العاملة. والنقيضان قطبان بينهما وسطية يتجادلها: إما تحالف حول البرجوازية، وإما تحالف حول الطبقة العاملة. والتناقض بين الطرفين تناقض بين تحالفين ونهجهما: الطائفي، والمناطقية للطائفية. إنه التناقض إيه، قائمًا بين الفاشية والديمقراطية، لا يستقيم إلا بهيمنة هيمني من أطراف التحالف في كل من التحالفين. وإنما، فتجدد للأزمة، وتعرّر للثورة، إلى أن يأخذ التاريخ مجراه في مجرى قانون السيرونة الثورية: ضرورة أن تكون هيمنة الطبقة فيها للطبقة هيمنية التقىض، أي للطبقة العاملة. فهذه هيمنة، في إطار التحالف الطبقي الثوري، أي في حقل التناقضات الثانوية، هي أساسية لرسم الصراع الطبقي في حقل التناقض الرئيسي، حول السلطة، بين الطبقتين الرئيسيتين، في أفق التغيير الثوري، أي في أفق الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وبالتالي، في أفق تغيير بنية علاقات الإنتاج القائمة، أعني بنية التناقض الاقتصادي الأساسي. في حقل التناقضات الثانوية بالذات يُحسم أمر التناقض الرئيسي، في علاقته بالتناقض الاقتصادي، فيتجدد صيرورة هذا التناقض، في نهاية التحليل، بالحل الذي يُعطى للتناقض الرئيسي، أعني للصراع السياسي الطبقي حول السلطة بين الطبقتين الرئيسيتين، في مجراه الفعلي كصراع بين التحالفين الطبقيين التقىضيين. فالحل الذي يتجه التناقض الاقتصادي (العلاقة بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة) مختلف، إذن، باختلاف الحل الذي يتجه التناقض السياسي (الذي هو الرئيسي، من حيث هو، بالضبط، صراع طبقي في شروط تاريخية محددة هي شروط السيرونة الثورية نفسها)، الذي مختلف، بدورة، باختلاف الحل الخاص بالتناقضات الثانوية، وبالتحديد، باختلاف موقع

الميمنتية الطبقية، في حقل هذه التناقضات. ولزيـد من الوضوح، أتوـلـل التجـريـدـ، فـأـقـولـ: يـكـونـ حلـ التـناـقـضـ السـيـاسـيـ تـغـيـيرـاـ لـبنـيـةـ التـناـقـضـ الـاقـتصـادـيـ - (أـوـ قـلـ إنـ يـامـكانـهـ أنـ يـقـودـ إـلـىـ هـذـاـ التـغـيـيرـ المـادـيـ، أوـ أنـ يـحـدـثـ) -، بـمـقـدـارـ ماـ تـكـونـ الطـبـقـةـ الـهـيـمـيـنـيـةـ التـقـيـضـ هيـ الـتـيـ تـخـتـلـ فـيـ التـحـالـفـ الطـبـقـيـ الثـورـيـ مـوـقـعـ الـهـيـمـيـنـيـةـ الطـبـقـيـةـ. فإذاـ وـجـدـتـ التـناـقـضـاتـ الثـانـويـةـ حـلـ آخرـ هوـ الـذـيـ تـخـتـلـ فـيـ الـفـاثـاتـ غـيرـ الـهـيـمـيـنـيـةـ (أـوـ فـاثـاتـ وـسـطـيـةـ غـيرـ هـيـمـيـنـيـةـ) مـوـقـعـ الـهـيـمـيـنـيـةـ هـذـاـ، وـتـهـمـنـ، بـنـجـهاـ السـيـاسـيـ الطـبـقـيـ، عـلـيـهـ، وـبـالـتـالـيـ، عـلـ قـيـادـةـ السـيـرـوـرـةـ الثـورـيـةـ، فـمـنـ الصـعـبـ - إـنـ لـمـ نـقـلـ مـنـ الـسـتـحـيلـ - أـنـ يـكـونـ فـعـلـ الـخـلـ الـذـيـ يـجـدـهـ التـناـقـضـ الرـئـيـسيـ (الـسـيـاسـيـ)، فـيـ ضـوءـ هـذـاـ، أـعـنيـ فـيـ ضـوءـ هـذـاـ الـخـلـ لـلـتـناـقـضـاتـ الثـانـويـةـ، فـعـلـاـ تـغـيـيرـاـ لـلـتـناـقـضـ الـاقـتصـادـيـ. إـنـهـ، بـالـعـكـسـ، فـعـلـ تـجـديـدـ هـذـاـ التـناـقـضـ، أـيـ لـعـلـاـتـاتـ الـإـنـتـاجـ الـقـائـمـةـ. هـذـاـ مـاـ تـأـكـدـ سـابـقاـ فـيـ قولـنـاـ إـنـ اـحـتـالـ الـفـاثـاتـ الـوـسـطـيـةـ مـنـ الـبـرـجـواـزـيـةـ مـوـقـعـ السـيـطـرـةـ الطـبـقـيـةـ فـيـ السـلـطـةـ، حـتـىـ لـوـ كـانـتـ هـذـاـ الـفـاثـاتـ، أـوـ بـعـضـ مـنـهـاـ، أـوـ مـنـ قـيـادـاتـهـاـ، وـطـنـيـةـ مـعـادـيـةـ لـلـإـمـرـيـالـيـةـ، يـقـودـ، فـيـ نـهـاـيـةـ التـحلـيلـ، بـضـرـورةـ مـنـطـقـةـ، إـلـىـ تـأـيـيدـ عـلـاـتـاتـ الـإـنـتـاجـ الرـأـسـيـالـيـةـ الـقـائـمـةـ، بـدـلـاـ مـنـ تـحـوـيلـهـاـ، مـاـ دـامـتـ تـلـكـ الـفـاثـاتـ تـعـملـ، مـنـ مـوـقـعـهـاـ الطـبـقـيـ ذـاكـ، عـلـ تـأـمـيـنـ تـجـديـدـ هـذـهـ الـعـلـاـتـاتـ، فـيـ عـدـائـهـاـ (الـسـيـيـ) نـفـسـهـ لـلـإـمـرـيـالـيـةـ. وـفـيـ هـذـاـ، كـمـ سـبـقـ القـولـ، تـناـقـضـ مـوـضـوعـيـ فـعـلـ تـقـعـ فـيـهـ، وـيـجـدـ، فـيـ نـهـاـيـةـ، حـلـهـ، إـمـاـ فـيـ دـيـمـوـمـةـ تـجـديـهـ - لـفـرـةـ قـدـ تـطـولـ وـقـدـ تـقـصـرـ، بـحـسـبـ الشـرـوطـ التـارـيـخـيـةـ الـمـحدـدةـ، لـاـ سـيـماـ بـحـسـبـ قـدـرـةـ الطـبـقـةـ الـعـالـمـةـ وـحـزـبـهاـ عـلـ قـيـادـةـ السـيـرـوـرـةـ الثـورـيـةـ -، أـيـ، بـالـتـالـيـ، فـيـ عـدـمـ حـلـهـ؛ وـإـمـاـ فـيـ تـغـلـبـ تـأـيـيدـ عـلـاـتـاتـ التـبـعـيـةـ الرـأـسـيـالـيـةـ عـلـ مـارـسـةـ الـعـدـاءـ لـلـإـمـرـيـالـيـةـ - وـهـذـاـ هـوـ الـأـرـجـحـ -، فـيـقـودـ مـثـلـ هـذـاـ الـخـلـ، حـيـثـيـ، بـضـرـورةـ مـنـطـقـهـ أـيـضاـ، إـلـىـ شـكـلـ مـنـ التـساـوـمـ مـعـ الـإـمـرـيـالـيـةـ، فـيـ مـرـحـلـةـ أـولـيـ، ثـمـ إـلـىـ الخـضـرـعـهـاـ، بـتـأـيـيدـ عـلـاـقـةـ التـبـعـيـةـ بـهـاـ، الـتـيـ تـجـدـ أـسـاسـهـاـ المـادـيـ نـفـسـهـ فـيـ تـأـيـيدـ عـلـاـتـاتـ الـإـنـتـاجـ الرـأـسـيـالـيـةـ الـمـحلـيـةـ. هـكـذـاـ تـنـتـضـ، بـاـخـتـصـارـ كـلـيـ، الـأـهـمـيـةـ الـبـالـغـةـ لـسـيـرـوـرـةـ التـناـقـضـاتـ الثـانـويـةـ فـيـ التـحـالـفـ الـثـورـيـ، وـتـنـأـكـدـ ضـرـورةـ أـنـ تـكـونـ الطـبـقـةـ الـهـيـمـيـنـيـةـ التـقـيـضـ هيـ الـتـيـ تـخـتـلـ فـيـ مـوـقـعـ

والميمنت هذه هي، بامتياز، هيمنت سياسية. أو قل إنها هيمنت نهج سياسي هو نهج الطبقة العاملة، في خدمة الضروري كنهج ثوري طليعي. هذا يعني، في تعبير آخر، أن الطبقة العاملة تهيمن بنهجها. أو قل، بهيمنت نهجها، من داخل التحالف، لامن خارجه، فتنتج في أن يكون موقعها فيه الموقف القيادي بمقدار ما تنتج في أن يكون نهجها السياسي الطبقي نهج التحالف بكامله. هكذا يتأكد دورها القيادي في التحالف، بطرحتها برنامجاً من التغيير، لا يستجيب لصالحها الطبقة وحدها، بل يستجيب لصالح حلفائها أيضاً من الطبقات والفصائل الاجتماعية الأخرى، ويعبر عن هذه المصالح، في كل مرحلة من مراحل السيرونة الثورية. إنه، إذن، يستجيب لصالح الثورة بقدر ما يستجيب لصالح التحالف الثوري بجميع أطرافه. بهذا المعنى، يصبح القول إن حزب الطبقة العاملة هو، في آن، حزب العمال والفلاحين والمتقفين الثوريين، وأوسع الجماهير الشعبية ذات المصلحة الفعلية في التغيير الثوري. إنه المثل الحقيقي لصالح التحالف الطبقي الثوري، وعليه، في نهجه السياسي ومارسته، أن يكون كذلك، حتى لو دخل في تناقض مع قيادات فئات من تحالفه مع الطبقة العاملة، وحتى لو كان التناقض هذا، أحياناً، قائماً، ليس مع هذه القيادات وحدها، بل، في شروط محددة، مع قسم من جاهير التحالف، أو ما يبدو لهذه الجماهير، في شكل معين من وعيها الإيديولوجي هو، بالتحديد، الشكل الخاضع لسيطرة الإيديولوجية البرجوازية. السيطرة (كالشكل الطائفي مثلاً)، أنه مصالحها الطبقة.

مثل هذا القول يفترض، ضمنياً، أن الجماهير الشعبية، أو قسماً منها على الأقل، لا تدرك، أحياناً، حقيقة مصالحها الطبقة. أو قل إنها تخاطئه في تحديد هذه المصالح، من حيث هي ترى إليها في ضوء الإيديولوجية المسيطرة. لذا، كانت سيرونة التحالف الطبقي الثوري تصطدم بعوائق سياسية وإيديولوجية وتنظيمية تحول دون توقعها ونجاحها في تحورها حول النهج الثوري للطبقة

العاملة. من هذه العوائق، سيطرة الإيديولوجية البرجوازية المسيطرة (الإيديولوجية الطائفية) في وعي جاهير هذا التحالف، أو بالأحرى، في وعي قسم منها. واصطدام تلك السيرورة بهذه العوائق يؤكد دور الحزب الطيعي في مساعدة جاهير التحالف الثوري على التحرر من سيطرة تلك الإيديولوجية في وعيها، بل حتى من ارتباطها التبعي بمعتليها السياسيين، إذا كان نهج معتليها مناهضاً للنرج الثوري الصحيح.

في التمييز بين التحالف في ضرورته الموضوعية والتحالف في واقعه التجربى

وهنا، لا بد من التمييز، في الكلام على التحالف الطيعي الثوري، بين هذا التحالف، في واقعه الطيعي الموضوعي، كتحالف بين طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، لكنها ذات مصلحة موضوعية مشتركة في هذا التحالف من أجل التغيير؛ وبين التحالف، في واقعه السياسي الفعلى، إن جاز التعبير، كتحالف بين الممثلين السياسيين لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية المتحالف، أو التي لها مصلحة في التحالف، وعليها، وبالتالي، أن تتحالف، خدمة لصالحها الطبقية المشتركة. هذا يعني، في تعبير آخر، أن من الضروري التمييز، في تحديد الحركة الثورية وطبيعتها، بينها كحركة موضوعية، مادية تاريخية، وبينها كحركة سياسية. لا تبني الطابع الموضوعي عن هذه الحركة السياسية، بل للتمييز، في تلك الحركة الاجتماعية إليها، بينما في مجريها الموضوعي، وبينها كحركة أحزاب وتنظيمات وقوى سياسية متحالفة، من موقع تمثيلها لطبقات وفئات اجتماعية معينة، أو من موقع ادعائهما هذا التمثيل السياسي. فالكلام على هذه الحركة، في معناها الأول هو، مثلاً، كلام عليها من حيث هي، بالضبط، حركة تحرر وطني هي، في موضوعية سيرورتها المادية التاريخية، وبضرورة منطقها الداخلي نفسه الذي هو

منطق هذه السيرورة، حركة تحويل ثوري، كما سبق القول، لعلاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية القائمة. والكلام عليها، في معناها الثاني، هو كلام عليها من حيث هي حركة سياسية ثورية تتحدد قياساً عليها في معناها الأول. هذا يعني، في تعبير آخر، أنها، في معناها الأول، مقاييسها، في معناها الثاني. فقياساً عليها، في تحديدها الموضوعي، أعني النظري، تكون ثورية، أو لا تكون. فالنظري تتحدد موضوعياً. أو قل إنها في مفهومها النظري ما هي في موضوعيتها. وقياساً على النظري هذا، وبه، يتحدد طابعها الشوري، أو غير الشوري، كحركة سياسية. باتقاء النظري هذا في تحديدها، تنفي إمكانية تحديد طابعها الشوري نفسه، في واقعها السياسي الفعلي. هذا يعني، باختصار كل، أن غياب النظري في تحديد حركة التحرر الوطني يوقع الحركة الثورية في تجربة هي الاتهازية بعينها.

لا أريد أن أعود بالبحث إلى منطلقاته، لكنه تفريع منه رأيته مناسباً. ومفيد، في هذه المناسبة، أن أشير إلى أن الرفيق مروءة ليس بعيداً، في مقاله الذي أناقش، عن فكرة أن يكون المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني، كحركة ثورية، مقاييس الحكم على الحركة الثورية في واقعها السياسي التجرببي. أقول إنه ليس بعيداً، في فكره، عن هذه الفكرة. لكنها، في فكره، ضمنية. مثلاً، في قوله: «إذا كان هذا هو مفهومنا للحركة الثورية، فالسؤال الذي يطرح هو هل قامت هذه الحركة الثورية بالدور الذي تتطلبه منها طبيعتها ومهمتها؟» (ص ٧٦). لتهنئه بموضع ضمنيٍّ فكريٍّ، ففي موضعه فإنه له ولنا، وللسياسي في احتكامه إلى النظري.

والنظري، كما قلت، هو الذي يقضي بالتمييز بين التحالف في ضرورته الموضوعية، والتحالف في واقعه السياسي التجرببي. ييدو لي أن هذا التمييز الضروري الذي يقوم به الرفيق مروءة، في ممارسته السياسية، من موقع مسؤوليته الحزبية، غائب في ممارسته الفكرية، على الأقل، في مقاله الذي أناقش. فالخلط في أمر التحالف، بينه، في واقعه الطيفي الموضوعي، إن جاز التعبير، وبينه في

وأقه السياسي التجربى، قائم في هذا المقال. فتارة يتحدد التحالف فيه، أعني في المقال المذكور، كتحالف سياسي بين مثلي الطبقات والفتات المتحالفه؛ وتارة كتحالف بين هذه الطبقات والفتات نفسها. ففي مطلع كلامه على الحركة الثورية التي هي عنده التحالف الطبقي الثوري إيه، يقول الرفيق مروة إن هذه الحركة «تتكون من مثلي طبقات ثورية، يتحالفون فيها بينهم، في إطار حركة تكتسب صفتها الثورية من المهات المطروحة أمامها...» (ص ٧٥). لكنه يعود فيؤكّد، في مكان آخر من مقاله، أن التحالف الطبقي الثوري هو «تحالف يضم الطبقة العاملة... وفتات واسعة من البرجوازية الصغيرة وحتى المتوسطة في المدينة والريف... أي من جاهير الكادحين، ويضم فتات المثقفين والموظفين والكادرات الفنية والإدارية. كما يمكن أن يضم فتات واسعة من القوى الهامشية التي تتبع طبيعتها ويفاوت استعدادها للارتباط بالحركة الثورية ويفاوت مدى تأثرها بهذه الحركة وإمكانية انضمامها إليها والانخراط فيها». (ص ٧٧). ثم يعود فيقول، في فقرة تلي مباشرة الفقرة السابقة: «هذا التحالف الطبقي يكتسب محتواه الثوري من المهات الثورية التي يتصدى لإنجازها، من جهة، ومن تحوره حول الطبقة العاملة و برنامجه للتغيير الثوري، من جهة أخرى، ولكن تختلفاً بين مثلي طبقات وفتات اجتماعية متعددة، فهو يخضع لقانون الوحدة والصراع» (ص ٧٧ - ٧٨).

ما أظن هذا الارتباك في تحديد التحالف بعيداً عن الموضوع المركزي في هذا النقاش، الذي هو موضوع حركة التحرر الوطني وطبيعتها التاريخية. والارتباك، برأيي، وليد غياب التمييز بين الموضوعي والسياسي في تحديد التحالف، أو بين مستويين من واقع التحالف في الواقع الاجتماعي وحركته التاريخية. وما غياب هذا التمييز سوى رجع الصدى من غياب التمييز بين النظري والتجربى في تحديد طبيعة الحركة التحررية الوطنية، أو بين مستويين منها في سيرورتها التاريخية الفعلية: مستوى منطقها الداخلى الذي هو هو منطقها المادي نفسه، في تلمسه في مفهومها النظري؛ ومستوى واقعها التجربى الحذئي. ولا ينافي المستويان، ولا هي فيما متماثلة، أو واحدة. كظاهر الواقع، يختلف دوماً عنه في جوهره. ولا

يستحضر، للمعرفة، هذا الجوهر سوى مفهومه النظري. على قاعدة ذلك الغياب - الذي هو، في الحقيقة، غياب للنظري، بما هو أداة معرفة المنطق الداخلي، أعني الخفي، من الواقع - يسهل التقليل بين المستويين، لأن الواحد منها هو الآخر. وللدقّة يجب القول إن المستويين هذين، بغياب التمييز بينهما، وبغایب النظري، تاليًا، ليسا، في الحقيقة، سوى واحد هو التجربة إيه الذي يُرُفَع، دون تغيير، إلى مرتبة النظري، بحسب حاجات السياسة. أو قل، بحسب حاجات تبريرها.

في علاقة الميئنة الطبقية في التحالف الثوري

للتوسيع، على سبيل المثال، أقول إن قضية الميئنة الطبقية في التحالف الطبقي الثوري قضية أساسية. لكن ضرورتها النظرية تظهر، بوضوح، بوضع التحالف على مستوى النظري، وبالتالي، على مستوى الطبقي الموضوعي في مجرى السيرورة الثورية. أما على مستوى التجربة، فقد لا تظهر، في وضورها النظري، ضرورة أن تكون الميئنة الطبقية في التحالف للطبقية الميئنة النقيض، حتى تأخذ السيرورة الثورية عراها الطبيعي، من حيث هي سيرورة الانتقال نفسه من الرأسمالية إلى الاشتراكية، في سيرورة التحرر الوطني إيماناً. كما أن النظر في الواقع التجاري للتتحالف، في ضوء واقعه النظري، من جهة موقع الميئنة الطبقية فيه، هو القادر على تفسيره ونقد «ثغراته». ذلك أن النظري مقياس التجربة ومنطق صيرورته. ولاستكمال التوضيح، في ضوء هذا المثال، أقول إن التمييز في تحديد التحالف بين الموضوعي (النظري) والسياسي (التجاري)، بين الطبقات التي منها يتكون، أو عليه أن يتكون، في واقعه المادي، ومثل هذه الطبقات في الحركة السياسية، هو الذي يسمح بقول إن حزب الطبقة العاملة هو، أيضًا، حزب حلفاء الطبقة العاملة من جميع الكادحين باليد والفكر معًا، - وهذا قول صحيح في مبدئه -، وهو الذي يسمح أيضًا بتاكيد صحيح في مبدئه، هو تأكيد ضرورة السعي، أحياناً، وفي شروط معينة، إلى التحالف مع حلفاء

الطبقة العاملة، من طبقات وفئات اجتماعية محددة، ضد مثيلها السياسيين؛ وربما، أحياناً، أو نادراً، مع هؤلاء المثليين، لكن ضد قسم منها؛ أو في أشكال أخرى من التحالف هي تسويعات من هاتين الحالتين، ومن تداخل مستويي التحالف.

قيادة السيرة الثورية صراع طبقي، كالتحالف نفسه، الذي هو أيضاً صراع. وهو، كذلك، صراع طبقي في حقل التناقض الرئيسي، ضد التحالف الطيفي المسيطر، ضد القيادة البرجوازية لسيرة ثانية تأيد الواقع القائم. لكنه أيضاً صراع طبقي في حقل التناقضات الثانوية، بين أطرافه المتحالف. وموضوع الصراع فيه بين أطرافه، كموضوع الصراع في حقل التناقض الرئيسي، بينه وبين التحالف المسيطر: السلطة. ولأنه صراع على السلطة، كان الصراع بين أطراف التحالف الثوري، داخل التحالف نفسه، صراعاً على النهج السياسي للتحالف، وبالتالي، على موقع القيادة الطبقية للسيرة الثورية، أي بالتحديد، على موقع الهيمنة الطبقية فيه. فالطابع الطبقي للسلطة السياسية، موضوع الصراع بين أطراف التحالف الثوري، وبين هذا التحالف والتحالف الطبقي المسيطر، مختلف، إذن، باختلاف الطابع الطبقي لموقع الهيمنة السياسية في التحالف. هذا يعني أن للسلطة دوماً الطابع الطبقي إيه الذي هو لموقع الهيمنة في التحالف الذي هو في السلطة، أو الطامح إليها. يكون، إذن، للسلطة الثورية الطابع الطبقي الذي يكون لموقع الهيمنة في التحالف الثوري. خلاصة القول هي أن كل صراع طبقي، سواء أكان يجري في حقل التناقضات الثانوية بين أطراف التحالف الواحد، أو في حقل التناقض الرئيسي بين التحالفين التقىضيين، على اختلافه واختلاف أشكاله بين الحقولين، هو، في نهاية التحليل، صراع سياسي، من حيث هو، بالتحديد، صراع على السلطة.

في كلامه على الصراع داخل الحركة الثورية العربية، لا سيما على الصراع الذي قام فيها، في مرحلة سابقة، «بين الحركة الشيوعية والتيار القومي»، يبني

الرفيق مروءة فقرة من تحليله بهذه الجملة الخاطئة المنفردة: «وقد كانت قضية السلطة هي الجوهر في هذا الصراع» (ص ٧٧). صحيح هو هذا القول، لكنه يفتقد التحليل الذي يبرره ويفيد.

وفي كلامه على العلاقة بين أطراف التحالف الطبقي الثوري، يقول الرفيق مروءة: «فالأساس الموضوعي المتمثل بالتكوين الطبقي للمجتمع، الذي هو نتاج الواقع الاقتصادي - الاجتماعي، يشكل الأساس الموضوعي للوحدة والصراع في آن معاً. وتقوم الوحدة هنا على قاعدة المصلحة المشتركة في عملية التغيير الثوري، في حين أن الصراع يفرضه اختلاف الموقع الطبقي والاختلاف في مستوى الاقرابة أو الاندماج في البرنامج الثوري للطبقة العاملة وتبني فكرها، وخاصة مدى الاستعداد، الموضوعي والذاتي، للمضي في العملية الثورية حتى النهاية. ولذلك فإن الحركة الثورية تتأثر - وهذا أمر طبيعي - بما يغير من صراع طبقي على صعيد المجتمع، وينعكس داخلها شكل من أشكال هذا الصراع. وهو، أي هذا الصراع، لا ينحصر في العلاقة بين هذه الطبقات والفترات الاجتماعية المختلفة المتحالفة، إنما يتجلّ كذلك داخل كل واحدة منها، بما في ذلك داخل الطبقة العاملة وحركتها السياسية والنقابية. فالحركة العمالية شهدت في الماضي، وتشهد الآن، في البلدان المختلفة، انحرافات باتجاهي الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية، وكلاهما تعبير، بشكل معين، عن الصراع الطبقي في المجتمع، وبشكل خاص بين قطبيه، البرجوازية والطبقة العاملة. وهذا النوع من الصراع لا ينفي بل هو، بالعكس، يؤكّد أهمية الموقع الذي تحظى به الطبقة العاملة كطبقة موحدة ومنسجمة في مصلحتها وفي دورها الثوري التاريخي، هذان الوحدة والدور اللذان يعبر عنها، بشكل خاص، حزبها في التزامه بالجمع بين الفكر الثوري والممارسة الثورية. غير أن الصراع بين الطبقات والفترات الأخرى، في هذا التحالف، وداخل كل واحدة منها، هو الأكثر حدة، في كلتا عملية التهايز عن الطبقة العاملة والانتقال إلى مواقعها» (ص ٧٨).

لا مأخذ لي على ما ورد في هذا النص من أفكار توضح طبيعة العلاقة بين أطراف التحالف الثوري، وتردها إلى أساسها الموضوعي المادي في البنية الطبقة للمجتمع، وإلى تعقد حركة الصراع الطبقي فيه. إلا ما ورد فيه من تأكيد لوحدة الطبقة العاملة وانسجامها في مصلحتها وفي دورها التاريخي، يكاد يكون إيمانياً، أو أقل للتلطيف، بعيداً عن الواقع الفعلي، في تحرّكه عنه، كأنه تأكيد لمبدأ نظري على هذا الواقع أن يستجيب له ويتنظم به، أكثر منه للواقع الفعلي نفسه. ومتى كانت الطبقة العاملة، في لبنان أو في سواه من البلدان العربية وغير العربية، موحدة منسجمة كما يتمنى لها الرفيق مروءة، وتمني لها معه، أن تكون؟ لم تكن وحدة الطبقة العاملة يوماً معطى من معطيات الواقع التجاري، أو منطلاقاً، أو قاعدة للصراع الطبقي. لقد كانت دوماً نتيجة نضال ثوري دؤوب. بل إن وحدتها الطبقة هذه التي تجد تعيرها المارси الثوري في وجود حزبها ونهاجه هي، بدورها، نتيجة نضال داخل الحزب نفسه، ونتيجة صراع طبقي فيه، وفي المركبة الثورية بوجه عام، على الأقل بين نهجين سياسيين: نهج ثوري ونهج انتهازي، وليس سابقة عليه، أعني على هذا النضال. والرفيق مروءة نفسه يشير في نصه إلى هذا الواقع ويؤكد له، فلا يستقيم، حيثذا، منطق الفكر في نفسه إلا إذا أخذت وحدة الطبقة العاملة كغاية نضالية عكسته التحقيق، بسبب من ارتيازها إلى أساس مادي موضوعي هو الحاضر في المفهوم النظري لهذه الطبقة، أو في وجه منه، هو وجاه الاقتصادي، من حيث أن هذه الطبقة هي التي تحمل في علاقات الإنتاج، وبالتحديد، في عملية الإنتاج المادي، موقعاً واحداً هو موقع المنتاج المحروم من وسائل إنتاجه. إنها، إذن، في مفهومها النظري لهذا القائم بأساسه المادي، لا سيما في وجه آخر منه هو وجهه السياسي، منسجمة في مصلحتها وفي دورها التاريخي، وبالتالي، في موقعها وفكرها ومارستها، وفي حزبها المعيَّر، في وحدته الفكرية والسياسية والتنظيمية، عن وحدتها الطبقة، وفي نهجه الثوري الصحيح، عن الاتساق - أو الانسجام - بين موقعها الاقتصادي في البنية الاجتماعية القائمة، وموقعها السياسي في السيرورة الثورية، من حيث هي الطبقة الميمونة النقيس.

وفي هذا أيضاً تأكيد لضرورة التمييز بين النظري والسياسي، في ضرورة الربط بينهما. وما إدخال الرفيق مروءة برأفه هذا، لا في الفكر ولا في الممارسة.

أثبتُ النص السابق، على طوله، لأرى، من زاوية أخرى، إلى العلاقة بين أطراف التحالف الثوري، وبين هذا التحالف والتحالف المسيطر. لقد قلت إن الصراع الطبيعي في المجتمع قائم دوماً، في شتى مراحله، وعلى امتداد زمان نعط الإنتاج المسيطر الواحد، بين تحالفين طبقيين تقضي، في الرأسالية: البرجوازية والبروليتاريا، هو التناقض الدائم، فالتناقض بين التحالفين هو الرئيسي، في محور كل منها حول قطبه، الذي هو أحد طرفي التناقض الدائم. فضيلة هذا التمييز النظري المفهومي، بين التناقضين أنه يساعد على فهم تعدد السيرونة الثورية. فبرغم الأساس المادي الموضوعي للتحالف بين الكادحين، أي للتحالف الثوري، ولضرورة هذا التحالف، فإن قيامه ليس بالسهل. إنه تحقيق فعلٍ له، في ضرورته النظرية والسياسية، أو انتقال له، في السيرونة الثورية، من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، على حد التعبير التراخي، أو الأرسطي؛ أو من الموضوعي (الاقتصادي) إلى السياسي (المارسي). لا يكفي أن يكون التحالف ضرورياً حتى يصير فعلياً، فدون قيامه عوائق وعقبات أشار الرفيق مروءة، وأشرت، بدوري، سابقاً، إلى بعض منها. ما أريد الوقوف عنده الآن هو أن كلاً من قطبي الصراع الطبيعي، لكون هذا الصراع قائماً بين تحالفين، يعمل على عزل الآخر، وعلى أن يكون، بالمارسة، القطب، أو المحور لأوسع تحالف طبيعي ضد الآخر. والصراع هذا، كما سبق القول، صراع على السلطة: إما لتأييد الواقع القائم، وإما لتجيئه. فالبرجوازية (الكبرى)، قطب التحالف الطبيعي المسيطر، تعمل على تأييد سيطرتها الطبقية، بتأييد نظام هذه السيطرة. وشرط أساسى من شروط تأييد هذا النظام أن تجد الطبقات والثبات الوسطية في ديمومته مصلحة لها؛ أو أن يجد لوعيها الطبيعي، في شكل محدد منه هو شكل من أشكال الإيديولوجية المسيطرة، أن مصلحتها مرتبطة ببقاءه وديومته. كل الوسائل مشروعة، في ممارسة البرجوازية، لتأييد نظامها واستبعاد هذه الطبقات والثبات الوسطية، بل حتى أقسام من الطبقة

العاملة نفسها. كل الوسائل مثروعة، بما فيها الحرب الأهلية. وما الطائفية (نظام سياسي وإيديولوجي لسيطرة البرجوازية) سوى واحدة منها. تعدد الوسائل، تتبع مختلفاً، لكن المدف واحد: تأييد النظام بتعطيل سيرورة تغييره الثوري، لا سيما إذا كان هذا النظام في أزمة، وكان أمر تغييره مطروحاً في رأس القائمة من جدول أعمال الصراع الطبقي. وأنظمة البرجوازيات العربية جميعها في أزمة، وأمر تغييرها مطروح باللحاج،منذ أكثر من ربع قرن. وأذمتها، بارتباطها التبعي بالإمبريالية، جزء من أزمة الإمبريالية نفسها. لذا كان للصراع الطبقي، في كل من البلدان العربية ضد نظام سيطرة البرجوازية فيه، طابع ثوري معقد، من حيث هو، في آن، طابع خاص بشروط هذا البلد، في تفصيل الحركة الثورية فيه على الحركة الثورية العربية، وطابع كوني، في تفصيل الاثنين على الحركة الثورية العالمية. فكلما احتمل الصراع الطبقي في هذا البلد أم ذلك من البلدان العربية ضد البرجوازية المسيطرة فيه بسيطرة نظامها، احتمل ضد الرجعية العربية، ضد الإمبريالية، وبالطبع ضد إسرائيل أيضاً. والعكس صحيح كذلك: فكلما احتمل الصراع ضد الإمبريالية، احتمل ضد البرجوازية والرجعية وإسرائيل. ذلك أن نظام سيطرة البرجوازية (الكولونيالية) في بلد عربي ما كليمان مثلاً، أو مصر، هو نفسه النظام الذي فيه تمارس الإمبريالية سيطرتها عليه، وهو هو، وبالتالي، نظام تجدد التبعية. فالتحرر، إذن، من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقي يمر، كما سبق القول، بضرورة منطقة، بالتحرر من الإمبريالية، بل إنه هذا التحرر نفسه؛ كما أن التحرر من الإمبريالية، بقطع علاقه التبعية البنوية بها، يمر، بضرورة منطقة، بالتحرر من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقية، بل إنه هذا التحرر إياه. وسيرورة التحرر هذا، في وجهه الملتزمين في سيرورة معقدة واحدة، هي هي سيرورة التغيير الشوري في سيرورة الانتقال الكوني إلى الاشتراكية. هذا يعني، ببساطة، أن زمن الثورة في كل من البلدان العربية، وفيها جميعاً، منفتح، في شروط مختلفة متفاوتة، على كامل إمكاناته، بما فيها، بالطبع، إمكان فشل الثورة، أو انتكاسها، أو تعثرها، أو مراوحتها وتراجعها.

ولا أقول أبداً إنه منفتح على إمكان استحالتها. ذلك أن ما يظهر في شكل الاستحالة (معنى المستحيل) هو، بالضبط، عجز الشورة عن الاستحالة (معنى التحول) واقعاً فعلياً، وتأمينُ بهذا العجز إيه، لديه مة التجدد لأزمة البرجوازية ونظامها.

كل الوسائل مشروعة لسد الطريق على سيرورة التغيير الشوري وتطليها. ولعل خير وسيلة لذلك هي تعطيل دور الحزب الثوري، حزب الطبقة العاملة، في قيادة هذه السيرورة، وشلّه، بدفعه إلى الانحراف عن النهج الشوري الصحيح، والانزلاق إلى موقع النهج الانتهاري البرجوازي، واستشارة بدائل للطبقة العاملة وحزبيها، قادرة على قيادة السيرورة الثورية والانحراف بها عن نهجها الطبيعي، أعني الضروري، من موقع وجودها فيها، كأطراف من التحالف الطبقي الثوري. ربما كان هذا هو الخطأ الأهم الذي يتهدد السيرورة الثورية، لا سيما حين تكون شروط التغيير ناضجة: إنه، إن جاز التعبير، خطأ منها عليها. يعني أنه يتهددها من داخلها، حتى لو كانت البرجوازية الرجعية، بقيادة الإمبريالية وإشرافها المباشر، هي التي تستثريه وتغذيه، في أشكال شتى، معلنة وخفية. أما البديل، فجمعيها، على تعددها واختلافها، هي من تلك الطبقات والفئات الاجتماعية الوسطية التي يتجاذبها قطبا التحالفين التقليدين، المسيطر والثوري: البرجوازية والطبقة العاملة. لقد استخلصت البرجوازيات العربية، وسiederها الإمبريالية، دروساً غنية من تجربة ما سُميَّ، في حينه، في لغة سياسية غير دقيقة، «الأنظمة التقديمية»، ثم «الأنظمة الوطنية». من أهم هذه الدروس، إن لم يكن أهمها، هو أن الخطأ من هيمنة فئات وسطية غير هيمينة على موقع الهيمنة الطبقية في التحالف الطبقي الثوري، وبالتالي، على موقع القيادة الطبقية لسيرورة التغيير الشوري هو، في المقابلة، خطأ على هذه السيرورة أكثر منه على النظام البرجوازي. وبودي القول، بشيء من المبالغة، إنه خطأ على السيرورة الثورية لا على البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقية. حتى لو أسممت تلك الفئات في تقويض أركان هذا النظام، لفترة ما، وفي أشكال متناقضة. ولقد أسهمت،

بالفعل، في سيرورة تَوْقُّعْ (تحقيق) المطلق الداخلي للسيرورة الثورية. (مثلاً، في لبنان). لكن إسهامها الضروري هذا ليس مشروطاً بوجودها في موقع اليمينة، بل بالعكس تماماً، إن وجودها في هذا الموقع في التحالف الثوري هو الذي يعيق تلك السيرورة، ويرتّد حتى ضد إسهامها فيها، فتتحول السيرورة الثورية، حيثُّها، عن نهجها الثوري، بِهِيَّةِ تلوك الفنات غير اليمينية على موقع القيادة فيها، وتُنْتَلِّبُ بها - أعني بهذه اليمينة - سيرورة تجديد لنظام السلطة القائمة، في آلية أشرت سابقاً إلى طبيعة منطقها الداخلي، بدلاً من أن تكون سيرورة تقويض لأركان هذا النظام. هذا ما جرى مع رَدَّةِ السادات. وهذا ما يهدّد السيرورة الثورية في لبنان، بسبب من هيمنته قوى طائفية، هي من فئات وسطية غير يمينية، على موقع القيادة الطبقية في التحالف الثوري. ويصبح على التيارات الدينية في هذا التحالف ما يصح على تلك القوى الطائفية فيه، من كونها بذاته تسعى البرجوازية والإمبريالية إلى استئثارها ضد البديل الثوري الحقيقي، نقيس البرجوازية وناقض نظامها، عنيت الطبقة العاملة بقيادة حزبها الثوري.

قد يبدو هذا القول تعسّفياً؛ وهو، في وجه منه، كذلك، إذا نظر فيه بمعرض عن قول آخر ملازم له، هو تأكيد أن الموقف الفعلي لجماهير تلك التيارات هو في التحالف الطبقي الثوري، وأن هذه الجماهير دورها في سيرورة التغيير، وأنها، موضوعياً، حلقة للطبقة العاملة، وأن حزب الطبقة العاملة دوراً أساسياً في اجتذابها الضروري إلى التحالف الثوري، حتى ضد قياداتها السياسية أو الدينية. أما التناقض بين القولين، فهذا، وهو القائم بين الموقف الفعلي الذي تحمله هذه الجماهير في السيرورة الثورية - لا سيما في ممارستها العداء لإسرائيل والامبرالية، في أشكال خاصة بها ليست بالضرورة مفيدة للثورة، وربما كانت، غالباً، مضرةً بها -، والشكل المحدد من الوعي الاجتماعي الذي فيه تمارس صراعها الطبقي. وهو القائم، وبالتالي، بينها، كخلفاء ضروريين للطبقة العاملة، أساسين للسيرورة الثورية، ولنجاحها في تحقيق أهدافها، وبين قياداتها السياسية التي تأخذ، إيديولوجياً، شكل القيادات الدينية، والنهج السياسي لهذه القيادات. والتناقض

ذلك لا يظهر، بالطبع، في هذا الشكل إلا من موقع نظر الطبقة العاملة، بما هي البديل الثوري، أو محوره الاهمي، وبالتالي، من موقع نظر التحالف الثوري الذي تسعى إلى تجسيده، بالمارسة، مع تلك الجماهير، على قاعدة نهجها السياسي الثوري.

لكن لكل مقال مقاماً. لذا، أترك أمر هذا التناقض، في السيرة الثورية، بينها وبين التيارات الدينية، لبحث قريب لاحق، أستفيض فيه بحسب منطقه، وأعود إلى ما كنت فيه من نظر في أمر الفئات الوسطية لأقول، باختصار، ما يلي: لمن كانت هيمنة هذه الفئات غير اليمينة، عبر قياداتها السياسية، على قيادة السيرة الثورية، مضررة بهذه السيرة؛ معيبة ومعطلة لها، بل مضررة حتى بالصالح الطبقية الحقيقة لتلك الفئات، في تصادمها الفعلي بالنظام القائم، من حيث أن هيمنتها تلك تقود، في نهاية التحليل، بضرورة منطقها، إلى تأييد هذا النظام بدلاً من تغييره، في آلية حكمة أشرت إلى مفاصلها الأساسية؛ فإن وجودها - أعني وجود تلك الفئات - في السيرة الثورية، في تحالف ثوري مع الطبقة اليمينية النقipض، وعلى قاعدة النهج السياسي الثوري لهذه الطبقة، وهيمنتها السياسية بهيمنة هذا النهج، في التحالف الطبقي الثوري، ضروري لهذه السيرة.

في العلاقة بين اليمينة الطبقية والديمقراطية في التحالف الثوري

ثم إن هيمنة تلك الفئات على موقع اليمينة في التحالف، هي التي تقود، بضرورة منطقها نفسه، إلى تعطيل الديمقراطية الثورية، وإلغائها. فالفئات غير اليمينية لا تميّن سوى بالقمع، تمارسه في التحالف الثوري ضد أطراف هذا التحالف، لا سيما ضد الطبقة اليمينية النقipض وحزبيها، سواء من خارج السلطة، أو في السلطة، إن تمكنت من الوصول إليها. هذا مثل جميع الأنظمة «التقدمية»، أو «الوطنية»، بلا استثناء، في العالم العربي وغيره، في الماضي كما في الحاضر.

فمنطق هيمنة الفئات غير اليمينية هو منطق القمع نفسه، لا يشذّ عنه نظام. إنه القاعدة بلا استثناء. وهل يمكن من ليس بهيمني سوى بالقمع؟

صحيح ما يقوله الرفيق مروءة في قضية الديمقراطية: إنما يكون التحالف، على حد قوله، ديمقراطياً، وإنما أن يفتقد الديمقراطية. (ص ٧٨ - ٧٩). وصحيح ما يقوله في ضرورة أن تكون العلاقة بين أطراف التحالف ديمقراطية، وفي ضرورة أن تكون العلاقة بالجماهير كذلك ديمقراطية، حتى لا تطفى العفوية في حركتها - أعني في حركة الجماهير -. فيتهدد السيرونة الثورية، حيثذا، خطر انتشار التيارات الظلامية والعدمية فيها، وتعزز البرجوازية في جهاز الدولة البرجوازية. صحيح كل هذا. لكن غاب عن النظر في قضية الديمقراطية علاقتها الأساسية بقضية اليمينة الطبقية في التحالف الطبقي الثوري. غاب ما يجب قوله، وما هو، في رأيي، مبدأ تفسير ما نراه من ظاهرات مناهضة للديمقراطية، حتى في حدتها الأدنى، وفي مفهومها البرجوازي، في الأنظمة «الوطنية» جميعها بلا استثناء، وفي المناطق «الوطنية» من لبنان، جميعها بلا استثناء: إن هيمنة الفئات غير اليمينية على موقع اليمينة الطبقية في التحالف الثوري، وعلى موقع القيادة الطبقية فيه، وبالتالي على نهجه السياسي، هي التي تقود، بضرورة منطقها التناقضي الداخلي نفسه، إلى القمع، تمارسه، بالدرجة الأولى، ضد الطرف اليميني في التحالف: الطبقة العاملة وحزبيها الثوري. ذلك أن البديل الثوري، أي التقىض الثوري للتحالف المسيطر، ليس تحالفاً بهيمنة فئات غير هيمنة، ولا يمكن له أن يكون كذلك. حتى لو كان في واقعه التجاريبي كذلك، لأنه، حيثذا، محكوم بآلية انقلابه تقىضه، كما بيت أعلاه. البديل، أو التقىض الثوري ذلك هو التحالف الذي ليس بثوري إلا بهيمنة الطرف اليميني فيه، في نهج سياسي ثوري هو نهج التحالف، بما هو نهج الطبقة اليمينية التقىض. إن انتفاء الديمقراطية، بل قل للدقة، إن القمع الطبقي، بشتى أنواعه، هو الكل الضروري الذي تحدده العلاقة بين أطراف التحالف الثوري، هيمنة تلك الفئات غير اليمينية على موقع اليمينة في التحالف. وحدود هذا القمع هي، بالضبط، رفض الطبقة

الهيمنة النقيض له، وقدرتها على رفضه، بنجح سياسي هيمني هو، في مناهضته القمع بين أطراف التحالف، نجح هذا التحالف. إنه نجح ديمقراطي ثوري. فضفـانة الديمقراطية، كعلاقة سياسية ثورية بين أطراف التحالف، هي، بالتحديد، هيمنة الطبقة اليمينية النقيض فيه، بنجح هو نججه، من حيث هو نجها، والعكس بالعكس. فأنفيـنة لا تعني القمع إلا لطرف، أو أكثر، من أطراف التحالف ليس، بطبيعته الطبقية نفسها، هيـنـيا، وليس، بالتالي أهـلاـخـاـ. لكنـهاـ، في ممارسة الطرف اـهـيـمـيـ، هيـ، في مـبـدـئـهـاـ النـظـريـ، الـدـيمـقـرـاطـيـ الشـوـرـيـ بـعـنـهاـ، أو شـرـطـ أـسـاسـيـ من شـرـوطـهاـ، بماـ هيـ، بالـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ، اـحـتـرـامـ حقـ الاـخـتـارـ لـجـمـيعـ أـطـرـافـ التـحـالـفـ، فـيـ إـطـارـ وـحدـتـهـ، وـلـصـلـحـةـ السـيـرـوـرـةـ الشـوـرـيـةـ. هـكـذاـ يـجـبـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـكـوـنـ، حـتـىـ لـوـ كـانـتـ، فـيـ وـاقـعـهـاـ الفـعـلـيـ، فـيـ بـعـضـ التـجـارـبـ الشـوـرـيـةـ، غـيرـ ذـلـكـ. وـفـيـ هـذـاـ أـخـطـارـ كـبـرـىـ عـلـىـ السـيـرـوـرـةـ الشـوـرـيـةـ نـفـسـهاـ، كـمـ بـيـتـتـ، بـالـلـمـلـوسـ التـارـيـخـيـ، تـجـارـبـ ثـوـرـيـةـ مـتـعـدـدـةـ. ذـلـكـ أـنـ النـجـحـ الثـوـرـيـ الـحـقـيقـيـ هوـ، فـيـ مـارـسـ الـطـرـفـ الـهـيـمـيـ، نـجـحـ لـلـتـحـالـفـ. فـبـالـتـحـالـفـ تـكـوـنـ الشـوـرـةـ، وـلـاـ تـكـوـنـ بـدـونـهـ.

خاتمة: حركة التحرر الوطني في أزمة لأن الحركة الثورية فيها في أزمة.

إذا قورنـ ماـ قـيلـ بـاـ هوـ قـائـمـ، بـالـفـعـلـ، فـيـ وـاقـعـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ، لـأـتـ المـفارـقةـ كـبـيرـةـ بـيـنـ الـمـقـارـنـ وـالـمـقـارـنـ بـهـ. فـمـيـزـةـ الـحـرـكـةـ الـثـوـرـيـةـ الـعـرـبـيـةـ، وـمـيـزـةـ أـحـزـابـهاـ، هيـ، بـعـامـةـ، قـصـورـهـاـ الـفـاضـحـ عـنـ الـقـيـامـ بـدـورـهـاـ فـيـ تـدـعـيمـ أـسـسـ وـجـودـهـاـ عـلـىـ قـاعـدةـ نـجـحـ ثـوـرـيـ صـحـيـحـ هوـ نـجـحـ الطـبـقـةـ العـاـمـلـةـ فـيـ قـيـادـةـ سـيـرـوـرـةـ التـغـيـرـ الشـوـرـيـ. مـيـزـةـ الـحـرـكـةـ الـثـوـرـيـةـ الـعـرـبـيـةـ أـهـمـاـ، إـذـنـ، فـيـ أـزـمـةـ. وـأـزـمـتهاـ هيـ فـيـ قـصـورـهـاـ السـيـاسـيـ وـقـصـورـ أـحـزـابـهاـ عـنـ قـيـادـةـ هـذـهـ سـيـرـوـرـةـ. وـأـزـمـتهاـ هيـ السـبـبـ الرـئـيـسيـ فـيـ تـعـثـرـ هـذـهـ السـيـرـوـرـةـ، إـنـ لـمـ نـقـلـ فـيـ تـعـمـلـلـهـاـ. وـهـيـ الـتـيـ تـسـمـحـ، بـالـتـالـيـ، بـتـأـيـيدـ أـنـظـمـةـ

البرجوازيات العربية، وتؤمن لأزمة هذه البرجوازيات وأنظمتها ديمومة التجدد. هذا هو السبب الرئيسي لوجود حركة التحرر الوطني في العالم العربي في أزمة.

إن هذه الحركة في أزمة، لأن الحركة الثورية فيها هي في أزمة. فمأساة الثورة أن تكون أدلة الثورة عائقاً لها.

فهل ستكون الطبقة العاملة قادرة على تكوين حركة ثورية جديدة تقود السيرورة الثورية في الحركة التحررية الوطنية العربية؟

إنها قادرة على ذلك، إنما بقيادة أحزابها الراهنة، إذا استجابت هذه الأحزاب لضرورات هذه السيرورة الثورية؛ وإنما بقيادة أخرى، إذا استمرت قابعة في قصورها السياسي. فوجود تلك الحركة الثورية الجديدة بات ضرورة ملحة هي جديدة المرحلة في كل بلد عربي.

نِدَوَاتٌ

مهدى عامل
يشارك في ندوات حول:

- لينين والنشاط النظري
- تطور الفكر الماركسي بين منطق الوحدة ومنطق التمييز
- في الشروط التاريخية لطرح مشكلة الطائفية
- في موضوع: اللغة والباحث

لينين وأهمية العملية الشورية في تحقيق النشاط النظري

مداخلة: مهدي عامل

في الذكرى المئوية لميلاد لينين، عام ١٩٧٠، نظمت مجلة «الطريق» سلسلة ندوات ومحاضر خاصة، فكرية وسياسية، حول لينين وذكراه ونشاطه الثوري. منها ندوة شملت موضوعات لينينية عدّة، توقشت فيها ثلاث مداخلات أساسية في قضايا: التراث الثقافي - العمل بين الشباب - النشاط النظري. وكانت مداخلة مهدي عامل الأساسية بعنوان: «لينين وأهمية العملية الثورية في تحقيق النشاط النظري» - شارك في الندوة: مهدي عامل، جاد تابت، محمد ذكروب، بمداخلات أساسية. واشترك في مناقشة هذه المداخلات: سهيل طوبلة، الياس شاكر، انطون صيداوي، حكمت أمين، نزيه أبو حازم. وقد تحدث الرفق إبراهيم مصطفى باسم هيئة تحرير «الطريق»، ظارحاً على الندوة العديد من القضايا، ثم شارك في مناقشة سائر المداخلات. نكتفي هنا بشر نص مداخلة مهدي عامل، وكذلك نصوص كلمات الذين ناقشوها من المشاركين في الندوة - نُشرت وقائع الندوة كاملة مع سائر المداخلات في «الطريق» (العدد الأول - كانون الأول/يناير ١٩٧٠).

سأطلق في مداخلتي هذه من بعض الأفكار الرئيسية التي ذكرت في المقدمة، وخاصة من هذه القضية البالغة الأهمية، والتي تحدد لنا الملامح الأساسية للتفكير اللينيني، أي من قضية الارتباط العضوي بين النشاط النظري، أو الممارسة النظرية، والنضال العملي الشوري. لقد عبرَ لينين عن هذه القضية بقوله

الشهيرة: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية. في هذه المقوله نجد تحديداً واضحاً للأهمية العظمى للنشاط النظري في تحقيق العملية الثورية. في هذا الخط الأساسي من الفكر، يتفق لينين تماماً مع ماركس، بل إنه ينطلق من مقوله أساسية عند ماركس هي محور فكره: حين يرى ماركس أن الفلسفة لم يقوموا إلا بتأويل العالم وأن المهمة الآن هي تغيير هذا العالم لا تأويله، يضع، لأول مرة، للتفكير النظري هدفاً عملياً، فيربط نشاط هذا الفكر بالنضال الثوري. هذا لا يعني فقدان الاستقلالية النسبية للفكر النظري، بل بالعكس تحديد لتميزه. فارتباطه الضروري بالعمل الثوري لتغيير العالم هو الذي يبعده عن أن يصير في نشاطه الخاص تماماً أو مجرد نظر، كما كان في تاريخه منذ أفلاطون.

والذي يلقت النظر عند لينين الفكر أو لينين الفيلسوف، هو أن لينين لم يكن فيلسوفاً بالمعنى الجامعي أو الأكاديمي، أي بالمعنى البرجوازي للكلمة، فهو نادرًا ما كتب مؤلفات مستقلة في الفلسفة، كما هو الحال عند الفلسفه الجامعيين البرجوازيين. وهذا بالطبع لا يعني أن الفكر الفلسفى أو بالأحرى النظري العلمي، مفقود عنده. وهذا لا يعني أن الفكر عنده فكر «سياسي عملي» بحث، كما يرد إيدبوليوجيو البرجوازية، أي الفلسفه الجامعيون. فالتفكير الفلسفى عند لينين له طابع خاص يمكن معرفته من خلال عمارته للتفكير النظري. فإذا انطلقتنا من هذه المقوله الرئيسية: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية، يكون اهدف الأساسي من التفكير النظري عند لينين هدفاً عملياً، أي أن أهم الأساسى للممارسة النظرية هم عملي، يمكن تحديده كما يلي:

ما هي شروط تحقيق الثورة الاشتراكية؟ أي ما هي شروط تحقيق العملية الثورية لتغيير الواقع الاجتماعي؟ من هنا، أي من هذه التفصية العملية المطروحة على النضال الثوري، انطلق ماركس في تفكيره النظري، ومن هنا أيضاً انطلق لينين، ومن هنا أيضاً ينطلق كل مفكر ثوري. هذا المنطلق الذي يربط ممارسة الفكر النظري بالنضال العملي الثوري هو منطلق لينين، وهو الذي يساعدنا على

فهم ما قدمه لينين للماركسيّة على الصعيد النظري.

سأتناول مثلاً، ذكر في المقدمة، هو اكتشاف لينين لقانون تارخي هام جداً، هو قانون تناول التطور في تناقضات البنية الاجتماعية. أهمية هذا القانون تستوي على صعيدين:

أولاً، صعيد نظري: أهمية هذا القانون بالنسبة للنظرية الماركسيّة.

ثانياً، صعيد عملي: تحديد الشروط التاريخية التي تم فيها اكتشاف هذا القانون النظري.

إن هذا القانون بالذات هو الذي يحدد لنا نوعية البنية الاجتماعيّة حسب مفهومها الماركسي وفي اختلافها الجذري مع المفهوم الميغلي. فالبنية الاجتماعيّة عند ماركس، وكما تظهر بوضوح على ضوء القانون اللبناني، بنية واحدة شاملة، لكنها معقدة. فهي تضم مستويات مختلفة متناقضة: مستوى اقتصادي، سياسي، ايديولوجي . . . إلخ. وتعقد البنية الاجتماعيّة لا يمكن فقط في تعدد مستوياتها، - وإنما اختلفت جذرياً عن البنية الاجتماعيّة في مفهومها الميغلي - بل في اختلف مستوياتها من حيث وضع هذه المستويات فيها، أي في التناقضات التي تتولد بين هذه المستويات في تطور البنية الواحدة. وهذا ما يفسر لنا الاستقلالية النسبية في تطور كل مستوى من هذه المستويات ضمن البنية الاجتماعيّة الشاملة.

كما أن هذا القانون يفسر لنا قضية بالغة الأهمية سواء على الصعيد النظري أم، خاصة، على الصعيد العملي للنضال الشوري: إن في البنية الاجتماعيّة الواحدة، في كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخي ، تناقضات كثيرة. غير أن هذه التناقضات ليس لها الأهمية نفسها من حيث فعاليتها، أي من حيث قوّة تأثيرها على الحركة التاريخية، كما أنها لا تستوي على مستوى واحد في البنية الاجتماعيّة. فلا بد، في كل مرحلة تاريخية، من التمييز فيها بين تناقض رئيسي وتناقضات ثانوية ضمن الإطار الواحد للبنية الاجتماعيّة، أي ضمن إطار التناقض

الأساسي الذي يحدد، بشكل ثابت، طابع البنية الاجتماعية. لن أدخل هنا بالتفاصيل، بل أكتفي بالإشارة إلى أهمية هذا القانون وضرورة الاعتداد عليه في فهم تطور التناقضات الاجتماعية للقيام بالنضال العملي.

إن قانون تفاوت التطور هذا يبيّن لنا كيف أن لينين استطاع أن يحدد نظريًا من خلال الممارسة النضالية، أي من خلال النضال الثوري، إمكانية قيام ثورة اشتراكية في بلد واحد. وعلى ضوء هذه الإمكانيات النظرية، تحددت الثورة كضرورة عملية لا بد من تحقيقها. وهنا، يجب أن نؤكد بكل قوّة على عدم وجود تناقض، حول هذه النقطة بالذات، أي حول قضية قيام الثورة الاشتراكية في بلد واحد، بين ماركس ولينين، بالرغم مما قاله ماركس عن إمكانية قيام هذه الثورة في البلدان الرأسمالية المنظورة. إن قانون تفاوت التطور في التناقضات الاجتماعية قانون ماركسي صاغه لينين نظريًا على ضوء التجربة التاريخية للإمبريالية كأعلى مرحلة تطور الرأسمالية. وهذا القانون هو الذي يحدد إمكانية الثورة في بلد واحد وفي شروط تاريخية محددة. فالثورة ليست نبوءة أو وحىً آهياً، بل هي تحديد علمي لتطور تاريخي موضوعي. وهي لا تصرير إرادة واعية فعالة لتبديل العالم إلا لأنها ضرورة واقعية، أي ضرورة في الواقع. فلا تناقض إذن بين ماركس ولينين، بل حركة لفکر واحد يتعمق، ويخضع في تطوره لضرورة الواقع التاريخي، لا «لحربة» الذات المجردة.

إلى جانب هذا، لا بد من الإشارة إلى كيفية اكتشاف لينين لهذا القانون، أي إلى الشروط التاريخية التي تحققت فيها هذه الممارسة النظرية للفكر الليني. لم يكن هذا القانون التاريخي نتيجة جلهد فكري مستقل عن النضال العملي، بل أتى كحل نظري لمشكلة عملية طرحتها النضال الثوري في روسيا: هل الثورة الاشتراكية ممكنة في بلد واحد - روسيا القيصرية - وكيف الوصول إلى تحقيق هذه الثورة؟

إن العمل الثوري يفقد فعاليته ويتحدد كردة فعل أخلاقية يائسة إذا لم يستند

في ممارسته إلى إمكانية نظرية، أي إلى تحديد علمي للواقع التاريخي. والعمل الشوري عند ماركس وعند لينين أبعد ما يكون عن التمرد الأخلاقي. وإنه يستمد فعاليته من القاعدة العلمية التي يستند إليها. إنه عمل ثوري لأن الوعي العلمي للواقع هو الذي يقوده. من هنا كان ارتباط التفكير النظري عند لينين بالواقع الاجتماعي التاريخي ضرورة نظرية وعملية معاً. فالممارسة النظرية عنده كانت ترد على حاجة عملية ثورية، كما كان الأمر عند ماركس. لذلك نجد لينين في ممارسته النظرية، شديد الانتباه للشروط التاريخية الجديدة التي هي حقل فكره ونضاله. هذه الشروط لم تكن عاملة للشروط التي تحقق فيها النشاط النظري عند ماركس. الشيء الجديد الذي استحوذ على تفكير لينين هو انتقال الرأسمالية في تطورها إلى مرحلة الإمبريالية. إن ظهور الإمبريالية في تطور الرأسالية إذن هو الشرط التاريخي لاكتشاف لينين قانون تفاوت التطور. أما الشرط النظري لاكتشاف هذا القانون فهو الممارسة النظرية في إطار الفكر الماركسي.

و هنا لا بد من الإشارة إلى أهمية هذا القانون في فهم تطور مجتمعاتنا، في فهم التطور التاريخي الخاص للمجتمعات الكولونيالية. إن العلاقة الكولونيالية التي تربط البلدان المستعمرة بالبلدان الاستعمارية هي وجود تاريخي خاص تميز هذا القانون الليبي الذي نحن بصدده. ومن المستحيل عملياً ونظرياً فهم هذه العلاقة وفهم تطورها إذا لم نفهم هذا القانون الليبي بشكل ليبي، أي بالشكل الذي فهم فيه لينين فكر ماركس، أي بهذا الشكل الذي يكون فيه الفكر النظري في يقظة دائمة وفي انتباه حاد لاختلاف عناصر الجهة في التطور التاريخي. إن العلاقة الكولونيالية وجود تميز لهذا القانون الليبي يعني أنها علاقة تضم البلدان الاستعمارية والبلدان المستعمرة في وحدة تطور واحدة هي وحدة تطور تناقضها تناقض، ليس بين طرف التناقض فحسب، بل في داخل كل طرف من طرف في هذا التناقض. التطور التناقض في كل طرف من طرفي التناقض ينحدر بالتطور التناقض للطرف الآخر وبحدده.

إن هذا القانون الليبي هو إذن الأساس النظري لفهم واقعنا الاجتماعي في

تطوره التاريخي التميز. وبهذا الشكل، يمكن القول إن من المستحيل عملياً ونظرياً أن نفهم واقعنا الاجتماعي وأن نحوله ثورياً إذا لم نعتمد في هذه العملية الواحدة المزدوجة على الفكر الماركسي، وعلى الفكر اللبناني أيضاً، أي على الفكر الماركسي اللبناني. فهذا الفكر هو شرط إمكانية فهم مجتمعنا، وبالتالي تحويله ثورياً.

لقد انطلقت من نقطة أساسية عند لينين: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية، أي أني انطلقت من الارتباط الوثيق بين النشاط النظري والنشاط العملي الثوري، وحاوت أن أبين كيف أن التفكير النظري، عند لينين، يعالج خاصة المشكلات الواقعية التي يطرحها النضال الثوري والتي تطرح على النضال الثوري. بهذا الشكل فقط يمكن الحفاظ على الارتباط البيني بين تطور النظرية وبين النضال العملي. بهذا الشكل فقط يمكن أن نفهم القاطع الأساسي الجذري الذي يفصل الفكر الماركسي اللبناني عن كل ما سبقه من فكر «نظري». إن الفكر «النظري» السابق لماركس وللينين لم يكن سوى تأويل للعالم، منصرف عن الواقع الاجتماعي في نشاط هو في جوهره تأملي، لأنصاره عن الهم العملي ليتحول العالم ثورياً. إن هذا الهم العملي لمارسة الفكر النظري هو الذي يضفي على هذا الفكر علميته، أو بالأحرى، هو شرط إمكان تحدد هذا الفكر كتفكير علمي. أما انصراف الفكر الفلسفـي عن العملية الثورية فهو الذي يجعل من هذا الفكر فكراً، في جوهره، إيديولوجياً.

إنطلاقاً من هذه العلاقة البينية بين النشاط النظري والنشاط العملي، يمكن أن نفهم كذلك شكل الممارسة الفلسفـية عند لينين، أو شكل ممارسته للتـفكير الفلسفـي. لقد اتخذت هذه الممارسة في الغالب عند لينين شكل الصراع الإيديولوجي. إن ما يختـرـه المـفـكـرون البرجوازيون عند لـينـين: (اتهـامـهـ الزـائدـ بالـردـ علىـ إيـديـولـوجـيينـ عـاصـرـوهـ، كـشـفـ الطـابـعـ الإـيـديـولـوجـيـ الطـبـقـيـ «ـلـاسـمـيـ»ـ الأـفـكـارـ الـفـلـسـفـيـ وـأـنـبـلـهـاـ، رـبـطـ الأـفـكـارـ الـمـجـرـدةـ الـمـزـهـةـ بـالـوـاقـعـ الـاجـتـاعـيـ الـمـادـيـ، إـلـهـارـ عـلـاقـةـ الـفـكـرـ الـفـلـسـفـيـ بـالـصـرـاعـ السـيـاسـيـ الـذـيـ هـوـ صـرـاعـ طـبـقـيـ، الطـابـعـ الجـدـالـيـ

العنيف لردود لينين إلخ . . .) إن ما يعتبرونه نقطة ضعف في التفكير النظري عند لينين، هو فعلاً نقطة القوة في تفكيره النظري، ونقطة الخلاف التي تفصل الفكر النظري عنده عن كل فكر إيديولوجي برجوازي. فلماذا اتخذت الممارسة «الفلسفية» عند لينين، في غالب الأحيان، شكل الصراع الإيديولوجي؟

كل فلسفة، كما حددتها ماركس، إيديولوجية، وكل إيديولوجية تعكس واقعاً طبقاً معيناً، وصراعاً طبيعاً معيناً. وذروة التضليل في الفكر الفلسفي أن يظهر وكأنه بعيد غريب عن الإيديولوجية، بعيد غريب عن الصراع الطبقي الواقعي. لينين ليس فيلسوفاً بهذا المعنى، لأنه، كثوري وكمنظر علمي، يرفض التضليل الإيديولوجي وبخاربه ليكشفه على حقيقته، شكلاً من أشكال الصراع الطبقي. لينين يرفض «اللعبة» البرجوازية الفلسفية ويريد اقلاع جذورها الإيديولوجية الطبقية ليكشفها على حقيقتها. من هنا أن حقد الإيديولوجيين البرجوازيين، فلاسفة الجامعة البرجوازية. ومن هنا أن صراع لينين لهم. إن الممارسة الفلسفية عند لينين صراع إيديولوجي ضد الإيديولوجية البرجوازية التي تخفي وراء قناع الفلسفة المجردة، لأن الصراع الإيديولوجي كما فهمه لينين على حقيقته شكل من أشكال الصراع الطبقي. والصراع الطبقي في أساسه صراع سياسي (لذلك نجد في مختلف كتابات لينين طابعاً سياسياً يتميز به فكره الضالي العلمي)، إلا أنه يتخذ شكلاً متعددًا كصراع إيديولوجي مثلاً. والمهم الأساسي عند لينين في ممارسته للصراع الإيديولوجي، هو اظهار الحد الفاصل بين الوعي الطبقي الثوري البروليتاري، أي الوعي النظري العلمي، وبين مختلف أشكال الوعي الاجتماعي الطبقي غير البروليتاري. هذا الحد الفاصل ضرورة نظرية وعملية للقيام بالنضال الثوري والاستمرار به. كل ذلك يشير إلى أهمية الوعي الطبقي في تحقيق العملية الثورية.

للتأكيد على ضرورة الوعي الطبقي كوعي نظري علمي للقيام بتحقيق العملية الثورية، نورد هذا النص للينين. يقول لينين:

«كل عبادة Culte لغفوية الطبقة العاملة، كل تقليل من دور العنصر الوعي - أي من دور الاشتراكية الديمقراطية (يقصد لينين هنا الحزب الشوري)، يعني بحد ذاته نقوية لتأثير الإيديولوجية البرجوازية على العمال».

ما معنى هذا النص؟ الثورة ليست غفوية، والوعي الظيفي الثوري لا يأتي الطبقة العاملة بشكل عفوي، بل يأتيها من الخارج، أي من طليعتها، الحزب الشوري، الذي هو مثل لها ومنتبع منها. فإذا تركت الطبقة العاملة بلا حزب، أي إذا فصلت عن وعيها الثوري وعن أداة توعيتها الثورية، لسوفت نصالاتها عند مطالب اقتصادية إصلاحية، ولما صارت نصالات سياسية، أي لما وعى الطبقة العاملة دورها التاريخي في عملية التحويل الشوري للمجتمع. فالحزب هو مكان تبلور الوعي الظيفي الثوري وهو أداة توعية الطبقة العاملة، من هنا أنت ضرورة الصراع الإيديولوجي لسيطرة الإيديولوجية البرجوازية على وعي الطبقة العاملة ولاستحال بذلك تحقيق العملية الثورية لتحويل المجتمع إلى مجتمع اشتراكي. فالثورة نتيجة لصراع طبقي، أي لصراع بين تناقضات اجتماعية تقودها الجماهير إلى نقطة حلها من خلال أشكال وعيها لها. الحزب الثوري إذن هو الشكل الفعال لوجود الوعي الظيفي الثوري. هذه النقطة الأساسية تضيء لنا المقوله الليينية التي اطلقتها منها: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية. إن المعنى السياسي، أي النضالي هذه المقوله هو: لا حركة ثورية بلا حزب ثوري.

أريد أن أورد في هذا الصدد نصاً آخر لماركس، مأخوذًا من كتابه: «صراع الطبقات في فرنسا». يحاول ماركس في هذا الكتاب أن يحمل التجربة التاريخية للبروليتاريا سنة ١٨٤٨ ، في ثورة شباط البرجوازية وفي أيام حزيران الدامية.

يقول ماركس:

«... وهكذا، نستطيع أن نفتر سهولة كيف أن بروليتاريا باريس جاهدت

لتكون الغبة لصلحتها إلى جانب مصلحة البرجوازية، بدلاً من أن تطلب مصلحتها كالمصلحة الثورية للمجتمع نفسه، وكيف أنها أنزلت العلم الأحمر أمام العلم المثلث الألوان». معنى ذلك أن نجاح ثورة شباط هو في الحقيقة فشل ثوري لبروليتاريا باريس، لأن الوعي الظبيقي الثوري عند هذه البروليتاريا لم يتبلور، مع أنه ضرورة أساسية لتحقيق العملية الثورية. لقد خاضت البروليتاريا في شباط العملية الثورية إلى جانب البرجوازية بدلاً من أن تقوم بذلك ضد البرجوازية. هذه الببلة، أو هذا الغموض في الوعي الظبيقي كان من العقبات الرئيسية التي منعت البروليتاريا من تحقيق العملية الثورية في شباط ١٨٤٨ . وفي مكان آخر من كتابه المذكور، يبين لنا ماركس كيف أن نجاح ثورة شباط هو فشل للوعي الثوري للبروليتاريا، وكيف أن فشل الثورة البروليتارية في حزيران هو في الحقيقة نجاح للوعي الثوري لهذه الطبقة. فالبروليتاريا خاضت في حزيران وحدتها الثورة ضد البرجوازية، فكان ذلك نجاحاً لها بالرغم من فشل حركتها الثورية، لأنها، لأول مرة في تاريخها، قامت بحركة ثورية مستقلة، فوعلت الضرورة التاريخية، من خلال نضالها الثوري، لاستقلال وعيها الظبيقي عن بقية الطبقات.

هنا نصل إلى نقطة جديدة هامة يمكن أن يكون حولها التباس. إن الاستقلال في الوعي الظبيقي عند البروليتاريا لا يعني مطلقاً أن الثورة الاشتراكية البروليتارية، وبقيادة البروليتاريا، يجب أن تتحقق مع البروليتاريا وحدتها. بل بالعكس، إن تحقيق هذه الثورة لا يتم إلا بتحالفات طبقة معينة، مختلف من بلد لآخر حسب الشروط التاريخية لكل مجتمع. إلا أن الشرط الأساسي لتحقيق هذه الثورة يبقى دائمًا: ضرورة القيادة البروليتارية لهذه الثورة.

إذن، إقامة الحد الفاصل بين الوعي البروليتاري والأشكال الأخرى للوعي الظبيقي هو شرط لإمكان إقامة التحالف الظبيقي بين البروليتاريا وبقية الطبقات المساعدة لها، كالفلاحين مثلاً أو البرجوازية الصغيرة. وهذا التحالف الظبيقي يكون دوماً في شروط تاريخية محددة. فإذا نحن أخذنا بعين الاعتبار استقلال

الوعي الطبيعي عند البروليتاريا من غير أن تتبه لضرورة التحالف الطبيعي، نصل إلى ما يسمى باليسارية، أي إلى استحالة الثورة الاشتراكية، لأن الثورة الاشتراكية لا تقوم بها البروليتاريا وحدها، بل بتحالفها الطبيعي مع طبقات اجتماعية أخرى يجب تحديدها في شروط تاريخية معينة. أما إذا تجاهلنا هذا الخد الفاصل في الوعي الطبيعي عند القيام بالتحالف الطبيعي بين البروليتاريا وغيرها من الطبقات الاجتماعية، كالبرجوازية الصغيرة مثلاً، التي يجب أن تتحالف معها، فإننا نصل إلى ما يسمى بالاتهازية، أي إلى عدم توضيح هذا الشرط الأساسي لتحقيق الثورة الاشتراكية، والذي هو ضرورة القيادة البروليتارية لهذه الثورة التي لا تم إلا في تحالف طبيعي محدد، في تحالف طبيعي مع البرجوازية الصغيرة، كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية مثلاً. إلا أن هذا التحالف يكون في شروط معينة أى ذكرها في قسم من مقالات «الأخبار» الأخيرة.

وفي نهاية هذه المداخلة يمكن القول بأن الفكرة الغالبة عند لينين هي الارتباط العضوي بين التفكير النظري والفضل العملي، وضرورة الانطلاق دوماً من الواقع في تطوره التاريخي، لأن هذا الواقع العملي هو مقياس لصحة النظرية وفعاليتها في تغيير العالم، أي لتحديدها كسلاح رئيسي في العملية الثورية لتحويل الواقع الاجتماعي.

مناقشة لمداخلة مهدي عامل

■ إبراهيم مصطفى:

- المجال مفتوح الآن للمناقشات والأسئلة والمداخلات حول المقدمة وحول مداخلة مهدي بشأن «أهمية النظرية والنشاط النظري للينين في الميدان العملي» على رجاء أن تكون المناقشات مختصرة قدر الإمكان... .

■ سهيل طويلة :

- عندما تكلم مهدي عن قانون تفاوت التطور في البلدان الرأسمالية الذي اكتشفه لينين استعمل صيغة تختلف نوعاً عن الصيغة التي أوردها لينين. فقد تكلم مهدي عن التفاوت داخل البنية. طبعاً أنا لا أتفق التفاوت في التطور داخل البنية في المجتمع الرأسمالي. على أن لينين تكلم عن تفاوت التطور بين البلدان الرأسمالية. وإذا صح التعبير بين بنيويات رأسالية يمكن أن تكون متشابهة.

فالسؤال هنا هو: ما هي العبرة من طرح القضية على أساس أن التفاوت هو داخل البنية الواحدة، وما هو الاستنتاج الذي نتوصّل إليه من طرح المسألة بهذا الشكل.

■ مهدي عامل :

- إن طرح قانون تفاوت في تطور التناقضات داخل البنية الواحدة له هدف أساسي: تحديد هذا القانون على صعيد نظري وكيف أن البنية الاجتماعية هي بنية واحدة، ولكنها معقدة، ذات مستويات عديدة متناقضة، وأن تطور مستوياتها مختلف. وهذا شيءٌ أساسيٌ لفهم قضية التناقضات الرئيسية والثانوية وتحركه وتقليل التناقض الرئيسي من مستوى إلى مستوى آخر ضمن البنية الاجتماعية الواحدة.

وهذا يعني أنه من الممكن في مرحلة معينة من تطور المجتمع أن يستوي التناقض الرئيسي على الصعيد الإيديولوجي أو يمكن في مرحلة ثانية أن يستوي التناقض الرئيسي على مستوى سياسي إلى غير ذلك. وهذا يساعدنا على فهم المسألة الوطنية في مجتمعاتنا. ولكن يمكن أن نعمم القانون. فعظامة لينين هي في الإمكانية التي يعطيها الفكر اللبناني لهم واقتنا الاجتماعي، وإن كان مختلفاً عن الواقع الاجتماعي الذي حلله لينين فاستطاع، انطلاقاً من تحليله، أن يحقق الثورة.

فالملصود هنا ليس تمجيد فكر لينين، بل المقصود أن نأخذ في حيويته وإن عرف كيف نعتمد عليه في تحقيق هدف مشترك هو الثورة الاشتراكية. فعند لينين مثلاً قضية قانون التفاوت في التطور، لتأخذ مثال قانون تفاوت التطور بين البلدان الرأسمالية في مرحلة الإمبريالية وإمكانية الحرب الاستعمارية بين البلدان الاستعمارية نفسها. فمن خلال هذا القانون بالذات يمكننا فهم مشكلة هي مشكلة بلادنا، ونعني بها العلاقة الكولونيالية، وكيف ترتبط بلداناً مع الاستعمار وكيف تتطور بشكل تفاوت وما هو شكل التفاوت في التطور بين بلداناً والبلدان الاستعمارية ضمن وحدتها البنوية.

■ سهيل طويلة:

- أريد أن أعلق الآن على فكرة، أرى أنها مهمة، وقد وردت في مداخلة مهدي، وتعمد أهميتها هذه إلى كونها ترتبط بموضوع مداخلته وهي بالعلاقة بين النظرية الثورية والنشاط العملي. فقد تحدث عن أهمية الوعي الثوري في صفوف البروليتاريا، وأنه بدون هذا الوعي من غير الممكن أن تحدث الثورة. وأشار أن هذا الوعي يأتي إلى البروليتاريا من الخارج، وحدد بالضبط أنه يأتي من حزبها الذي هو طليعة الطبقة العاملة. أعتقد أن هذه الفكرة صحيحة جداً ولا بد من التأكيد عليها وذلك بسبب محاولات التشويش التي تقوم بها بعض الزمرة «اليسارية»، لا بقصد إدخال الوعي النظري إلى صفوف الطبقة العاملة وبلورها هنا. الوعي بل يهدف محاربة الأحزاب الطليعية للطبقة العاملة. أي أننا عند بحثنا قضية دمج الحركة العفوية للطبقة العاملة، أو الحركة الثورية العفوية بصورة عامة بالوعي النظري نواجه في الظروف الحالية تياراً تحريفياً يسارياً يحاول أن ينقض الأسس المنهجية لنظرية ماركس ولينين.. إن محاربة الاتجاهات التحريفية «اليسارية» عند زمر «اليساريين الجدد»، وخاصة بالشكل التروتسكي الذي تبرز فيه، لا يعني ولا يمكن أن يعني التقليل من دور المثقفين في عصرنا، لأن خيرة المثقفين، مدفوعين بتفكيرهم العلمي، يتوجهون إلى تبني المواقف التي تحددها النظرية

الماركسيّة الليبّيّة. إن قصدنا هو رسم الإطار الصحيح لدور المثقفين كفئة اجتماعية في النضال الطبقي الجاري على الصعيد العالمي والمحلّي بين الاشتراكية والرأسمالية.

■ إبراهيم مصطفى:

- إن فكرة تفاوت تطور التناقضات في البنية الاجتماعية الواحدة معقولة صحيحة من وجهة النظر الماركسيّة الليبّيّة. ولكنني اعتقاده أنه ليس هناك من جديد أقى به لينين. فالتناقضات في المجتمع كانت محددة أو مشخصة - وخصوصاً في المجتمع ليس فقط بالإشارة إليها ولكن أيضاً في المستويات المختلفة لتطورها - من قبل ماركس الذي سبق له ورأى أن ليس كل التناقضات تتطور. وإذا استخدمنا اللغة السياسيّة في هذا المجال - تؤثّر في كل مرحلة بالدرجة نفسها التي تؤثّر فيها التناقضات الأخرى. ولكن على النظري الثوري أن يحدد، بصرف النظر عن التأثير المباشر للتناقض المعين في فترة معينة على الجماهير في تعبتها أو في توجيهها، درجة أو مكان هذا التناقض في بنية العلاقات الاجتماعيّة في مجتمع معين.

فمن الواضح تماماً في الوقت الراهن أن التناقض الذي تولده العلاقة بين الشعوب العربيّة والإمبرياليّة - التناقض الوطني - هو عruk ومعيّن للجماهير بشكل أكبر وأوسع من التناقض بين البروليتاريا من جهة والبرجوازية والإمبرياليّة من جهة أخرى. ففي هذه المرحلة إذن، فإن التناقض المعين أو المؤثر هو التناقض الوطني أو التناقض مع الإمبرياليّة حول القضايا الوطنيّة. ولكن الفكر الماركسي الليبّي عند تحديد مكان التناقض الوطني في هيكل العلاقات الاجتماعيّة يرى أن هذا التناقض أدنى درجة من التناقض الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية. لأن التناقض الوطني يؤدي إلى القضاء على النفوذ السياسي والاقتصادي للإمبرياليّة دون أن يستبع، على الأقلّ نظرياً - في السابق كان أصح

من اليوم - تحويل اجتماعي يفسح المجال لتطور القوى المتنجة في البلد - وهنا استند على قول الدكتور مهدي، فإذا تطورت القوى المتنجة، قبل الحرب العالمية الثانية في بلد أسرع من البلدان الأخرى، في حين مستعمراتها أقل، أي امتدادها الحيوى أقل، قد يحصل عندها تناقضات بينها وبين الدول التي كانت مستعمراتها ومدعاها الحيوى أوسع قبلاً، فتحدث الحروب الاستعمارية، وهكذا، فباستنتاج قانون التطور المتفاوت بين البلدان الإمبريالية، استنتجلين أولى حتمية الحروب بين الاحتكارات والدول الإمبريالية، وكانت هنا نقطة الإدانة الرئيسية للرأسمالية، كسبية للحروب العالمية؛ وكان هذا الاكتشاف العلمي أيضاً قوة تعبوية ضد الرأسمالية وضد الإمبريالية، ونتيجة التفاوت في التطور بين البلدان الإمبريالية فإن تحرك الطبقة العاملة داخل كل بلد مختلف عن البلد الآخر؛ فالبروليتاريا الألمانية مثلًا في سنوات ١٨ - ١٩، كانت تتحرك بقوة أكبر من البروليتاريا الإنكليزية، حيث كان للإمبريالية الإنكليزية ثلاثة أرباع المستعمرات، وكانت قادرة وبالتالي على تقوية الاتجاهات الإصلاحية داخل الحركة العالمية، الإنكليزية، وقدرة على إجهاض النضالات الثورية داخل هذه الحركة العالمية، في حين أن مثل هذه الإمكانية لم تكن موجودة عند الإمبريالية الألمانية، وبالإضافة إلى ذلك كانت المانيا على مقربة من مركز ثوري، روسيا السوفياتية، مما كان له أثر على البروليتاريا الألمانية أكثر مما أثر على البروليتاريا الأخرى. وكان هناك إذاً عوامل مختلفة تؤثر على نمو الحركة الثورية داخل البلدان الرأسمالية بشكل متفاوت، من هنا يمكن الاستنتاج، أنه نتيجة تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي بين البلدان الرأسمالية، وجدت إمكانية نضوج الثورة في بلد قبل البلدان الأخرى أو في مجموعة من البلدان قبل المجموعات الأخرى.

وأتصور هنا أن هذا الاكتشاف العلمي الجديد، كان في أساس العمل لإنجاح ثورة أكتوبر في بلد واحد، وهنا كانت نقطة الفراق المبدئية بين الليينية والتروتسكية، وهنا كانت بداية نقطة الصدام بينهما. فالتروتسكية بالاسم تقييد بماركس، وقد أشار الدكتور مهدي مع هذا المجال وبشكل صحيح جداً، أنه

لكي تستخدم الماركسية في فهم ظاهرات عصرنا، فيجب أن نفهم الليبرالية أيضاً ونستخدمها - فلا يمكن الفصل بين الليبرالية والماركسية، في حين كانت التروتسكية تسعى بتمسكها الشكلي بنظرية ماركس عن الثورة العالمية والثورة في كل محل، للجم البروليتاريا الروسية ومنعها من استخدام هذا القانون الجديد، قانون التفاوت في تطور الرأسمالية، ومن أن تحقق ثورتها في بلد واحد، في روسيا. واستمرت التروتسكية، لتسجع مع نفسها، وبانتصار الثورة، تحاول أن ترمي الثورة في طريق المغامرات، فتخنقها باسم مصلحة ما يسمى الثورة العالمية، وفي الحقيقة كان هذا الاتجاه، اتجاه مغامرة واتجاه جمود عقائدي أو اتجاه نفسير ميت للروح الثورية مع الماركسية. وإننا نلاحظ هذه الظاهرة حتى في المرحلة الحالية، بين التيارات التروتسكية والتياارات المغامرة، لهذا أرى أنه من الواجب عدم الدمج بين قانون التناقضات المختلفة الموجودة في البنية الواحدة، وتفاوت تطورها وتاثيرها على المجتمع، وبين قانون التطور المتفاوت للرأسمالية بين البلدان المختلفة. فكل منها يمكن أن تكون أساساً لاستنتاجات مختلفة عن الاستنتاجات التي تقوم على أساس النظرية أو التناقض الآخر.

■ جاد ثابت :

- إذا حددنا داخل البنية الواحدة، المستويات المختلفة. اقتصادية سياسية فكرية إلخ، فإن ذلك في رأيي غير كاف، إذ يجب أن نحدد أي مستوى منها هو المحدد في آخر المطاف، مع اعطاء المستويات الأخرى استقلاليتها النسبية. وإن انتقال التناقض الأساسي، بالضبط من مستوى إلى مستوى يحدده في آخر المطاف تطور التناقض الاقتصادي، وهذا يسمح لنا أن نفهم وفي فترة معينة أنه، مع تأزم التناقضات على مختلف مستويات البنية الاجتماعية الواحدة، يبرز تناقض رئيسي، تبرز حلقة ضعف أساسية في البنية، فيصبح بإمكانية الثوري تعبئة الجماهير حولها من أجل ضرب البنية القائمة، وليس من الضروري أن تكون نقطة الضعف أو حلقة الضعف هذه على المستوى الاقتصادي، يمكن أن تكون سياسية، أو على

مستويات مختلفة، ولكن وفي آخر المطاف، فإن تطور المستوى الاقتصادي هو الذي حدد مكان نقطة الضعف، دون أن ينفي ذلك إمكانية ضرب هذه الحلقة، وهذا صحيح في الداخل، وعلى المستوى العالمي، إذا أخذنا مثلاً سلسلة الإمبريالية العالمية وحلقة الضعف فيها أو في بلد معين، حيث تتطور التناقضات على مستويات مختلفة وبدرجات متفاوتة، يمكننا في فترة معينة تحديد تناقض رئيسي وتعبئته الجماهير حوله. فبهذا الشكل عملياً، يمكن كما اعتقد وجود العلاقة بين المستوى الاقتصادي والمستويات الأخرى وتتطور التناقضات المختلفة من تناقضات رئيسة وثانوية.

■ محمد ذكرهوب:

- أحب أن أشير إلى مشكلة أخرى تطرحها مداخلة مهدي عامل. فخلال تحديده لمكان فكر ماركس ولبنين ورد ما يُفهم منه تأكيد على «الفصل» أو «القطع»، ما بين الفكر الماركسي اللبناني، والفكر السابق له. هنا أحب أن استفسر، بهدف الوصول إلى تحديد دقيق وواضح للمسألة. فنحن نذكر أقوال لبنين نفسه حول موضوع ارتباط الثقافة المعاصرة، والماركسيّة نفسها، بمجموع الثقافة الإنسانية والمنجزات الفكرية السابقة، حيث يقول إن الماركسيّة، والثقافة البروليتارية وبالتالي، هي خلاصة تطور، أو تسويع، لمجموع التراث الفكري والمعرفي والثقافي لمختلف عصور الإنسانية، ويحدد أكثر عندما يقول حرفياً: «إن الماركسيّة هي مثال على كيفية ظهور الشيوعية من جمل المعرف التي اكتسبتها الإنسانية». لهذا لا بد لنا أن نوضح بشكل دقيق معنى كلمة «الفصل» أو «القطع» بين الماركسيّة اللبنانيّة والفكر السابق لها، فقد أفهم مسألة هذا الاختلاف، أو القطع، بأنه اختلاف بالمنهج، وبالمفاهيم، وبالطريقة، ما بين الماركسيّة اللبنانيّة والفكر السابق، وهذا طبيعي، على أن الماركسيّة اللبنانيّة قد استخدمت بالفعل - وما كان يمكن لها إلا أن تستخدم - كل المكتسبات والمنجزات التي حققتها الإنسانية في ميادين الفكر والمعرفة والثقافة إجمالاً، وربطت هذا كلّه بتطور الواقع

الموضوعي، وبالنشاط العملي، فاختلت هنا مع الفكر السابق، من حيث النهج ومن حيث هذا التوحيد العضوي بين الفكر والواقع العملي. على هذا الأساس أرى ضرورة التدقير، لأن كلمة «الفصل» أو «القطع» مع الفكر السابق قد توحى بأن الماركسية الليبية انبثقت من العدم، وقد يؤدي بنا هذا إلى العدمية التي كان ليبيين يعذرون منها دائياً، وبماربها دائياً، كما نرى في معركته الشهيرة مع جماعة «الثقافة البروليتارية».

■ مهدى عامل :

- من الممكن هنا الرد بسهولة على قضية الفاصل بين الفكر الماركسي الليبي والفكر السابق له، بقوله ماركس رقم ١١ حول فوبرباخ والتي ذكرتها المقدمة عن قضية تغيير العالم بشكل ثوري، ولكن القضية أنه هنا تكمن النقطة الأساسية، فبدون الخوض بالتفصيل، فإن النقطة الأساسية هي أن شكل طرح المشكلات تغير، وليس فقط الحلول لمشكلات سابقة، كما يقول ماركس في «الإيديولوجية الألمانية» فإن التضليل في الفلسفة الألمانية لم يكن في الحلول التي أعطيت لمشكلات فلسفية بل كان في هذه المشكلات نفسها، في كيفية طرحها، يعني في الأرض التي طرحت عليها. ويعجرد أن تطرح القضايا النظرية على صعيد عملي تضليل ثوري حصل الانقطاع ما بين هذا الفكر الثوري وما بين الفكر الإيديولوجي غير العلمي السابق له.

وعلى الصعيد النظري البحث، هناك فارق جذري، ومطلق، كما يسميه التوسيّر، ما بين ماركس وهيغل، في قضية البنية الاجتماعية وفهم ماركس ولينين من بعده لقضية البنية الاجتماعية. من المستحيل عند هيغل أن يكون هناك أي تسلسل في مستويات البنية الاجتماعية أي من المستحيل أن يكون عند هيغل مستوى محدد في النهاية، وهو المستوى الاقتصادي بالنسبة للبنية الاجتماعية حسب مفهومها الماركسي.

و حول هذه النقطة بالذات أريد أن أضيف، ضرورة عدم الخلط بين التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي، والتناقض الثانوي. فالتناقض الأساسي هو التناقض الاقتصادي الذي يحدد الإطار العام لتطور التناقضات الاجتماعية على مختلف مستوياتها ضمن مرحلة تاريخية معينة بحدتها أسلوب أو نظام الإنتاج الاجتماعي. من الممكن ضمن هذا الإطار أن نقول إن التناقض الرئيسي يستوي دائمًا على المستوى السياسي في البنية الاجتماعية ولكن أشكال هذا التناقض الرئيسي مختلف، أحياناً يتخذ شكل تناقض ديني وإن كان في حقيقته سياسي، أو بشكل تناقض إيديولوجي وإن كان في حقيقته سياسي، وهذه هي مقوله ماركس في أن التاريخ هو صراع طبقات.

■ إبراهيم مصطفى

- لقد كان في طريقة طرح السؤال على مهدي عامل محاولة تحمل أقواله، أكثر مما تحمله هذه الأقوال. ولعل الالتباس هنا في الحقيقة كان في صعوبة إيجاد الكلمة الدقيقة من حيث الترجمة، فكيف تترجم هذه الكلمة، «فصل» أو «قطع» وما المقصود بها، هناك كلمة «انعطاف» واستخدام هذه الكلمة قد يكون صحيحاً. وهذا لا يعني «الانقطاع»، بل يعني تغيير كيفي في اتجاه تطور الفكر، وهو أمر طبيعي. ومعنى الانعطاف، يمكن في أن марكسية تطرح القضايا وتخللها وتستخرج من هذه القضايا استنتاجات تختلف نوعاً وكيفاً عن كل الفلسفات القدية.

لقد ذكر مهدي عامل ما قاله ماركس بشأن فويرباخ في البند 11 عن مهمة الفلسفة في السابق حيث كانت تفسير العالم وكيف أصبحت مهمة تغييره. ولكن ماركس أيضاً، وفي المكان ذاته، يتحدث عن الشيء الذي لم يكن موجوداً قبل ذلك الحين، فقد كان هناك أناس كثيرون ماديون ودياليكتيون ولكن في ميدان الطبيعة، وعندما تنتقل القضية إلى المجتمع يتحولون إلى مثاليين. وفويرباخ

أحدهم. هذا الانعطاف الأساسي وضع علم التاريخ على أسس مادية بشكل منسجم إلى النهاية، هو الانعطاف الذي حدث. ولكن هل بدأ ماركس من الصفر؟ طبعاً لا! فقد استند على كل من الاقتصاد السياسي الإنكليزي، والفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والنظرية الاشتراكية الفرنسية، فهناك إذن استمرارية معينة ولكن هناك انعطاف أيضاً. فلا عدمة إذن ولا قطع.

أما نظرية ماوتي تونغ في هذا الصدد عن القطيع مع الماضي فهي أبغض أشكال تحجيم الجمود العقائدي، وهي ظاهرة نراها الآن حتى في عالمنا العربي. فهل هناك توارد في الأفكار، أم هو اقتباس متداول بين ماوتي تونغ وبين عناصر لم تكن يوماً ثورية، بل كانت ذاتاً معادلة للماركسيّة وتأتي اليوم فتبيني أفكار ماوتي تونغ؛ ويمكن اعطاء أمثلة لبنانية لأمثال هؤلاء، دون حاجة للتسمية؛ أفكار تقول مثلاً أنه لخلق عصر عربي جديد ينبغي إعدام الماضي كله، والخلاص من هذا الماضي بشكل تام، بكل تقاليده وبكل ما هو موروث!. وهي نظرية موجودة، وخطرة، وعملياً هذه هي العدمية. وهي ليست ماركسيّة ولا لينينيّة، بالرغم ما تحويه من استشهادات بماركس.

تطور الفكر الماركسي بين منطق الوحدة ومنطق التمييز

(ندوة)

عام ١٩٧٧ أعدت مجلة «الطريق» محوراً خاصاً مهتماً بعنوان «القضايا الراهنة لتطور الفلسفة الماركسية»، ونشر في العدد الخامس - السادس (عمرز/أب ١٩٧٧). وكان من ضمن مواد هذا المحور الخاص، ندوة نشرتها المجلة تحت عنوان «تطور الفكر الماركسي بين منطق الوحدة ومنطق التمييز».

شارك فيها العلماء بحثاً وتدریجاً في حقوق الفلسفة وعلم الاجتماع والنظرية السياسية، ودار النقاش فيها حول الأفكار التي تتكرر في مختلف مواد الملف، وخاصة حول ميادين إسهام الماركسية اللبنانية في تطوير الفكر العلمي عامة وفي ظروف لبنان خصوصاً. وقد تركز النقاش، حول وحدة الفكر الماركسي وتعاليه من حيث تفاوت تطوره الذي يبدو في الظاهر «جغرافيّاً». وحول النتائج الماركسي - اللبناني، في تناوله لواقع تفاوت التطور، ليطل على المهمات الفكرية الخاصة التي يواجهها الفكر الماركسي - اللبناني عندنا. شارك في النقاش في مكتب تحرير المجلة كل من: د. حسين مزروء، د. مهدي عامل، شهيد داغر، غازي بطار، الياس شاكر. - نورد هنا وقائع تلك الندوة التي كان لمهدى فيها مشاركة فعالة:

١. شاكر: لست بالطبع بحاجة إلى التذكير بأهمية التعميق والتطوير الدائمين للفكر الماركسي، بالنسبة لمن يعتبرون أنفسهم - كماركسيين لبنانيين - في الصفوف الأولى من قوى التغيير الديمقراطي والثورية في العالم، وفي وطنهم بشكل خاص.

من الذي يقوم بهمّة التعميق والتطوير هذه في صياغة الفكر الماركسي - اللبناني في جانبه المتعارف على اعتباره من اختصاص الفلسفة؟ طبعاً الحركة الثورية بكلّة فصائلها. أما فيما يخص الفلسفة كميدان متخصص: «الفلسفة»، نقصد أصحاب «الاختصاص» بمعنى الشوري الذي قصده ماركس في «م الموضوعات عن فويرباخ»، وعلى وجه التحديد في الموضعية (١١)؛ «القد اكتفى الفلسفة حتى الآن بتفسير العالم، في حين أن المطلوب تغييره» في ضوء ذلك ينبغي التوضيح الدائم لخصوصية النشاط الفلسفـي في الفكر الماركسي: مكانه، لحظاته... .

يقول إنجلز: إن الفلسفة، كميدان خاص، تحفظ نفسها - مع تحفظ إنجلز إزاء هذا «الاحتفاظ» - بعلم المنطق والديالكتيك بعد أن طرحتها العلوم الطبيعية والتاريخية من الطبيعة والتاريخ. وهنا ينبغي طبعاً ألا تفهم صياغة إنجلز هذه في معزل عن الموضعية (١١). في ضوء هذه الموضعية لا تعود الفلسفة منفصلة عن الصراع الطبيعي بمختلف وجوهه: الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي. وفي الوقت نفسه تطرح المهمة الدائمة في إقامة الحد بين الإيديولوجية والعلم في خضم مسيرة المعرفة إلى الإمام، مما يتطلب تجديداً لما هو إنعكاس وهي للواقع الموضوعي من جهة ومحاولة رسم الحدود المتغيرة بين الحقيقة النسبية والحقيقة المطلقة من جهة ثانية. وهنا تترسخ علمية الفلسفة الماركسيـة في ضوء «إضافة» لينين (أي صياغته النظرية لما كان مضموناً في الممارسة النظرية لماركس وإنجلز): قانون تفاوت التطور. إنه قانون يظهر العلاقة المادية الديالكتيكية بين العام والخاص في الواقع الملمس. فتفاوت الحركة الواعية لتغيير العالم، ينعكس في تشعب وتفاوت تطور العلوم الخاصة من جهة، وفي تعدد وتغاير مهارات الحركة الثورية في عصرنا حسب المناطق والمراحل من جهة ثانية.

إن هذه النظرة لا تبسط الأمر على الإطلاق، إنما هي إذ «تعقلـه» تظهر في الوقت نفسه إمكانية الفكر في فهم وضبط القضايا العلمية والاجتماعية التي

يواجهها الماركسيون، كما يواجهها أو يهرب منها غير الماركسيين. إنها النظرة التي تؤمن بالشروط الذاتية للقوى التقدمية والديمقراطية الثورية للانخراط في حركة التغيير الموضوعية والفعوية. فهذا «التعقد» و«التشعب» الظاهريان يشيران إلى غنى الواقع الذي يفوق ثصوراتنا عنه، وإلى زيادة الإحاطة به في خضم العملية الثورية نفسها.

إننا نطمح في هذا اللقاء إلى تبادل للآراء بصورة أولية في القضايا الراهنة التي ينبغي على الشغل الفلسفى الماركسي - الليبى أن يواجهها، وفي منهجية حل هذه القضايا. ويمكن تلخيص ذلك في بعض الأسئلة:

١ - ما هو المشترك والمتأثر في المهمات الراهنة للتغيير الاجتماعي لدى مختلف فصائل الحركة الثورية، في ضوء وحدة العالم وتفاوت تطوره؟

٢ - هل هناك شيء، ننتظره من الفلسفة عندنا، ضمن أولويات ميادين العلم من جهة، وفي حل قضايا الحركة الثورية، وحول أيام قضايا بالذات؟

٣ - هل هناك (وهذا وجه آخر للسؤال نفسه) ما يقدمه الفكر الفلسفى ، وما يقدمه المفكرون الثوريون للفكر الفلسفى ، بخصوصيته ، في بلادنا ، لقاء انخراط هذا الفكر في النشاط العملي الثورى ؟

هذه أفكار أولية وأسئلة، وهي ليست إجبارية، لا حصرأ ولا تدرجأ في الأولويات، تهدف فقط إلى فتح النقاش ضمن إطار سياسي ونظري متفرد عليه، إنطلاقاً من كونية الماركسية - الليبية، وفي المجال السياسي، أعميتها، ومن اللغة المشتركة، الماركسيـ الليبية، بين فصائل الحركة الثورية الثلاث التي تتحدد بتفاوت مهماتها التاريخية: منظومة البلدان الاشتراكية والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية والديمقراطية الثورية في حركة التحرر الوطني.

ح. مروة: لكي يتحدد الكلام ينبغي أن نحدد أولأ نوع الفلسفة: هناك

فلسفة ذات طابع علمي وفلسفة ذات طابع غير علمي . وهذا يؤدي إلى أن نحدد العلاقة بين الفلسفة والعلم في الفلسفة الماركسية .

النقطة الثانية: العلاقة بين الإيديولوجية العلمية والإيديولوجية غير العلمية ، فكى نعرف بالتحديد وجه الصراع الإيديولوجي ، ينبغي أن نحدد لماذا إيديولوجية البرجوازية غير علمية .

هذه نقطة انطلاق لوضع القضايا المطروحة وتحديد مدى الشغل الفلسفى حول هذه القضايا .

م. عامل: كل بداية هي بداية تاريخية: تاريخ طرح المشكلات . تاريخ التساؤلات . فمن أين نطلق في تفكيرنا الماركسي نحن الشيوعيين .

ما هي خطة انطلاق الفكر في ممارستنا الفكرية المعرفية . من أين نبدأ ، وهذا أهمية بالغة في تحديد قربه وابتعاده من الماركسي اللينينية .

من أين نبدأ في عملية إنتاج فكرنا الماركسي والاستمرار في إنتاجه؟ .

إذا ألقينا نظرة على المشكلات المطروحة وعلى الأسئلة التي طرحتها د. حسين مروة ، نجد أن هناك قضية أساسية مطروحة على الوجه التالي :

ما هي العلاقة بين وحدة الفكر الماركسي التي هي كونية ، والتي تؤكدها باستمرار ، وبين قانون أساسى من قوانين الماركسي اللينينية والذي هو تفاؤت التطور سواء في حركة تطور الفكر أو في حركة تطور المجتمع . القضية تظهر كقضية علاقة تناقض .

بتعبير آخر : نحن نؤكد أن ثمة قوانين عامة كونية للديالكتيك تشمل المجتمع والطبيعة والفكر وهي كما يسمى واحدة . نؤكد ذلك إنما في الوقت نفسه يتبيّن بالمارسة أن القضايا الفكرية المطروحة على هذا الفكر الواحد في قوانينه الكونية

تختلف من بلد لأخر باختلاف الشروط التاريخية.

فكيف نفك علاقه هذا التناقض بين وحدة الفكر وطابع الاختلاف في القضايا المطروحة عليه بسبب مادية الاختلاف بين بلد وآخر.

من أين نبدأ في التفكير الماركسي ومن أين يبدأ فكرنا الماركسي لكي يكون ماركسي؟.

هل نريد أن نصل إلى تأكيد التمايز بين فكرنا الماركسي والقوانين الكونية أم أن القضايا الأهم هي البحث عن شكل الاختلاف الذي به تمايز هذه القوانين.

أعطي مثال التجربة الكورية. هل ندرسها للوصول إلى أن نقول: «هل رأيت أيها القارئ أن القوانين هي نفسها التي تكلمت عليها الماركسية اللينينية». هل أكون في هذه الحال قد أنتجت معرفة؟ ومهمة المفكر الماركسي أن يبتعد.

أم انتلاقاً من تأكيدي على وجود القوانين الكونية أبحث عن التمايز. إذا نحا الفكر إلى منطق التمايز يكون مثاليًّا وإذا نحا إلى منطق التمايز بالقبض على الخصائص المميزة الملموسة يكون بالعكس مادياً.

١. شاكر: إن تناوت تطور الحركة الثورية العالمية، يؤدي إلى نضج تناوت للقضايا الفلسفية التي تطرح على الشيوعيين. وموضوعنا في هذه الندوة هو محاولة التمايز ما يوجد وما يميز الفكر الماركسي. وانطلاقاً من هذه النظرة نحاول أن نرى التمايز. إن شكل الطرح يحدد حل المشكلة. تطلق من أن هناك وحدة فكر ماركسي - ليني. وهناك تمايز وبينون هذا التمايز لا يوجد إنتاج فكري علمي. التمايز قائم ليس من رغبة ذاتية بل من تناوت في التطور وتناوت موضوعي في الحركة الثورية. لكن كذلك الوحدة، الكونية، ليست ناتجة عن رغبة ذاتية.

ح. سروة: أشار إلياس شاكر إلى أن شكل طرح المشكلة يحمل حل

المشكلة. جاء على لسانه أن المشكلة هي تحديد العلاقة بين وحدة الفكر وغاياته، أي بين العام والخاص. وتحديد العلاقة هذا يمكن من زاويتين: من زاوية التناقض في المطلق الصوري، أو من زاوية التناقض في المطلق الديالكتيكي. والصيغة التي سمعناها من مهدي وضعنا في الخيار بين الكونية، التمايز، وبين الاختلاف. وهو وضع مثالي يجرنا إلى التناقض في المطلق الصوري. ولذلك يجب أن نلتجأ إلى المطلق الديالكتيكي في تحديد العلاقة بين الوحدة والتمايز في الفكر الماركسي.

إن علاقة التناقض هذه في المطلق الديالكتيكي هي تناقض يؤذى إلى حل ديداكتيكي، إذا اعتربنا أن علاقة العام بالخاص ليست من قبل التناقض الصوري، بل علاقة متشابكة ديداكتيكية، أي أن العام لا وجود له إلا من خلال الخاص. فالتمايزات إذن هي من قبل الخواص (جمع خاص) التي يوجد فيها الكوني أو العام. وما يليد من تناقض، في الواقع، ليس تناقضًا غير قابل للحل، إذا لاحظنا هذا التحديد في علاقة العام بالخاص. لذلك يمكن أن نجمع بين وحدة الفكر الماركسي وبين التمايزات الناشئة عن تفاوت تطوره في الحركة الثورية وفي نضج الفكر الثوري. وينبغي أن لا تتوقف طويلاً عند هذه المشكلة، لأنه في المطلق الديالكتيكي يمكن حلها.

من ثم ننطلق إلى هذه التمايزات التي تضع أمامنا مهمتنا في إنتاج الفكر الماركسي عن طريق النظر إلى ما نضج لدينا من تطور في الفكر الماركسي وفي الحركة الثورية في بلادنا.

في ضوء تحديد هذا النضج سواء في الفكر أو في الحركة الثورية، نعود إلى تحديد المهمات المطلوبة منا في إنتاج الفكر الماركسي على الصعيد المعرفي أو على صعيد الحركة الثورية.

غ. بيطار: أريد هنا التأكيد على جانب من مداخلة د. مرورة وهي أنه إذا كانت مداخلة مهدي قد وضعتنا بين خيارين، وقد حدد اختياره في مداخلته

بالقول إن منطق التميز والاختلاف هو الذي يفرض نفسه كشرط لتقدم الفكر الماركسي عامة وبالنسبة لنا بإطار الفكر العربي، فاعتقد أنه يوجد، نوع من الأزدواجية بطرح المشكلة، أي جعل المشكلة إما أبيض أو أسود، وخاصة عندما يقول إن في منطق التمايز تكمن النتيجة المثالية في التفكير الفلسفى. اعتقد أن المثالية، إذا أردنا أن نستعمل هكذا تحديدات، تكمن في أزدواجية الطرح، وتجاوزها يكون في رؤية العلاقة بين هذين المنطقتين بكونها لحظتين في حركة الفكر. أكتفى الآن بالقول بأنه توجد ضرورة في حركة الفكر خاتمين اللحظتين.

م. عامل: أريد أن أوضح المشكلة التي أطّرحت. ثمة اتفاق بيننا على أن للتفكير الماركسي في مبادئه الأساسية وحدة يتماسك بها. هي وحدة هذه النظرية الماركسيّة - الليبية في قوانينها العامة، من حيث هي قوانين حركة تطور المجتمعات. ومتقون أيضاً على أن ثمة تفاوتاً في تطور الحركة التاريخية لهذه المجتمعات، وفي تطور الحركة الثورية نفسها.

كل ما أريد أن أقوله هو التالي: بحكم هذا التفاوت في التطور التاريخي، تطرح علينا في مجتمعاتنا مشكلات محددة، تختلف عن تلك المطروحة في مجتمعات أخرى، وبالتالي على الفكر الماركسي أن يجاهد طبيعة الاختلاف في هذه المشكلات، وأن يقيض عليها كي يوضح، للممارسة الثورية وفي الممارسة الشورية، الطريق الفعلي لمعالجة هذه المشكلات، وبالتالي ينطلق بالضرورة من منطق الاختلاف في معالجة هذه المشكلات، لأن منطق الاختلاف هو بالتحديد المنطق الدياليكتيكي.

أنا مع د. حسين مروة بأنه يجب عدم إقامة هذه الثنائية بين الكوني والخاص، والنظر في هذه العلاقة في ضوء المنطق الدياليكتيكي، الذي هو منطق الاختلاف. حيث تتصبح المشكلة المطروحة علينا، كما حددتها د. حسين مروة هي التالية: حيث نريد أن نتّبع فكرنا الماركسي في إطار مارستنا الثورية صنف الحركة

التحررية للشعوب العربية، كيف نتتج هذا الفكر؟ وفي مجاهدة آية مشكلات عملية ينبع هذا الفكر؟ وما هي المهام المطروحة على هذا الفكر في عملية إنتاجه الماركسيّة؟

ما أريد أن أقوله هو أنه، برأيي، عملية إنتاج الفكر الماركسي في مجتمعاتنا في حركتنا الثورية التحررية تتطلب من ضرورة التفكير بالآلية حرفة التحرر الوطني.

ش. داغر: إذا كنا متفقين على علاقة العام بالخاص، كمشكلة فلسفية، يجب أن ننطلق من بعض المشاكل الملموسة. أنا أتفق مع مهدي عامل على بعض همومه التي ربما لم يعبر عنها. وهي أن انتاجنا لماركسي في بلادنا كان بشكل عام ينطلق ما هو كوفي. كثير من المسائل كانت مطروحة، مثلًا: حركة التحرر الوطني، الطائفية، الأشكال ما قبل الرأسمالية من العلاقات... هذه المسائل لم تكن مرتبة بسبب أخذنا كتاب «رأس المال» كنموذج. هذه المشاكل لم تكن مطروحة. كما وبالتالي لا تنتبه إلا للمسائل التي كانت مطروحة في الفكر الماركسي كما ورد عند ماركس والكلاسيكيين الماركسيين.

هذا هم مشروعًّا جداً. طالما نحن نواجه مشكلات مختلف، فالمشاكل التي لم ترد في النموذج يجب أن تؤدي بالضرورة إلى أن ننطلق من المنطق الذي يسميه مهدي منطق الاختلاف؟ هذه هي المسألة. لكن هل نبدأ دائليًّا من نقطة الاختلاف؟ كل مجتمع له مشاكل مختلف عن مجتمع آخر، ونعرف المقوله الليبية الأساسية بوجود الانطلاق من الواقع الملموس... هذه مشكلة مطروحة بالنسبة لنا وبالنسبة لغيرنا، بالنسبة حتى للكلاسيكيين الماركسيين الأوروبيين الذين كتبوا عنها. لا أرى من الناحية العملية، أن بعض المشاكل في بلادنا يجب أن تؤدي إلى منطق الاختلاف. لأن منطق الاختلاف يمكن أن يجر إلى مزائق.

م. عامل: ماذا يعني منطق الاختلاف؟ لن أطرح القضية فلسفياً، سأطرحها

سياسيًا، وتاريخيًّا ملموسياً. نحن ماركسيون، يعني نفكر بفكر الماركسية في معالجة مشكلاتنا المطروحة في حقل الصراعات الطبقية لمجتمعنا، وبالتالي حين نقول نحن ماركسيون ونعتمد الماركسيَّة - اللبنانيَّة في فهم هذه المشكلات، معنى ذلك أننا ننطلق من هيكل فكريَّة معينة تكونت في تاريخ الحركة العمالية العالمية، وفي تاريخ الحركة الثورية العالمية.

وفي تاريخ تكون النظريَّة الماركسيَّة - اللبنانيَّة من حيث كونها نظرية كونية، ننطلق من هذه الهيكلات الفكرية في معالجة مشكلاتنا، ونرى ما يلي: إننا في كل خطوة من خطواتنا الفكرية أو السياسيَّة، نصطدم بعوائق وصعوبات وكان هذه الأدوات الفكرية، التي نعتمدها والتي هي أساسية لإنتاجنا أي معرفة والتي هي المفاهيم الماركسيَّة، لأنها تشكل العائق الرئيسي أمام إنتاجنا فكرًا ماركسيًّا، أمام إنتاجنا المعرفة العلمية بمشكلاتنا. فما العمل؟

نحن موجودون كأننا في حلقة مفرغة. أساسى لنا اعتقاد هذه المفاهيم في معرفتنا واقع صراعاتنا الطبقية. إنما في اعتقادنا هذه المفاهيم، نتلمس كأننا هي العائق الرئيسي. لماذا؟ سأعطي مثالاً.

قال ماركس: إن التاريخ هو صراع الطبقات، والصراع الطبقي في المجتمع البرجوازي قائم بين البرجوازية والبروليتاريا. نأتي إلى المجتمع اللبناني، نصطدم بواقع تاريخي فعلى: ما هي الطبقة العاملة الموجزة في لبنان؟ كيف تركبت وتكونت تاريخيًّا؟ وما هي البرجوازية؟ نصطدم ملموسياً باختلاف هذه الطبقة العاملة والبرجوازية عنها في أوروبا، ونصطدم أيضًا باختلاف هو أن الصراع الطبقي يتحرك في لبنان في علاقته المحددة، بأشكال آخرى من الصراعات. وتظهر بمظهر الصراع الطائفى أو الوطنى أو غيره.. وبالتالي، هل يكفي أن نكرر المقوله الماركسيَّة حتى نقبض على هذا الواقع الاجتماعي التاريخي الملموس الذي هو لبنان؟ أم أن علينا أن نحرك رأسنا ونحرك هذه المفاهيم ونفرض عليها ضرورة التكيف مع هذا الواقع ومجابهه هذا الواقع. وإلا إذا لم

تكن قادرة على مجابته، لم تكن قادرة على أن تتعيز، بأشكال محددة منها في هذا الواقع فهي ليست بأدوات معرفية. في كل خطوة من خطواتنا، في ممارساتنا الفكرية وفي ممارساتنا السياسية نصطدم بعقبات هي مشكلات متميزة. هل يعني ذلك كما ذلك أنها منفصلة عن المشكلات العامة التي تملكتها الماركسية؟ هل يعني ذلك كما يقول الفكر القومي البرجوازي بأن علينا أن تكون فكرًا «نابعًا»، مختلفاً، قادرًا على تفهم هذه المشكلات؟ لا. لكن في انتلاقنا من هذا الواقع الكوني علينا أن نميزه. وأصلًا الفكر الماركسي من حيث كونه فكرًا ديناليكيًا هو الفكر الوحيد المستند على ما يمكن أن نسميه منطق الاختلاف.

ح. سروة: بهذا المعنى الذي شرحه مهدي في منطق الاختلاف، أتفاق معه. واتفاقي معه نابع من تجربتي في عملي على بحث تطور الفكر العربي، في بحثي للتشكيل الاجتماعية في الجاهلية العربية، أي القرن السادس الميلادي، وهو القرن الذي سبق ظهور الإسلام.

في ضوء التحديدات الماركسيّة الكلاسيكية للتشكيل الاجتماعية ولأجل تحديد نوعية التشكيل الاجتماعية التي سادت ذلك العصر الجاهلي، اصطدمت أيضًا بكيفية تطبيق الموضوعات الماركسيّة الخاصة بالتشكيل الاجتماعية. فلم أر في العلاقات الاجتماعية في الجاهلية وفي التركيبة الاقتصادية التي هي قاعدة للتشكيل الاجتماعية، لم أجده الصورة التي تحدد التسلسل التارميّي للتشكيل الاجتماعية كما حدتها الماركسيّة. فالعصر الجاهلي ليس عصر تشكيل الاجتماعية تصف بأنها تشكيل عبودية، ولا بأنها تشكيل الاجتماعية إقطاعية. هناك تخلخل أو زوال في النظام الطبيعي ونشوء شكل جديد من التشكيل الاجتماعية تتصف، بأكثر عناصرها، بالتجارية، فيها تداخل عبودي. وليس هناك بالطبع تاريخياً ما يقتضي وجود إقطاعية، في علاقة هذه الرؤية إلى العصر الجاهلي من هذه الزاوية، مع الصفات المحددة للتشكيلات الاجتماعية في الماركسيّة الكلاسيكية، لم أجده هناك

عائقاً من الوصف الماركسي للتشكيلات الاجتماعية التاريخية يحول دون رؤية هذا النوع من التشكيلة الجديدة: هناك علاقات متميزة في المجتمع متميزة . والتمييز بالطبع هنا تاريخي . ليس تميّزا ثابتاً وطبيعاً، بل هو تاريخي ، أي أن التشكيلة الاجتماعية التي تتطبق على التشكيلات الكلاسيكية الموصوفة في الماركسية، كان يمكن الاستارة بأن التطوير التاريخي في ذلك العصر لم يتضمن لوجود صفات كافية لنشوء تشكيلة اجتماعية تتطبق عليها تلك الصفات ، إنما كانت على طريق النشوء . فامكن في ضوء هذا الاختلاف وفي ضوء القوانين العامة للتطور التاريخي حسب الماركسية الليينية رؤية بدور تطور يمكن أن يصل إلى تشكيلة اجتماعية جديدة . وقد حدث بالفعل هذا التطور بعد ظهور الإسلام ، ومع تكون المجتمع الأموي ، والتطورات التي حدثت في هذا المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فبدأت تشكيلة اجتماعية جديدة تتطبق عليها صفة إقطاعية . في هذا النوع من الاختلاف التاريخي وعدم النضج التاريخي للتطور الاقتصادي والاجتماعي أمكن تلمس الواقع من خلال النظرية من جهة ، ومن خلال الحركة الخاصة المتميزة تاريخياً للتشكيلة الاجتماعية من جهة ثانية ، فلو أخذنا التشكيلة في معناها الجامد لافتتنا الواقع وركبنا عليه تركيبة ، إما إقطاعية وإما عبودية وإما مشاعية بدائية ... ، في حين أن ليس هناك مشاعية بدائية ولا إقطاعية ولا عبودية ، هناك وضع تجاري معينَ كان يخلق تطورات بطيئة ويوجد بدوراً لتطورات تؤدي إلى حدوث تشكيلة اجتماعية من نوع ينطبق عليه القانون العام .

نحن في الوقت الحاضر نحتاجون إذن للفهم الديالكتيكي للقوانين العامة من خلال التغيرات التاريخية في حركة تطور مجتمعنا من جهة ، وفي حركة تطور الحركة الثورية من جهة ثانية .

في صراع الطبقات كذلك ، وكما قال مهدي ، قانون لا شك أننا نعتبره صحيحاً . ولكن مع تعقد صفات الطبقات وعلاقتها بعضها بعض ، لا يمكن أن ينطبق قانون صراع الطبقات بشكل جامد ولكن بشكل ديالكتيكي متاحك وينظر

نظرة لهذا الاختلاف الذي لا يخرج بنا عن طبيعة القوانين العامة لحركة تطور المجتمع والحركة الثورية. لا شك في أننا عندما نتكلم عن الفلسفة الماركسيّة لا نتكلّم عنها كفلسفة ذات دور في ميدان مستقل عن الواقع. ولكن في العمل تعمها من خلال علاقتها بالتطور التاريخي. فمرة نتكلّم عن مسائل فلسفية في العلوم الطبيعية مثلاً، أو المسائل الفلسفية للهادىة التاريخية، أو النضال ضد الإيديولوجيات الفلسفية البرجوازية. فنحن إذا انطلقنا من واقعنا نجد أمامنا فعلاً مشكلة هي تحليل حركة التحرر العربية وفهم أشكال تطورها والأفاق التي تتجه إليها. نحن محتاجون إذن إلى استخدام المادىية التاريخية. لكن المادىية التاريخية لا يمكن أخذها دون اللجوء إلى الديالكتيك المادى لأنّه يعطينا التهيج للتخليل ويعطينا طريقة لفهم التناقضات التي يكشفها التحليل في المجتمع. هنا أيضاً نحصر إمكانية عملنا في إنتاج الفكر الماركسي، في القدرة على تحليل مجتمعاتنا في ضوء حركة التحرر الوطني العربية، وفي تعين الطريقة لحل التناقضات التي نراها في سيرورة هذه الحركة. ولكن هذا لا يعنينا كما قلت، عن استخدام الأدوات المفهومية للديالكتيك المادى.

إذن أنا اتفق مع مهدي في أن نحصر بحثنا في هذه الندوة في قضية حركة التحرر الوطني وفي مدى استفادتنا من الفكر الماركسي، ومدى إمكانياتنا في إنتاج الفكر الماركسي في ضوء سيرورة حركة التحرر الوطني العربية.

غ. بيطار: فيما يتعلق بموضوع بحثنا، اعتقد أن حصره بموضوع حركة التحرر الوطني، لا شك أنه لا ينفصل عن الاهتمام الفلسفى من الزاوية الماركسيّة، إنما هو حصر على كل حال، ففي موضوع حركة التحرر الوطني، يمكن أن نركز مثلاً على النظرية السياسية في الماركسيّة - الليبرالية و يمكن التفكير في ذلك من زاوية الفكر الماركسي الفلسفى أي المادىة الجدلية. وهناك قضيّاً أخرى لا تقل أهمية وأولوية عن هذا الموضوع، مثل موضوع التراث مثلاً، الإيديولوجية

كموضوع يشكل ميدانا لعلم مستقل مميز عن علم السياسة، له نظريته المميزة ربما. يمكن التفكير على هذا الموضوع، وبالتالي على نظرية هذا الموضوع من زاوية فلسفية بالذات. إلا إذا رأينا أن من موضوع حركة التحرر الوطني العربية يمكن أن نطل على المواضيع الأخرى.

١. شاكر: الأمثلة التي أعطيت تدل على أن الزاوية التي انطلقنا منها لا تزال بحاجة إلى بعض التوقف عندها، أعني ما قاله مهدي من أن المطلق الديالكتيكي هو منطق الاختلاف. نحن متفقون منذ البداية أننا ننطلق من الماركسية الليبية فيما يخص البدء من التمايل أم من الاختلاف. وبينما فيما قاله مهدي أننا لا نزال في مكاننا، وهذا لم يساعدنا في الخروج من المشكلة. إذا طرحنا القضية ضمن هذه الثنائية فقط، يمكننا العودة إلىلينين والقول بالمقابل إن منطق الديالكتيك هو هو منطق التمايل، مع التحفظ بأننا إذ نركز على التمايل، إنما نفعل ذلك ضد قول معين، أي في معركة، أي في صراع طبقي، بالضبط عندما يذكر العدو الطبقي على منطق الاختلاف. إننا في هذه الحالة لا نريد لنتهي الاختلاف إنما لنتؤكّد التمايل. مع الانتباه إلى أننا في خضم هذه المعركة يمكن أن نعرض إلى انتزلاقات التمايل. وهذا يتوقف على الانتباه إلى هذه الانتزلاقات خلال المعركة كماركسيين. طالما هناك صراع طبقي هناك معارك لا نحددها بشكل إرادي وذاتي. إن الماركسي يخوض المعارض ولا يتهاون. لذلك نطرح المسألة من جانها الثاني ونقول إن المنطق الديالكتيكي هو هو منطق التمايل. وأشار مهدي إلى الفكر القومي البرجوازي.

لا تزال المعركة الرئيسية حتى الآن هي ضد إيديولوجية الطبقة السائدة، ورغم كل كوسموبوليتية البرجوازية لا تزال في إيديولوجيتها القومية تقول بأننا مختلفون عن العالم، كذلك يمكننا أن نجير جميع أصحاب نظرية الطريق الثالث (يقولون: نحن مختلفون عن الرأسمالية وعن الاشتراكية) إلى الفكر البرجوازي الواحد. وبالتالي تطرح المشكلة هكذا: ضد الفكر الذي يحاول أن يضع حركة

التحرر الوطني - التي يشكل الماركسيون جزءاً لا يتجرأ منها - خارج الصراع العالمي ضد الإمبريالية.

المهمة الفكرية الأولى هي كسب معركة إظهار أن هذا المجتمع بالذات هو مجتمع رأسمالي وبالتالي أن الإيديولوجية السائدة في هذا المجتمع هي إيديولوجية رأسمالية، هي إيديولوجية الرأسمالية.

في هذا الإطار تأتي اللحظة الثانية في عملية خوضنا للصراع الطبقي، في الصراع الطبقي وليس في الفكر، وأوافق هنا على هم مهدي، أن نرى كيف يتمايز التمايز، كيف لا تظهر الوحدة في وحدتها. كيف أنها تظهر على السطح في الاختلاف. لقد أعطى مهدي مثلاً حول الطبقة العاملة اللبنانيّة. إنني أوافق على هذا المثل، لأن الفكر البرجوازي لا يزال يقول: لا نريد الاشتراكية لأن ليس هناك طبقة عاملة . وهو يلتقي في ذلك مع فكر آخر برجوازي صغير. يمكن هنا أن نطرح كافة التحفظات حول اختلاف وتمايز التكون التاريخي للطبقة العاملة في لبنان. لكن ظهور مفهوم الطبقة العاملة هو ما يشكل رؤيتنا لوحدة العالم، بتفاوت في ظهور مفهوم الطبقة العاملة. أما الاختلافات الأخرى فليست جوهريّة. تبدو «جوهرية» إذا فصلت عن عملية التفاوت الموضوعية. إذا أردنا بالتالي الكلام على المنطق الدياليكتيكي لا يمكن إهمال الطرح المتكامل للمسألة. إننا ننطلق من الشيء الذي يؤسس مادية الفكر أي وحدة العالم، المسألة مسألة موقف مادي. وينبغي لا تنجر في الأمثلة السياسية في حين أن المشكلة هي مشكلة فلسفية، والمسألة الأساسية في الفلسفة التي ينبغي لا تغيب، أي المسألة الموجهة، هي مسألة موقف المادي، الموقف المادي الدياليكتيكي الذي ينطلق من وحدة العالم، ووحدة العالم تكمن بالضبط في مادته.

وعدم رؤية هذه الوحدة يضعنا من البداية في موقف مثالي. ولا يجوز القول هنا بأننا نستطيع إعادة إنتاج الفكر كله لحسابنا، منها قيل هنا في «إعادة» الإنتاج، كي لا تصبح «إعادة الإنتاج» هدفاً لذاته. أي بحثاً يبدأ من الصفر، واعتقد أن

لا تختلف في ذلك.

التناقض في طرح المشكلة هو تناقض في حركة الفكر، في المنطق، لا يمكن فصله عن الصراعات الفعلية الدائرة في المجتمع. هو تناقض يتوجه الصراع الطبقي الذي نحن منخرطون فيه، ونحن في الوقت نفسه أدواته لا نقويه بالفكر من الخارج وحسب. هذا تناقضنا الذي لا يفاجئنا. نحن ننطلق من حد أدنى من المعرفة، هذا الحد الأدنى له تاريخ وبدون هذا التاريخ لا نستطيع أن نفك أصلاً ولا يمكن أن نطرح، ولو فرضاً وبشكل ديكاري، أنتا لا نعرف شيئاً ولا بد من الابتداء من جديد، وحك رأسنا. حك الدماغ هذا هو عملية لا تجري خارج الصراع الطبقي بل داخله. حتى المفكر المنعزل الذي «يمك» يكون في صدد خوض الصراع الطبقي، مع نفسه إذا صح التعبير، وما هذا بالتالي إلا إشارة إلى أنه لا يزال - وهذا تخذلنا - عند موقف «اللاأدري» في الفلسفة. نرجع من ماركس إلى هيوم، أي كما لو كنا لا نعرف أن الفكر الذي في رأسنا هو انعكاس الواقع المادي. هذا الموقف اللاأدري يمكن أن تستند إليه البرجوازية وتقوم بالعملية نفسها.

معركتنا بالتالي لا تجري في الفكر، بل في الصراع، في الواقع الملمس. في الصراع نحن تاريخياً منحازون إلى الموقف المادي، وينبغي أن نعرف كيف نستخدم المفاهيم والمقولات التي تقول بكل بساطة أنتا تعلموناها هي بالذات لأنها مطروحة في الصراع في حدود لستنا نحن الذين اخترناها.

هناك موقفان، الإيديولوجية البرجوازية من جانب ونحن من جانب. أما القول بأن المسألة لم تُحسم عندنا فلسفياً، فهو قول يتضمن تأجيلاً للصراع وبالتالي خروجاً من الصراع.

م. عامل: إن ما قاله الياس شاكر صحيح، إنني لم أتزحزح قيد شعرة عن

الموقف النظري الذي أحتله في أن منطق الفكر الماركسي هو بالتحديد منطق الاختلاف. فالقضية ليست لفظية، ولا ذهنية بحث. وهي في رأي لها علاقة بحركة صيورة هذا الفكر العلمي داخل حقل الصراعات الطبقية الذي فيه نجابة بشكل خاص الفكر البرجوازي منها اختلفت أو تعددت أشكاله.

ماذا يعني أن يكون الفكر الماركسي في منطقة اليداخلي فكر الاختلاف؟ هذا يعني بكل بساطة أن النظرية الماركسية تكونت أصلاً، مادياً وتاريخياً، وتطورت أصلًا في أساسها، مادياً وتاريخياً، ولا تزال تتتطور من موقع اختلافها مع كل ما سبقها من أفكار في تاريخ التطور الفكري البشري.

هذا الاختلاف الذي يربطها بما سبقها من أفكار يحدد أساسه بالتحديد في الاختلاف القائم بين البروليتاريا وما سبقها من طبقات ثورية، بين الثورة البروليتارية وما سبقها من ثورات في التاريخ البشري. فلمحة سريعة على تاريخ تكون هذا الفكر ترينا أنه كان عليه أن يقيم هذا الحد الفاصل المعرفي أي الحد الطبقي الفاصل بينه وبين الفكر البرجوازي، وكل محو، وانزلاق في خط المحو لهذا الحد الطبقي الفاصل بين الفكر الماركسي وفكير الطبقات الأخرى، والفكر البرجوازي بشكل خاص، هو منطق الانحرافات به إلى موقع طبقة نقضة، هي موقع البرجوازية.

كان على ماركس في تأسيسه لهذه النظرية العلمية، أو لهذا العلم التاريخي، داخل حقل الصراعات الطبقية وفي موقع نضال الحرفة العمالية الثورية، كان عليه باستمرار أن يقيم الاختلاف بين هذا الفكر العلمي وبين الفكر الهيفيلي والغورباخى والمادى الميكانيكي والاقتصادي البرجوازى عند ريكاردو وسميث، والفكر الطوباوي. وخاض طوال حياته الفكرية هذه الصراعات التي فيها تكونت الماركسية واستمرت في الفكر اللينيني. وكان على لينين، طوال حياته الثورية، باستمرار، أن يقيم الحد الطبقي الفاصل في الماركسية، هذا الفكر الشورى، بين الماركسية وبين مختلف الأشكال التي يظهر فيها الفكر البرجوازي في ممارسة

صراعاته الطبقية ضد البروليتاريا. فكان عليه باستمرار أن يقود حرباً إيديولوجية ضد الاشتراكية الطروباوية، ضد الشعبيين، ضد المشفيك ضد المحرفين بالماركسية عن خطها الثوري. إذن لمحات سريعة إلى التاريخ الذي تكونت فيه الماركسيّة ترينا أن هذا التاريخ هو تاريخ علاقة الاختلاف بين هذا الفكر وما سبقه.

والآن، إذا نظرنا في واقع فكرنا الماركسي في حقل صراعاتنا الطبقية داخل حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، نرى هنا أيضاً أن المهمة الأساسية لفكرنا الماركسي في عملية إنتاجه أو إعادة إنتاج مفاهيمه الأساسية في مواجهة مشكلاتنا المادية السياسية الاجتماعية - الاقتصادية، نرى أن على هذا الفكر الماركسي باستمرار في حقل صراعه الإيديولوجي الظبي داخل الفكر البرجوازي أن يقيمه الخد الطبيعي المعرفي الفاصل بينه وبين النكر القومي البرجوازي بشكل خاص. لماذا؟

قلت من لحظة، إن عملية إنتاج فكرنا الماركسي داخل التفكير العربي أو فكرنا العربي من حيث هو فكر ماركسي، تتم في إنتاج النظرية العلمية لحركة التحرر الوطني ولآلية هذه الحركة الثورية التاريخية، هذا لا يعني أبداً لا نجد عند مؤسسي الماركسيّة، لينين بشكل خاص، منطلقات في ضوئها تبني النظرية الماركسيّة - الليبية لحركة التحرر الوطني. وهذا لا يعني، بل بالعكس، يؤكد أنتا في إنتاج هذه النظرية ستجد منطلقاتها المادية في الممارسة: السياسية الثورية، بشكل خاص للشيوعيين، لكن إذا أردت أن تستخدم هيكل التفكير الموجود عند لينين في تحديده مصادر الماركسيّة بقوله إن هذه المصادر ثلاثة: الفلسفة الألمانيّة، الاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية، لقلت إننا في ممارسة إنتاج فكرنا الماركسي في الفكر العربي، سنجد أيضاً مصادر لهذه النظرية لحركة التحرر الوطني عند لينين في ممارسته السياسية والنظرية، ومصدر آخر، بشكل آخر، في الممارسة السياسية للحركة الشيوعية في أخطائها وفي آرائها الصحيحة. بل في أخطائها أكثر منه في إيجابياتها، بشرط أن نتمكن من نقد هذه الأخطاء لأن الخطأ

كما يظهر، هو أساسى لإنتاج الفكر العلمي.

انطلاقاً من هذين المصادرين، واستناداً إليهما، سنجد في الموقع الصادمي الأول ضدنا الفكر القومى البرجوازى، وبالتالي أصوغ المقوله التالية على الشكل التالي: عملية إنتاج الفكر الماركسي في فكرنا العربي تتم في عملية تحرير الحركة التحررية الوطنية العربية من هيمنة الفكر القومى البرجوازى عليها. يعني هذا أن في نقد هذا الفكر القومى (البرجوازى) تبني النظرية العلمية للحركة التحررية.

وهنا، أساسى جداً أن يكون واضحأً أمامنا شكل فهمنا للماركسيه كنظرية علمية ولأدواتها، بجهاز مفاهيمها الأساسية. لأن مصير النظرية العلمية للحركة التحررية مرتبط بالضرورة في وجه من وجوهه بهذا الشكل من فهمنا للماركسيه. إذا فهمنا الماركسيه مثلاً همأً هيغيلياً، نجد أنفسنا متزلقين، في فهمنا لحركة التحرر الوطنى من غير أن ندرى، إلى موقع برجوازية، لأن سلاحاً أساسياً يلجم إلية الآن الفكر القومى البرجوازى في صراعه ضد الفكر الماركسي، هو الفكر هيغيلي، هو إظهار الفكر الماركسي بمظهر الفكر هيغيلي، أي الانحراف بالماركسيه إلى موقع هيغيلية، وعلى أساس هذا الانزلاق والانحراف، تسمع هذه الأصوات في الفكر القومى البرجوازى التي تقول بتبنى الماركسيه - الليتينية. مثال على خطاطر هذا الفهم هيغيلي للماركسيه، هو أن نقيم علاقة من التهائل بين القطاع العام والقطاع الاشتراكي عند إيدبولوجىي البرجوازية الصغيرة. في فترة من الفترات، كان هؤلاء يدعون أن نظام البرجوازية الصغيرة هو اشتراكي لأن القطاع العام هو قطاع اشتراكي. هذه العلاقة من التهائل بينها مبنية على طمس كون القطاع العام هو قطاع دولة، وملكية الدولة هي شكل آخر من أشكال الملكية الخاصة.

مثال آخر، على ما يمكن أن يقود إليه التأويل هيغيلي للماركسيه من انحرافات، أي انزلاقات إلى موقع الخصم، إلى موقع البرجوازية، أن نقيم على صعيد واحد من التهائل، الممارسة السياسية الشورية للطبقة العاملة والممارسة السياسية للبرجوازية. كيف يظهر ذلك؟ إقامة التهائل بين الممارستين النقيضتين في

طمس الاختلاف القائم بينها. ساعطي مثلاً بعيداً جداً رعما عن حقل السياسة. في حقل النقد الأدبي والممارسة الأدبية، حين يظهر، في شعر معين أو في نقد معين من نقاد هذا الشعر، طمس الاختلاف القائم بين ما سماه د. حسين مروءة في دراسته جزء من هذا الشعر، طمس الاختلاف بين القاتل والقتيل، بين الجاني والمجني عليه، بين العنف الثوري والعنف الرجعي، تكون حيثنا، من غير أن ندرى وبشكل غير واع، واقعين في أسر منطقة التمايل الذي يعجز باستمرار عن إقامة الحد الطبقي الفاصل باستمرار في كل موقف من المواقف التي علينا أن تخذلها سواء في الحقل الأدبي أم السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم الإيديولوجي أم الفلسفى أم الفنى أم الشعري إلخ... بين الموقف الثوري والموقف الرجعي.

لذلك، ومن هنا، تأتي ضرورة الفهم الماركسي لأدواتنا الماركسية نفسها، صحيح أننا لا نأخذها من السماء ولا نبدأ من الصفر، ودائماً لها طابع تاريخي. وصحيح القول إن عملية إعادة إنتاج المفاهيم الماركسيّة ليس هدفاً بحد ذاته، لكن بالشكل الذي نفهم فيه أدوات معرفتنا تحدد شكل هذه المعرفة التي ستتجهها بهذه الأدوات. من هنا ضرورة النظر في القضية المنهجية، في قضية منهج التفكير.

ح. مروءة: لورجعنا إلى ما انطلقنا منه في البدء، من تحديد العلاقة الديالكتيكية بين التمايل والاختلاف لتجنبنا هذا الاختلاف بتحديد المفهوم. فالالتزام بالماضي المختلفة يمكن أن نرجعه إلى شيء لفظي. ففي الأمثلة التي قدمها مهدي وكذلك الياس لا أجد فارقاً جوهرياً في الأساس ما دمنا متفقين على هذه العلاقة الديالكتيكية بين الكوني والخاص. الكوني لا يوجد إلا بوجود الخاص، والخاص متعدد. وما دام متعددًا، وهو متعدد موضوعياً، لا بد أن يحصل التمايز بين الخواص، فلا يغيب عن بالنا حيثنا أن كل تمايز في الخواص ليس اختلافاً في القانون العام لأن القانون العام يتماثل بتماثل التطور التاريخي.. ما

دام هناك تفاوت في التطور التاريخي سواء في الفكر أو في الحركة الثورية أو في المجتمعات لا بد من أن يكون هناك اختلاف في وجودات القانون العام. القانون العام هو نفسه شيء موضوعي لا يتغير. لكن تفاوت التطور يجعل من وجوده هنا متقدماً أو متأخراً عن وجوده هناك، اعتقاد أنا لا يختلف على هذا المنشق. لذلك ينبغي أن نرجع إلى هذا المنشق. ولذلك ينبغي أن نرجع إلى هنا المنطق الدياليكتيكي الذي لا يختلف عليه في تحديد العلاقة بين التناقض والاختلاف أو بين الكوني والخاص. ونرجع إلى ما تختمه علينا المرحلة الحاضرة من تطور حركة التحرر العربية في مختلف وجوداتها وتعقيداتها، التي رغم اختلافاتها تكون في وحدة قانون تطور حركة التحرر العربية بالقياس إلى قوانين تطور حركة التحرر العالمية، وعلاقتها مع الحركة الثورية العالمية. وأولى بنا أن لا ننصر الجدل على هذه العلاقة بين التناقض والاختلاف، وأن نرجع إلى ما يخدمتنا به الفكر الماركسي، في رؤية واقعنا الحاضر، كيف تطور وإلى أين يتتطور. أعني بالتحديد المأزق الذي تقع فيه الآن حركة التحرر الوطني العربية، وبذور الانطلاقة الجديدة من خلال هذا المأزق في حركة التحرر الوطني العربية، فلليبحث عن طبيعة هذا المأزق ثم ننظر إلى البذور الكامنة التي ستلد الانطلاقة الجديدة.

١. شاكر: إن المشكلة المطروحة فلسفية. ينبغي أن نشدها إلى الفلسفة مع إدراكنا التام أن لا وجود لفلسفة قائمة بذاتها. لكن يوجد موقف ماركسي في الفلسفة. إذا لم تشعب المشكلة، يمكن أن تتوصل بتبادل الآراء إلى تحديد المشكلة على الأقل، إذا لم نقل إلى حلها. مجرد الاتفاق على تحديدها، على شكل طرحها، يعتبر إنجازاً. الذي قاله مهدي يبقى في المشكلة، مع اتفاقي معه في الكثير من التوضيحات التي طرحها. أين المشكلة؟ أعطى مهدي مجموعة من الأمثلة، منها في النظرية الأدبية ومنها في النظرية السياسية وبالتالي يمكن أن نعدد الأمثلة في الميادين الخاصة ونضع يدنا على مجموعة كبيرة من الأخطاء القائمة على التناقض ونقول، كما قال مهدي عن حق إن إقامة هذا التناقض موقف هيغيلي - مع تحفظي

على تسميته باهigli، أو ربما الأفضل القول إنه منهج ميتافيزيقي. سأحاول طرح المشكلة من جديد شعوراً بأننا ندور في حلقة مفرغة وبأنه توجد إمكانية للخروج من هذه الحلقة.

استشهد مهدي بأن لينين عين المصادر الثلاثة للماركسيّة، ورأى جانباً من تاريخ تكون هذه المصادر، رأى جانباً من عرض لينين للتاريخ تكون الماركسيّة من هذه المصادر، أعني الفلسفة الألمانيّة والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية. قال مهدي إن تاريخ نشوء الماركسيّة هو تاريخ إقامة الاختلاف عن كل ما سبقها، باعتبار أن كل ما سبقها هو فكر الطبقات السابقة على البروليتاريا. هذا الإطلاق فيه شيء من وحدة الجانب وبالتالي ليس ديناميكيّاً. وهذه نقطة يمكن أن نتفق حولها، نتفق على الجانب الآخر وهو أن الفكر الماركسي لم يكن من الممكن أن يتأسس إلا ببرؤية وحدة تاريخ الفكر، هذه الوحدة التي تقوم على نظرية إلى تاريخ الفكر كاعكاس لتطور الحياة الاجتماعيّة في ماديتها وبالتالي، كي تكون ماركسيّين، يجب أن لا نرى المسألة وحيدة الجانب. فبمعنى معين، مع إقامة الاختلاف مع كل ما سبق، تحتوي الماركسيّة على كل ما سبق. فإذا كان تقديم الاختلاف هنا، وأعود هنا وألتقي مع مهدي، ينبغي إقامة الاختلاف مع شكل حضور كل ما سبق في الفكر البرجوازي، في الصراع الطبقي، في أيام ماركس، في صراع ماركس، ضد الإيديولوجية السائدة. وبالتالي يمكن طرح سؤال في تاريخ الفكر، حول علمية كتابة تاريخ الفكر. وقد أشار د. جسوس مروة إلى هذه المسألة بمثال من ممارسته العلمية. ما أريد أن أتوقف عنده الآن هو، ما هو الضمان لأن لا نقع في التهافت في الميادين الخاصة في الفكر، وما يرافق الانحصر في كل ميدان من الميادين من إيديولوجية، وهذه قضية مطروحة في الغرب في الفكر الماركسي، ويطرح الآن هناك بشكل ملح قضية التمييز في الممارسة العلمية بين ما هو إيديولوجي وما هو علمي، بمعنى الـ *سيء* لكلمة إيديولوجي. في هذا المعنى *السيء*، في إطار الانحصر في ميادين خاصة، المطلوب كشف موضوعية تكون الوهم من جديد. في هذا الإطار نجد أن مهدي على حق في الإشارة إلى هذه

المجموعة من الأخطاء في الفكر الماركسي، وفي الحركة الشيوعية. وب مجرد تسمية الأخطاء أنها أخطاء، فيها رجوع إلى ما ليس بالخطأ.

المهم هو إقامة الخد بين ما هو مجال للخطأ، وللصراع بالتالي في ميادين العلوم المختلفة من جهة، والمجال الذي يساعد في تقويم هذا الخطأ من جهة ثانية. وهنا أعود إلى أن تحويل كل شيء للهيجلية هو أيضاً وحيد الجانب. الأخطاء هذه هي أخطاء ماركسيين. ويجب تلمس تاريخ تقويم هذه الأخطاء في الحركة الشيوعية وهو يساعدنا في عدم الوقوع في الأخطاء من جديد، وكان الخطأ ضرورة على كل من يفكر بشكل مطلق. إذن يجب إقامة الخد بين ما يمكن أن يقع من أخطاء تلازم أي نشاط الالادي الذي يصبح حتمياً.

إن إقامة التمييز إذن يتفرض الرجوع إلى خارج مفاهيم العلوم الخاصة، إلى ما يضبط استخدامنا لهذه المفاهيم. إلى ما هو منجز تاريخياً، ونحن ننسب إليه تاريخياً، إلى العلم الذي يساعدنا في ضبط مفاهيم نظرتنا السياسية ومتاهيم غيرها من ممارساتنا النظرية الميدانية... هذا العلم هو المادية الديالكتيكية. وبالتالي ينبغي الفصل بين مستويين، ومن المتعارف عليه، حتى إشعار آخر، أن ميدان المقولات والقوانين الديالكتيكية، أعني مقولات العام وليس مقولات الخاص، مقولات المادية الديالكتيكية، مستوىها هو مستوى الفلسفة.

ما يميز الماركسية هو أن هذا المستوى ليس قائمًا بذاته بل هو موجود في الصراع المادي، في الصراع المادي الذي لسنا خارجه. وهنا يلتقي الديالكتيك المادي بالمادية الديالكتيكية، أي أن افيكل النظري مجرد للمادية الديالكتيكية يجب أن يبحث عنه في الواقع المادي وليس قائمًا بذاته إلى الأبد، ببحث عنه في المحضور الدائم في شكل صراع دائم بين منطق التهائل ومنطق الاختلاف مثلاً. وبالتالي فإن المنطق الديالكتيكي المادي هو منطق الاختلاف في التهائل، وليس منطق الاختلاف فقط. وكما أشار د. حسين مروة، هو حضور العام في الخاص، حضور الوحدة في التعدد.

لا تستطيع تجاوز هذا المستوى، وأي محاولة لتجاوزه هي انكفاء إلى ما دونه، إلى ما قبله.

نأخذ ميداناً من ميادين العلوم الخاصة ونرى في ممارسة خاطئة أنه تقام علاقة تماثل، في الأمثلة التي اعطتها مهدي، ونقول إن هذا منطق هيغيلي. ثم نرد على هذا المقطع فنقول: لا لا يوجد تماثل بل اختلاف. هذا الرد ليس تصحيحاً ماركسيّاً للهيغيلية، إنه انكفاء إلى ما وراء الهيغيلية، إلى ما قبلها. فيه تجاهل لما أتى به هيغل في تجاوزه لكانط الذي كانت لديه ازدواجية بين موقف مادي و موقف مثالي، عناصر ديداكتيكية ويمكن غير متكاملة وبالتالي تقابلها عناصر ميتافيزيقية. فإذا حاولنا تجاوز هيغل دون أن يكون حاضراً في تجاوزنا هذا تجاوز هيغل لكانط، كإنجاز تاريخيٍّ، أي رؤية هيغل لوحدة العالم، رغم موقفه المثالي، تكون عاجزين عن الارتفاع فوق مستوى العلوم الخاصة التي اعطينا منها الأمثلة، فتلغى المستوى الذي يصحح مفاهيم العلوم الخاصة ونفع وبالتالي في الوضعية.

إذا استعرضنا تاريخ الفكر الذي خاضت الماركسية الليبية الصراع ضده، في الصراع الطبيعي، في الحركة الثورية نفسها، نلاحظ أنه تاريخ الصراع ضد هذا الموقف المنكمف عن هيغل إلى كانط، ليس كانط الذي كان في مرحلة الصعود يحاول مع الثورة البرجوازية القبض على الواقع الاجتماعي، بل الفصل بين مادية كانط ومثاليته وأخذ جانب وحيد منه واستخدامه في مرحلة غير مرحلته والواقع في المثالية الذاتية. هذا يضمننا وبالتالي، عندما نقول إننا نخوض الصراع الفلسفـيـ، أمام قضية أساسية في الفلسفة ينبغي أن نخوضها هنا وليس في مكان آخر، إنها القضية الأساسية في الفلسفة: مادية أم مثالية، وكل استدراج لخوض القضية في مكان آخر هو استدراج إلى موقع المثالية، إلى موقع الفكر البرجوازي. هذه القضية الأساسية، بعدها انتصرت الماركسية، لم يعد الفكر البرجوازي يخوضها بإعادة إحياء الهيغيلية كما كانت، بل بشوئه هيغل وكل الفلسفة القديمة وحصرها في إطار الوضعية. إن الفكر البرجوازي محكوم بأن يقع في موقع المثالية الذاتية،

ويمارسون أن يجرنا معه إليها. وإذا كان علينا الآن أن نعنين العدو الرئيسي في الصراع الفلسفى، فهو المثالية الذاتية. في هذا الصراع، وهذه قضية للمناقشة في غير هذا المجال، توجد صراعات رئيسية وصراعات ثانوية، وهذا ما آل إليه الصراع التاريخي في عصرنا، في الموقع الثابت للهادىة البدالكتيكية ضد المثالية الذاتية، بالتحالف مع المادية الميكانيكية السابقة، هذا التحالف الناتج عن تحالف الطبقة العاملة مع البرجوازية الصغيرة والفلاحين، وليس مستغرباً وبالتالي أن نجدها في الحزب الشيوعي عندما يتسع تأثيره الجماهيري، كما يمكن أن تسرب إلى الحزب مواقف مثالية موضوعية، هيغلية أو غيرها، وينتفي هنا وضع اليد على السبب الموضوعي لظهور أخطاء فكرية من هذا النوع، مما يساعد على تصحيحها. هذه المثالية الموضوعية تتخذ أحياناً شكل مواقف أخلاقية كأنطية، ولا يمكن في الصراع الطبقي وضع العبرة أمام الحصان والقول: لا يجوز خوض الصراع الطبقي طالما لم يجر تصفية هذه الموقف الأخلاقية بحجج أنها مثالية، فطالما أن الصراع الطبقي هو صراع تخوضه الجماهير، وهذه الجماهير، بما فيها جاهير الطبقة العاملة، تخوض الصراع بالإيديولوجية المتاحة لديها، المطلوب هنا العكس، ضبط هذا الصراع بالاستناد إلى النظرية التي تكونت تاريخياً، موجودة، دون أن يلغى الحزب إمكانية أن تكون أخطاء الجماهير هي أخطاؤه. أي لا يحق للحزب أن يرفض مسبقاً الأخطاء ويقول إنه معصوم عن الخطأ، لكن يجب عليه أن يرفض الواقع في التقىض الذي يمكن في الاستناد إلى إمكانية الواقع في الخطأ نظرياً، والقول بإيقاف الصراع الطبقي حفاظاً على نقاء الماركسية الليبية إلى أن يتعلموا الجميع فرداً فرداً. وبالتالي في إطار المثالية الذاتية التي أصبحت تشكل الفكر الرجعي، خصوصاً بعد انتصار الماركسية، لم يعد الخطر الرئيسي في الفلسفة هو الهيغلية. إنه فكر البرجوازية ما بعد ماركس، لقد أصبح من المستحيل أن تعود البرجوازية إلى الوراء وتتصرف كأن ليس هناك طبقة عاملة ولا ماركسية ولا ثورة اشتراكية. إنها تحاول بأوهامها أن تلغى من الحياة المادية وجود هذا الشيء الذي أفحى الجميع، وهي وبالتالي محكومة بالواقع في المثالية الذاتية. وكل ذلك

يمكن أن نحصره في الميدان الفلسفى بما يسمى الآن الوضعية بمختلف أشكالها. إن معركة الفكر التي خاضها لينين هي صراع ضد المثالية الذاتية، وضد كل ما يرافقها من أشكال الإرادية والعفوية والتجريبية والبراغماتية . . .

أنا لا أقول ذلك ابتعاداً عن المشاكل المطروحة، بل بالعكس لنحدد، في الميدان الفكري بالضبط أي عدو نواجه. وبأي فكر يحاربنا.

هناك من يقول مثلاً، انطلاقاً من موقف ظاهري صحيح إن البرجوازية تاريخياً وصلت إلى السلطة في معركة ضد الدين. ويقصدون البرجوازية في أوروبا، في النموذج الأوروبي. ثم يخطرون خطوة ثانية في هذا الميدان الشكلي، فيقولون بالاستناد إلى الليبينية إن على الطبقة العاملة أن تنجز مهمات الثورة البرجوازية، ثم يكتفون بجانب من هذه المهام ويستتجون بأن على أحزاب الطبقة العاملة أن تبدأ بالصراع ضد الدين لأن البرجوازية عندنا لن تخوض هذا الصراع لأنها غير ثورية. إنهم يطلقون بالميدان الشكلي من غاذج مقبولة تاريخياً، للاستنتاج بأن الصراع الرئيسي الآن، في الميدان الفكري، يجب أن ينصب ضد الدين. هذا الميدان يتتجاهل أن ما يظهر على السطح من ممارسة البرجوازية للدين، من أشكال دينية ومارسات دينية وفكر ديني، هو غير الدين التاريخي، الذي نشأ تاريخياً، غير الدين المتراافق والمدعوم على الصعيد الفلسفى بالمثلية الموضوعية. إن البرجوازية اليوم تنسف أسس الدين بما رستها، وهي وبالتالي لا تزال تقوم ب مهمتها التاريخية، كما وصفها ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي. إنها تنسف كل أسس الدين الفكرية بالانتقال إلى مواقع المثالية الذاتية حكماً، إنها محكومة تاريخياً بأن تستخدم الدين في معركة طبقية حثيثة، لم تكن موجودة في مرحلة سابقة، يوم كان الصراع الطبقي يجري بأشكال دينية. إنها وبالتالي تحاول أن تكشف مكيانيزم الدين وتختضع له صالحها الطبقة. وهي بذلك تمارس ضمناً نوعاً من نقد ديني، نقد في الممارسة. وإذا كان لا بد من الكلام على تميز في حركة التحرر الوطنى، فهو تميز في شكل تصفية البرجوازية للفكر الدينى. هذه التصفية

هي عملية موضوعية تاريخياً، وتطرح قضية أخذ هذا التميز في حركة التحرر الوطني في هذه المعركة، تميزاً لا ينفي شكل آخر لهذه المعركة، حصل في بلدان أخرى، وفي مرحلة سابقة، مرحلة صعود البرجوازية. بل إن هذا التميز يؤكّد هذا القانون، أن الرأسمالية تخضع الدين لسياستها الطبقة عن وعي وليس العكس، ليس بالعكس كما كان الأمر في القرون الوسطى حيث كان في الفكر الديني ما يقود الصراع من خارج المجتمع والعالم، مرجع في السماء يعود إليه جميع المتخرّطين في الصراع، وهو مرجع يضرّ به شكل ممارسة البرجوازية للفكر الديني الآن. وبالتالي يمكن هنا ألا نقع في منزلقات منطق التهاليل المطلق وكذلك في منزلقات منطق الاختلاف المطلق.

ش. داغر: في المعركة الدائرة في بلادنا، على الأقل في لبنان، هناك عدة مواقف: مواقف الماركسيين ومواقف الفكر القومي البرجوازي. وفي إطار التهاليل والاختلاف، هناك موقف يقول بأن النظرية موجودة وما علينا إلا تطبيقها. هناك موقف ينظر إلى الخصوصية كجوهر قائم بذاته. وبالتالي، ما هو خاص خاص وليس له علاقة بالعام. ومن الذين يملئون هذا التيار في ذهني الآن الدكتور ناصيف نصار في كتابه «طريق الاستقلال الفلسفى»، فيما يتعلق بالفلسفة. وفيما يتعلق بالسائل الاجتماعية التاريخية، هناك موقف يقول بالاستعاضة بابن خلدون عن ماركس، وهو موقف عملي غير مصرح به أحياناً.

أخيراً، هناك موقفنا انطلاقاً من أدبياتنا، وبرأيي أنه كان محكّماً بمنطق التهاليل. كيف يتجسد ذلك؟ إذا أخذنا بعض المفاهيم المستعملة في أدبياتنا، فيما يتعلق بتعيين نمط الإنتاج عندنا لا نزال نقول إنه نمط رأسهالي ذو سمات خاصة. شكل الصراعات عندنا، البعيدة، برأيي عن النموذج، يجري تعيينها دائرياً لأنها صراع طبقي، لكنه يأخذ شكل كذا أو كذا. إنني أرى أننا محكومون، دون أن ندرى، بفكرة النموذج. أرى أنه ينبغي أن يدور النقاش في هذا الحقل من

الصراع، من الإنتاج الفكري، ما هو موقفنا منه؟ وأين أخطأنا في هذا المجال بالضبط؟ والخطورة في الأمر أن الذين يقولون بالاستعاضة بابن خلدون عن ماركس مثلاً يعتبرون أنفسهم ماركسيين.

م. عامل: أنا مع شهيد داغر بضرورة إعطاء النقاش طابعاً ملموسياً. وهذا يعني أن ما قيل فيه على الصعيد النظري أو المجرد لا علاقة له بهذا الصراع الطبقي الأيديولوجي الذي نمارسه في معركتنا الراهنة، لذلك يمكن الولوج من أبواب متعددة مختلفة، إما من باب التجريد النظري وإما من باب الواقع الملمس.

غ. بيطار: لدى تخوف في البحث أن تنجو في بحثنا إلى الفكر السياسي وحصر هومنا الفلسفية بهذه القضايا السياسية وجعل هذه القضايا الخاصة بالفكرة السياسية هي القضية الفلسفية. وهذا يحتاج إلى تبرير.

م. عامل: أنا مع الهم الذي عبر عنه شهيد داغر في محاولة استدراج النقاش إلى موقع أكثر ملموسية ومرتبطة بواقع الصراعات الطبقية المختلفة التي نمارسها في معركتنا الراهنة، دون أن يعني ذلك أن النقاش على الصعيد النظري المجرد ليس مرتبطاً بهذا الواقع الملمس. وإنما العلاقة هنا بينه كفكرة نظرية يغلب عليه الطابع المجرد وبين هذا الواقع الملمس الراهن قد تبدو باهتة أو بعيدة. لكن دعونا نوضح بالضبط مشكلتنا في هذا النقاش: هل نريد أن نناقش قضية الفلسفة في الفكر الماركي؟ أم قضية مارستنا للصراع الطبقي الراهن بأدوات الفكر الماركي؟

يقول التوسيّر في تحديده للفلسفة إنها صراع الطبقات في النظرية. وكأي

صراع طبقي، في النظرية أم في السياسة، أم في أي حقل آخر، فهو قائم في أساسه بين خطين طبيقيين. وفي ضوء المقولات الليبية، يمكن القول عموماً أن هذا الصراع الطبقي في الفلسفة قائم بين الخطين التاليين: المادية والثالية. وبالتالي، هذا الصراع تكرر ويترافق، إنما في أشكال مختلفة، تختلف باختلاف الشروط الملحوظة التاريخية للصراعات الطبقية الفعلية التي يعبر عنها في النظرية. هذا الصراع الطبقي يجري في الفلسفة، وبالتالي باختلاف الأشكال والأسلحة التي تلجم إليها الطبقات في ممارسة صراعها الإيديولوجي، ويمكن طرح المشكلة على الوجه التالي: بين أي خطين فكريين يدور الصراع الطبقي في النظرية؟ الآن في حقل الصراعات الطبقية في حركة التحرر العربي، وفي لبنان بالذات؟

هنا، بالرغم من معرفتنا بتاريخ الفلسفة وأشكالها، مادية ميكانيكية، مثالية ذاتية، مثالية موضوعية، وضعية، تخريبية، إلى غير ذلك... فالأهم في الممارسة الإيديولوجية لصراعنا الطبقي الآن هو أن نعرف الشكل المحدد الذي فيه يتحرك الخط الفكري القىض، أي الخط الفكري للبرجوازية. وبالتالي، لم يعد بإمكاننا أن نبحث في النظرية أم في الفلسفة أم في حركة تطور الفكر الماركسي عندنا، بمعزل عن قضايا الممارسة السياسية. وهذا أيضاً وجه من وجوه الاختلاف الذي فيه تميز حركة الفكر الماركسي عندنا، منها في المجتمعات الأخرى، المجتمعات الإمبريالية مثلاً. لكن كان الفكر الماركسي في أوروبا الغربية، في مجراه الفكري البرجوازي، عليه أن يتحرك في حقول من المعرفة معينة: كالعلوم الطبيعية أو نظرية الرياضيات مثلاً، أو إلى غير ذلك، من حقول مرتبطة بتطور العلوم الدقيقة والتكنيك، من غير أن يعني ذلك أنه ليس أيضاً مجاهداً بقضايا يطرحها الصراع السياسي، فإن الفكر الماركسي في بلادنا يتحرك في مجراه للتفكير البرجوازي في حقل آخر، هو بالتحديد حقل الممارسات السياسية. وهذا عائد لشروط تاريخية مادية خاصة بتطور مجتمعاتنا في الشروط نفسها التي تكونت فيها من حيث هي مجتمعات مرتبطة بالرأسمالية، وبالتالي تحددت كمجتمعات «متخلفة»، (بين هؤلين) أي مجتمعات حركة تطور العلوم والتكنيك فيها متدينة: لذلك ليس تخلقاً

أو انتقاداً من فكرنا الماركسي أن يبني وأن يتبع في علاقة وثيقة بحركة النضال السياسي. بل العكس، هذا هو الشكل التاريخي الذي فيه يتميز . بل ربما يمكن القول أكثر من ذلك وأبعد من ذلك. نحن متفقون على تأكيد كونية النظرية الماركسيّة الليبية، إنما أقول إن هذه الكونية للنظرية العلمية، ككونية أي نظرية علمية أخرى سواء في الفيزياء أو الكيمياء أم البيولوجيا أم التاريخ، إلى غير ذلك، ليست جامدة ثابتة متّهنة في انباتها. بل إن كونيتها هي حركة تكونها المستمر. والنظرية الماركسيّة - الليبية «ت تكون»، أي تتعمّق علميتها ويتعمّق نزوعها الشمولي إلى القبض على مختلف المشكلات التي يطرّحها العصر الراهن. فهي تكونن ليس في المجرد، بل في ما هي تميّز به. أي أن علميتها تعني، وتتعمّق مفاهيمها فيها هي تفكّر التجارب الثورية المختلفة. فابناء كونيتها وابناء علميتها يتم بالضبط في حل الاختلافات والتّميّزات للمهارات الثورية في العالم. أكثر من ذلك يمكن القول إن كونية هذه الماركسيّة أي علميتها، ستبقى ناقصة طالما لم تشمل بعد، بالمارسة النظرية، المارسة الثورية للحركة التحررية الوطنية.

لكن هنا نعود إلى نقطة البداية: كيف نبدأ؟ فالمشكلة التي أزيد طرحها ليست مشكلة مجردة، أي لا يعني أن تكون فلسفية أم غير فلسفية هذا لا يهم. أطرحها على الشكل التالي: باستمرار، على فكرنا الماركسي ، في مقاربته أي قضية من القضايا، أن يطرح هذا السؤال: ما الجديد في المرحلة التاريخية المحددة، في الحركة التاريخية لجتمعنا، في هذه القضية من القضايا التي يقاربها هذا الفكر؟ فبمقدار ما يمكن هذا الفكر الماركسي من القبض نظرياً، مفهومياً، على هذا الجديد، بمقدار ما يؤكّد علميته وكونيته . فهو إذن مطروح باستمرار على بساط البحث، وبمحابه باستمرار بهذا السؤال: ما الجديد؟ وهل جهاز مفاهيمه قادر على أن يفهم، أي يعقلن، أي يدخل في دائرة العقل العلمي هذا الجديد في الحركة التاريخية؟ هنا توضع على المحك الحركة التزوّعية في شمولية النظرية الماركسيّة - الليبية: نزوعها إلى الشمول.

وكي أكون أكثر قرباً من الواقع أطرح هذا السؤال: لقد عشنا حرباً أهلية في لبنان مرتبطة بحركة من التحرر الوطني للشعوب العربية، هذه الحرب صدعت وخلخلت الكثير، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، ولم تقتصر حدودها على لبنان، بل نراها بالمارسة اليومية الحديثة تهز بآثارها ما وراء حدود لبنان: العالم العربي كله، هنا برأيي، يتوضّع فكر الماركسيين، وتتوسّع نحن، كماركسيين مثقفين، علىمحك سؤال هذه الحرب: ما الجديد في هذا الحدث التاريخي الذي كان اسمه الحرب الأهلية؟

لا أظن أن ثمة في الوقت الحاضر مهمة عاجلة تطرح على هذا الفكر، وتحشره في زاوية وجوده، أن يكون أو أن لا يكون، مثل هذه المهمة العاجلة، والعاجلة لأنها في الممارسة السياسية الفعلية مطروحة على رأس جدول الأعمال: ماذا في هذه الحرب؟ وما الجديد فيها؟ هذا هو معنى منطق الاختلاف: أن يكون هذا الفكر في يقظة مستمرة، وفي جرأة مستمرة على اقتحام الجديد وملكه معرفياً. فإذا عجز عن ذلك، مات. إذا عجزت أدواتي المفهومية عن التملك المعرفي لهذا الجديد، لست بحاجة إليها، بل أرميها، أو عملياً، هي التي ترمي في فراغ معرفي.

غ. بيطار: هل نفهم من هذا السياق أن منطق الاختلاف هو منطق نقدي، أي عملية النقد في إطار الفكر ذاته؟ أي هذه اللحظة النقدية في الفكر؟

م. عامل: فلتسمه كما نشاء.. منطق اختلاف أو نقدي أو... لن أدخل في هذا الجدل الذي قد يكون لفظياً، وقد لا يكون. لنبحث المشكلة في شكل حضورها في ممارسة الفكر للإنتاج معرفته. هناك مثالان: المأذق الذي تكلم عليه د. حسين مروء، في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، ومثال مأخوذ من الحرب الأهلية في لبنان: الطائفية والإيديولوجية الدينية.

أبداً بالثانية، فأصوغ فكري على شكل مقوله أطروحها. نعرف من إنجلز وماركس ولبنن ومن ثقافتنا التاريخية أن الثورة الفلاحية ما نجحت يوماً في التاريخ من حيث هي ثورة فلاحية صرف، أي ثورة طبقة الفلاحين التي تنزع إلى أن تكون ضد طبقة النبلاء أو الإقطاعيين: الطبقة المهيمنة. وقد ظهر هذا في فشل الثورة الفلاحية في القرن التاسع عشر في لبنان مثلاً وفشل ثورة توماس منذر وفشل ثورة الزنج والفرامطة، وفي شكل سؤال يطرح علينا: لماذا هذه الصراعات الطبقية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، مجتمعات القرون الوسطى، كانت دائمةً تتخذ شكل المروب الدينية، وكانت تفشل فيها الثورات الفلاحية باستمرار؟

سأخذ المشكلة من زاوية القضية التي نظرحها، فما يلي: سبب رئيسي من أسباب فشل الثورة الفلاحية الصرف هو أنها كانت تواجه في صراعها الطبقية الإيديولوجيا الطبقة المسيطرة بالإيديولوجيا الدينية نفسها، التي هي إيديولوجية الطبقة المسيطرة. وبالتالي أن التنازل في الإيديولوجية الدينية بينما كايديولوجية الطبقة المسيطرة، وبينها كايديولوجية هذه الطبقة من الفلاحين هو سبب رئيسي من أسباب فشل هذه الثورة. لأنهم بهذه الإيديولوجية المسيطرة، لم يتمكروا من أن يتكونوا كطبقة مهيمنة نقىض، ومن أن يقيموا الاختلاف الطبقي بينهم، كطبقة مستقلة، وبين الإقطاعيين. فكانوا دائماً يقعون في أسر السيطرة الإيديولوجية للطبقة المسيطرة.

ماذا تستنتج من ذلك: منهجاً من التفكير هو المنهج الماركي الذي عليه دائماً أن يكون متيقظاً لما هو جديد في الحركة التاريخية.

مثال آخر: معلوم أن الحركة التحررية الوطنية للشعوب العربية كانت واقعة في أزمة مزمنة، في مأزق تاريخي يتجدد بسبب القيادة الطبقية البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة لهذه الحركة، و بسبب الاختلاف القائم بين الخط التاريخي الذي على هذه الحركة التحررية أن تسير فيه كي تتحقق كحركة تحرر وطني وبين الخط الذي كانت تقودها في القيادة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، وبالتالي كانت

حركتها حركة تجددية للمأزق الذي كانت فيه. ما الجديد؟ الجديد أهائل الذي قد أتُكِن من رؤيته ومفهومه والتقبُّل عليه إذا ما انطلقت بالفكرة الماركسي من منهج البحث عن الاختلاف، عن الجديد، هذا الجديد هو أن حركة تجدد الأزمة المزمنة انكسرت، وحركة تجدد المأزق الذي كانت فيه انكسرت. لماذا؟ كانت هذه الحركة منفلقة على حركة تجدد أزمتها المزمنة بسبب رئيسي هو هيمنة خط «قومي». برجوازي رجعي يهيمن على أساس من غياب الخط الوطني الشوري النقيسن. ومع الحرب الأهلية اللبنانيَّة، ومع ظهور خط وطني ثوري نقيسن بالمارسة الشورية الفعلية انطلاقاً من التلاحم النضالي بين الخط الشوري للحركة الوطنية وللثورة الفلسطينية، اتُوجَد في حركة التحرر الوطني العربية خط ثوري وطني نقيسن. الجديد إذن الذي أتَيَّجَه تاريَّخاً هذه الحرب الأهلية اللبنانيَّة، هو ظهور هذا الخط، وبالتالي الصراع الذي سيَكُون من الأنْفُسِ معاً قائماً بين هذين الخطين السياسيين النقيسن. وبالتالي حين نقول إنَّ الفكر الماركسي يفكُّر واقعاً مادياً من الحركة التاريخية، من الصراعات الطبقية، وحين نرى أنَّ هذا الواقع المادي في حركة التحرر قائم على اختلاف جذري بينوي بين هذين الخطين المتصارعين، هذا الفكر الماركسي لا يكون مادياً إلا بقدر ما يتمكَّن من التقبُّل بهمَّهوماً على هذين الخطين ومن رؤية الاختلاف بينها. ولن يكون مادياً علمياً إلا بقدر ما يتمكَّن من أن يرى هذا الجديد في الحرب الأهلية، وواقع الاختلاف في حركة التحرر الوطنية العربية بينها في ظل هذا الجديد، وبينها في وقت ما قبل هذا الجديد.

ح. مروة: أريد مناقشة القول بأنَّ الصراع في الحرب اللبنانيَّة خرج عن نطاق الصراع الطبقي. هذه الحرب في الحقيقة لم تخرج عن الصراع الطبقي بل بالعكس الاقتراض من نصيحة هذا الصراع هو سبب نشوء الحرب، وظهور الفاشية وظهور التزعُّمات القوميَّة، وفكرة التعددية الحضارية خلال الحرب. نحن

نعرف أن الفاشية تبرز أكثر كلما احتمم الصراع الطبقي ليصل إلى ذروته وإلى نضجه. فتطور الحركة الوطنية وجود الحزب الشيوعي اللبناني في قلب هذه الحركة وفاعليته فيها، وموقفه الماركسي اللبناني من القضية القومية الذي صاحب الخطأ الذي أشار إليه مهدي، ك موقف ثوري بديل، وغوه هذه الحركة في هذه الظروف، شدت الصراع الطبقي إلى حالة من النضج. وكون الإيديولوجية الطائفية، كتعبير عن إيديولوجية الطبقة المسيطرة، وقعت في أزمة خلال اشتداد النضالات الطبقية، المطلبية الوطنية، وخاصة خلال التحام القضية الاجتماعية اللبنانية مع حركة الثورة الفلسطينية وتظورها فكراً ومارسة... هذا شد الصراع الطبقي إلى النضج، وأوقع الإيديولوجية الطائفية في مأزق، هذا المأزق جرها إلى وضع فاشي. وال الحرب الأهلية كانت نتاج هذا التطور لكن البرجوازية الانعزالية حاولت الخروج من المأزق بوضع صيغ جديدة للإيديولوجية بشكل قومي عنصري، بشكل تميز حضارياً، ولذلك لا يصح القول بأن الطائفية قد تغلبت، بمعنى أنها غطت الصراع الطبقي، وبالعكس أنها كشفت الصراع الطبقي ولكن اتخذت وجه عداء متعدد الأشكال لا يمكن أن يخفى الصراع الطبقي. من هنا اعتقاد أن الخط السياسي الأساسي الذي تقوم عليه ممارسة الحركة الوطنية بالتللامح بين فصائلها وبتلامحها مع الثورة الفلسطينية، وتتطور هذا التللامح، لا يزال يضع الإيديولوجية الطائفية في مأزق ولا يزال يستحوذ الصراع الطبقي إلى البروز أكثر فأكثر. ولا أوفق على القول إن الطائفية غطت الصراع الطبقي.

م. عامل: أوفق مع تحليل د. حسين مروة، إنما لم أقل إن الحرب خرجت عن الصراع الطبقي. بالعكس، فهذا الصراع نفسه هو الذي ولد، بشكل من الأشكال وبشروط معينة، الحرب. وحاولت أن أطرح مشكلة: حدثت أحداث دامية عام ١٩٥٨ سميت بنوع من حرب أهلية، وحدثت أحداث دامية سنة ١٩٧٥، وسميت عن حق حرباً أهلية. فأطرح السؤال: ما هو الاختلاف بين الحدين؟ أليس من جديد فيها؟

ا. شاكر: أتصور أن هذه المشكلة تعيدنا إلى طرح السؤال بشكل أعمق. ممكن للتداول بهذه المشكلة أن يساعدنا على تلمس قضايا يمكن التوقف عندها. لقد أرجعنا مثال معين إلى القضايا الملمسة التي تشغّل بال كل شيوعي وغير شيوعي يحاول أن يجيب على ما حديث في لبنان وما الجديد وفوجيء بأشياء غير متوقعة. إن هذه الكلمات وبالتالي: جديد، وغير متوقع، وغير منظر... يرافقها كلمات جديدة مثل: الظهور الجديد، وقد استخدم مهدي كلمات هاملت ووضع الفكر الماركسي - ربما بين مزدوجين - في موقف: «أن يكون أو لا يكون». إن الصورة الفنية التي ستساعد على تلمس القضية على أن هناك شعوراً بوجود ما هو جديد، ومحاولة القبض على هذا الجديد مع نوع من اليقين بأن القبض يتم بواسطة الأدوات الموجودة في حوزتنا. وهنا يطرح سؤال للتداول، حول هذه الأدوات: التفاجؤ بما سمي بالجديد، وهذه اللحظة الشعورية، من أين أنت؟ ما مدى عمقها؟ ربما الجديد في النظرية السياسية في حد ذاتها، هو ظهور أشياء على السطح لم تكن متوقعة في النظرية السياسية. لأنّ المثال الذي أعطي مقارنة بين سنة ٥٨ وسنة ٧٥ في لبنان ومحاولة رؤية الجديد من مقارنة لإظهار الاختلاف، فالبقاء عند هذه المقارنة هو البقاء عند السطح. لماذا لم يظهر في ٥٨ صراع طبقي، وفي سنة ٧٥ ظهر صراع طبقي؟ رغم انتشاراً نظرياً تستطيع أن تؤكد أن الصراع الطبقي يوجد في كل الثورات، الحروب الفلاحية، الحروب القومية، وفي كل تاريخ البشرية؟ وبالتالي هنا يدخل عامل الوعي وبه يجب أن لا نبقى على السطح ومن المجدى أكثر عندما نرى الاختلاف على السطح، أن نحاول أن نرى وجه التمايز وليس الاختلاف، وكيف ظهر الصراع الطبقي الواحد في شكلين مختلفين. يوجد لحظة اختلاف ولحظة تماثيل. وإذا لم نر هذا نكون قد وقعننا في التجريبية. هنا، بوحدة اللحظتين يوجد دور للفلسفة، لما يسمى الميدان الفلسفى الذي له تميّزه النسبي عن ميدان الفكر السياسي والنظرية السياسية. إنه شيء مشترك بين الوضعيّة والماركسيّة القول إن هناك على خاصاً ومعيناً، وهناك نظرية خاصة به تطرح على المحك في الواقع ثم تضبط في الواقع، الفيزيائي الوضعي

يعرفها، والسياسي البرجوازي يعرفها... هذا شيء مشترك تاريخياً. أصبح ملكية مشتركة بين كل الناس. الاختلاف بين هذا العلم الذي يقف عند هذا الحد فقط والذي يراقب نفسه في ميدان خاص جداً، وبين العلم الذي يرى الشمولية ليس فقط في النظرية السياسية أو النظرية الفيزيائية أو علوم اجتماعية أو اقتصادية معينة... إنما في حركة الفكر نفسه وحركة الطبيعة والمجتمع وبوحدة هذه الحركة، هذا هو ميدان الفلسفة المادية الديالكتيكية. إنه الميدان الذي ترفضه الوضعية. الوضعية تبقى داخل كل علم، كل نظرية، في حدود موضوعها لذاتها. أظن أننا إذا تمكنا اطلاقاً من هذه الأمثلة من أن نتوجه بالنقاش في هذه الوجهة، يمكننا أن نصل، ليس إلى ما نضعه كماركسيين لأنفسنا كي نفهم بشكل مجرد، بل إلى ما نضعه فعلاً تحت تصرف كل القوى التقدمية.

ح. مروة: من خلال ما قاله الياس حول الوضعية والعلوم الخاصة نستخلص حاجة العلوم إلى الفلسفة، ما دامت العلوم متعددة، وكل علم له منهجه الخاص، لا بد من وجود فلسفة توحد كل مناهج العلوم ولا يمكن أن تكون موجودة إلا عن طريق فلسفة علمية، هذا الشرط ينحصر في الماركسية اللينينية. إن ضرورة وجود الفلسفة العلمية يضرب القول الشائع أنه بعصر تطور العلوم لا حاجة للفلسفة. إن ميزة الفلسفة العلمية أنها توجد. مفهوماً للعلم والمفهوم المتجهي للعلم.

أ. شاكر: أظن أن ذلك يضع القضية في شكل سهل التناول في إطار ما نعده من الفكر الماركسي، مع إضافة أنه في هذا الجهد، في الميدان الفلسفى لا تخرج عن إطار التجربة فقط، وهنا اعتقاد أن سؤال «كيف؟» الذي طرحته مهدي مشروع جداً: كيف يكون التمايل قائماً في الاختلاف، الوحدة في التميز، العام في

من خلال ممارستنا الخاصة يمكن أن نصل إلى «اكتشاف» (نضعها بين مزدوجين لأن ما يكتشف يكون قائمًا قبل الاكتشاف، وبالتالي هو تعميق لمعرفتنا) في ظاهرة الطائفية مثلاً، بواسطة ممارسة ليست ممارسة فكرية مجردة تجاه الطائفية، ممارسة صارت في الواقع الاجتماعي، في هذا الصراع، ممارسة شارك فيها مئات الآلوف من الناس وتابعها العالم وكان لها تأثيرها ليس في لبنان والعالم العربي وحسب، ولا يزال . . . إذا كشفنا في هذا الصراع جانب التمايل والكونية في ظاهرة الطائفية والخصوصية اللبنانية، يمكن أن نكشف في الوقت نفسه أن هذه الظاهرة قائمة في المجتمعات الأخرى التي تحجب عنها نظرتها إلى مجتمعنا كمجتمع مختلف أن لديها أيضًا الطائفية موجودة بأشكال أخرى من الفاشية. فنتمكن من أن نخوض الصراع الطبيعي بشكل أوضح وأقل تفاجؤاً إزاء ما يمكن أن تخبئه لها البرجوازية من أشكال للفاشية غير معروفة سابقاً. هناك قوى كثيرة لم تستطع أن ترى جوهر الفاشية عندما انتصر العالم على الفاشية في الحرب العالمية الثانية، واختلف التقييم لظاهرة الفاشية، وظلت قوى كثيرة من القوى القومية الديمقراطية دون أن ترى جوهر الفاشية، مما أضعف البقعة الضرورية، والتي أشار إليها مهدي. من خلال تجربة البشرية تعمق معرفتنا بالواقع، تجربة الجماهير بالذات وليس تجربة مجردة. وبالتالي، فإذا كانت الفاشية في لبنان قد فاجأتنا بهذا يعني أن تصورنا، النموذج الذي في ذهتنا، انطلاقاً من التجربة الأولى للفاشية لم يكن يغطي كل جوانبها. إن رؤية كونية هذه الممارسة البرجوازية الجديدة ضمن ما يشكل وحدة إيديولوجية البرجوازية في ممارسة الصراع الطبيعي، هذه الرؤية يمكن أن تساعد الفكر الماركي في تطوير قبضه على الصراع الاجتماعي القائم، إذا صح التعبير، وخوض هذا الصراع بشكل أفضل.

غ. بيطار: إننا نفكر على موضوع، ونأخذ المثال الحسي التاريخي، لكن لدى

شعور بأننا لا نزال بعيدين. هذا لا يعني أننا لسنا على الدرب إنما أقصد أن بعد ناتج عن شيء موضوعي على صعيد ممارستنا الفلسفية، كماركسيين، في إطار حضارة معينة، كماركسيين عرب. أن نرى الهوة، وليس بمعنى الانقطاع بل بمعنى وجود المسافة والبعد، بين موضوعة فلسفية، مثلًا علاقة العام بالخاص، أو منطق التمايل ومنطق التمايز، وبين الأمثلة التي نضعها: أمثلة تاريخية للتدليل على صوابية وواقعية موضوعة هذه الجدلية في التمايل والتمايز. على صعيد الحدث الذي نتناوله لسنا قادرين بعد على إضافة شيء على المسألة الفلسفية. هذا لا يعني أننا لا نتكلّم على شيء ملموس، إنما الملموس الغائب الذي علينا إنتاجه هو وصل الحدث التاريخي بالمقولات التي ننطلق منها. في عملية الوصل هذه يمكن الإغفاء والإسهام المطلوبان هنا من موقع تجربتنا التاريخية، علينا أن نبني للعالم وللعرب، من خلال تجربتنا حقيقة كونية، هل نقول لهم إن هناك علاقة ما بين العام والخاص؟ إن الصراع في كل المجتمعات هو صراع طبقي، وإن الصراع الدائري بين ماذا وماذا؟ لقد ظهرت حقيقة، لكن البرهان لا يزال مشروعاً مطروحاً. أي البرهان كيف يقوم الصراع الطبقي عندنا انتطلاقاً من أن الصراع في كل المجتمعات هو صراع طبقي، ومن قولنا إن الصراع عندنا طائفي؟ هذا هو التمييز في القانون. ما الذي أظهره الحدث من كونية في تمايزه في الواقع التاريخي.

هذا ما يجب أن نعيه كمشروع تفكير. مطلوب هنا لكوننا عشنا التجربة، وفي هذه الحدود، يمكن أن نقول إن هناك إسهاماً مطلوباً منها في ميدان الفلسفة الماركسية. بهذا المعنى أتحدث عن المسافة والبعد، وهذا ليس سلبياً، لقد دخلنا على الخط وبعد هنا تعبير عن أهمية المسألة، عن المسافة بين طرحتها وحلها.

١. شاكر: أود أن أضيف أن هذا الخل، انتلاقاً من تجربتنا، له أساسه المادي. إن الذي سيحل المشكلة الفلسفية هو الناس، هذا الصراع في الواقع للمؤمن. إن الخل بالنسبة للجماهير يكن أن يبدأ بشكل تجريبي، وهنا يقع على

عائق الماركسيين مهمة تعليمية يمكن إذا أسيء استخدامها أن تشكل منزلاً إلى الجمود العقائدي، ولكن لا بد من خوضها. وهنا يمكن الحديث عن دور المثقفين في نقل الوعي إلى الطبقة من خارجها. وكذلك عن الموقع القيادي للطبقة العاملة. هذا يعني أن الجماهير الواسعة تخوض الصراع الطبقي وتغير الواقع رغم أن تصورها للصراع يكون جزئياً في حالات معينة. مما يلقي على عائق الماركسيين، إلى جانب دورهم التعليمي، مهمةبقاء داخل الصراع، لتعزيز معرفتهم العلمية لقانونية هذا الصراع. هنا يجري اللقاء الذي عبر عنه بالبعد والقرب من المسألة.

ش. داغر: لدى انتطاع أنه لا يكفي القول إن هناك علاقة جدلية بين العام والخاص. فكلما أخذنا مثلاً، نقع في المحرقة. ففي الأمثلة التي وردت عن الطائفية والفاشية، نجد مهدي يشد الأمر نحو الاختلاف، ود. حسين مروء نحو ما هو كوني وهو على حق في تأكيده على رؤية الصراع الطبقي في الحرب الأهلية. لا يكفي إذن القول إن هناك علاقة جدلية، هناك صعوبة يدركها بشكل أفضل من لديه هموم حول مواضيع معينة في الممارسة، مثل د. حسين مروء على المجتمع الجاهلي وهموم مهدي فيما يتعلق بحركة التحرر الوطني.

م. عامل: أتفق مع ملاحظتي غازي وشهيد. فلا يكفي تأكيد كون العلاقة بين الخاص والكوني بأنها علاقة دialektische. فالبقاء عند هذا الحد يعني أنها لم نقل شيئاً. ويرأى حين تتحضر مقاربة القضايا الواقعية الملمسة بتأكيد المقوله العامة، تكون بالضبط بالممارسة تؤكد هذا الفهم الميغلي للماركسية.

فالتفكير الماركسي برأيي، وبحسب تجربتي، الشيء الأساسي فيه، من حيث هو منهج في التفكير وفي إنتاج المعرفة، هو أن ينظر في القضية الملمسية بما هي ملموسية، وليس بما هي تسمى في ملموسيتها إلى الكونية. كيف يمكن أن نصل

بنطاق تفكيرنا إلى هذا المطلق من التفكير الماركسي؟

برأيي أن طريق وصول فكرنا الماركسي إلى أن يكون ماركسيًا في ممارسته هو أن نعيش في جوار الممارسة السياسية الحزبية وأن يكون فكرنا انصافاً لما نقوله، معنى أن يكون موضوع تفكيرنا، أن الحزب في الحركة الثورية وفي ممارسته السياسية ينبع النهج الديمقراطي في محاولة تحديد التناقضات الملموسة الفعلية، يرسم في معالجتها خطأً محدداً. إذا كان علىَّ أن أصوغ مشكلة فكرنا الماركسي، أصوغها بهذا الشكل. المشكلة هي أن ينوجد. كيف؟ برأيي، حتى الآن، في جهده إلى أن ينوجد، كان يسلك سلوكاً يرطم فيه بعائق يحول دون وجوده، هو المنطق الذي نسميه الفلسفى المثالي النصي الكتابي. وليس عيناً إلا يكون قد قام هذا الفكر الماركسي في فكرنا بتحقيق عملية التراكم النظري.

١. شاكر: في هذه الحالة كيف يمكن التحدث عن أخطاء؟ هناك على الأقل أخطاء؟

م. عامل: الأخطاء هي في هذه الممارسة السياسية. فكرنا النظري هو في هذه الممارسة السياسية.

ح. مروة: غير المفكرة؟

م. عامل: لا. هنا لا يعني أنها غير مفكرة. ففي رأيي هنا أيضاً أن علينا أن نقيم الاختلاف بين الممارسة النظرية وبين الممارسة السياسية في الممارسة الحزبية الثورية. إن موضوع الممارسة النظرية هو أن نفكر هذه الممارسة السياسية. فهذه

الأخيرة عندنا متقدمة في نظريتها بأشواط في مارستها على النظرية.

١. شاكر: هذا تأكيد نظري وبالتالي السؤال هو: ما الذي يسمح لنا بأن نقول إن الممارسة السياسية متقدمة أشواطاً.

م. عامل: إذا كان طابع أساسي يميز ما نعرفه من ممارساتنا النظرية، وهو نزوعها إلى إعادة تكرار المقولات العامة، فالطابع المميز لممارساتنا السياسية فيما نحمله من وعي نظري، هو بالضبط العكس، أي نزوعها إلى أن تكون مهيئة لمجاهدة المفاجأة فيحدث التاريخي. ودائماً ثمة علاقة صراع، في الممارسة السياسية نفسها، بين المفاجأة (عقدة من الأحداث تفاجئ الممارسة السياسية، أي تطرح عليها جديداً باستمرار، فتفرض عليها التكيف معها) وبين الاستباق النظري. هذه العلاقة بين الاستباق النظري في الممارسة السياسية نفسها وبين المفاجأة في عقدة الأحداث التاريخية، تجعل برأيي، الممارسة السياسية في ثوريتها مخاطرة، ولا أقول مغامرة أو مغامرة. وبالتالي أين يمكن لهذا التقدم في ممارساتنا السياسية الثورية على ممارساتنا النظرية؟ في كونها دائماً جريئة، تخوض على اقتحام الجديد، في الوقت الذي نرى فيه الممارسة النظرية تتخطى في تكرار المقولات النظرية. مثلاً في الممارسة السياسية تجاه الأنظمة التقديمية كان هناك تصور بأن البرجوازية الصغيرة تتمكن من الوصول إلى السلطة في حين أن كل النظرية марكسية - الليبرالية قائمة على المقولات التي تفترض أنه لا تصل إلى السلطة إلا طبقة مهيمنة نقيس أي الطبقة العاملة وزر التجربة التاريخية التي دفعت حركة التحرر الوطني العربي طوال نصف قرن ترسم في الظاهر ضد هذه المقولات النظرية. فنجد ثورة وجراة ثورية على رسم خط سياسي انطلاق منه في تحديد مواقف صحيحة في المقاربة السياسية، أي النضالية، لهذه التجربة التاريخية، نشعر أن الخط السياسي صحيح منذ ١٩٦٨ على الأقل. يوجد هنا استباق نظري في الممارسة السياسية على ممارساتنا النظرية

ونجد، في مجاهدة هذه القدرة وهذه الجرأة على التملك السياسي لهذا الجديد، تحفظاً نظرياً. لم تطرح علينا هذه التجربة سؤالاً نظرياً، كيف يمكن أن نفك بالمقولات النظرية هذا الذي يرتسن في الظاهر ضد المقولات النظرية. كيف يمكن أن نفسر بالمارسة النظرية هذه العلاقة بين صراع طبقي وصراع وطني. وهذا الذي يرتسن في ممارستنا السياسية الصحيحة ضد مقولات نظرية، أو كما يدوي في الظاهر؟ حين أردنا أن نقارب نظرياً هذا الجديد التاريخي، وفي رأي كل تاريخي جديد، وشكل الجهة مختلف، وهذا أيضاً يخترق قانون تفاوت التطور، لم تتمكن إلا أن تكرر مقولات عامة فنفصل بالنظرية الصراع الطبقي عن الصراع الوطني فنقول إن هذه المرحلة هي مرحلة الصراع الوطني وأن مرحلة الصراع الطبقي هي المرحلة اللاحقة في الوقت الذي كنا فيه نؤكد بالمارسة النضالية الشورية علاقة التلاحم والتدخل بين المرحلتين.

إذا كان على هنا أن أطرح شعاراً على الممارسة النظرية فهو التالي: لن تتمكن هذه الممارسة النظرية في فكرنا النظري في تحقيق التراكم التاريخي النظري الأساسي لإنطلاقة الفكر النظري الماركسي، إلا بشرط أن تضع الممارسة السياسية موضوع تفكير لها.

فيما نفك الممارسة السياسية في أخطائها والصحيح فيها، أي في نقدنا لها، نتتج هذا التراكم النظري. هذا الخط يرتسن ضد الخط التاريخي الذي ابنت فيه عندنا ممارسات نظرية بالشكل الكتبى، أي بتفكير مشكلات ليست في حقل صراعاتنا الطبقية.

غ. بيطار: هذه المنهجية في إنتاجنا للتفكير الماركسي في مجتمعنا، المركزة على نوع من النظر إلى ممارستنا السياسية واعتبارها المادة التي يمكن أن يتناولها الفكر المنتجه من خلال تناولنا لها، هذه المنهجية ينقصها شرط آخر، وهو الذي نشير إليه حين نقول إن هناك مفاجأة وشيئاً جديداً. هناك جزيدان: جديد في ممارساتنا

السياسية، وجديد آخر في مارستنا النظرية. وبتقديرني، المفاجأة التي يشيرها الجديد فيحدثنا عن المفاجأة بالنسبة للتفكير النظري. فإذا فكرناحدث كمفاجأة نظرية لا بد أن نعود إلى ما سبقه، أي إلى نقد فكرنا السابق قياساً على القوابل التي تحدثنا عنها كنهاذج. والمفاجأة تظهر كحصيلة لتجربة ما مع الفكر الكلاسيكي، إنها مفاجأة بالنسبة لفهم معين للفكر الماركسي الكلاسيكي، ونضيف: الفكر الماركسي العالمي المتعدد. غياب ذلك عن تحديتنا لشروط إنتاج فكرنا الماركسي يجعلنا نفرق في فهمنا للخصوصيات. مثلاً، تعتبر الطائفية شيئاً مميزاً بالنسبة لشكل من أشكال الصراع تقدمه لنا المجتمعات الأوروبية أي الرأسمالية المتقدمة، إنما هناك أشكال من الصراع غائبة، ولم نحاول مرة في منهجيتنا إقامة مقارنات بين مجتمعاتنا وبين مجتمعات أخرى غير الأوروبية. فالصراع الطيفي الذي تتفق على أنه شكل مميز من الصراع الطيفي في مجتمعنا عن الصراع الطيفي في المجتمع الأوروبي، تنسى أنه شكل مميز أيضاً عن الصراع الطيفي في المجتمعات غير الأوروبية، غير المتقدمة، كالقبيلية كشكل راهن في الصراع الطيفي في المجتمعات الأفريقية مثلاً. وكذلك الصراعات اللغوية في المجتمعات الأوروبية نفسها التي تختلف أيضاً عن النموذج وتتميز عنه.

لذلك اعتقاد أنه إذا كان شرط «الالتصاق» بالمارسة السياسية - مع التحفظ تجاه كلمة «الالتصاق» - له هذه الأهمية، فهناك شروط أخرى، هي العودة الدائمة إلى الفكر الماركسي الكلاسيكي، أي لهذا التراكم النظري العام بكلasicيته وبعاليته. أقصد بعاليته أن مارستنا النظرية تفتقر أيضاً بالمارسات السياسية والنظرية للشيوعيين في المجتمعات الأخرى، فإذا انتفى هذا الشرط لا يمكن أن يكون إنتاجنا جزءاً من الإنتاج الماركسي العام، ولا يمكن أن يكون لفكرنا الماركسي بعده الكوني تميزه.

ح. مروة: يكمن القول الآن، وقد وصلنا هذا الوضع من المناقشة، إننا

صرنا منها إلى محصلة ذات شأن ما. في رأيي أن أبعاد هذه المحصلة تكمن في ما يأتي.

أولاً - إنها اختللت اتجهاداتنا في تحديد نقطة الانطلاق: من مبدأ التمايل أم من مبدأ الاختلاف، من مبدأ الكونية أم من مبدأ التميز بالنسبة للنظرية العلمية الثورية وتطبيقاتها، فإن الذي لا يمكن أن يختلف فيه هو أن العلاقة بين التمايل والاختلاف، أو بين الكونية والتميز، إنما يحكمها منطق الدياليكتيك المادي، أي يحكمها منطق الوحدة الدياليكتيكية التي لا تبني التناقض، بل توكله ولكن تحمله خلال الممارسة النظرية للفكر الماركسي - اللبناني على صعيد الخاص المتعين في هذه القضية أو تلك ضمن شروطها التاريخية المحددة أو خلال الممارسة التطبيقية لهذا الفكر على صعيد الواقع الاجتماعي الملمس، في هذا المجتمع أو ذاك، عبر الانخراط في عملية الصراع الاجتماعي أو السياسي أو الإيديولوجي؛ أي الصراع الطبقي، أو الطبقي - الوطني كما هو الحال في الظروف الراهنة لحركة التحرر الوطني العربية، وبالتالي: ظروفها الراهنة على الساحة اللبنانية.

ثانياً - إن اختلاف الاتجاهات بيننا، في مثل المسألة التي دارت عليها هذه المناقشة، إنما يؤكّد وحدتنا الفكرية بقدر ما يؤكّد في الوقت نفسه أن هذه الوحدة لا تعني «القالب الواحد» في حركة الفكر الماركسي عندنا، ولا تعني الدوغمائية (الجمود العقدي) بل تعني عكس ذلك... إنما تعني - بكمال الوضوح - أمرين رئيسين: أولهما، الثقة الراسخة بهذه الوحدة إلى حد أننا لا تخشى عليها مطلقاً اختلاف الاتجاهات في التطبيق والممارسات الشخصية. وثانيهما، أن هذا الاختلاف يؤكّد أيضاً - وبكمال الوضوح كذلك - اتساع النظرية العلمية الثورية (الماركسية - اللبنانيّة) لكل إمكانات التفتح والتجدد والتطور ضمن إطار ماديتها الدياليكتيكية ودياليكتيكها المادي، وضمن أدواتها المعرفية والمنهجية نفسها.

ثالثاً - إن مناقشتنا هذه لم نفترض لها، ولا يمكن الافتراض لأية مناقشة، أن تكون هي الحاسمة. إننا هنا ندخل في المسألة فقط. وربما صع لنا الادعاء أننا

ندخلها بجرأة. ولا بد أن تستقبل هذه المسألة وغيرها صفوياً من المفكرين
للمناقشات والمعالجات الأعمق والأدق.

في الشروط التاريخية لطرح مشكلة الطائفية

مداخلة: مهدي عامل

عام ١٩٧٨، نظمت مجلة «الطريق» ندوة مهمة، شارك فيها أعضاء من هيئة تحريرها، في موضوع «ظاهرة الطائفية في لبنان». قدمت إلى الندوة خمس مداخلات أساسية كتبها كل من: إبراهيم مصطفى، مهدي عامل، إلياس شاكر، مروان أمين، غ. سليمان. ثم جرى حول هذه المداخلات نقاش واسع، عُتِّبَمْ أحياناً، اشتراك فيه - إلى جانب المداخلين - كل من: سهيل طوبلة، سمير سعد، سالم يوسف. وقد نُشرت مادة هذه الندوة، مع غيرها من الدراسات في موضوع «الطائفية»، ضمن عدد خاص من «الطريق» (صدر في كانون أول ١٩٧٨) بعنوان «حوار نظري/سياسي، حول ظاهرة الطائفية في لبنان» - نورد هنا مداخلة مهدي عامل المنشورة في العدد نفسه من «الطريق»:

أنت الحرب الأهلية في لبنان، بما أحدثه من تصدع عنيف في تماسك البنية الاجتماعية، تطرح بحدة مشكلة «الطائفية»، ربياً في شكل جديد منها، هو الذي تظهر فيه كأنها مشكلة وحدة لبنان أو تقسيمه، أرضاً وشعباً ووطناً. وأنت الحرب الأهلية تطرح مشكلات أخرى لها ارتباطها الوثيق بمشكلة «الطائفية»: كمشكلة الانهيار العربي للبنان، بما يعنيه هذا الانهيار، بالتحديد، من انحراف في الصيرورة التاريخية لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية، لا سيما في هذه المرحلة الراهنة من الصراع القائم فيها بين خطين سياسيين نقيبين: خط برجوazi رجعي هو خط الخيانة الوطنية، وخط وطني ثوري هو الخط الذي تتدخل فيه، في سيرورة

ثورية واحدة، حركة العداء للإمبريالية، وحركة العداء للرأسمالية. وما هاتان الحركتان سوى حركة واحدة معتقدة هي نفسها حركة التحرر الوطني.

لكن الحركة التحريرية هذه تتحول، في العالم العربي، حول القضية الفلسطينية التي باتت تشكل، في عصرنا الراهن - كما ورد في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني، شباط ١٩٧٧ - «مكانتها أساسياً للموقف الوطني، بالنسبة لهذه القوى العربية أو تلك، لهذا المذب العربي أو ذاك، لهذا النظام العربي أو ذاك». فالصراع المحتمل بين نهجي حركة التحرر الوطني العربية، إذ يشمل كل المجالات والساحات العربية، فهو يتركز اليوم بشكل أساسى حول القضية الفلسطينية. ولقد احتدم الصراع في الساحة اللبنانية، في حرب أهلية بين قوى سياسية ديمقراطية ووطنية قديمة من جهة، وبين قوى رجعية فاشية انعزالية من جهة أخرى. رفعت القوى السياسية الأولى في هذا الصراع المستمر شعار الدفاع عن وحدة لبنان، شعباً ووطناً وأرضاً، وعن عروبتها. وتلامح الشعار هذا عندها بشعار التغيير وضرورة الإصلاح السياسي الديمقراطي، وبشعار الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، وعن حقها في وجودها السياسي والسلح لتكميل مسيرتها الشورية، برغم ما يعرض مسيرتها هذه من تعرجات والتوازنات وتناقضات. فتصدت، ولا تزال تصدى لأشرس هجمة إمبريالية رجعية صهيونية على حركة التحرر الوطني للشعوب العربية بأسرها.

أما القوى الرجعية الفاشية الانعزالية، فلقد دخلت في هذا الصراع، بتنسيق كامل مع القوى الامبرالية والصهيونية، تحت شعار تصفية المقاومة الفلسطينية، بل إنهما الوجود المادي البشري الفلسطيني في لبنان، من حيث أن هذا الوجود يمثل عندهما - أو قل هكذا هي تظاهره - علة العلل في الأزمة اللبنانية. وتلازم هذا الشعار عندهما مع شعار «الولاء» للبنان وحده بما يعنيه هذا «الولاء»، في عمارتها السياسية والإيديولوجية من عداء ضروري للعروبة، أو قل لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية. بل إن هذا الولاء يكاد ينحصر في هذا العداء. ولبنان هذا

الذى له «الولاء» هو لبنان - «الكيان» الذى هو، في جوهره، أي من خارج التاريخ وضده، لبنان - «المسيحي»، الذى هو بدوره لبنان - «المارونى».

بفعل هذا المنطق الفاشي الانعزالي الرجعى وبقوة سحره الغيبى، ينزلق الصراع الدائر في الساحة اللبنانية من صعيده السياسي المحدد بشروط تاريخية مادية معينة - هي شروط تطور حركة التحرر العربية، في مرحلتها الراهنة، في علاقة ترابطها الداخلى بالشروط الخاصة بتطور أزمة البنية الاجتماعية اللبنانية - إلى صعيد آخر، له، في الظاهر، شكل «طائفى»، هو الذى يولده تعريب السياسي (والسياسي هذا هو بالتحديد حركة الصراع الطيفي)، بتعريب الشروط التاريخية المادية الخاصة بهذا الصراع في مرحلته المحددة. بازلاقه من صعيده الفعلى إلى صعيده «الطائفى»، يخرج الصراع من حركة التاريخ، ومن ذاته، يتحرر، بالوهم الإيديولوجي الرجعى، من ضرورة تحكمه ليسترى في ديمومة العلاقة بين الجوهر والعارض، فتأخذ حيئته حرکته، في الظاهر، شكلاً تاريخياً هو الذى تتكرر فيه باستمرار علاقة الجوهر بالعارض، من حيث هي، في أساسها، علاقة الجوهر بذاته، في مثاله بذاته، في حركة يتكرر فيها نقى الجوهر للعارض. وما الجوهر هذا سوى لبنان - «الكيان» الذى هو هو منذ أن كان، وقبل أن يكون، إلى الأبد. إنه، كالله، لا يتحدد إلا بذاته. إنه «هو الذى هو» (انظر كراس «القضية اللبنانية» رقم ١٣ - منشورات الكسليك. صفحة ٢٣). هكذا يتجوهر لبنان، في إيديولوجية الطغمة المالية، فتخترق «المارونية» حدود «الطائفة». بل تخترق حدود التاريخ، إذ لا بدء لها، بل منها البدء. إنها «الكيان» - الجوهر، مطلق فيه «يتمورن» حتى الفينيقيون بالضرورة.

أما العارض، فهو كل ما ليس من المطلق - الجوهر هذا سوى الغير. والغير هذا هو العرب - الإسلام - والآن - الفلسطينيون. لهذا كله كان الصراع في الساحة اللبنانية، بالنسبة لهذا المنطق الرجعى الغيبى، حكماً، «صراعاً طائفياً»، أي وجهاً تاريخياً راهناً من صراع أزلي دائم، كان منذ أن كان لبنان، هو نفسه

الصراع بين الجوهر والعارض، تتدفق جذوره بعيداً في «التاريخ»، يتكرر كلما حاول العارض أن يطغى على الجوهر. ولا انتصار للجوهر إلا في مثائله بذاته، أو في انغلاقه على عارض يتهدهد. وهو أيضاً الصراع «القومي» نفسه بينه وبين غيره، بين «القومية اللبنانية» التي هي «القومية المارونية»، وبين «القوميات» الأخرى، العربية الإسلامية. ولا تاريخ للجوهر إلا بالعارض حتى صار تاريخ الجوهر تاريخ صراعه ضد العارض. إنه «الصراع الطائفي».

في طرح مشكلة «الطائفية»:

لأن يريد من هذه الورقة أن يقدم بحثاً متكاملاً في «الطائفية»، بل نريد أن نسهم في استئارة نقاش واسع حر حول هذه المشكلة المثلثة. في هذا الملف، قد يكون من الأفضل تقديم الأسئلة على الحلول. ونقترح بين يكون للسؤال الأول طابع منهجي:

من أين ننطلق في طرح مشكلة «الطائفية»؟ وكيف تنظر هذه المشكلة؟ بل قل ما هو الشكل الذي يجب أن تنظر فيه حتى يتسع لنا إنتاج معرفتها؟

أردنا في المقدمة السابقة، أن نرسم الخطوط العريضة للإطار التاريخي الذي التهبت فيه مشكلة «الطائفية»، إذ أن الحرب الأهلية كانت في وجه منها، الكاشف عن عمق تجذر هذه المشكلة في البنية الاجتماعية اللبنانية، حتى قال البعض إن الحرب هذه أحدثت في لبنان انقساماً طائفياً عميقاً ما كان لها أن تحدثه لو لم يكن الانقسام لهذا قائمٌ فيه، أو، قل، لو لم يكن لبنان قائماً عليه تاريخياً. فلائق الحاضر يؤكّد الماضي، ولا بد، في فهم هذا الحاضر «الطائفي»، من تتبع جذوره المتعددة بعيداً في تاريخ البنية الاجتماعية اللبنانية. وهنا ينطرح السؤال: أي منهج من النظر نعتمد في النظر في هذا الواقع الحاضر؟ هل ننظر فيه انطلاقاً من الماضي وفي صوره، أم ننظر بالعكس، في هذا الماضي انطلاقاً من الحاضر وفي

ضبوئه؟ إنه السؤال نفسه الذي انطرب على ماركس، والذي طرجمه ماركس في مجال آخر هو مجال فهم البنية الاجتماعية الرأسالية: هل نجد في الماضي مفتاح فهم الحاضر وسره، أم أنها، بالعكس، نجد في هذا الحاضر مفتاح فهم الماضي وسره؟ ولقد أجاب ماركس، كما نعلم، على هذا السؤال بالقول إن الحاضر هو سر الماضي ومفتاح فهمه.

فإذا نحن اعتمدنا هذا المنهج من النظر في الواقع الاجتماعي، وجب علينا أن نطلق، في معالجة مشكلة «الطاافية» من حاضر الواقع الاجتماعي اللبناني، في بنية الخاصة القائمة، وليس من ماضيه . وأن نقيم الفارق، منهجياً على الأقل، بين بنية هذا الماضي وبينية ذاك الحاضر، بحيث تنتهي عن البحث في بنية الأول في هدف تفسير بنية الثاني، فلا نجعل من «نظام الملل» الذي كان قائماً في العهد العثماني، مثلاً، مبدأ تفسيراً لظاهرة «الطاافية» هي ملازمة للبنية الراهنة للواقع الاجتماعي اللبناني في غيابها كبنية رأسالية معينة، (كما يفعل مؤرخ كوجيه كوثاني مثلاً) ولا نظر في هذه البنية المرتبطة ارتباطاً تاماً بالرأسمالية، والتي يستلزم النظر فيها، بالضرورة، اعتقاد المفاهيم العلمية الماركسية، بعين بعض المفاهيم الخلقية، مثلاً، (العصبية) التي تجد في البنية الاجتماعية القبلية حقل تكونها وتحركها التاريخي (كما يخلو للبعض أن يقوم بذلك كنظير جاهل، مثلاً، أو خالد جابر).

في ضوء هذا المنهج، أول سؤال ينطرح علينا في معالجة «الطاافية» هو التالي: ما هو الطابع الرئيسي المحدد للبنية الاجتماعية القائمة؟ إذا علمنا أن كل بنية اجتماعية (التكوين - يقول البعض «التشكيلة» - الاجتماعي) هي وحدة تعايش عدة أنماط من الإنتاج ترتبط فيما بينها، ويتمفصل كل واحد منها على الآخر، في إطار سيطرة واحد منها عليها، وجب القول إن غط الإنتاج السيطر في هذه البنية هو الذي يحدد طابعها الرئيسي المحدد لها. لذا يمكن صياغة السؤال السابق على الوجه التالي: ما هو غط الإنتاج السيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية؟

الإجابة على هذا السؤال هي التي تحكم منطق الفكر في فهم مشكلة «الطائفية».

ينكر البعض أن تكون الرأسمالية نظرية الإنتاج المسيطر في لبنان، وينكر، وبالتالي، أن تكون علاقات الإنتاج فيه علاقات رأسالية، فيرى في المجتمع اللبناني مجتمعاً يتميز بكونه يمر بمرحلة «من التكون الطبيعي الانتقالي المعاق»، أي بكونه في حركة انتقال معاق من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية. ومن هذا البعض من يذهب في غرابة القول والتفكير حتى تبني أن يكون في لبنان إنتاج، بغض النظر عن غطه، وأن يكون، وبالتالي، في لبنان، علاقات إنتاج، فيستبدل الإنتاج هنا «بالرواج» (كذا)، بحيث ينبع السужع حيث يفشل الفكر في محاولة القبض المعرفي على الواقع. (راجع، مثلاً، مقال خالد جابر في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٥٠ - ٥١ - تشرين أول تشرين ثانى ١٩٧٥). في الحالة الأولى، يتارجح المجتمع اللبناني، بين بنية «الطائفية» (لبنان) «مجموعة من الطوائف المتألفة ضمن إطار سياسي واحد» - كمال الصليبي نقلاً عن ميشال شيخاً)، وبينية طبقية، ويتأرجح الفكر معه بين تخليل «طائفي» هو تخليل له من موقع طبقي محدد هو موقع نظر الأيديولوجية البرجوازية المسيطرة، وبين تخليل طبقي من موقع نظر الطبقة العاملة، فتتعايش وبالتالي، في تأرجح هذا الفكر، مفاهيم ما قبل الماركسية - بعض المفاهيم الخلدونية التي يتم نقلها، بتعسف «نظري» بسيء إليها، من حقل فكري وتاريخي إلى حقل آخر، دون تمييز الفارق البنيوي بين الحقلين - مع مفاهيم ماركسية في نظام فكري لا يتماسك شكلاً إلا بتغليب المفاهيم الأولى على الثانية.

أما في الحالة الثانية، فيزول التأرجح هذا في المجتمع والفكر معاً، وينبني الفكر هذا، في تماسكه الداخلي الشكلي، اثناء جيلاً هو فيه في واد والمجتمع ذاك في واد آخر لا يربط بين الاثنين سوى رابط إيديولوجي - لكنه متين - هو رابط منطق الفكر البرجوازي «القومي»، من حيث هو هو، في البنية الاجتماعية

اللبنانية، منطق الفكر «الطائفي».

ينبئ ذلك الفكر، في منطقه الداخلي، على الشكل التالي:

١ - لا إنتاج في لبنان، بل غلط من «الرواج»، هو «المطر الوسيط».

٢ - إذاً، لا علاقات إنتاج في لبنان، بل علاقات توزيع لريع تفاوت بين الأفراد، داخل «الجماعات» التي هي «الطوائف» بحسب موقع كل من هذه «الجماعات» أو «الطوائف» من الوساطة، وبحسب موقع كل من هؤلاء الأفراد داخل طائفته. أما الموضع هذا من الوساطة فيتحدد، على المستوى السياسي، بالموقع من جهاز السلطة. (نكتفي هنا بعرض هذا الذي يشبه المفاهيم، بلا نقد كي تتبع منطق هذا الفكر في حركة انباته الداخلي التي هي حركة استخلاصية واضحة).

٣ - بانتفاء الإنتاج وبانتفاء علاقاته، يتفي، إذن، وجود الطبقات في البنية الاجتماعية اللبنانية. لا طبقات في هذه البنية الاجتماعية. فالطبقة تقوم على علاقات الإنتاج. أما في واقع عدم وجود علاقات إنتاج، فلأن شروط وجود الطبقة كشكل للصراع الاجتماعي ليس متوفراً. (راجع خالد جابر- المرجع المذكور ص ٣١).

ملاحظة: لن نعقب الآن على هذا التعريف المدهش للطبقة «كشكل للصراع الاجتماعي».

٤ - تكون البنية الاجتماعية اللبنانية، إذن، من «طوائف» وليس من طبقات. فالمجتمع اللبناني إذن مجتمع «طائفي»، وليس مجتمعاً طبياً. إنه، بالتحديد، وبحسب منطق هذا الفكر

«الطائفية»، كما يحدده تماماً كمال الصليبي، نقاًلاً عن ميشال شيخا: «مجموعة من الطوائف المتألقة ضمن إطار سياسي واحد».

٥ - العلاقات الاجتماعية في لبنان هي، إذن، علاقات «طائفية» أي علاقات بين «الطوائف». كما «أن الصراع الرئيسي داخل لبنان، هو صراع بين الطوائف». (المرجع نفسه. ص ٣١).

على هذا الشكل ينبغي بنفي منطق ذلك الفكر في حلقاته الرئيسية. وهنا، نطرح، بدورنا، عليه وعلى القارئ، هذا السؤال: أي اختلاف يوجد بين منطق هذا الفكر، في منطلقاته «النظرية» واستخلاصاته العملية، وبين الأسس الإيديولوجية البرجوازية للفكر «الطائفي»، كما نجدها عند ميشال شيخا مثلاً، وما تصل إليه، بشكل منطقي جداً، في الممارسة السياسية للرجعية اللبنانية، من مقوله «التعديدية الحضارية» التي تقوم على أساس القول إن «لبنان مجموعة من الطوائف»، وإن «الطائفة» كيان اجتماعي مستقل قائم بذاته، أو أنها الوحدة القاعدية الاجتماعية، لا فرق كبيراً بين أن يكون معاكسها الداخلي عائداً إلى كونها «إثنية»، أو «مجموعة حضارية» - كما يؤكد الفكر الرجعي الانعزالي -، أو إلى كونها «علاقة قرابة نضططع بعلاقتها توزيع» (المراجع المذكورة أعلاه، ص ٣٢). أو بدليلاً عصرياً حديثاً عن «العصبية» الخلدونية (ص ٣٩)، إذ أن منطق الفكر واحد في الحالتين، من حيث هو يؤكد أن «الطائفة» تقوم بذاتها، بفعل معاكسها الداخلي؟ أمّا نحن، فإننا نعرف بصراحة أننا لا نجد اختلافاً بين منطق هذين الفكرتين. ولا نظن أن الاستشهاد بابن خلدون كافٍ لإقامة هذا الاختلاف بينهما.

بتصحیح منطق النظر في مشكلة «الطائفية»، تطرح قضایا قد لا تطرح في إطار منطق الفكر الطائفي. وهذا أمر طبيعي. وأهم ما في أمر معالجة تلك المشكلة التي نحن بصدده معالجتها، هو كيفية طرح الأسئلة. إذا انطلقنا من القول إن غط الإنتاج المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية هو غط الإنتاج الرأسىالي،

فالسؤال الذي ينطرح حينئذ هو التالي: ما هو الشكل الذي يتميز فيه هذا النمط المسيطر من الإنتاج في البنية الاجتماعية اللبنانيّة؟ ويتبع هذا السؤال سؤال آخر هو: ما هو الشكل الذي يسيطر فيه هذا النمط المسيطر من الإنتاج في هذه البنية الاجتماعية على أنماط الإنتاج السابقة عليه التي يتعايش معها في وحدة تلك البنية؟ وقبل أن نتابع حركة التسلسل في طرح الأسئلة، في ترابطها الاستخلاصي الداخلي، نجيب على السؤال الأول، باختصار شديد، بالقول إن الشكل الكولونيالي هو الشكل التاريخي الذي يتميز فيه وجود غلط الإنتاج الرأسالي المسيطر في لبنان (أي ما ميزناه في دراسات لنا سابقة، بالقول إنه الرأسالية التبعية، أي المرتبطة، في تكوينها وتطورها التاريخيين، إرثاً ارتبطاً تبعياً بنبوياً بالإمبريالية). ونجيب على السؤال الثاني بالقول إن الشكل الذي يسيطر فيه هذا النمط من الإنتاج الكولونيالي (عني الرأسالي التبعي) على الأنماط السابقة التي يتعايش معها، هوــ على تقدير ما هو عليه في البنية الاجتماعية الإمبرياليةــ هو الذي يسمح فيه، في قانونه الملي العام، بتجدد تلك الأنماط السابقة، أي بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج ما قبل الرأسالية، بدلاً من أن يميل نحو القضاء عليها، بسبب تطوره في علاقة تبعيته البنوية بالإمبريالية.

ونتوقف عند هذا المدخل قليلاً لنتخلص مما سبق بعض الاستنتاجات:

١ - إن حركة تجدد (إعادة إنتاج) علاقات إنتاج ما قبل الرأسالية ليست مكتومة بآلية داخلية خاصة بــأنماط هذا الإنتاج، مستقلة عن آلية غلط الإنتاج الرأسالي المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانيّة، بل هي ، بالعكس ، نتيجة ضرورة لآلية هذا النمط المسيطر، وللشكل الذي يسيطر فيه على تلك الأنماط في إطار علاقة تبعيته البنوية بالإمبريالية .

٢ - من الخطأ، إذن، تميّز البنية الاجتماعية اللبنانيّة «بالازدواجية البنوية»، أي بالقول إنها وحدة خارجية لبنيتين

متلاصقتين مستقلتين من علاقات الإنتاج: الأولى تقليدية (سابقة على الرأسالية) - والثانية رأسالية.

٣ - حتى لو قلنا - على سبيل الافتراض العبئي - برد ظاهرة «الطائفية» (التي لا نعرف بعد ما هي)، في محاولة فهمها، إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسالية في البنية الاجتماعية الرأسالية القائمة في شكلها الكولونيالي السراهن، فإننا لا نستطيع فهمها إلا بفهم الآلية الداخلية لتطور غلط الإنتاج الرأسالي التبعي (الكولونيالي)، لأن تلك العلاقات من الإنتاج تجد مبدأ تفسير وجودها وبقائها وإعادة إنتاجها في هذه الآلية، وليس في آلية انماط الإنتاج السابقة. بل إن هذه العلاقات السابقة هي، في حركة تجددها في البنية الاجتماعية الرأسالية القائمة، بفعل الشكل الذي يمارس فيه غلط الإنتاج الكولونيالي المسيطر سيطرته عليها، غيرها في البنية الاجتماعية السابقة، التي كانت قائمة، مثلًا، في لبنان في العهد العثماني. إنما، في هذا العهد، تشكل علاقات غلط الإنتاج المسيطر، أما الآن فهي تشكل العلاقات الخاضعة لسيطرة غلط آخر من الإنتاج المسيطر، هو غلط كولونيالي من الإنتاج الرأسالي. ليس «بنظام الملل» العثماني إذن نفس ظاهرة «الطائفية». بنظام الإنتاج الكولونيالي علينا أن نحاول تفسيرها.

ونعود إلى أسلتنا السابقة، ونؤكد من جديد الضرورة المهجبة في معالجة مشكلة «الطائفية» انطلاقاً من النظر في البنية الاجتماعية الرأسالية اللبنانية في تجذّرها الكولونيالي. لا بد لنا، إذن، من اعتماد منهج التحليل الظيفي (التحليل الماركسي) في هذه المعالجة، لسبب بسيط هو أن البنية اللبنانية هي بنية طبقية رأسالية متّبعة. وتجذّرها الكولونيالي يعني ارتباطها التبعي البنوي بالأمبرالية. ويخلو للبعض التأكيد دوماً على ما يسمونه «خصوصية» المجتمع اللبناني

ويرون «خصوصية» هذا المجتمع في «طائفته». حتى صار عندهم مجرد اللجوء إلى الكلمة التحليل الطبقي، أو الأفصاح عن الطابع الماركسي لمنهج هذا التحليل متهاً بالجمود العقائدي. لقد مات ماركس ولم يبق للمولع «بالخصوصية» إلا أن يسترخم عليه.

لو كان الأمر خاصاً بإيديولوجي البرجوازية لما أثربناه. لكن له علاقة ببعض الماركسيين أو من يحاول أن يكون كذلك. لهذا كان الأمر منها، ووجب التوضيح. والأمر هذا منجي، بالأساس. والفكر، كل الفكر، في منهجه. نحن بين اثنين، في مقارنة الواقع الاجتماعي الملموس، كالواقع اللبناني:

إما أن نسقط، قليلاً، على هذا الواقع قوله فكريه جاهزة متكونة (كتقالب الفكر الماركي)، فيظل الفكر أسير وحده، كأن المعرفة تحصل بتكرار فارغ للمفاهيم، ويظل الواقع حراً في «خصوصيته» بلا معرفة، حيث تنحصر «معرفة» في آثار إيديولوجية الطبقة المسيطرة، فلا يتم لقاء المعرفة بين الفكر والواقع.

وأما أن ندير الظهر لمفاهيم ذلك الفكر الجاهزة (كمفاهيم الفكر الماركي)، فيعجز تكرارها الفارغ عن القبض المعرفي على الواقع، وتنتجه صوب «الخصوصية» نحاول أن نجد لها مفاهيمها من خارج ذلك الفكر ومفاهيمه، فيظل الفكر هذا أيضاً، أسير وحده، ويظل الواقع أيضاً حراً، في «خصوصيته»، من المعرفة، لأننا من خارج الفكر (الماركي) الذي نرفض، نقع، من حيث لا ندري، أسرى إيديولوجية الطبقة المسيطرة و«خصوصية» مفاهيمها.

لكن هذين الطريقين كلّيهما ليسا طريفي الفكر الماركي. من السهل، باسم الأمانة للتفكير الماركي اسقاط مفاهيمه الكونية، في حركة تكرارها الفارغ، على الواقع اللبناني. لكن هذا لا يتبع معرفة. كما أن من السهل باسم «خصوصية» هذا الواقع، الترجم على ماركس وعلى مفاهيمه، والنظر بغيره أخير، من خارج هذا الفكر، لا يمكن لها أن تأتي إلا من إيديولوجية البرجوازية المسيطرة. وهذا بدوره لا يتبع معرفة. وليس في هذا (الجهل) خطر كبير. لكن الخطأ الفادح

يكمِّن، على الصعيد النظري والسياسي معاً، في الباس مفاهيم هذه الإيديولوجية لباساً ماركسيّاً، أو لباساً يوحّي بالماركسية «المبدعة»، ضد الماركسية «الجامدة».

طريق الفكر الماركسي في إنتاج المعرفة العلمية بالواقع الاجتماعي هي الطريق الصعب، أو الأصعب. يرسم هذا الطريق (المنهج) حدان رئيسياً:

الأول: من جهة الواقع: كل واقع اجتماعي ملموس هو واقع متميّز (ولا نقول خاصاً حتى لا نقيّم بينه وبين الكوني حدوداً خارجية تعزله في «خصوصيته»)، بحيث تستحيل معرفته - أي تصير مستحيلة - فتبدو حينئذ التجربة طريقاً إلى «معرفته». وطريق التجربة هذه تؤدي، في خط مستقيم، إلى إيديولوجية الطبقة السيطرة). ومعرفة هذا الواقع هي معرفة تميّزه هذا الذي ليس سوى الشكل التاريخي المحدد الذي فيه ينوجد الكوني في هذا الواقع، لا سيما في عصر الانتقال إلى الاشتراكية الذي هو عصراً.

الثاني: من جهة الفكر: لمفاهيم الفكر الماركسي طابع كوني لأنّه فكر هذا الانتقال الذي هو، بدوره، كوني، بمعنى أنه قاتنون حركة التاريخ المعاصر، من حيث هو تاريخ البشرية الواحد.

لكن لهذا الانتقال الكوني أشكالاً تاريخية تميّزه وتحتّل باختلاف الشروط الخاصة بكل واقع اجتماعي ملموس. هكذا تصبح عملية إنتاج المعرفة العلمية بهذا الواقع هي عملية تميّز كونية المفاهيم الماركسيّة. وهي الطريق الأصعب.

ونعود، ثانية، إلى طرح أسئلتنا، فنصوغ المشكلة الأساسية التي تطرح علينا على الشكل التالي: كيف تفكّر ماركسيّاً واقع البنية الاجتماعية اللبنانيّة؟ كيف

نفكـر ماركـسيـا مشـكلـة «الـطـائـفـة»، أي كـيف نـفكـر بالـفـاهـيم المـارـكـسـيـة هـذـه المشـكلـة التي لم يـعـرـفـهاـ، بالـطـبعـ، مـارـكـسـ، والـقـيـ لم تـحـاـولـ بـعـدـ رـيـاـ. هـذـه الفـاهـيم أن تـفـكـرـهاـ؟ وـبـيـداـ التـفـكـيرـ هـذـا السـؤـالـ: كـيف نـطـرـحـ مشـكلـة «الـطـائـفـة»؟ أو قـلـ كـيف تـطـرـحـ مـفـاهـيمـ الفـكـرـ المـارـكـسـيـ هـذـه المشـكلـةـ؟

لن نـتـنـذـرـ عنـ الإـلـاحـ المـسـتـمـرـ فيـ القـوـلـ إنـ القـسـمـ الـأـهـمـ فيـ معـالـجـةـ هـذـه المشـكلـةـ هوـ فيـ تـحـدـيدـ طـرـحـ سـؤـالـاـ. وـبـيـداـ هـذـا التـحـدـيدـ، حـكـماـ، بـنـقـضـ الشـكـلـ الذي اـنـطـرـحـتـ فـيـهـ. لـقـدـ وـجـدـنـاـ هـذـهـ المشـكلـةـ مـطـرـوـحةـ عـلـيـنـاـ. وـمـنـ الـخـطـأـ القـوـلـ إـنـاـ نـحـنـ الـذـينـ طـرـحـانـاـ. وـلـاـ مـعـنـىـ لـلـقـوـلـ إـنـ الـوـاقـعـ هـذـا طـرـحــ أـوـ يـطـرـحــ عـلـيـنـاـ هـذـهـ المشـكلـةـ فـيـ شـكـلـ مـعـيـنـ، وـفـيـ صـيـاغـةـ مـعـيـنـةـ. أـيـ فـيـ إـطـارـ فـكـرـ مـعـيـنـ، وـمـنـ مـوـقـعـ اـيـديـولـوـجيـ مـعـيـنـ هوـ الـمـوـقـعـ الـطـبـقـيـ الـذـيـ يـعـتـلـهـ هـذـاـ الفـكـرـ بـالـذـاتـ الـذـيـ هـوـ طـرـحـ عـلـيـنـاـ تـلـكـ المشـكلـةـ فـيـ الشـكـلـ الـذـيـ تـحدـدـهـ لـهـ بـنـيـتـهـ. أـيـ فـكـرـ هـذـاـ الـذـيـ طـرـحـ هـذـهـ المشـكلـةـ؟ وـمـاـ هـوـ الشـكـلـ الـذـيـ طـرـحـ فـيـهـ؟

نـجـبـ عـلـىـ هـذـاـ السـؤـالـ، بـفـظـاظـةـ الـبـاسـطةـ وـفـجـاجـتهاـ، فـنـقـولـ: إـنـ الـفـكـرـ الـبـرجـواـزـيـ (كـيـاـ نـجـدـهـ فـيـ خـيـرـ مـنـ يـمـلـهـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ، عـنـدـ مـيشـالـ شـيـحـاـ). وـالـشـكـلـ الـذـيـ طـرـحـ فـيـ الـفـكـرـ هـذـاـ مشـكـلـةـ يـكـادـ يـنـحـصـرـ فـيـ جـلـةـ وـاحـدةـ: لـبنـانـ مـجـمـوعـةـ مـنـ «الـطـوـافـقـ»ـ مـتـعـاـيشـةـ أـوـ مـتـالـفـةـ أـوـ مـتـشـارـكـةـ ضـمـنـ إـطـارـ سـيـاسـيـ وـاحـدـ، أـيـ فـيـ دـوـلـةـ وـاحـدةـ هـيـ دـوـلـةـ هـذـهـ «الـطـوـافـقـ»ـ وـيـحدـدـ ذـلـكـ الـفـكـرـ الـبـرجـواـزـيـ عـلـاقـةـ تـعـاـيشـ هـذـهـ أـوـ تـالـفـ أـوـ تـشارـكـ، بـشـكـلـ أـسـاسـيـ، كـعـلـاقـةـ سـيـاسـيـ، بـعـنـيـ أـنـ «الـطـوـافـقـ»ـ هـذـهـ تـحدـدـ «كـطـوـافـقـ»ـ مـتـعـاـيشـةـ أـوـ مـتـالـفـةـ أـوـ مـتـشـارـكـةـ، فـيـ عـلـاقـهـاـ بـالـدـوـلـةـ، أـيـ بـالـسـلـطـةـ السـيـاسـيـةـ. هـذـاـ يـعـنـيـ، بـوـضـوحـ، أـنـ الدـوـلـةـ هـذـهـ، الـقـيـ هيـ دـوـلـةـ هـذـهـ «الـطـوـافـقـ»ـ، إـنـاـ هـيـ جـسـمـ مـسـتـقـلـ بـذـاتهـ، وـمـسـتـقـلـ عـنـ «الـطـوـافـقـ»ـ، وـفـوقـهـاـ. إـنـ هـاـ وـجـودـاـ قـائـمـاـ بـذـاتهـ، جـوـهـرـيـاـ، بـهـاـ تـنـوـجـ «الـطـوـافـقـ»ـ فـيـ عـلـاقـةـ تـعـاـيشـهـاـ، أـوـ تـواـزـنـهـاـ. إـنـهـاـ مـبـداـ وـحدـةـ هـذـهـ الـمـجـتـمـعـ الـذـيـ تـقـومـ بـهـ كـلـ «طـائـفـةـ»ـ بـذـاتهـ، فـيـ اـسـتـقـلاـلـهـاـ عـنـ الـأـخـرـيـ. فـإـذـاـ اـنـهـمـتـ الدـوـلـةـ هـذـهـ، تـبـعـثـتـ «الـطـوـافـقـ»ـ وـتـفـتـتـ الـمـجـتـمـعـ.

ملحوظة أولى: هذا المفهوم للدولة ليس غريباً وليس جديداً. إنه المفهوم البرجوازي الكلاسيكي: الدولة فوق المجتمع، الدولة مبدأ وحدة المجتمع. الدولة جسم مستقل منفصل عن العناصر المكونة للمجتمع (الأفراد). علاقة الدولة بهذه العناصر هي علاقتها بذرات. الدولة ضابط وجود المجتمع في توازنه وديمومته تجدها.

ملحوظة ثانية: إذا كان الفرد - الترة (في مفهومه الحقوقي البرجوازي) هو الوحيدة الاجتماعية الأساسية (العنصر الأولي) في الدولة البرجوازية الكلاسيكية، «فالطائف» هي، في مجتمع «الطوائف» هذه الوحيدة الأساسية. وهي، كالفرد - الذات في الحالة الأولى، جوهر مهياستك قائم بذاته، كيان مستقل: (أول من جوهر الفرد هو ديكارت) وفي الحالتين تمر العلاقات بين العناصر الأولى المكونة للمجتمع بالدولة. إنما علاقات سياسية حقوقية. إنها علاقات خارجية.

لقد ورثنا، إذن، عن هذا الفكر البرجوازي مشكلة «الطائفية»، بالشكل الذي هو طرحها فيه. فالمشكلة هذه، في شكل طرحها هذا، هي مشكلة خاصة بالابيدولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية. والأساس الابيدولوجي (الطيفي البرجوازي) لهذا الطرح هو تغيب الاقتصادي (المستوى الأساسي المحدد) في البنية الاجتماعية اللبنانية، من حيث أن الاقتصادي هذا يعني بنية علاقات الإنتاج، ومن حيث أن بنية هذه العلاقات الطيفية هي بنية كولونيالية لا يمكن النظر فيها إلا في بنية علاقات التبعية البنوية بالإمبريالية. تغيب الاقتصادي ذلك يقود إذن بالضرورة إلى تغيب علاقة التبعية هذه. بهذا التغيير، تحمل «الطوائف» محل الطبقات في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية التي تظهر حينئذ مظاهر «مجموعة من الطوائف» لا يضمها سوى إطار سياسي خارجي (الدولة) يقوم بوظيفته

الطبقية على أحسن وجه (في تأمين ديمومة إعادة إنتاج العلاقات الكولونيالية القائمة) لأنه، بالتحديد، يمكن في تغييب علاقة الضرورة الطبقية التي تربطه باقتصادي تغييب، فظل، في آلية الداخلية المخفية، حراً... من قيود الصراع الطبقي. على ذلك الأساس تحدّد «الطاقة» التي هي وليد ذلك التغييب الاقتصادي (علاقات الإنتاج)، من حيث هي كيان اجتماعي مستقل، جوهر يتأسّك بآلية داخلية خاصة به، قد تكون عند البعض الدين، وعند البعض الآخر العصبية (من باب الحداة والتيّم بالتراث الخلدوني القومي العربي)، أو علاقة القرابة (من باب الانفتاح على الأنتروروباجيا)، أو الملة (من باب استحضار التاريخ الشامي).

لبنان مجموعة من «الطوائف»، و«الطوائف» جمع «طاقة»، و«الطاقة». كيان جوهرى. هذه هي خلاصة منطق الفكر «الطاقي». وهذه هي زبدة الإيديولوجية البرجوازية اللبنانية. أما «الطاقة»، فهي في هذه الإيديولوجية، نظام حكم «الطوائف»، نظام سلطتها المشتركة. و«الطوائف». هذه تمثل في السلطة برؤسائها الذين ليسوا من رجال الدين، بل من ذوي النفوذ السياسي والعائلي والتقليدي على الفئات الكادحة من «الطوائف». لا شك في أن الغلبة (المهيمنة)، في علاقات هذه «الطوائف» بالسلطة السياسية، تعود «الطاقة» معينة دون غيرها، هي «الطاقة المارونية». لكن تلك الإيديولوجية البرجوازية في زمنها الليبرالي (شيشاً)، لم تجد ضرورة في تفسير هذه الغلبة أو تبريرها بشكل يزيد التناقض مع ما تؤكده من أن العلاقة بين «الطوائف» في علاقتها بالسلطة، هي علاقة تعايش وتواؤن وتألف ومشاركة ومساواة.

أما في زمنها الفاشي العنصري، فإن تلك الإيديولوجية ترد تلك الغلبة أو المهيمنة إلى حق إلهي ملازم، منذ بدء التاريخ؛ بل قبله، «للطاقة المارونية» التي هي هي لبناء الجرهر (راجع سلسلة القضية اللبنانية من منشورات الكلسيك وأديبيات جريدة العمل الشهري).

ونعود لنطرح سؤالنا الأول مرة أخرى: من أين نبدأ في معالجة هذه المشكلة المروءة؟ ونجيب: من نقض طرحها البرجوازي. فإذا لم نقم بهذا النقض، فإن معالجتنا تستوي حينئذ على الصعيد الإيديولوجي نفسه الذي تستوي عليه المعالجة البرجوازية، بمعنى أن فكرنا يتطور حينئذ، في معالجة تلك المشكلة على التربة «النظيرية» نفسها التي يتطور فيها الفكر «الطائفية»، أي على تربة الإيديولوجية البرجوازية. ليس من موقع الإيديولوجية هذه تنقض هذه الإيديولوجية، ولا من موقع الفكر «الطائفية» ينقض هذا الفكر البرجوازي، بل من موقع نقشه الثوري، أي من موقع الفكر الماركسي.

ويبداً نقض ذلك الفكر البرجوازي لمشكلة «الطائفية» بنقض منطلقه الفكري الأساسي الذي هو تحديده «الطائفة» ككيان جوهرى (كوحدة اجتماعية قائمة بذاتها)، وتحديده المجتمع اللبناني كمجموعة من «الطوائف». أما تحديده «للطائفية» فهو نتيجة منطقية لهذا التحديد.

فما هي «الطائفة» إذن، وما هي «الطائفية»؟

قبل الإجابة على هذا السؤال، من موقع نقض الفكر البرجوازي، نريد تسجيل الملاحظة التالية: في الكثير الكثير الذي كتب حول «الطائفية» لا سبباً في عوازلات نقضها، قلما نجد تعريفاً واضحاً دقيقاً لهذا الذي نتكلم عليه. ولكن وجدهنا، فيشكل ضمفي هو أقرب إلى الفهم الإيديولوجي البرجوازي منه إلى نقشه، لأنـه، بالتحديد، ضمفي، أي غير مفكر. والقول، مثلاً «إن «الطائفية» ظاهرة شاملة»، لا يعني سوى إيهام يدل على الدوران حول المشكلة، بدلاً من مواجهتها. كالقول، أيضاً، إن «الطائفية تخترق المجالات كلها من علاقات الإنتاج إلى علاقات السوق حتى الصلات بين الأشخاص». فالسؤال هنا يبقى مطروحاً: ما هي هذه «الطائفية» التي تخترق كل المجالات؟ وقد نجد أحياناً قولًا شبهاً بهذا الأخير، يؤكـد أن «الطائفية» جـزء من عـلاقات الإـنتاج. وهنا أيضـاً يـبقى السـؤـال مـطـرـوـحاً كـما هـو، بلا جـواب. أليس في هـذا دـليل عـلـى أـن هـذا فـكـرـ الذـي

لا يحمد ما يتكلم عليه يخضع، من حيث لا يدري ولا يرى، لسيطرة الإيديولوجية البرجوازية نفسها، لأنه يتحرك في حدود تعرفها «للطائفية» و«للطائفنة»؟.

ولننظر قليلاً، بهدوء، في هذا القول مثلاً - إن «الطائفية» جزء من علاقات الإنتاج. ولنفترض أننا نطلق في هذا القول من موقع نقيس للإيديولوجية البرجوازية. فيما معنى ذاك القول؟ أو قل هل له بالفعل معنى؟ بل فلنفترض أن البرجوازية المسيطرة تتكون بنسبة ٨٠٪ من «طائفة» معينة (حسب اللغة الإيديولوجية البرجوازية)، وأن ٨٠٪ من الطبقة العاملة هي من «طائفة» أخرى غير الأولى. فهل يسمح لنا هذا الواقع المفترض بالقول إن «الطائفية» جزء من علاقات الإنتاج، بدليل أن البرجوازية هي في أغلبيتها الساحقة «مسيحية» أو «مسلمَة»، وأن الطبقة العاملة هي في أغلبيتها الساحقة «مسلمَة» أو «مسيحية»؟ قد يكون هذا صحيحاً أو قد لا يكون - ليست المشكلة هنا. المشكلة هي في أن هذا القول مبهم، إن لم نقل إنه لا معنى له. فعل المستوى الاقتصادي (علاقات الإنتاج) (لا تنسى أن المستوى هذا، لا وجود له في الواقع الفعلي التجريدي ممزولاً منفرداً قائماً بذاته، فعزله هذا هو من فعل نشاط الفكر (النظري) في ممارسته إنتاج معرفة هذا الواقع، بادوات مفهومية ضرورية، لا إنتاج للمعرفة بذاتها)، يتعدد البشر كطبقات - حتى في مجتمعات ما قبل الرأسمالية - بحسب موقعهم الفعلي من وسائل الإنتاج. على هذا المستوى، لا وجود «للطوائف»، ولا معنى بتاتاً للقول إن البرجوازية أو الطبقة العاملة هي «مسلمَة» أو «مسيحية» أو غير ذلك في أغلبيتها أو في أقليتها. ففي علاقات الإنتاج - التي هي مفهوم نظري - البرجوازية هي برجوازية والطبقة العاملة هي طبقة عاملة وحسب. فعل المستويات الأخرى من البناء الاجتماعي تحدد «الطوائف» و«الطائفنة»، طالما لا بد من التكلم على «طوائف» و«طائفنة». لا شك في أن هذه المستويات تتفقق بعضها على بعض في وحدة البناء الاجتماعية، بحسب أزمنة هذه البناء وبحسب مراحلها وبحسب شروطها التاريخية المحددة.

ولشن كان «الطائفية» علاقة بعلاقات الإنتاج، فبقدر ما تتفصل هذه المستويات بعضها على بعض في الكل الاجتماعي المعقّد، وبهذا القدر فحسب. معنى هذا، بتعبير آخر، أن العلاقة هذه (بين «الطائفية» وعلاقات الإنتاج) لا تجد تفسيرها في «الطائفية» بل في مفهوم تفصل المستويات البنوية في الكل الاجتماعي. أي أنها لا تفسر «طائفياً»، بل بتحليل طبقي.

بعد هذه الملاحظة، نعود إلى السؤال السابق: ما هي «الطائفية» وما هي «الطائفية»؟

نقترح الجواب التالية، (انه سريع، لأننا نقترحه كموضوع بحث يستتبع بالضرورة الكثير من الأسئلة، وليس كجواب متكمّل):

«الطائفية» هي الشكل الذي يظهر فيه، من موقع نظر البرجوازية المسيطرة، النظام السياسي للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة مظهر النظام السياسي لتعابيش «الطوائف». في هذا الشكل «الطائفي» من النظام السياسي الطبقي تظهر، إذن، السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانيّة المسيطرة في شكل السيطرة «الطائفية» من حيث أن السيطرة هذه تمثل سيطرة «الطوائف» كلها عبر ممثلها السياسيين. إنها، إذن، كسيطرة «طائفية» سيطرة هؤلاء، وليس سيطرة «الطوائف». لهذا كان لدولة البرجوازية اللبنانيّة شكل الدولة «الطائفية».

ملاحظة ضرورية: على نقيس ما قد يظن فكر ميكانيكي، ليس الشكل هذا مجرد وهم يبلد، ولا يمكن فصله عن هذه الدولة الطبقية البرجوازية التي هو منها الشكل. إنه أساساً لوجودها الطبقي كدولة برجوازية كولونيالية. معنى أنها لا يمكن أن تتوارد إلا فيه. لكن تشوهه - أي تجوهه - (أي انفصاله عنها، في طبيعتها الطبقية البرجوازية) ممكن. وهو ممكّن فقط بفعل الممارسة الإيديولوجية البرجوازية، أي كاثر وهم طبقي تولده هذه

الإيديولوجية بالذات.

بتشييه هذا، تختفي العلاقة العضوية (البيئوية) بينه وبين الطبيعة الطبقية الخاصة بهذه الدولة البرجوازية، وباختفاء هذه العلاقة، تختفي الطبيعة الطبقية هذه، فيمهد حيثاً يرده، - في ضرورة وجوده، إلى وجود «طائف» تشيات - أو تجوهرت - مثله، بدلاً من رده، في فهم علاقته تلك بهذه الطبيعة الطبقية، وإلى طبيعة علاقات الإنتاج القائمة.

وهنا تظهر أهمية تغيير هذه العلاقات من الإنتاج (الاقتصادي)، لأن التغيير بهذا أساسياً لتشييه ذلك الشكل «الطائفي» من الدولة البرجوازية، من حيث أن تشيء الشكل هذا أساسياً لقيام الدولة هذه بوظيفتها الطبقية الرئيسية في تأمين دعومة إعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة.

وهنا تبدأ الأسئلة الفعلية تطرح بشكل متتابع ومترابط: لماذا كان الشكل «الطائفي» لهذا أساسياً لوجود الدولة في البنية الاجتماعية اللبنانيّة كدولة برجوازية؟ ولماذا تظهر السيطرة الطبقية البرجوازية فيها في شكل السيطرة «الطائفية»؟ نكتفي، الآن، بالإشارة إلى الموضع الذي يجب أن يتوجه نحوه النظر للإجابة على هذا السؤال: إنه علاقة التفصيل بين ما يسميه ماركس البناء الفوقي والبناء التحتي. إنه أيضاً علاقة التفصيل بين هذه العلاقة وعلاقة التبعية البنوية للامبرالية. ونستنتج بشكل منطقي ما يلي: من المستحيل فهم «الطائفية» - بحسب تحديداً السريع لها - إن لم نفهم العلاقة الإمبرالية هذه، وإن لم نفهم، فيما، الشكل الكولونيالي لتحرك غط الإنتاج الرأسحالي في البنية الاجتماعية اللبنانية.

وتطرح أسئلة أخرى باللغة الأهلية على صعيد الممارسة السياسية: إذا كان

ذلك كذلك هل من الممكن - نظرياً على الأقل - أن تكون، أو أن تصير، دولة البرجوازية اللبنانيّة دولة برجوازية إذا لم تتوارد في شكلها الطائفي؟ أي دولة تصير هذه الدولة إذا انهار شكل وجودها «الطائفي»؟ هل تستمر في وجودها كدولة برجوازية؟ وهل البرجوازية قادرة أصلاً على ذلك؟

وترك الأسئلة: لكن فئات البرجوازية المسيطرة ليست كلها متجانسة أو متساوية، فقانون تفاوت التطور يحكم تطورها أيضاً. معنى هذا أن ثمة فئة منها هي المهيمنة بالضرورة. والفئة هذه هي التي ترتبط، بشكل عام بمصالحها الطبقة المباشرة، مصالح النظام كله، وتتأمن هذه المصالح عبر تأمين مصالحها هي، معنى هذا أن هيمتها الطبقة أساسية لسيطرة الطبقة المسيطرة كطبقة ولديمومة النظام الطبيعي القائم. والفئة المهيمنة هذه هي، برأينا، الطغمة المالية. (لن ندخل الآن في نقاش حول مفهوم «الطغمة المالية»، لأنّه ليس الآن ضروريًا جدًا لتابعة هذه الورقة). وسلطة الدولة هي الأداة السياسية الرئيسية لتأمين المهيمنة الطبقة لهذه الفئة المهيمنة. بمعنى أن سلطة الدولة هي، بشكل عام، سلطة هذه الفئة المهيمنة. فهل سلطة الدولة في لبنان هي سلطة هذه الفئة؟ وبرغم أن جوابنا على هذا السؤال هو نعم، فالأهم هو السؤال نفسه وليس الجواب. فإذا كانت السلطة هذه هي سلطة الطغمة المالية، فلماذا تظهر السلطة هذه كأنّها سلطة الزعيماء التقليديين من مثل «الطوائف»؟ وما موقع هؤلاء من السلطة؟ ولماذا يحتلون في الدولة موقع المهيمنة الطبقة؟ وهل احتلالهم هذا الموقع يعني أن السلطة لم تعد سلطة تلك الفئة المهيمنة؟

ملاحظة: وهنا أيضًا نكتفي بالإشارة إلى موضع البحث في محاولة الإجابة على هذا السؤال: الشروط التاريخية لتكون علاقات الإنتاج الرأسمالية في لبنان، في ظل العلاقة الإمبريالية، والقوانين العام الذي يحكم تطور غط الإنتاج الكولونيالي في عجزه عن القضاء على علاقات الإنتاج السابقة.

أليس أولئك الممثلون «للطوائف» جزء من البرجوازية المسيطرة؟ ثم لماذا تظهر أهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة مظهر الهيمنة «الطائفية»؟ وما هو نوع العلاقة بين أهيمنة الطبقية وهذه الهيمنة «الطائفية»؟

وهنا أيضاً نشير، بحسب منطق الفكر الذي يحكم تحليلاً الطبقي لظاهرة «الطائفية»، إلى خطأ القول الذي يقع فيه من يعتمد منطق الفكر «الطبقي» (البرجوازي) منهجاً للتحليل، حين يفسر «طائفياً» هذه الهيمنة «الطائفية» بردتها إلى احتكار الدولة من قبل «طائفة بعينها». ربما وجدنا التفسير في الطبيعة الطبقية الخاصة بهذه الدولة «الطائفية». يعني أن الشكل «الطبقي» لهذه الدولة البرجوازية يضفي على موقع الهيمنة الطبقية فيها بالضرورة طابعاً «طائفياً» بحيث يأخذ الصراع ضد هذا الطابع «الطبقي» حكمًا معنى الصراع ضد هذه الهيمنة الطبقية بالذات وضد سلطة الفئة المهيمنة. لهذا رأت البرجوازية المسيطرة، والطغمة المالية، في شعار إلغاء «الطائفية السياسية» خطراً مباشراً يتهدد موقع هيمنتها الطبقي الذي يأخذ بالضرورة، في دولتها شكل موقع الهيمنة «الطائفية». وهذا أيضاً رأى في شعار «المشاركة» (برغم منطلقه «الطبقي») خطراً على موقع الهيمنة الطبقية نفسه، لأنه يعني إلغاء هذا الموقع كموقع هيمنة. ومن هنا أن المضمون الديمقراطي لهذا الشعار، أي من كونه يرتسن فعلياً، ضد موقع الهيمنة الطبقية في الدولة، في تحده كموقع هيمنة «طائفية». (لسنا الآن في مجال المقارنة بين هذين الشعارات، والشروط الملمسة التي انطرباً فيها).

لماذا أكثرنا من طرح الأسئلة، حتى كادت الورقة هذه تنحصر في سؤال كبير يتشعب أسئلة دون جواب؟

كان هنا الرئيسي أن نبين أن منطق الفكر «الطبقي»، بالإضافة إلى كونه يمثل منطق الإيديولوجية البرجوازية المسيطرة، وإلى كونه يطرح مشكلات خاطئة، هو عاجز تماماً عن طرح مثل تلك الأسئلة والمشكلات التي يطرح منطق التحليل الطبقي والتي يؤدي البحث فيها إلى إمكانية القبض المعرفي على الواقع الاجتماعي

اللبناني المبعد، وإلى إغناء الفكر الماركسي بتمييز كونية مفاهيمه النظرية العلمية، بينما نظل أسرى المنطق «الطائفني» للإيديولوجية البرجوازية إذا نحن أدرنا الظاهر بهذه المفاهيم العلمية، باسم «الخصوصية» والبحث فيها بمعناها المترددة.

و قبل أن نخت هذه الورقة، نريد أن نقترن تعريفاً آخر «للطائفة»: ليست «الطائفة» كياناً جوهرياً أو وحدة اجتماعية قائمة بذاتها. ليست «الطائفة» شيئاً (أي جوهراً). إنها علاقة سياسية قائمة بين فئات من الطبقات الكادحة وفئة من البرجوازية (ما اصطلح على تسميته «الزعماء التقليديون» من رؤساء العائلات الكبرى أو مثلي «الطوائف»، بحسب اللغة الإيديولوجية البرجوازية) ليست الفئة المهيمنة، برغم كونها تحمل، في الدولة، موقع الميمنة الطبقية، ومارس سلطة الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة. إنها الفئة المنحدرة من الطبقة المسيطرة في علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية. والعلاقة تلك هي علاقة تمثيل سياسي ترى فيها فئات الطبقة الكادحة في هذه الفئة من البرجوازية ممثلها السياسيين. في هذه العلاقة من التمثيل السياسي، في هذه العلاقة فقط، تتحدد الطبقات الكادحة «كتروائف» بينما يتحدد ممثلوها السياسيون في هذه العلاقة كفئة من البرجوازية. «فالطوائف» إذن تتحدد على المستوى السياسي (والإيديولوجي) وحده، وبالنسبة للطبقات الكادحة وحدها. أما بالنسبة للطبقة البرجوازية المسيطرة فلا وجود «للوائف»، بل ثمة برجوازية مسيطرة (متعددة الفئات، ليس بالمعنى «الطائفني» أي يعني انتفاء هذه الفئات إلى «طوائف» متعددة، بل بالمعنى السياسي والاقتصادي) تأخذ مارستها السياسية والإيديولوجية للصراع الطبقي ضد الطبقات الكادحة شكل الممارسة «الطائفية»، يعني أنها تمارس صراعها الطبقي ممارسة «طائفية» هي التي تهدف منها، بشكل أساسي، إلى الإبقاء على تلك الطبقات الكادحة «كتروائف» في حقل الصراع الطبقي، أي إلى الإبقاء عليهما خاضعة لسيطرتها الطبقية عبر تمثيلها السياسي لها ظاهلاً «طائفياً». تلك الفئة من البرجوازية تكون، بالفعل، من مثلي «الطوائف»، ليس يعني أن «للطوائف»

وجريدةً اجتماعيةً متميزةً من حيث هي تمثل وحدات أو كيانات اجتماعية مستقلة تقوم بذاتها بفعل آلية داخلية بها تهواك، بل يعني أن تلك الطبقات الكادحة هي، في حقل الصراع النطقي، تمارس هذا الصراع «كتطاونف»، يفعل وجودها في تلك العلاقة من التمثيل السياسي التي تخضع فيها لسيطرة الطبقة السيطرة. وما دامت الطبقات الكادحة تتحرك في حقل الصراع النطقي «كتطاونف» فهي لا تمثل أي قوة سياسية فعلية، لأن ليس لها استقلال سياسي طبقي. «اللطائف» إذن هي هذه العلاقة السياسية التي توجد فيها الطبقات الكادحة في تبعية سياسية طبقية للطبقة السيطرة. باستقلالها السياسي النطقي، عبر قطعها، بنضالاتها، علاقة التمثيل السياسي «اللطائفي» واقامتها علاقة تمثيل سياسي طبقي بأحزابها التقديمية، تصير تلك «الطاوائف» بالفعل قوة سياسية مستقلة، وبالتالي، ماهضة للبرجوازية.

وهنا أيضاً تطرح مجموعة من الأسئلة البالغة الأهمية لفهم الحركة التاريخية لتطور البنية الاجتماعية اللبنانية، وصولاً إلى الحرب الأهلية: ما الذي كان يحول دون تكون الطبقات الاجتماعية الكادحة في قوة سياسية مستقلة؟ ما علاقة تلك العلاقة من التمثيل السياسي «اللطائفي» بآلية غط الإنتاج الكولونيالي؟ ما هي آلية تحرر الطبقات الكادحة من وجودها (السياسي) «كتطاونف»، وصبرورتها قوة سياسية مستقلة، أي جاهير؟ لا يحكم آلية هذا التحرر النطقي التي هي آلية الاستقلال السياسي الطبقي قانون تفاوت التطور؟ لا نجد في هذا القانون، من حيث هو قانون هذا التحرر، الأداة النظرية لتفسير تلك الظاهرة الأساسية في الحرب الأهلية: وهي أن قسماً من الطبقات الكادحة ظل أسير تلك العلاقة من التبعية السياسية للبرجوازية؟

نتوقف هنا لاستخلص من كل ما سبق فكرة أساسية واحدة هي أن آلية حركة الصراع النطقي في تحدها ببيبة علاقات الإنتاج القائمة، في شروط تاريخية معينة، هي التي تفسر لنا تكون الطبقات الكادحة «كتطاونف» في علاقة سياسية

معينة هي علاقة تبعية سياسية طبقية للطبقة المسيطرة، وهي أيضاً التي تفسر لنا، إذا نحن عرفنا أن نقرأها بمقاهيم نظرية علمية صيغة هذه «الطرائف» قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية. وما هذه الصيغة سوى حركة انتقال الطبقات الكادحة من علاقة التبعية السياسية الطبقية إلى علاقة الاستقلال السياسي الطبي في حقل الصراع الطبقي.

حوار في موضوع: اللغة والباحث

(ندوة)

في العدد الثقافي الأسبوعي لجريدة «النداء» الصادر يوم الأحد ٢٥/٢/١٩٧٩، وقامت ندوة حول اللغة العربية والبحث العلمي، شارك فيها أربعة من أساتذة الجامعة اللبنانية بينهم مهدي عامل. وقد طرحت الجريدة أربعة أسئلة :

- ما هي العلاقة بين البحث العلمي واللغة، ومن أى يبدأ في طرح هذا السؤال؟

- هل الباحث هو الذي يطرح على اللغة في بحث مشكلة، أم أن اللغة هي التي تطرح على الباحث مشكلته؟

- إلى أي حد ترتبط هذه المشكلة بقضية الماشقة (أو الشاقف أو الشقة)؟ وبقضية الترجمة والتربية؟

- وبشكل أنسابي ما هي هذه اللغة العربية التي تناورها ومخاونها في ميدان البحث العلمي والإنتاج المعرفي؟

وقالت الجريدة: أخذنا هذه الأسئلة إلى الدكتورة وأساتذة في الجامعة اللبنانية: من زيادة، المام منصور، موسى وهي، حسن حدان، (مهدي عامل) الذين تكروا بالجلوس إلى طاولة حوار واحدة وقدموا لقرائنا الأعزاء المقاربة الفكرية التالية :

- نورد هنا نص الحوار.

د. زيادة: يثير موضوع ندوتنا عدلاً نقاط، سأوكز على أفتين:

الأولى، هي ثقافة المثقف الأكاديمي كما تفهم عند المثقفين بشكل عام وعلاقتها بالغرب.

والثانية، إصرار الكثرين على أن اللغة العربية هي لغة واحدة لكل زمان ومكان. وأنا أرجع أن اللغة العربية مثل كل اللغات متغيرة ومتحركة. إن هذه المشكلة وجهين، الأول يرتبط بطبيعة الثقافة التي تلقاها، برأيي، أن هذه الثقافة مرتبطة بالغرب متأثرة به تخدم مصالحه بشكل عفوياً وغير مباشر وغير مقصود من قبل المثقفين أنفسهم في الكثير من الحالات. الوجه الثاني هو زعم الكثرين بأن اللغة جامدة وواحدة. وأتفى أن يدور النقاش حولها.

د. وهي: لا أدرى أين تقع هاتان النقطتان اللتان طرحتها. زيادة، في آية مشكلية. ولست متأكداً من أنها راهنتان.. بالنسبة للنقطة الثانية اعتقاد أنها ليست مشكلة. والذين يصرون على واحدة اللغة وثوبتيتها يرهنون الكتابة الفعلية على أنها قد تجاوزتها.

إن لغة قريش مختلفة عن لغتنا. (هل ما زالت تحافظ على المتون نفسها أم أنها تغيرت، أم أنه بالنسبة لغير المتخصص Profané لا يستطيع أن يرى إذا كان ثمة اختلاف في المتون أم لا). بالنسبة للشيخ عبدالله العلaili اعتبر نفسي في هذه المسألة غير متخصص.

أما النقطة الأولى فأصيغها كما يلي: عندما يطرح هذا السؤال «الباحث واللغة، المثقف واللغة العربية، الكاتب واللغة» فأول ما يتadar هو سؤال آخر: كيف استطيع أن أوصل إلى الآخرين بلغة عربية ما أفكّر به. هنا تبدأ المشكلة.

أحياناً نستخدم الفاظاً ومفاهيم أجنبية، أحياناً نحن ونحن نكتب أنا نعتقد التكلم بالعربية بشكل عفوي وأحسن أنني أترجم، أنقل شيئاً عرفت عليها باللغة الأجنبية. واعتقد أن هذه مسألة طبيعية جداً، ولا علاقة ولا مضموناً سياسياً قصدياً أو غير قصدي لها. المسألة بكل بساطة أن مراجع ثقافة المثقف ليست عربية. عندما تقرأ تعلم، تتفق، تلجم إلى اللغة الأجنبية. من هنا تصبح المشكلة مع اللغة ككاتب يريد أن يواصل باللغة العربية: كيف استطيع أن أعبر وبالعربية بما يجول في رأسي بلغة غير عربية. قد يقال إنها مشكلة عامة في كل اللغات، حيث يكتب الباحثون بلغة متقدمة. لكنني أعتقد أن الباحثين في بعض اللغات الأخرى لا يحتاجون مثلما احتاج إلى الترجمة، إنما فقط مشكلة تنظيم الأفكار.

العربي إذا قرأ بالعربية لا يستقف، فيضطر إلى استعمال الأجنبية. إن كتابتنا ليست مباشرة وليس دون «توسط». إنها كتابة بتوسط، ومن هنا تتحقق كل المشكلات الأخرى. هذا لا يعني وجود من يفكّر بالعربية، ويفكر بها بلا توسط، لكن هؤلاء لا يشكلون إلا أقلية ضمن الظاهرة العامة المقابلة. إن المشكلة ليست في اللغة وقدرتها بل خارجها... ليست في صلاح اللغة. أين؟ المرجع الثقافية المعاصرة ليست بالعربية، ولا توجد ثقافة عربية واحدة بمعنى أن اللبناني لا يقرأ المصري أو الليبي... ليس هناك من اتصال مباشر. وبالطبع فأننا نتكلّم في حدود البحث العلمي وليس في الأدب. فناناً لا يستطيع قراءة بحث في علم النفس كتبه مصري، أو في الفلسفة كتبه تونسي ما لم أعد إلى المراجع.

د. زيادة: هنا ندخل في صلب الموضوع، وفي النقطة الأولى التي أثرتها في بداية حديثي. عندما أثرت مشكلة العلاقة القائمة بين المثقف في العالم المتعدد والميئنة الثقافية الغربية، وعندما اعتبرت هذه المشكلة أساسية، وبعد أن أثارت موسى موضوع عدم القدرة على التعبير باستخدام مصطلحات أجنبية، فإنما كنت أشير إلى خطوة الميئنة الغربية على الثقافات المستجدة لدى شعوب العالم الثالث.

أنت لا يُعرف بك كمثقف في إطار هذا الاحتكار الثقافي إلا إذا كتبت بحثاً باللغة الأجنبية أو استخدمت أو أثبتت اطلاعك على الثقافة الأجنبية. هذه الميزة، هذه السلطة الواحدة لتصنيف المثقفين وغير المثقفين تزداد ضيقاً يوماً بعد يوم. هناك سلطة تقيم من هو المثقف. أنا أعتقد أن ما أثاره موسى يصب في هذه النقطة رغم دهشته في أول حديثه لما طرحته. وقد تساؤل ما هي العلاقة بين هذا الموضوع وبين النقطة الثانية المتعلقة بحركة اللغة. اعتقد بالارتباط الوثيق بين النقطتين. فعندما ترفض الخصوص لنطق القائلين بأن اللغة العربية واحدة وغير متحركة تقع في فخ الاعتقاد بأنه لا يمكن التعبير عن الأفكار ولا يمكن الكتابة والتواصل إلا بالابتعاد عن اللغة القديمة. أما البديل فلا يكون بقبول الميزة الثقافية الأجنبية أو بقبول المعايير التي تفرض علينا من الخارج، بقبول الادعاء بأن البحث العلمي لا يكون عامياً إلا إذا اتفق مع هذه القاعدة أو تلك مما يتبع في الجامعات الأجنبية أو مما يضعه مفكرون غربيون عن إيديولوجيا ومصالح ليست بالضرورة في خدمة العالم غير المصنوع وغير التكنولوجيا. لإيضاح هذه النقطة أقول إن الجامعات الأمريكية والمستشرقين لا يعتبرون الباحث باحثاً إذا لم ينشر بلغة أجنبية أو إذا لم يتفق مع منهجية البحث الأخذين هم بها، أو مع المنطلقات الإيديولوجية والفكرية التي يعبرون عنها. وهنا أثير نقطة هامة وهي علاقة التواصل بالمصالح (الشعوب)، وأزعم أن اللغة، المصطلحات، المفاهيم ترتبط دائماً بـإيديولوجية ومصالح، ولا يمكن استخدام هذه اللغة دون خدمة هذه المفاهيم المرتبطة بالتفكير والإيديولوجية.

الآن أعود إلى النقطة الثانية (حركة اللغة)، والقبول بهذا المبدأ، وهو مبدأ ما زال كثيرون لا يقبلون به مع الأسف. هناك هوة كما قال موسى، ولكني آخذ على الكثير من المثقفين عدم سعيهم إلى حل هذه المشكلة، وهي موجودة في كثير من اللغات.. ولا أعتقد أن هناك كثرين من يكتبون كما يفكرون تماماً (كما يجول في فكرهم حسب تعبير موسى). غير أن هذه الهوة كبيرة في اللغة العربية، ويعود

السبب إلى الانقطاع في التطور اللغوي. تحن فجأة وجدنا أنفسنا ووتجدت اللغة العربية نفسها أمام مفاهيم وإيديولوجيات وأفكار ومتطلقات فكرية جديدة بعد فترة انقطاع عن التطور. ثم جاء الاستعمار ليربطنا مباشرة بثقافته فإذا دامت المروءة اتساعاً. لا يكفي أن نثير هذه المشكلة، كما يقول موسى، بل لا بد من مواجهتها. وتكون هذه المواجهة بإقامة التواصل مع ثقافتنا كمثقفين وطنين نريد رفض الخضوع لثقافة الغرب من جهة ونريد التخاطب باللغة التي نتكلّم بها بالوقت نفسه. وهذا لا يكون إلا بإقامة التواصل مع اللغة العربية. وهنا يأتي القول بأن اللغة متّحرة ليخدم هذا الاتجاه، فالانقطاعان، بالرغم من أنها تبدوان في الظاهر متّبعتين، تتمان في الحقيقة إحداهما الأخرى.

د. منصور: أخالف موسى في رأيه أن العجز ليس في اللغة وإنما خارجها. أخالفه بمعنى أن الباحث مجرّد على أن يستحدث مصطلحات جديدة. من هنا أظن أنه لا يمكن التحدث عن اللغة بشكل مجرّد بل تتبع التطور الثقافي في المجتمع. وفترة الانقطاع التي تحدث عنها معن، قد تكون هي السبب في التوقف عن التواصل في الثقافة. في مجال عمل في الجامعة (دراسة وترجمة نصوص ومصطلحات في الفرنسية والعربية) أحسن بمشكلة كبيرة. وعندما نختار نصاً عربياً مترجمًا عن الفرنسية ونرجع إلى أصله الفرنسي نجد أن في النص العربي معنى مغايراً ومغلوطاً ومعاكساً. وحتى إذا كانت المصطلحات مضبوطة فإن هذا لا يؤمن صحة النص في مجتمعه. وهنا نظن أن المشكلة في المترجم الفلسفي الذي هو ليس بفيلسوف. تطرح المشكلة هنا على الوجه الآتي: إما أن نعود إلى اللغة القدية لكي نجد الموازنة الحديثة الأجنبية، وإما استحداث المصطلحات وهذا ما يحتاج إلى جرأة وقدرة وشعور بالمسؤولية: إن المصطلحات الجديدة ما زالت بين مقبول ومرفوض.

د. وهبي: خيانة زوجية لغوية . . .

د. منصور: واعتقد أن هذا ينطبق على المشغلين بهذا الميدان مثل (وهو يعود في جذوره إلى التخلف في ظل الانتداب والتربى في مدرسة أجنبية) وعلى كل من مارس تدريسها دون تفاوت تقريباً. وعندما قبلت الاشتغال على هذه المادة في الجامعة كنت أجيئ على تحد معين، والبحث في اللغة يجب أن يجيئ على هذا التحدي - السؤال ومواجهته، وأن تكون هذه الإجابة مطروحة أيضاً على صعيد التطور الاجتماعي.

م. عامل: لا بد من التمييز في اللغة، في علاقتها بالبحث والباحث، بين ما هو منها لغة تاريخية أو اقتصادية أو نفسية أو رياضية أو فيزيائية... فما أظن اللغات هذه كلها واحدة إن كانت علمية. فابناء اللغة العلمية النفسية أو الاقتصادية غير ابنتائهما في حقل معرفي آخر. والاختلاف ليس في المفاهيم وحدها، بل في بنية الترابط بينها. إذا أعطيتني كتاباً في الاقتصاد، ولفترض أن الغزيرية فيه علمية، أظن أنني سأجد صعوبة في فهمي أنا الذي لست متخصصاً بالاقتصاد. خذ كتاباً في الفلسفة لأحد فلاسفة العرب أو في المنطق لأحد مناطقهم، ضعه بين يدي ضليع في اللغة، أي في المنطق أو الفلسفة فما أظنه إن كان من المعاصرين سيفهم كثيراً منه. لذا، على أهمية المشكلة التي نحاول معاً مقارنتها، فمن الضروري أن نقوم بذلك التمييز الذي تكلمت عليه. بعد هذا نطرح ما هي المشكلة. لست ب قادر على أن أموصعها أو أطرحها كمشكلة نظرية أو فلسفية، أي على أن أضعها كموضوع للفكر أو المعرفة. وربما كانت هذه المرة الأولى التي تدفعني فيها مع زملائي إلى التفكير في ما لم أفكِر ولم أوضع.

ابداً من وجه آخر غير الذي منه ابتدأ زميلي موسى حين أشار إلى أننا نخلط بين العربية والفرنسية بشكل عفوياً في محاولة قول ما أقول: من ممارستي الكتابة أخرج منها دوماً مدخناً بالجرح، وألعن فيها الساعة التي دخلت في زمن الكتابة. أشعر أنني في عراك مع اللغة. إنها عدوتني وعشيقتي، وأود لو أطوعها قسراً، لكنها

خرج دوماً من العراق متصرة على حد قول شاعر كبير صديق. هذا يؤكد أن العجز ربما كان في الباحث وليس في اللغة. وهنا يصح أن تطرح المشكلة على الوجه التالي: لم يعد من المقبول أن تطرح قابلية اللغة العربية للتطور أو لمجراة تقدم المعرفة أو لعدم قابليتها لما هو فيها تاريخها الفعلي، أعني دمها البانع.

حين خرجت اللغة العربية من الجاهلية أثبتت قدرتها، ثم عادت فابتتها ثانية حين حاول العرب العودة إلى التاريخ. ليست المشكلة هنا ولا حاجة فيها لتنظير أو لتفلسفة. فمن النهضة على الأقل إلى يومنا هذا نرى بالمسار العشرات والآلاف من الكتاب يتناولون مختلف جقول المعرفة باللغة العربية. أين المشكلة إذن؟ أنا مع القائلين أن شيئاً ما قد نتج عن هذا التعميم النسبي للكتابة في ميادين المعرفة في اللغة العربية، هو ما عبر عنه أحياناً بالقول إنه تفتت لغوي، وعبر عنه أحياناً أخرى بالقول إن اللغة العربية المعاصرة ليست واحدة. فهي في لبنان، أعني في كتابة الكاتبين في لبنان، غيرها في مصر أو المغرب الأقصى. ربما وجّب التوقف عند هذه الظاهرة للدرس والتقصي. وهنا أتيب في إبداء الرأي القاطع واتساع: هل التفتت هذا وليد جهل باللغة - وهو كثير عند الكاتبين بها - أم أنه وليد جهل باللغة الأجنبية عند الذين يحاولون نقل الكتب عنها، مندفعين بعوامل مختلفة ليست المعرفة منها بالضرورة الأهم (وقد يكون الريح الملاي هو المهيمن). ربما كان التفتت يدل على ضعف الطابع العلمي للتفكير العربي، أو ما يسمى كذلك. حيث تخرج القضية من إطارها اللغوي لتتطرق قضية الفكر العربي وعلميته. لو قبلنا القول إن الفكر العربي المسيطر المعاصر هو فكر البرجوازية أعني أيديولوجيتها، فليس من الغريب في هذه الحال أن يفتقد هذا الفكر علميته، أو على الأقل دقة التعبير ودقة المفاهيم. . .

د. منصور: لكن النتاج العلمي كان نتاجاً بورجوازيأً. . .

ـ م. عامل: هذا ما لا يصح على فكر البرجوازية العربية وللبحث صلة: إذا

كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فالمشكلة في هذا المجال تنطرح بالتحديد على هذا الفكر الذي عليه أن يكون في الفكر العربي الفكر العلمي، قصدت به الفكر الماركسي. وهنا أيضاً لا أريد التعريم. انطلق في الكلام من تجربة شخصية فأقول بهذا الصدد لا يكتب كاتب إلا في إطار نظام فكري محدد يتحرك فيه فكره. وفي إطار نظام الفكر الماركسي أكتب هنا تطرح علي مشكلة نقل هذه المفاهيم إلى اللغة العربية في ميدان نظري محدد أحاول أن أجعل منه ميدان التملك المعرفي لواقع البنية الاجتماعية العربية. أشير في هذا المجال إلى أن الصعوبة في الكتابة ليست في نقل مفهوم ما أو مجموعة من المفاهيم من ذلك الفكر الماركسي إلى اللغة العربية.

فالتعريب أي ذلك النقل ليس تعريباً لكلمات أو لذرات من المفاهيم، إنما هو نظام فكري متكملاً يتطور أو يتعمق في علاقته بواقع اجتماعي تارخي ملموس: لذا حين تطلب مني أن أترجم مفهوماً ما، فإنما لا أترجمه معزولاً عن غيره، إنما في هذه الحركة من ترجمته أحاول أن أضعه حيث يكون في شبكة معقدة من المفاهيم الأخرى التي يرتبط، والتي في علاقته أيضاً بها. في إطار هذه الشبكة يتحدد معناه الدقيق. فترجمة مفهوم ما ليست ممكنة إذن إلا بترجمة نظام من المفاهيم بكامله. هذا من جهة. ومن جهة أخرى طالما أن الفكر في ممارسة الكتابة لا يتحرك إلا في هذا النظام من المفاهيم، فصعب عليه أن ينقل إلى العربية مفاهيم أخرى تتبع إلى نظام أو نظم آخرى من المفاهيم قد تكون في علاقة خارجية أو تابعية مع النظام المفهومي الذي يتمي إلى ذلك الفكر في ممارسة الكتابة. لهذا أجده من السهل نسبياً على أن أدلّك على اللفظة العربية التي إليها أنقل مفهوماً ماركسيّاً، فيها أنا أعجز عن القيام بالعمل نفسه بالنسبة لمفهوم هيغلي أو كانطي. من هنا أخلص إلى القول:

أولاً: إن فعل الترجمة ملازم بالضرورة لفعل الكتابة، أعني لفعل الإنتاج الفكري بما هو إنتاج معرفة محددة بواقع اجتماعي تارخي محدد، وبأدوات مفهومية

محددة. (ملحوظة: لا أريد أن أبخس حق المترجم في ممارسته إن هو اقتصر على الترجمة). في هذا المجال أعلن عن قصوري عن فهم تقييات الترجمة. لذا لا استفيض في هذا المجال معزولاً عن مجال الكتابة.

ثانياً - في ضوء ما سبق وكتيبة له أقول إن الترجمة ليست ممكنة إلا ساخنة أو على الساخن، وأقصد بالقول إنها تم بدقة في عملية إنتاج المعرفة نفسها. لذا أقول إن نقل المفاهيم أو ترجمتها كي تكون سليمة لا بد من تزاوج عملية الإنتاج المعرفي.

أفهم حين يقول البعض إنه واقع في ازدواجيةلغوية بحيث يفكر بلغة ويتكلم وبغير بآخر فتكون الثانية ترجمة للأولى. هذا قد يظل صحيحاً في فترة سابقة على ممارسة الكتابة بالشكل الذي حدّته سابقاً. أما حين يدخل الباحث في عراك مع اللغة في ممارسة الكتابة فسيرى نفسه مزاغاً بالمارسة نفسها على إيجاد حل لذلك التناقض الذي هو فيه. لا يمكن لي أن أتصور كاتباً يظل في ممارسة كتابته يفكّر بلغة ينقلها إلى أخرى كأنه بين الاثنين. ضائع أو في فراغ. والفراغ هذا هو الذي فيه فراغ الاثنين معاً.

في ضوء ما سبق أريد أن أحافظ من غير أن أدخل في تقدّم ما قبل أو يقال على الفرض بين ثقافة شرقية وثقافة غربية، أو بين ثقافة أصلية وثقافة مستوردة. فلقد كثر الكلام في الآونة الأخيرة عند بعض عربى الصفحات الثقافية اليومية أو الأسبوعية على مقوله مبنالية وهي القائلة في متوجرها أن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا. ومني كان العلم شرقياً أو غربياً إلا في ظلامات الفكر؟

د. وهي: يقول بعضهم إن هيغل يتربع على صدر القرن العشرين وعيثَا تحاول التغلب منه. وعندما سمعت الزميل حسن^(٤) أكدت أصدق هذا القول. ما (٤) مهدي عامل

هيغل في النهاية؟ إنه تلك الكرة التي لها مركز واحد يحاول قسراً أن يعيدها إليها، وحسن كذلك. لا نصل إلى المركز إلا بعد أن ندور كل الدوائر. إما أن تكون ضمن الدائرة أو خارجها ولا خيار، هذا هو هيغل وهذا هو حسن. يسميه الفلسفة الجدد توتالياريَا (عن هيغل). وفي هذا الجزء هم على حق. حسن يصب كل شيء في مركز السياسة. قد يكون على حق، أنا أفتى عن الوسائل، عن الحلقات الوسطى. ما هم في النهاية إذا كانت مسألة اللغة مسألة سياسية. ماذا استفدت من جديد في هذا القول؟ كل شيء هو سياسي، كل شيء هو مركز هيغل. ما الذي يميز مشكلة اللغة عن مشكلة غلاء المعيشة؟ هنا المسألة. حتى يمكن التحدث عنها يمكن أن يسمى بالإنتاج (المعرفي) ينبغي النظر إلى هذا الفارق في الظاهرات الذي يجعل من الظاهرة ظاهرة مختلفة. يبدوا لي أن هيغل يستطيع أن يتحدث في كل المواضيع، لأنك عندما تلغى الوسائل يتقوى كل شيء في المركز.

في هذا المجال سألخص للقارئ المشكلات التي أثيرت: حرکية اللغة والعلاقة بالثقافة الغريبة ومسألة التواصل والمصطلح والبنية. الشخص رأي في مسألة وحيدة فقط. قلت إن العجز يقع خارج اللغة وليس ضمنها. أحدد أكثر. في ما يمكن أن يسمى بالوضع الثقافي عندنا بشكل عام، وفي غياب (البنية التحتية) لما يمكن أن يسمى بالإنتاج العلمي، ثمة واقعة يابسة الرأس: علوم هذا العصر الواحد تتبع خارجنا، لا نساهم فيها كلغة عربية بالعربية. وهنا أخاليف معنٍ: العالم توحد وليس ثمة من ثقافة شرقية أو غربية... هناك ثقافة أو لا ثقافة. إما أن تعرف جدول الضرب أو تعدد على أصابعك لا مفر. من هنا التحدي المطروح أمام اللغة من خارج اللغة هو أن تخليق لها هذه البنية التحتية المهمة لاستقبال العلوم ونتاجها. المسألة تتجاوز الباحث الفرد. إنما يمكن دالياً صياغة مطالب ملحة لأنها ممكنة بما هو قائم حالياً، وأنكلم عن مجال الفلسفة المحدود. يمكن عمل شيء إيجابي بما هو متوفّر. يمكن مثلاً إغناء اللغة العربية بالتراث الفلسفي المعاصر نصوصاً. هذا الإغناء قد يساعد على ردم الهوة التي تحدثت عنها في البداية، هوة الترجمة. يمكن بتدابير إصلاحية التقدم خطوات لا

بأس بها. وكذلك في المجالات الأخرى.

د. زيادة: اتفق مع موسى في أن المشكلة تقع خارج اللغة. في ما يتعلق بلغتنا العربية فقد أثبتت هذه اللغة حركة مرنة إلى بعد الحدود. أثبتتها مرتين كما قال حسن. وأنا أقول ثلاث مرات، عند الانتقال من الجاهلية إلى الإسلام ودخول مصطلحات ومفاهيم جديدة، وعند الاحتكاك الأول مع الغرب أيام العباسين، ثم عند الاحتكاك الثاني مع الغرب في مطلع القرن. وإذا أردنا الوضوح نقول إن مفكري ما يسمى بعصر التوiser استطاعوا رغم فترة الانقطاع والانفصام الطويل أن يثبتوا حركة اللغة وقدرتها على التأقلم الثقافي.

وأنا أوفق على أن العلم كعلم والمعرفة كمعرفة هما ملك الإنسانية جماء، فهي ليست سياسية أو غير سياسية، ليست ملونة بلون إيديولوجي، ليست أخلاقية أو غير أخلاقية. المعرفة والعلم حياديان. إلا أن استخدام المعرفة هو بالضرورة غير حيادي. ويجب أن لا نخلط هنا بين العلم والثقافة.

د. وهبي: كذلك يجب أن لا نخلط بين الثقافة والإيديولوجية.

د. منصور: أليست الثقافة تراكم العلوم وإمكانية استيعاب ذلك التراكم؟

د. زيادة: أنا قلت إنني أفرق بين العلم واستخدامه. أما في ما يتعلق بالمسألة التي طرحتها موسى حول الثقافة والإيديولوجيا فهي مسألة فيها أكثر من وجهة نظر واحدة.

د. منصور: حتى الآن تم المرج في الثقافة واللغة. قال البعض إن الثقافة تنتجه في مكان وتستهلك في مكان آخر. وهن يأتى دور اللغة، وما زالت مشكلة

اللغة مطروحة طالما هي ترجمة لثقافة تنتج خارجاً. عن المشكلة التي طرحتها موسى (إما ثقافة أو لا ثقافة)، نتساءل هنا: هل المثقف أو ما يسمى بالثقافتين العربي يستطع توصيل هذه الثقافة إلى الناس دون معاناة؟ المشكلة الثالثة.

د. وهي: لا يوجد مثقفون في العالم الثالث.

د. منصور: المشكلة الثالثة هي ما طرحة معن حول حيادية العلم ولا حيادية استخدامه. لماذا استخدام العلم ليس حيادياً؟ ألا نعود هنا إلى مركبة حسن السياسية التي هاجمها موسى؟ ما الذي يسبب اللاحيادية في استخدام نتائج العلم؟ الجواب هو في تسييس العلم.

د. حمدان: سأحاول أن أناقش بعض الذي فهمت من حوار الزملاء، أما الذي لم أفهمه من هذا الحوار فإني أعلن عن عجزي عن مناقشته. لي ملاحظات ثلاثة:

الأولى - أرفض التمييز بين داخل وخارج في الثقافة وفي التاريخ وفي الاقتصاد في هذا العصر الذي قال عنه ماركس في منتصف القرن التاسع عشر «إنتا للمرة الأولى في التاريخ بإمكاننا أن نتكلم على تاريخ عالمي لأن الرأسمالية قد تكونت في نظام عالمي». فكيف يمكن التكلم بلا تدقير على داخل وخارج في نهاية القرن العشرين حيث لم تدخل الرأسمالية كنظام عالمي في طورها الإمبريالي وحسب، بل في طور أزمنتها العامة أيضاً، والشيء في الحالتين واحد. بالنسبة لاي خارج نتكلم على داخل في الثقافة العربية، وبالنسبة لاي داخل نتكلم على خارج في هذا العصر؟

الثانية - أحفظ كثيراً في استخدام كلمة العلم بالفرد، لأنني أرى فيها مفهوماً

ينحدر من الفلسفة الغيبية ولا أرى فيها ما يشبه العلم. أفضل التكلم على العلوم بالجمع وأرى ضرورة نظرية ومارسية في التمييز بين كل منها.

الثالثة - في ضوء ملاحظتي الأولى أرفض الفصل بين مركز الإنتاج الثقافة وآخر لاستهلاكها. وأرفض أن أكون مثلك أو مستهلكاً لما يتوجه في خارج لا أدرى أين يمكن تعبينه. والرفض هذا ليس من باب الترجسية أو في اللغة الفلسفية من باب المثالية الذاتية. إنما أرفضه من موقع الفكر المادي التاريخي. وهنا أتكلم بتواضع أو بلا تواضع - لا هم في ذلك - في ممارسة الكتابة. حين أقارب بأدوات نظرية ماركسية واقعاً اجتماعياً متميزاً، يعني ملماساً، لم تقاربه من قبل هذه الأدوات التي يقال عنها بحسب إيديولوجية معينة إنها تناج فكر غربي أو أوروبي، لا أقع في مشكلة لغوية وحسب - والمشكلة هذه مطروحة على في البحث. إنما أقع في مشكلة أهم وأصعب هي: كيف أملك هذا الواقع بتلك الأدوات؟ وقد يكون الواقع هذا عصياً، أو قد تكون عليه عصبة. وفي الحالتين ثمة مشكلة لا بد من التناطح لها. فيما أن ينكسر رأس الفكر أو تختلط المشكلة؛ وفي الحالتين يخرج الرأس مدمر. إنما في الحالتين لاأشعر أنني أفكـر بالفرنسية ثم أنقل إلى العربية أو أفكـر بالعربية دون الفرنسية. أحـيانـاً كـي أكون علمـاً مع موضوعـي ودقيقـاً في التعبير اللغوي أقارـنـ اللغة العربية بـمـارـفـ فـرنـسيـ لها يـدـقـقـهاـ، وـهـذـهـ العمـلـيـةـ تـمـ خلالـ الكـتابـةـ فيـ الدـمـاغـ وـتـوـضـعـ خـلـاـصـتـهاـ عـلـىـ الـورـقـةـ الـبـيـضـاءـ حـبـراـ قدـ يـكـونـ شـهـيـاـ وـقـدـ يـكـونـ كـرـيـهاـ. إنـماـ أحـيانـاـ آخـرىـ بلـ غالـباـ ماـ أـدقـ فيـ التـعبـيرـ اللـغـوـيـ بـمـقـارـنـةـ هـيـ نـفـسـهـاـ فـيـ الـحـالـةـ الـأـولـىـ، لـكـنـ الـمـقـيـاسـ فـيـهـاـ يـكـونـ لـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ وـلـيـسـ الـلـغـةـ الـفـرـنـسـيـةـ. أـشـعـرـ حـيـثـيـذـ بـانتـصـارـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ، وـأـرـىـ فـيـ الـلـغـةـ دـقـةـ وـصـرـاحـةـ لـأـجـدـهـاـ فـيـ الـفـرـنـسـيـةـ وـأـفـرـجـ. وـبـرـغـ هـذـاـ فـالـقـضـيـةـ لـيـسـ لـغـوـيـ بـحـثـ، إـنـماـ قـضـيـةـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ لـغـةـ أـيـ لـغـةـ وـمـوـضـعـهـاـ. بـرـأـيـ، هـنـاـ يـتـصـرـ الـوـاقـعـ لـلـغـةـ، وـلـلـغـةـ عـلـىـ الـبـاحـثـ بـهـاـ، فـتـدـخـلـ فـيـ جـهـازـ الـفـاهـيمـ الـمـارـكـيـسـيـ نـفـسـهـ مـفـاهـيمـ لـمـ يـعـرـفـهـاـ الـجـهـازـ الـكـلـاـسـيـكـيـ هـذـاـ لـأـسـبـبـ لـغـوـيـ، إـنـماـ لـسـبـ تـارـيـخـيـ اـجـتـهـاعـيـ لـهـ عـلـاقـةـ

بالاختلاف الواقع بين بنية اجتماعيين تارخيين محددين يقاربها نظام فكري واحد. على سبيل المثال لا أجد في الجهاز المفهومي الماركسي الكلاسيكي مفهوماً مثل (التناقض المارقي)، وما هذا عن عجز في اللغة الألمانية التي أجهلها أو في اللغة الفرنسية التي أعرف شيئاً منها، إنما هذا ناتج عن واقع تاريخي متميز فرض على اللغة العربية وعلى الباحث بها في حدود النظام الفكري الماركسي أن يتبع مفهوماً قد لا يجيده في ما عرفه من نظام المفاهيم الذي به يفكر. لهذا أقول إن قضية الترجمة هي أكثر من قضية تقنية، أنها هي هي قضية إنتاج الفكر العلمي. ولا أعمم هذا بل أحصره في تجربة معينة لم أفك في قدرتها على التعميم أو على الكونية أو الانحصار.

د. زيادة: في ختام هذا الحوار أراني بحاجة إلى التعبير عن انطباع آخر. وهو أن الملاحظتين الأولى والثانية من حديث حسن تجعلاني اتفق مع موسى في أن الزميل حسن ينبع نهجاً مثالياً. فهو يشير مشكلات كلامية Verbale لا تعبر في تقديرني عن مشكلات حقيقة واقعية. وهو ما يجعله بعيداً عن الواقع مثالياً التزعة والمنحي.

مقابلات

مقابلتان مع
مهدي عامل

أجراهما

محمد العبد الله
نزار مروة

المهمة الأساسية للنظرية الآن: أن ترتفع إلى مستوى الممارسة السياسية التورية

(مقابلة)

في العدد الصادر بتاريخ ٢٩ آب ١٩٧٧ من مجلة «الحرية»، مقابلة مع مهدي عامل أجرها الشاعر الكاتب محمد العبد الله ونشرها تحت عنوان: «المهمة الأساسية للنظرية الآن: أن ترتفع إلى مستوى الممارسة السياسية التورية» وقد مهد الشاعر العبد الله للمقابلة بقدمة جاء فيها: «مهدي عامل، صاحب (مقدمات نظرية للدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني) بجزايه (في التناقض - وخط الاتجاه الكولونيالي) .. وصاحب (أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟) ..

هذه الكتب الثلاثة التي تعتبر النشاط النظري الإيديولوجي الماركسي، ربما الوحيد، في المكتبة العربية والتي لم يكتب لها حق الآن. أن تخضع لشرحة النقد بل توبيلت بصمت عام يرثه مؤلفها لأسباب متعددة - في هذه المقابلة مع (الحرية) يطرح مهدي عامل وجهة نظره في عدد كبير من القضايا المطروحة للنقاش».

نورد هنا نص المقابلة، مع الإشارة إلى أنها حذفنا منها المعاونين الفرعية الكثيرة التي وضعها عمر المجلة، حسب مقتضيات العمل الصحفي:

● نحن نصنف أعمالك الثلاثة نوعاً من النشاط النظري الذي تطلق عليه تسمية نشاط ماركسي نظري. هذا النشاط إما أنه يفسر الماركسية وإما أنه

يضيف إليها. ففي البلاد الأوروبية كانت أولى مقومات وجود هذا النشاط النظري بالإضافة إلى الماركسية بحكم تطور الفكر في البلاد التي نشأ بها هذا العلم.

هل حاولناك من قبل بالإضافة للنظيرية أو تفسيرها أم كيف ترى تبريرها؟

□ مهدي عامل :

- لا يخفى على أحد أنني اعتبر نفسي ماركسيًّا وشيوعياً ومناضلاً وبالتالي من هذا الموقع الفكري والسياسي انطلق في محاولة فهم آلية حركة التحرر الوطني. وينظر المفكر في الواقع الاجتماعي التاريخي لهذه الحركة التي اسمها حركة التحرر الوطني وللمجتمعات التي تضمنها فيرى اختلافات في شئ المقول على شئ المستويات بينها وبين المجتمعات الأوروبية مثلاً:

- ١ - ضعف تركيب الطبقة العاملة.
- ٢ - انتقال رأس المال في تطوره التاريخي من الرأسمال التجاري إلى الرأسمال البنكي التجاري (لبنان)، دون المرور بالحلقة الصناعية أو بالمرور في هذه الحلقة بشكل مختلف عنه في أوروبا.
- ٣ - الدولة مختلفة بينها وبين وجودها في المجتمعات الأوروبية وبكلمة وصلت الرأسمالية في أميركا وأوروبا إلى مرحلة التطور الإمبريالي بينما مستحيل على رأسمالية هذه البلاد أن تصل إلى مرحلة إمبريالية بفعل وجودها في علاقة تبعية بالإمبريالية.

يطرح حيثذاك السؤال التالي: كيف تفكّر ماركسيًّا لينينياً واقع هذا الاختلاف الذي هو علاقة؟

هنا رأيت من الضرورة اعتناق منهج من النظر والبحث هو التالي:

بدلاً من النظر في هذه العلاقة ولسمها العلاقة الامبرالية من زاوية نظر البلدان الامبرالية لماذا لا ننظر فيها من زاوية البلدان المستعمرة؟ اختلاف زاوية النظر في النظر في هذه العلاقة الواحدة يكشف هذه العلاقة نفسها بشكلين مختلفين ونسميهما: الأول شكلاً إمبريالياً تتحدد فيه هذه العلاقة بكونها علاقة سيطرة وشكلاً كولونيالياً تتحدد فيه من زاوية نظر البلدان المستعمرة لكونها علاقة تبعية حيث تظهر المشكلة الأساسية المطروحة على الفكر الماركسي في ضرورة فهم الواقع الاجتماعي والتاريخي السياسي لهذه المجتمعات المستعمرة هي التالية: ما هي هذه العلاقة التبعية وكيف تفهمها؟

علمياً أن فهم واقعاً معيناً يعني بالضرورة أن تنتج مفهومه النظري وبالتالي تتحدد هذه المشكلة الأساسية المطروحة على الفكر الماركسي في مجتمعاتنا بكونها ضرورة إنتاج المفهوم النظري لعلاقة التبعية هذه. وهنا الحلقـة المركزـية. لقد فهمت هذه العلاقة مثلاً في كونها محصورة في علاقة من التبعية بين بر جوازية كولونيالية وبر جوازية إمبريالية. ولنسم علاقة التبعية هذه علاقة تبعية طبقية. في رأيي هذا الفهم لا يزال تجربـياً لأن علاقـة التبعـية أعمـقـ، إنـها عـلاقـة تـبعـية بنـوـيةـ. إذـنـ لـيـسـ هـيـ عـلاقـةـ تـبعـيةـ بـيـنـ طـبـقـيـنـ مـسـيـطـرـيـنـ بلـ هـيـ بـيـنـ بـيـنـيـنـ مـنـ عـلاقـاتـ الإـنـتـاجـ كـلـ وـاحـدـةـ مـنـهـاـ تـحـرـكـ فـيـ اـرـتـاطـهـاـ بـالـآـخـرـىـ مـعـ ضـرـورـةـ التـحـدـيدـ الـاسـاسـيـ بـأـنـ الطـرـفـ الـامـبـرـالـيـ هـوـ الـمـيـطـرـ الـمـحـدـدـ. وـمـعـ ذـلـكـ أـنـ الـبرـجـواـزـيـةـ فـيـ مجـتمـعـاتـ مـهـاـ اـخـلـفـتـ أـشـكـالـاـ لـاـ يـكـنـ أـنـ تـكـوـنـ إـلـاـ «ـتـابـعـةـ»ـ.

وما أزيد قوله هو التالي:

إن منهج النظر في واقع مجتمعاتنا من زاوية نظر هذه المجتمعات وليس من زاوية نظر البلدان الامبرالية هو المنهج المنش، هو المحسب، ويفتح إمكانـياتـ كـثـيرـةـ تـغـلـقـ لـوـ كـانـ المـنـجـ مـخـلـفـاـ. تـلـاـذاـ تـغـلـقـ؟ـ لـاـنـهـ يـكـنـ حـيـثـذـ مـقـادـاـ آـلـيـاـ إـلـىـ الـاـكـفـاءـ

بتكرار المقولات العامة للنظرية марксية الليبية، وكان فعل هذا التكرار كافٍ
بذاته لإنتاج المعرفة العلمية مجتمعاناً ويوافق حركتها التاريخية.

لكن المنجز الخصب الذي حددها في افتتاح إمكانيات البحث أمامه يصطدم
بعقبات أساسية، أوجزها على الشكل التالي:

هو يعتمد بالضرورة جهاز المفاهيم марكسية كأدوات معرفة ولكنه يكشف
بأن هذه الأدوات من حيث كونها متكونة هي العقبة الرئيسية أمام إنتاج معرفة
هذه المجتمعات
ما العمل؟

إما أن يترك الأدوات هذه ويعتمد أدوات أخرى، أي ببساطة أدوات
الإيديولوجية البرجوازية وهنا لا يعود المفكر ماركسيًا، وليس بمثل هذه الأدوات
الإيديولوجية البرجوازية، في أشكالها القومية أو الطائفية أو التابعة إلخ... يامكانه
أن يتبع تلك المعرفة، وحيث أنه أيضًا يخرج من دائرة العقل العلمي المتمثل
في «الماركسيّة الليبية»، أو قد يخرج عليها، أي يرتد ضدها، وفي الحالين تصبح
المعرفة الغلغلية مستحيلة.

أكثر من ذلك يتقلّل هذا المفكّر من موقع سياسي طبقي إلى موقع آخر، وما
أشهل الالزاق هذا من موقع إلى آخر نراه في شتى ميادين الفكر عند كثير من
الكتاب أو الأدباء أو النقاد أو الشعراء، برغم ادعائهم «تبني» النظرية العلمية.

واما أن يتجاهله هذه الأدوات المعرفية التي يدوّنها لا يستطيع المفكّر أن يذكر.
هذه المجايبة نسميها إعادة إنتاج أدوات إنتاج المعرفة العلمية. لكن إعادة الإنتاج
هذه هي ما نسميه تمييز هذه المفاهيم. والعملية هذه لا تتم ذهنياً وإن كانت تتم
في الذهن، إنما تتم في حقل الممارسات التورية للصراع الطبقي. وفيها أنتم تمييز او
تعيد إنتاج هذه الأدوات تنتج مثل هذه المعرفة بالمجتمعات. مثلاً:

المعروف في الفكر الماركسي أن المجتمع الرأسمالي ومنه مجتمعاتنا يضم طبقتين رئيسيتين: طبقة عاملة وطبقة برجوازية، ومن المعروف أيضاً، بحسباتنا السياسية، أن فئات من البرجوازية الصغيرة تحكمت في ظروف معينة، في الخمسينيات، من أن تصل إلى موقع السيطرة الطبقية، ومن المعروف أيضاً، بالمارسة السياسية، أن علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية، أي الكولونيالية، لم تغير بتغير هذه الطبقة المسيطرة. والسؤال هو التالي: كيف تملك معرفياً هذه الحركة التي فيها حلّت فئة من البرجوازية الصغيرة في موقع السيطرة الطبقية، أو في السلطة، محل البرجوازية على أساس الإبقاء على الطابع الرأسمالي التبعي لعلاقات الإنتاج دون تغيير؟

هذا واقع تاريخي لا نجد له مثيلاً في أوروبا الغربية، وهذا واقع تاريخي أيضاً لا نجد له جاهزة أدوات معرفية في الجهاز المفهومي النظري الماركسي. هذه إذن عقبة تعرّض سير الفكر. سهل جداً التخلّي من قبل هذا الفكر عن النظرية الماركسية الليبية بالقول ببساطة وسطحة هذه النظرية ليست ملائمة لمجتمعاتنا. القول هذا ينمّ فيها ينم عليه على كمل فكري. حاولت أن أقبض على هذا الواقع المختلف عبر مفهوم الاستبدال الطبقي المشرح في هذه الكتابات، قد تكون هذه المحاولة فاشلة أم غير ذلك، إلا أنها محاولة ترسم في الإطار النظري للجهاز المفهومي الماركسي. نتابع المثال:

إن من الصعب القول كما نعرف بالمارسة السياسية بأن البرجوازية الصغيرة هي التي في السلطة في مصر مثلاً بعد عبد الناصر. إن فكراً نظرياً متعرّعاً حاول أن يفسر هذه الظاهرة بالقول إن الطبقة المسيطرة هذه هي طبقة جديدة، والأخر قال برجوازية بiroقراطية، والأخر (سمير أمين) برجوازية دولة. والقضية ليست لفظية. حين نقر، وهذا معلوم، أن علاقات الإنتاج برغم هذه الـ ٢٥ سنة «من التجربة الناصرية» ما تزال علاقات إنتاج رأسمالية تبعية، يعني أنها كانت في حركة تجدد، حيث إن الصراوة النظرية تقضي بأن يكون للبرجوازية المسيطرة الطابع الذي يحدده لها، ليس طبيعة علاقات الإنتاج القائمة وحسب، بل حركتها أيضاً، لذلك

الصرامة النظرية تقضي بالقول إن البرجوازية المسيطرة هذه هي البرجوازية الكولونيالية المتعددة.

أوجز ردًا على السؤال الذي طرح: ما هو مبرر النشاط النظري؟

الجواب ما قاله لينين: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية. نوضح بالقول إن حركة التحرر الوطني حركة ثورية فلا بد إذن من إنتاج نظريتها الماركسية الثورية.

الشق الثاني: هل إنتاج مثل هذه النظرية الماركسية هي إضافة على الماركسية؟ لا. لا. ما هي إذن؟ إنما الحركة المعقّدة نفسها التي فيها تتكون هذه النظرية العلمية فيها هي تغييرًا تاريخيًّا مفاهيمها الأساسية.

لا نضيف شيئاً على الماركسية إنما ندخل في عمقها النظري، والدخول هذا إنتاج معرفة، وهو الحركة نفسها التي فيها تدخل حركة التحرر الوطني التاريخي المعاصر لتهدم في تقويض أركان الإمبريالية، ولتهدم في تأسيس النظرية الماركسية وفي تكاملها.

● ورد في كتابتك كما ورد في حديثك أن مجتمعنا العربي مجتمع رأسالي يتضمن طبقتين رئيسيتين. بما تشابه برأسيك رأساليتنا مع الرأسالية الكلاسيكية مما يسوغ لنا تسميتها كذلك. أي ما هي العتبة التي يصبح عندها أن نسمي مجتمعاً ما رأسالياً بمعنى القطع التاريقي مع المجتمع السابق على الرأسالية خصوصاً أن هناك من يقول بأن مجتمعنا العربي ليس رأسالياً بدليل تفاوت أنماط الإنتاج بين بلد عربي وآخر؟

□ مهدي عامل:

- لنبدأ بتوضيح بعض المقدمات. بالتحديد لنبدأ بالتمييز بين نمط الإنتاج والتكون الاجتماعي (التشكيلة) ولنمسمها البنية الاجتماعية. نمط الإنتاج مفهوم

نظري وما من مجتمع على الإطلاق موجود فيه فقط نمط الإنتاج الرأسمالي. البنية الاجتماعية هي تعايش عدة أنماط من الإنتاج يسيطر فيها نمط إنتاج معين.

السؤال هو: ما هو نمط الإنتاج المسيطر في مجتمعاتنا العربية؟

الجواب: إنه نمط الإنتاج الرأسالي.

سؤال: ما هو الشكل التاريخي المحدد الذي يوجد فيه هذا النمط من الإنتاج بحكم شروط تكونه وتطوره؟ إنه الشكل التبعي أي الكولونيالي.
لماذا؟

مع وجود الرأسمالية وتطورها الإمبريالي توحدت السوق العالمية في ظل سيطرة الرأسمالية الإمبريالية وتكون بالتالي النظام الرأسالي كنظام عالمي. هذا يعني أنه لم يعد يوجد أي مجتمع في العالم على الإطلاق (ولتكلم قبل ثورة أوكتوبر) إلا مرتبأً تبعياً بالإنتاج الرأسالي الإمبريالي، ويتغير آخر حتى المجتمعات (البدائية) في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية إلخ. . . هي في ارتباطها التبعي بالامبريالية مجتمعات رأسالية لا توجد إلا في ظل السيطرة الامبرиالية.

لا شك في أننا نجد في هذه المجتمعات مثل مجتمعاتنا أنماط إنتاج سابقة على الرأسالية أو شبه اقطاعية، ولكن هذا لا يخولنا القول إن هذه المجتمعات ليست رأسالية، أو كما يقول البعض - وهم كثيرون في هذا العالم العربي - إن نمط الإنتاج المسيطر هو نمط الإنتاج التقليدي أو ما قبل الرأسالي. وهنا لا بد من توضيح اختلاف أساسي بين الشكل الذي تعايش فيه أنماط الإنتاج الرأسالي في البنية الاجتماعية الامبرиالية وبين هذا الشكل نفسه في البنية الاجتماعية الكولونيالية. الوهم الذي يقع فيه هذا البعض مرده إلى عدم معرفتهم بالشكل الذي تعايش فيه أنماط الإنتاج السابقة على الرأسالية في ظل سيطرة نمط الإنتاج الرأسالي التبعي في مجتمعاتنا.

فبسبب علاقة التبعية البنوية بالامبريالية نرى أن هذا الإنتاج في مجتمعاتنا

عجز في قانون نزوعه العام عن القضاء على أنماط الإنتاج السابقة على الرأسالية، في الوقت الذي نجد فيه عكساً أن نمط الإنتاج الرأسمالي في تطوره الإمبريالي ينبع باستمرار إلى القضاء على علاقات الإنتاج السابقة على الرأسالية.

أن ترى هذا الاختلاف بين البنية الاجتماعية الكولونيالية والبنية الاجتماعية الإمبريالية هو ما أسميه تمييزاً لكونية المفاهيم النظرية марكسيّة.

● تتحدث عن سيادة نمط الإنتاج الرأسالي في المجتمعات الكولونيالية فهل تعتقد أن هذه «السيادة» تعيش مع علاقات اجتماعية وليس إنتاجية فقط سابقة للرأسمالية؟

□ مهدي عامل:

- إن الشكل الذي يسيطر فيه نمط الإنتاج الكولونيالي في البنية الاجتماعية الكولونيالية على أنماط الإنتاج السابقة عليه لا ينحصر في المستوى الاقتصادي من هذه البنية، بل ينعكس أيضاً في شتى مستوياتها الأخرى، وبالتالي، في العلاقات السياسية أو الأيديولوجية مثلاً. فإذا كان الشكل ذاك هو الذي فيه تتجدد تلك الأنماط من الإنتاج السابقة، فهذا يعني أن العلاقات الاجتماعية الخاصة بها، (العلاقات العائلية، الدينية، النفسية، الفنية الخ...) هي أيضاً في حركة تجدد مستمرة في خضوعها بالذات لسيطرة نمط الإنتاج الكولونيالي المسيطر. مثل على ذلك: ما يسمى «الاقطاع السياسي». إن العلاقة في سلطة الدولة بين البرجوازية «والاقطاع السياسي» (وهما كان الأصح القول، الاقطاعات السياسية) تعود في أساسها إلى الشكل التاريخي الذي تكونت فيه علاقات الإنتاج الرأسالية في لبنان، في ظل السيطرة الإمبريالية، وفي شكل علاقات رأسالية تبعة لاجهة لتطور الرأسالية نفسها. لقد كان من نتيجة جسم هذا التطور أن علاقات الإنتاج السابقة على الرأسالية ظلت تائمة تتجدد، ولم يقض عليها إلا بشكل ملجم ونسبي

وبطيء. فحافظ، بذلك، «الاقطاع السياسي»، (الذى هو جزء من البرجوازية المسيطرة) على مواقع نفوذه السياسي، بشكل خاص في الريف على جماهير الفلاحين، وكذلك في المدن. ولقد لعب النظام السياسي الطائفي دوراً أساسياً في تدعيم موقع النفوذ السياسي «للاقطاع السياسي». فدور هذا «الاقطاع السياسي» إذن في السلطة يتحدد انتلاقاً من موقعه السياسية هذه، أكثر منه من موقعه الاقتصادية، لأن موقعه الاقتصادية هذه هي موقع متداعبة (بعض الملكيات الزراعية الكبيرة، مثلًا، وغير المستمرة بشكل مباشر من قبل «الاقطاعيين» السياسيين استهلاكياً...) لا تمثل الواقع الأكثر تقدماً في هذا الإنتاج الرأسمالي التبعي. فالواقع الاقتصادية المتقدمة في هذا الإنتاج هي، بالطبع، موقع الطغمة المالية. لقد وجدت البرجوازية المسيطرة - والطغمة المالية بالذات التي هي منها الفئة المهيمنة أن من مصلحتها الطبقية أن يحكم «الاقطاع السياسي» باسمها، وأن تكون له موقع أساسية في سلطة الدولة، بسبب النفوذ الذي له على الجماهير الشعبية (لا سيما تلك التي تتمي، بشكل عام، إلى هذه العلاقات من الإنتاج السابقة على الرأسالية، في المدينة وفي الريف). فالنفوذ السياسي هذا - الذي هو هو النفوذ الطائفي - يمكن «الاقطاع السياسي» من أن يضبط الجماهير لمصلحة البرجوازية ككل، ولمصلحة الطغمة المالية. إن علاقة الولاء الشخصي التي تربط جماهير هذه الأنماط من الإنتاج السابقة على الرأسالية «بالزعيم الطائفي» تجد شرطها المادي في حركة تجدد هذه الأنماط التي تجد شرطها المادي في حركة علاقة السيطرة التي تخضع لنمط الإنتاج الكولونيالي المسيطر، في ظل تعيته البنوية بالإمبرسالية. وعلاقة الولاء تلك علاقة سياسية - طائفية. فبقاءها يؤمن لنظام السيطرة الطبقية للبرجوازية، ولنظام هيمنة الطغمة المالية فيه، دعومة التجدد، في إطار تجدد أزمة هذا النظام، لأن بقاءها هذا يؤمن عدم تكون تلك الجماهير في قوة سياسية مستقلة. وما دامت هذه الجماهير لا تمثل أي قوة سياسية مستقلة، لأن الأقطاعات السياسية هي التي تحملها طائفياً، فإنها لا تمثل أي خطر على سيطرة البرجوازية وعلى هيمنة الطغمة المالية. وبالتالي، يظل ممكناً لهذه الطبقة المسيطرة أن

تمارس سيطرتها الطبقية في ظل تجدد أزمة هذه السيطرة بالذات. متى يظهر الخطر؟ حين تنقطع علاقة الولاء الشخصي تلك، من حيث هي علاقة سياسية طائفية، فتتحرر جيشهما سياسياً لت تكون في قوة مستقلة. وتُحررها هذا يتم، بالطبع، عبر نضالاتها الطبقية الوطنية بشكل تكون فيه علاقة أخرى من التمثيل السياسي الطبقي الوطني - وليس من التمثيل الطائفي - بينها وبين مثليها الطبيعين في الأحزاب التقديمية. أليس هذا هو الذي تم بالفعل في السبعينات، وبشكل خاص في السنتين الماضيتين؟ أليس هذا الذي تم في إطار الحركة الوطنية؟

المهم أن العلاقة بين الطغمة المالية (الفئة المهيمنة من البرجوازية) و«الاقطاع السياسي» كجزء من هذه البرجوازية، تظهر هنا إذن في شكل علاقة من التحالف الطبقي : لقاء ضبط «الاقطاع السياسي» للجيشهما، أو لقسم واسع منها، من موقع نفوذه الطائفي التقليدي عليها، لصالحة البرجوازية ككل ولمصلحة نظامها القائم أصلاً على حركة تحديد تلك العلاقات التي هي شرط لوجود هذا النفوذ الطائفي التقليدي، يحظى «الاقطاع السياسي» بموقع نفوذه له في الدولة يسخرها لخدمة مصالحه الاقتصادية الخاصة (كما يفعل كل وزير أو رئيس وزراء أو رئيس جمهورية منذ الاستقلال حتى الآن). في إطار هذا الشكل من التحالف الطبقي، يتم تقاسم الأدوار بين الطغمة المالية و«الاقطاع السياسي»، ويتم أيضاً تقاسم الامتيازات في استغلال الجيشهما الكادحة: فهو يهيمن على الدولة، من موقع هيمنته الطائفية على هذه الجيشهما، يؤمن «الاقطاع السياسي» للطغمة المالية وللبرجوازية ككل، «سلماً اجتماعياً طائفياً» هو الإطار الصالح لاستمرار عملية الاستغلال البرجوازية الطبقي. لقاء «خدماته» السياسية هذه، يترك له الحق في تأمين مصالحه الاقتصادية بشكل طفيلي (كتخصيص حصة معينة له من الصفقات التجارية أو غير ذلك)، بمعنى أنه يترك له الحق في الانتفاع المباشر الخاص، بل العائلي الفردي، بموقع نفوذه في الدولة.

- لا أريد التوسيع في تحليل هذه القضية الشائكة. فليس هنا مجال البحث فيها بالتفصيل. إنما أردت فقط أن أعطي مثالاً على الشكل الذي ترتبط فيه

العناصر المكونة للبنية الاجتماعية الكولونيالية، وعلى الشكل الذي تتعكس فيه القاعدة الاقتصادية في البناء السياسي وفي حركة الصراع الطبقي.

● نستنتج من تحليلك أن برجوازتنا العربية الكولونية لا تستطيع فكاكاً من تبعيتها للإمبريالية. وأن هذه الإمبريالية تلجم البرجوازية الكولونيالية ذاتها وتمنعها من الاستقلال كطبقة. وبالتالي تمنعها من إنجاز مهامها وعلى رأسها بناء انتاج وطني مستقل ومحور هذا الاتجاه الصناعية. وهكذا فبرجوازتنا هي من نوع خاص لا يمُول عليه في تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي. المُؤَدِّي طبقة عاملة تتكون في شروط هذه البرجوازية الكولونيالية؟ أليس هي أيضاً من نوع خاص؟ وبالتالي الصراع بينها من نوع خاص أيضاً؟ وما هو وجه المخصوصية في كل ذلك والذي يخولنا العمل بنظرية كلاميكية على واقع غير كلاسيكي؟

□ مهدي عامل:

أولاً: منذ أن دخلت الرأسمالية في مرحلة تطورها الإمبريالي انسدت في وجه البرجوازيات الكولونيالية إمكانيات الاستقلال الطبقي وإمكانيات بناء رأسمالية على نموذج أوروبي، وبالتالي أصبحت الرأسمالية في هذه البلدان بالضرورة ملجمة في تطورها بالإمبريالية.

ثانياً: ينتج عن ذلك أن للطبقة العاملة وللبرجوازية في البنية الاجتماعية الكولونيالية طابعاً خاصاً.

ثالثاً: ينتج عن ذلك أن الصراع الطبقي في هذه البنية الاجتماعية لا يمكن أن يتحرك في شكله التاريخي إلا كصراع وطني بين الطبقة العاملة وحلفائها من جهة، والبرجوازية المسيطرة وحلفائها في ارتباطها بأسيادها من جهة ثانية.

رابعاً: لا فاصل في هذه البنية الاجتماعية بين الصراع الطبقي والصراع ان الوطني، فال الأول هو الثاني والعكس بالعكس.

خامساً: ينبع عن ذلك أن التحرر الوطني في مفهومه النظري العلمي هو بالضرورة التحويل الشوري لعلاقات الإنتاج الكولونيالية.

سادساً: ينبع عن ذلك أن طريق الانتقال إلى الاشتراكية في هذه المجتمعات هو نفسه طريق التحرر الوطني.

سابعاً: خلاصة القول إن على الطبقة العاملة أن تعود في إطار تحالفها الطبقي الوطني الواسع ضد البرجوازية والإمبريالية ثلاث ثورات هي ثورة واحدة:

- الثورة الاقتصادية التي عجزت البرجوازية عنها.

- الثورة الوطنية (الاستقلال) التي عجزت البرجوازية عنها.

- الثورة الاشتراكية التي هي ثورة العصر.

● نحن نرى حتى الآن أن البرجوازية أو أقساماً منها ما زالت دخلة في الصراع ضد الإمبريالية وما زالت تغدو حركة التحرر الوطني أيضاً ذكراً تسبدها من الصراع بل كيف تقترح توجيه الصراع ضدها؟

□ مهدى عامل:

إلى حد ما هذا القول صحيح وخطيء، وهنا لا بد من التمييز بين نوعين من التناقض: تناقض تناحري وتناقض تسامي. وليس بين البرجوازية الكولونيالية وبين الإمبريالية تناقض تناحري، ولو كان الأمر يعكس بذلك لكانت البرجوازية الكولونيالية قاتمة بالتحرر الوطني وقطعت مع الإمبريالية وانقلت إلى الاشتراكية وهذا مستحيل. هذا الأمر الذي يبدو بدهياً على الصعيد النظري، كان علينا في

حركة التحرر الوطني في العالم العربي أن نتعلم بالمارسة السياسية الثورية، في أخطائها وتصحيحها لأخطائها على مدى أكثر من نصف قرن، وبالتالي هذا الذي يبدو بدأه نظرية هو بالتحديد نتيجة تاريخية لضالنا الثوري. نقطة وصول وليس نقطة انطلاق. هنا نرى كيف أن النظرية لا بد لها من شرط مادي تاريخية سياسية تتجها. وكيف أن الممارسة السياسية هي مولدة الوعي النظري الذي تستلزمها. في الظاهر ثمة حلقة مفرغة. في الحقيقة هذه الحلقة هي الحركة الديالكتيكية نفسها للمارسة السياسية الثورية وللممارسة النظرية الثورية في علاقتها.

● برأيك ما هي الشروط المادية في مجتمعاتنا التي تسمح بنشوء فكر علمي ماركسي كما هو الحال في البلاد التي شأ فيها أولاً هذا الفكر أم أن ذكرنا الماركسي فكر مستورد من تلك البلاد ومن تلك الشروط أن به بعض الطلبة الآتين من رحلاتهم الدراسية والعلمية؟

□ مهدى عامل :

أولاً: في عصر النظام الرأسمالي العالمي ، وفي ضوء التجارب الثورية للقرن العشرين ، وفي ضوء ما نراه الآن بالممارسة سنة ١٩٧٧ ، وبعد الحرب الأهلية في لبنان ، وفي ضوء ما نراه من تعقد النضال ضاق فيه العالم بشكل مذهل ، لم يعد بإمكان أي فكر كي يكون علمياً إلا أن يكون كونياً . ثمة قوانين تحكم بالحركة الثورية العالمية في نضارتها ضد الامبرالية ونحن في مجتمعنا في نضارتنا ضد الامبرالية نسير في دائرة القوانين الكونية ، فكل فكرنا هو قدرتنا على أو عجزنا عن أن نغير هذه القوانين الكونية بحسب الشروط الخاصة بتكون مجتمعاتنا .

أن نتكلم على فكر مستورد ، معنى ذلك أن ننظر في المجتمعات كوحدات منفلقة قائمة بذاتها ، كل منها يدور في دائرة خاصة به في علاقة خارجية تربطه إن وطته بالمجتمعات الأخرى . هذا يصح ما قبل الرأسمالية لا بعدها لا سيراً بعد الامبرالية

وانهزم الامبرالية ابتداء من ثورة أكتوبر الكبرى حتى مختلف الثورات التحررية، ومنها ثورتنا العربية.

ثانياً: الفكر الماركسي في أوروبا تكون من ثلاثة مصادر: الاشتراكية الطوباوية الفرنسية - الفلسفة الألمانية - الاقتصاد السياسي الإنكليزي. وفي علاقته بمصادره الثلاثة هذه، كان ذاتياً يقف موقف الناقد، يهدى ليكون الوريث الشرعي، أي الثوري، فهو لم يأت امتداداً خطياً لمصادره، بل قاطعاً معها، أي مقيناً معها حداً طبيقاً فاصلاً هو القائم بين طبقة عاملة وطبقة برجوازية في حقل الصراع السياسي الطبيقي.

ثالثاً: معنى هذا أن وحدة هذا الفكر النظري تجد أساسها المادي التاريخي في وحدة الحركة العالمية الثورية. يعني لولا الحركة الثورية (الطبقة العاملة في فرنسا وأوروبا ١٨٤١ - ١٨٧٠)، لولا اقتحام الطبقة العاملة لمسرح التاريخ ضد البرجوازية، لما تمكّن ماركس أن ينقض مصادر النظرية العلمية.

رابعاً: وتسألي ما هي مصادر ماركسيتنا في عالمنا العربي. إذا أردت أن أتبع نمذج لينين في التفكير لقلت: لهذا الفكر الماركسي في مجتمعاتنا المصادر التالية:

- النظرية الماركسيّة الكونية.

- الحركة الثورية العالمية في نجاحاتها وإخفاقاتها أي في دروسها.

- ممارستنا في حركة التحرر الوطني في العالم العربي، في أخطاء هذه الممارسات وفي تصحيح هذه الأخطاء، ومحضنا من يحاول الفصل بين هذا الفكر وهذه الممارسة. إن ممارستنا السياسية بعد ١٩٦٨ سابقة باشواط ممارستنا النظرية ولكن أردت أن أصوغ فكري في شكل سياسي لقلت، إن المهمة الأساسية المطروحة الآن على فكرنا النظري في هذه المرحلة الخامسة من نضالنا الثوري هي أن يكون الفكر هذا مستوى الممارسة السياسية الثورية تلك: فليجرؤ بالشكل الذي جرؤت فيه هذه الممارسة السياسية ول يجعلها موضوعه، أي حقل تحركه، ففيها بالتحديد سينجد

الفكر النظري الذي يريد أن يتبع.

خامساً: وتسألي إن كان فكرنا الماركسي مستورداً وتسألي كيف يمكن لهذا الفكر أن يكون ماركسياً فأقول ببساطة لأن حركة التحرر الوطني هي في حقيقها التاريخية الفعلية نفسها حركة الانتقال إلى الاشتراكية، ولأن الصراع الطبقي هو الصراع الوطني، ولأن الفكر الماركسي مادي أي فكر الحركة التاريخية المادية، فبمقدار ما يكون فكرنا إذن فكر هذه الحركة يكون بالتالي ماركسياً وثورياً.

سادساً: يقولون لا وجود للفكر الماركسي اللبناني النظري في فكرنا العربي، فأقول هذا صحيح إن كان وجود الفكر النظري هذا هو في الكتب، وأقول فقدان الفكر هذا لأننا نبحث عنه حيث لا وجود له، إنما هو موجود في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي، فليفضل من يريد أن يكتشفه ولبنعم النظر في الممارسة هذه التي هي حيز وجوده فيكتشفه أي يتوجه.

● يدو انك تعتبر في كتابك «أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية» كما تعتبر في حديثك أيضاً أن كل فكر عربي غير ماركسي هو ذكر رجمي فهل برأيك الفكر الماركسي وحده هو الذي يخوض معركة التقدم؟

□ مهدي عامل:

- حاولت أن أبين أن الفكر العربي المتمثل في مؤتمر الكويت هو بالتحديد فكر البرجوازيات العربية المسيطرة. ولقد ظهر الطابع الرجعي لهذا الفكر في محاولة تغيب السبب الرئيسي لأزمة العالم العربي من حيث هي أزمة هذه البرجوازيات في قيادتها لحركة التحرر الوطني، فنقل الأزمة هذه من كونها أزمة هذهطبقات إلى كونها أزمة الحضارة العربية أي أزمة الإنسان العربي - الجوهر فيه محاولة لتبرئة البرجوازية، وفي هذا يكمن التضليل، الإيديولوجي. ولقد بينت في الكتاب المذكور

بالتفصيل آلية هذا التضليل، ويمكن القول بشكل عام أن الإيديولوجية البرجوازية والفكر العربي السائد ينتمي إليها في أشكالها (المنفرعة) قد دخلت في أزمنتها بدخول الرأسمالية في تطورها الإمبريالي، فبعد أن كانت الإيديولوجية هذه في الطور الصاعد للرأسمالية ايديولوجية ثورية في صراعها ضد الإيديولوجية الاقطاعية، باتت تتحدد بالضرورة كإيديولوجية رجعية بدخول الرأسمالية في أزمنتها العامة. يظهر ذلك مثلاً في ارتاد البرجوازية ضد أفكارها بالذات (مثلاً أفكار الثورة الفرنسية)، ويظهر ذلك في اعتقادها على عناصر من الإيديولوجية الدينية ومن إيديولوجيات الطبقات السيطرة السابقة على الرأسمالية عموماً في صراعها الإيديولوجي الطبقي ضد الفكر الشوري هذا الذي بات يمثل بفكر الطبقة الشورية التقى أي بفكر الطبقة العاملة. لذا يمكن القول إن ما كان من الأفكار ثورية، بل قل علمياً قبل تكون النظرية الماركسيّة الليينية، لم يعد بعد تكون هذه النظرية وقياساً عليها ثورية، مثلاً ما نراه من طابع ثوري إلى حد في بعض أفكار النهضة (نقولا حداد - شبلي شميل - فرح انطون إلخ..) كانت كذلك في إطار غياب الفكر الماركسي الشوري في الفكر العربي. لكن مع ظهور هذا الفكر الماركي لا سيما في ممارسات الطبقة العاملة صار الفكر هذا مقياساً للطابع الثوري لأي فكر.

أما هل الفكر الماركي وحده هو الذي يخوض معركة التقدم، فلا بد في البدء من القول إن المعركة هذه التي هي في بلادنا معركة التحرر الوطني نفسها تخوضها الجماهير الشعبية. ليس بالفكر تخوض المعركة هذه، بل بصراع طبقي وطني في ممارسات منه متعددة وفي أشكال منه تختلف باختلاف الشروط التاريخية المحددة. إنما في هذه المعركة نتبين أن الفكر «القومي» أعني البرجوازي الذي ساد في حركة التحرر العربية في مراحلها السابقة قد وصل إلى أزمة مازقية والمرحلة الجديدة التي دخلت فيها حركة التحرر العربية لا سيما في الحرب الأهلية في لبنان هي أيضاً على الصعيد الفكري معركة تحرير الفكر العربي من هيمنة الفكر «القومي» البرجوازي عليه، ومعركة التحرر هذه هي نفسها معركة ولادة الفكر العربي إلى العلمية، أعني إنتاج هذا الفكر العربي من حيث هو فكر ماركي. إن الفكر هذا هو الأفق

التاريخي الذي يسير فيه الآن والذي يصير فيه الآن الفكر العربي في خط تكونه العلمي.

وحركة السيرة والصيورة هذه هي بالتحديد حركة صراع إيديولوجي عنيف تخوضه من المقام السياسي نفسه الذي تخوض منه معركة التحرر الوطني ضد البرجوازيات العربية المسيطرة، وبالتالي ضد إيديولوجيتها «القومية» التي ظهرت في أسطع حالة مأزقية لها في مؤتمر الكويت المذكور.

● لقد قطعت القول في كتابك «خط الإنتاج الكولونيالي» بفشل البرجوازية الحاكمة في الماضي والحاضر وتحتية فشلها في المستقبل في إنجاز مهام حركة التحرر الوطني، وقطعت القول بأن هذه البرجوازية وصلت إلى مأزقها التاريخي، واستنتجت بأن المرحلة هي مرحلة تولي الطبقة العاملة قيادة حركة التحرر الوطني. فهل يكفي فشل البرجوازية لإعلان مأزقها وهل يكفي مأزق البرجوازية لاستلام الطبقة العاملة لقيادة حركة التحرر؟

□ بهذه عامل:

.. من غير الدخول في التنبئ أو في الفلسفة ومن غير أن نستد القول إلى أساس نظري ضروري ، ما قطعت القول بفشل البرجوازيات العربية ذلك إلا لأنها بالفعل قطعت بفشلها على امتداد سنوات وسنوات من تجدد أزمتها المأزقية . . . وما وصلت إلى مأزقها التاريخي هذا الذي نراه في ممارستها الخيانة الوطنية يومياً إلا لأنها كانت فيه منذ البدء ، وبعد هذا الفشل المتكرر ما أطلتنا الآن بحاجة إلى إثبات نظري لهذا الفشل . بالطبع ليس الفشل هذا كافياً لأن تصل الطبقة العاملة إلى موقع القيادة في حركة التحرر الوطني . فالشرط الأول لهذا هو أن تتمكن الطبقة العاملة وحزبيها الطليعي من أن ترسم بالمارسة الثورية الخطوط الوطنية التقىض . ولقد ارتسما

الخط هذا منذ ١٩٦٨ وأصبح واقعاً مادياً منذ ستين ترى فيه الجماهير العربية طريق الوصول إلى تحرير حركة التحرر الوطني من مأزقها في مأزق البرجوازيات الرجعية.

من الأسباب الرئيسية التي كانت تسمح للبرجوازية الكولونيالية، التقليدية منها والمتقدمة، بالبقاء في موقع السيطرة الطبقية، برغم وجودها في أزمة مزمنة متقدمة، هو عدم قدرة نقيسها الطبعي الثوري (الطبقة العاملة) على رسم خط سياسي وطني ثوري هو نقيس الخط السياسي البرجوازي الرجعي. لقد تكنت البرجوازية هذه من أن تحكر التمثيل السياسي للقضية الوطنية، ومن أن تهيمن، من موقع وجودها في القيادة الطبقية للحركة التحررية، على سيورونة هذه الحركة، بخطها «القومي» الطبعي، لأن الطبقة العاملة وأحزابها الثورية لم تتمكن من أن تفهم علمياً، أعني ماركسيأً لبيانياً، القضية الوطنية، ومن أن تخابه، وبالتالي، ذلك الخط «القومي» البرجوازي بخط وطني ثوري. هذا هو خطأ الشيوعيين التاريخيين الذي لن يتكرر. لقد صنح الشيوعيون خطأهم هذا في مؤتمرهم الثاني ١٩٦٨ ورسموا الخط الوطني الشوري، بالملحاسة، طوال السبعينات، والتحمموا بالحركة الوطنية الجماهيرية التحاماً ثورياً عجزت عن فكه كل المحاولات الرجعية المستتبة. وأدت الحرب الأهلية تؤكد صحة هذا الخط الوطني الثوري. أنت تظهر للجماهير الوطنية في الساحة اللبنانيّة وفي العالم العربي أن جديداً مذهلاً في جدته قد ظهر في حركة التحرر الوطني العربية: فبعد أن كانت بنية هذه الحركة التارعنة تحديد بالميئنة المطلقة للخط «القومي» البرجوازي عليها، بسبب غياب الخط الوطني الشوري النقيس فيها، باتت تتحدد الأن، لا سيما بعد الحرب الأهلية، بحركة الصراع والتناقض فيها بين خطين سياسيين نقيسين: الخط «القومي» البرجوازي الرجعي، والخط الوطني الثوري، هذا هو، بالتحديد، الذي يفسر لنا حدة هذه الحرب وشراستها، من حيث هي حرب أهلية في الساحة اللبنانية أكثر منها حرب أهلية لبنانية. في ضوء هذا التناقض والصراع بين هذين الخطين السياسيين^١ الطبعيين النقيسين في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، يمكن لنا القول إن

الحركة هذه قد دخلت بالفعل في مرحلة جديدة مختلف كل الاختلاف عن مراحلها السابقة... والاختلاف هنا هو نفسه القائم بين غياب الخطوط الوطنية الثوري وبين حضوره. في أفق هذا الخط، وفي أفق التجا به بينه وبين نقيضه الرجعي، تسير الآن هذه الحركة التحررية التي سيكون، بالتالي، تاريخها الم قبل - وربما حتى نهاية هذا القرن - تاريخ هذا الصراع بين الخطين، أو قل إنه سيكون تاريخ تحريرها من المأذق الطبقي البرجوازي الذي أسرها فيه الخط «القومي» الرجعي.

● لا شك أن التفكير بالمسألة الطائفية يكاد ينحصر التفكير بخصوصية الوضع اللبناني.. هل أنت من هذا الرأي؟ إذا نعم فما هو رأيك بالأمر. أليس الصراع الطبقي، الذي يتحرك كصراع وطني يتحول في لبنان إلى اشتطار أهل؟

□ مهدي عامل:

- إن كنت تريده، سؤالك هذا، أن تشير إلى أهمية مشكلة الطائفية في فهم البنية الاجتماعية اللبنانية بعامة، وفي فهم الحرب الأهلية بخاصة، فمعك الحق في ذلك. لكن، لتبديد كل التباس، لا بد من القول إن الحرب هذه أكثر تعقيداً بكثير من أن تتحصر في قضية الطائفية، وهي حرب أهلية في الساحة اللبنانية أكثر منها حرب أهلية لبنانية. معنى هذا أن لها علاقة داخلية بأزمة حركة التحرر الوطني العربية. وبصيق المجال هنا عن تخليل هذه الأزمة، فلا بد لذلك من دراسة واسعة قائمة بذاتها. ولتبديد كل التباس أيضاً يجب القول إن الأزمة اللبنانية التي هي، في تميزها اللبناني، أزمة نظام السيطرة الطبقية السياسية والاقتصادية والإيديولوجية للبرجوازية اللبنانية أكثر تعقيداً وأعمق بكثير من أن تتحصر في مشكلة الطائفية. وبصيق المجال، هنا أيضاً، عن تخليل هذه الأزمة. لكن، يمكن، في هذا المجال، القيام بلاحظات سريعة هي التالية:

١ - يجب التمييز بين الايديولوجية الدينية والايديولوجية الطائفية: فالاولى هي، بشكل عام، ايديولوجية الطبقات المسيطرة السابقة على البرجوازية وعن الرأسمالية. أما الثانية فهي ايديولوجية البرجوازية اللبنانيّة الكولونيالية.

٢ - للايديولوجية الطائفية وظيفة سياسية أساسية هي إظهار الانقسام الأعمق الطبقي للمجتمع بظهور الانقسام العمودي بين الطوائف، لا بين الطبقات، فوظيفة هذا الانقسام العمودي الطائفي للمجتمع هي، بالتحديد، تأمين انقسام الطبقة العاملة وانقسام حلفائها، لصلحة البرجوازية المسيطرة، أي تأمين الفتنة الطائفية للجماهير الشعبية الواقعة تحت الاستغلال الطبقي للبرجوازية... وما دامت الجماهير هذه مفتتة طائفياً، فهي لا تمثل قوة سياسية في وجه البرجوازية. لكن هذه الجماهير تصير قوة سياسية ضد البرجوازية حين تتوحد طبقياً ووطنياً حول مصالحها المشتركة، وحين تتمثل سياسياً بأحزابها التقدمية، أي بممثليها الفعليين، لا بالزعاء التقليديين.

٣ - لمن كان هذا الانقسام العمودي الطائفي للمجتمع يفت الجماهير الشعبية ويعيق وحدة تحالفها الطبقي ويُفشل قوتها السياسية، فهو، بالعكس، يوحد البرجوازية، أو أقل إنّه يشكل إطاراً لوحدتها الطبقة، ويؤمن لها شكلاً من ممارسة سيطرتها الطبقية تختفي فيه مصالحها الطبقة الخاصة وتظهر بظهور المثل لمصالح جميع الطوائف.

٤ - ليست الطائفية ايديولوجية فقط. بل هي أيضاً نظام سياسي. إنها نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانيّة. ثم إن الدولة البرجوازية اللبنانيّة هي، في شكلها الطائفي، الركيزة السياسية الرئيسية لوجود الايديولوجية الطائفية ولتجددها المستمر.

٥ - لكن هل هذا يعني أن للطائفية وجوداً مادياً في علاقات الإنتاج المادية نفسها؟ ذهب البعض في هذا الاتجاه وحاول وبالتالي أن يفسر بالطائفية هذا الشكل الكولونيالي التارخي من الإنتاج الرأسمالي التبعي، ومن علاقات هذا الإنتاج في

لبنان، بدلاً من أن يفسر الطائفية به. إن القانون العام الذي يتحكم بتطور الرأسمالية، والذي هو قانون تفاوت التطور (تطور مشوه يظهر في لبنان في هيمنة قطاع الخدمات على القطاعات المتوجهة، وفي تطوير المناطق المتطورة التي دخلت إليها الرأسمالية قبل غيرها - كجبل لبنان - وبقاء المناطق المتخلفة في مخلفها - كالجنوب وعكار مثلاً...) . إن هذا القانون هو الذي يفسر الطائفية (الظلم «الطائفي» اللاحق «بالمسلمين»، والامتيازات الطائفية الخاصة «بالموارنة»)، وليس الطائفية هي التي تفسر تفاوت التطور في تطور هذه الرأسمالية التبعية. كما أن الطوائف ليست هي التي ولدت الطائفية، بل بالعكس تماماً، إن الطائفية، في ممارستها السياسية والأيديولوجية من قبل البرجوازية اللبنانية المسيطرة، هي التي ولدت الطوائف.

٦ - «الاقطاع السياسي» و«الاقطاع الطائفي» شيء واحد. لهذا كان إلغاء الطائفية السياسية، أي تغيير هذا النظام السياسي الطائفي، مدخلاً للتغيير الديمقراطي.

٧ - بالطبع، ليست الملاحظات السريعة السابقة كافية لفهم «الوضع اللبناني»، وليس كافية لفهم مشكلة الطائفية. لكن ما أود التأكيد عليه، دون الدخول في التفصيل والإثبات، هو أن من الخطأ الكبير القول إن احتدام الصراع الطبقي الوطني هو الذي قاد لبنان إلى هذا «التقسيم» الفعلي، أو إلى ما تسميه «الانشطار الأهلي». كأنك، بهذا القول، تقول: إن سبب هذا «الانشطار الطائفي» هو الصراع الوطني. إذن وحدة لبنان تقضي بالتخلي عن الصراع الوطني، أي بالخصوص تماماً لنظام الطغمة المالية، والقبول التام بحلها الفاشي.

لقد بات الآن واضحاً أن وحدة الحركة الوطنية هي ضمان وحدة لبنان وأن صمود الحركة الوطنية هو ضمان صمود لبنان، شعباً ووطناً، في وجه التآمر.

لقد أثبت نضال الستين الماضيين أن وجود الحركة الوطنية كقوة سياسية فاعلة وممثلة لنضال أوسع الجماهير الشعبية المتحررة من سيطرة «الاقطاع السياسي

الطائفي»، وأن وجود الشيوعيين فيها ودورهم في الاسهام في تحديد خطها السياسي الوطني السليم، هو الذي جعل الجماهير الشعبية هذه تتمكن من إبطال اللعبة السياسية الطائفية لأطراف البرجوازية (المسلمة والمسيحية)، ومن اعطاء الصراع الدائر في لبنان شكله الحقيقي من حيث هو صراع سياسي.

كتابي ليس تطبيقاً للماركسية بل تمييز لكونية مفاهيمها

(مقابلة)

بناسبة صدور كتاب مهدي عامل «النظيرية في المارسة السياسية/بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان»... نشرت «النداء» في ملحقتها الثقافي الصادر في ١٦ كانون أول ١٩٧٩، مقابلة مع المؤلف أجرأها نزار مروءة، وقد مهد للحوار بمقدمة جاء فيها:

ـ «كيف يصير الفكر ثوريّاً، وكيف يصير ماركسيّاً، وكيف يتتجّع الفكر الذي به ينكر واقعاً في سرورة ثورية؟ شغل هذا السؤال ذهن الفكر اللبناني مهدي عامل، وحاول الإجابة عنه. وأخذ اشكالاً، وانتقل به من حركة التحرر الوطني العربية إلى الحرب الأهلية في لبنان إثر «تصدع الزمن النظري»... إلخ.

هذه علامات قليلة من التمهيد الذي يتقدم فصول كتاب مهدي عامل الجديد الذي أصدرته «دار الفارابي» سنة ١٩٧٩، «النظيرية في المارسة السياسية» - بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان». هنا التمهيد يقص حكاية الكتاب التي ابتدأت من ذلك السؤال. أما ماذا حدث للسؤال في كتاب مهدي عامل، (٦٥٠ صفحة)، فأمر لم نتفق عليه بعد، أجرينا مع مهدي عامل حديثاً خاططاً في ذاك الوقت، في شؤون المت關注 الطويل وشجونه: قبل قراءته». - نورد هنا هذا الحديث:

● لكل كتاب مفاتيحه. ما هي في رأيك مفاتيح النواذ الأساسية من كتابك الجديد؟

- صعب على الكاتب ذاته أن يتكلّم عن كتابه. لا سيما وأن كتاي ما زال طازجاً، وما زلت في احتشائه، والمسافة بيني وبينه ليست بعد بكافية لكي أتمكن من إلقاء نظرة نقدية موضوعية. برغم هذا التحفظ يبدولي أن القسم الأكبر من الكتاب موجود في عنوانه. عملياً للكتاب عنوانان: الأول النظرية في الممارسة السياسية، الثاني بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان. وهذا يقتضي مني أن أوجز بسرعة البناء الضمني الفكري الذي يحمله هذا الكتاب ويسند تحليله.

بالنسبة للعنوان الأول: انطلق عملياً من محاولة الإجابة على مشكلة مطروحة في الحقل الفكري في العالم العربي. يقال ليس من فكر ماركسي في الفكر العربي، أو لم يفتح هذا الفكر العربي نكراً نظرياً يعني النظرية الماركسية الليبية. أرد على هذا القول بقول هو التالي: إذا ظننا أن مثل هذا الفكر الماركسي العربي ستجده في كتب، وأن له وجوداً نظامياً فصحيح أن مثل هذا الفكر يكاد يكون غائباً ما عدا بعض المحاولات أو الاستثناءات النادرة. ولا فائدة من إعطاء أسماء. وهذا يعني أننا نبحث عن هذا الفكر حيث لا وجود له. لكنه مع هذا موجود وحاضر ليس في الكتب بقدر ما هو حاضر بالدرجة الأولى في الممارسة السياسية للحركة الثورية في العالم العربي، وبالتحديد في ممارسات الحركة الشيوعية العربية، في أخطائها وفي إيجابياتها معاً، أي في ما هو صحيح وغير صحيح في خطها السياسي. لذلك إذا نظرنا في مثل هذه الممارسة السياسية نظرة نقدية وجعلنا منها موضوعاً لممارسة النظرية لأمكننا أن نستخرج منها ما نبحث عنه من فكر ماركسي في الفكر العربي. وعملية الاستخراج هذه هي عملية إنتاج هذا الفكر.

لن أدخل في تحليل سيرورة هذا الإنتاج المعرفي، بل اكتفي بالإشارة هنا إلى الترابط العضوي بين الممارسة السياسية والممارسة النظرية، أو بين النظرية والسياسة، أو كذلك إن أردت بين الفكر وحركة الصراع الطبقي في عالمنا العربي. لذا كان الفكر النظري أعني العلمي، بسبب هذا الترابط، بالضرورة

فكرة منافلاً. في ضوء هذه الفكرة نظرت في الحرب الأهلية في لبنان وفي الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني.

هذا يقودنا بالضرورة إلى العنوان الثاني، أي البحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان: من موقع تلك الممارسة السياسية حاولت أن تبحث في أسباب الحرب الأهلية. وأشار هنا إلى ضرورة القول إنها حرب أهلية في لبنان، وليس حرباً أهلية لبنانية. وهذا يعني باختصار أنها مركز انعقاد عقدتين من التناقضات: الأولى هي خاصة بسيطرة حركة التحرير الوطني العربية، والعقدة الثانية خاصة بسيطرة تطور البنية الاجتماعية اللبنانية. لهذا كان على التحليل أن يفك العقدتين: الأولى عن الثانية، وأن يفك تناقضات كل منها.

● كلمة «الأسباب» تطرح السؤال حول الفترة الزمنية التي يتناولها الكتاب بالبحث.

□ مهدي عامل:

- صحيح أن الكتاب ينتهي عند عتبة الحرب الأهلية. لكن البحث فيه في ضوء هذه الحرب يذهب في حركة تراجعية من الحاضر إلى الماضي، يضيء فيها الماضي هذا حاضراً هو بدوره يضيئه. وكان الباحث في هذا مرغماً بضرورة هذا التوجه على إعادة قراءة الماضي في ضوء هذا الحاضر. لهذا سيرى القارئ، أن حاضر الحرب الأهلية حاضر بشكل من الأشكال في ماضي البنية الاجتماعية اللبنانية. لكن يجب التدقق في استخدام كلمتي «الحاضر» و«الماضي». والإستخدامهما يعني حدثي. فالنarrative ليس أحدهما وإن كانت الأحداث عملاً، إنه بني أو علاقات بنوية تتحرك حاملة أحدها لا يمكن فهمها في حركة إلا بإرجاعها إلى سندتها ذلك الذي هو تلك البنى أو العلاقات البنوية. وحركة هذه الأخيرة هي إما

حركة تجدد أو تفكك فإعادة البناء بأشكال أخرى، بحسب اختلاف الشروط التاريخية التي تحددها. هذا ما يجعل القراءة العلمية للتاريخ قراءة صعبة ومعقدة. فالناظر في التاريخ في بحثه عن الأسباب لا ينظر في الأحداث وحدها منفصلة أو منقطعة عن قاعدتها المادية أي عن سندتها ذاك البيوي الذي يحملها والذي ليس مرتبطاً للعن المجردة. فالعين المسلحة بأدوات نظرية هي وحدها القادرة على رؤيته. فإن لم يكن من ذلك في النفاد إلى تلك البني، يكون قد تمكّن من النفاد إلى الأساسي من الواقع التاريخي، أعني إلى تلك العلاقات بالذات. في هذه العلاقات تكمن الأسباب في التاريخ. فالسبب في التاريخ ليس الحدث وإن عظم، بل بنية من العلاقات إذا انعقدت انفجر التاريخ في مركز انصهارها، كما في لبنان، حرباًأهلية أو ربما غير ذلك

● هل تعتقد انك وجدت في بحثك أسباب الحرب الأهلية مجال اختبار لنظرتك التي شرحتها في كتابك السابقة، وبخاصة في جزئي «المقدمة»؟

□ مهدي عامل :

- لا أقول إنني وجدت ذلك، بل أقول إنني حاوته. وجدنا أن يقول لي القارئ إن كنت قد نجحت أو فشلت في محاولتي هذه. وأقول من جانب آخر أيضاً إن الفكر العلمي بما هو فكر نظري هو فكر كلي أو أقل عليه أن يكونه. جازفت - وكل ممارسة نظرية مجازفة - فوضعت الجهاز المفهومي النظري الذي ابني في دراساتي السابقة على محك الواقع التاريخي الملموس في واقع الحرب الأهلية في لبنان. ولا أعلم نتيجة هذه المجاورة.

● ذكرت عبارة «نجحت أو فشلت». إذا أخذنا الافتراض الثاني، فكيف سينعكس هذا على ما يتعلق بصحة المفاهيم النظرية لكتابين السابقين؟

□ مهدي عامل :

- يصعب على كثيراً الإجابة عن هذا السؤال. لكن سأحاول أن أجيب بشكل عام. ثمة احتفلاطات عده. منها أولاً: أن تحافظ النظرية على صحتها، فيكون العيب في شكل اختبارها وليس فيها، وهذا يعني في مثابنا بالذات أنني لم أحسن استخدام تلك المفاهيم النظرية في مقاربة الواقع التاريخي الملموس الذي هو الحرب الأهلية في لبنان. وبالفعل في أثناء كتابة الكتاب فكرت أحياناً عدم السير فيه إلى منتهاء لأن مهام البحث العلمي كانت تقضي بأن أكون مؤرخاً واجتماعياً واقتصادياً إلخ . . .

ومنها ثانياً أن تكون تلك المفاهيم النظرية بحاجة إلى تعميق أو تدقق لها بحد ذاتها نقد لها، وهذا من منطق الفكر العلمي. وما أظن الباحث يخشي هذا الذي به يتكمّل فكره، وبالفعل في بعض مقاطع الكتاب شعرت بذلك وقت - أو هكذا أظن - بعملية ذاك النقد. على كل حال العملية هذه أحارّل أن تكون في كتابتي عملية مستمرة. وهنا أيضاً لا أعرف إن أنا نجحت أم فشلت.

● من كل ما ذكرت يبدو أنك كتبت كتابك في النظرية أيضاً أكثر منه في التطبيق، من حيث تأكيده على المفاهيم وعلى تصور نظري للتطبيق. فما رأيك؟

□ مهدي عامل :

- ما تقوله صحيح إنما بشكل جزئي. قد يحمل الكتاب قراءات عديدة ليس بمعنى تكرار القراءة طبعاً! بل بمعنى أن الكتابة فيه تحرّك على مستويات عدّة، وعلى ثلاثة على الأقل. منها ما ذكرت ومنها ما لم أذكر. يبدو لي أن الهم الرئيسي ما زال عندي هنا نظرياً، ربما لسبب نظري أيضاً هو ضرورة استكمال بناء الأدوات

من هذه الزاوية تقدم الحروب الأهلية في لبنان حقلًا غنياً للاختبار النظري وهذا ما حاولت. لي تحفظ على كلمة «التطبيق». ليس ما قمت به تطبيقاً للنظرية الماركسية على لبنان. ما حاولته هو بالعكس ما يمكن تسميته تعبيراً لكونية المفاهيم النظرية الماركسية. بوضعها في مواجهة صراعية مع واقع الحرب الأهلية.

● لتأخذ فكرتك أن الحرب الأهلية تقدم حقلًا غنياً للاختبار النظري. هذا يذكرني بما قلته في كتابك «أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية» إن التراث ليس أكثر من حقل للاختبار المعرفي بوسائلنا المعرفية الحديثة. ما الفرق بين حقل الاختبار هذين للأدوات المعرفية، وبالتالي كيف ترى أهمية كتابك الجديد في النشاط العملي؟

□ مهدي عامل :

- أجيب بسرعة ومن غير أن «أمشكل» الإجابة، فأقول: بمعنى ما التراث للباحث موضوع معرفة. وكذلك الحرب الأهلية يمكن أن تكون للباحث موضوع معرفة علمية. فالاختلاف إذن هو اختلاف الموضوع بين الحالتين. لكن آلية إنتاج المعرفة واحدة في الحالتين.

لكن بينهما اختلافاً أساسياً، كالاختلاف بين الماضي والحاضر وبين أن يكون كل منها موضوعاً لمعرفة. والاختلاف هذا هو أنك بهذا الحاضر انت معنى في أن تكون أو لا تكون. وهو أيضاً بك معنى في أن يبقى أو أن يجري تحويله تحويلاً ثورياً. فكيف يمكن إذن للممارسة النظرية، في علميتها بالذات، أن لا تكون ممارسة حزبية، والمعرفة العلمية للواقع هي ، في الحركة الثورية وليس من خارجها، قاعدة مادية لتحويله؟

● على هذا الضوء، ما الفرق بين ما أنجزته في كتابك وبين تقرير سياسي شامل أمام مؤتمر حزبي؟

□ مهدي عامل:

- كالفارق بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية، أي كالعلاقة بينها في وحدة الممارسة الحزبية في الحركة الثورية. وهذا ما بيشه في مقدمة الكتاب!

● أول جملة في الكتاب بعد المقدمة تقول: «عشرون شهراً هزت العالم العربي». هل هذه الجملة علاقة بتوقيت البدء بكتابه الكتاب؟

□ مهدي عامل:

- هذه الجملة علاقة بأمرتين: أمر ثانوي جداً هو الذي أشرت إليه في سؤالك. بالفعل لقد ابتدأت بكتابته بعد انقضاء عشرين شهراً على بداية الحرب الأهلية وبالتحديد قبيل عيد ميلاد ١٩٧٦ . والأمر الثاني، وهو الذي قصدته بتلك الجملة، هو استحضار عنوان الكتاب الشهير الذي وضعه الصحفي الأميركي جون ريداعن ثورة أكتوبر: عشرة أيام هزت العالم!

الفهرس

□ كلمة... وإشارات	
مهدى المجادل ..	٥
القسم الأول	
مناقشات	
□ فيصل دراج يناقش مهدى عامل	
«خط الانتاج الكولونiali»	
يقدم كعلاقة منطقية (فيصل دراج)	١١
□ مهدى عامل يرد على فيصل دراج	
حركة الممارسة النظرية أمام ضرورتين	٢٥
□ مهدى عامل .. وأهلية	
البحث في أسباب الحرب (جوزيف ساحة)	٥١
□ مهدى عامل يرد على جوزيف ساحة	
درس في مبادئ القراءة	٩٩
□ حركة تحرر وطني أم حركة ثورية؟	
بحث في الشروط التاريخية للعملية الثورية	
في البلدان العربية (كريم مروة)	١٢٣

□ في مناقشة طروحات كريم مروءة
حركة التحرر الوطني : طبيعتها وأذمنتها (مهدى عامل) ١٥٥

القسم الثاني
ندوات

- لينين وأهمية العملية الثورية
في تحقيق النشاط النظري (مداخلة مهدى عامل) ٢١٣
- تطور الفكر الماركسي بين منطق
الوحدة ومنطق التمييز (ندوة) ٢٣٣
- من الشروط التاريخية لطرح مشكلة
الطاافية (مداخلة مهدى عامل) ٢٧٧
- حوار في موضوع: اللغة والباحث (ندوة) ٣٠١

القسم الثالث
مقابلات

- المهمة الأساسية للنظرية الآن:
أن ترتفع إلى مستوى الممارسة السياسية الثورية ٣١٧
- كاتب ليس تطبيقاً للهاركسي بل
تمييز لكونية مفاهيمها ٣٣٩

المؤلف:

- مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني:
الجزء الأول: في التناقض. الجزء الثاني: في غط الانتاج الكولونيالي. الطبعة الأولى: ١٩٧٢. الطبعة الخامسة: ١٩٨٦. الطبعة السادسة: ١٩٩٠.
- أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية: الطبعة الأولى ١٩٧٤. الطبعة الخامسة ١٩٨٧. الطبعة السادسة ١٩٩٠.
- النظرية في الممارسة السياسية - بحث في أسباب الحرب الأهلية: الطبعة الأولى ١٩٧٩. الطبعة الثانية ١٩٨٥. الطبعة الثالثة ١٩٨٩.
- مدخل إلى نقض الفكر الطائفي - القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية ال-binanīyah: الطبعة الأولى ١٩٨٠. الطبعة الثانية ١٩٨٥. الطبعة الثالثة ١٩٨٩.
- هل القلب للشرق والعقل للغرب: الطبعة الأولى ١٩٨٥. الطبعة الثانية ١٩٨٦. الطبعة الثالثة ١٩٩٠.
- في علمية الفكر الخلدوني: الطبعة الأولى ١٩٨٥. الطبعة الثانية ١٩٨٦. الطبعة الثالثة ١٩٩٠.
- في الدولة الطائفية: الطبعة الأولى ١٩٨٦. الطبعة الثانية ١٩٨٩.
- نقد الفكر اليومي: الطبعة الأولى ١٩٨٨. الطبعة الثانية ١٩٨٩.
- مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتغيير المفاهيم الماركسيّة عرباً. الطبعة الأولى ١٩٩٠.
- له العديد من المساهمات النظرية التي ستنشر تباعاً من ضمن الأعمال الكاملة.

في الشعر:

- تقاسيم على الزمان: الطبعة الأولى ١٩٧٤.
- فضاء النون: الطبعة الأولى ١٩٨٤.

للمؤلف:

- مقدمات نظرية لدرا أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني:
الجزء الأول: في الناقض. الجزء الثاني. في غط الانتحاج الكوبونيالي. الطبعة
أولى. ١٩٧٢ الطبعة الخامسة: الطبة السادسة ١٩٩٠
- أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية: الطبة ا
الطبعة الخامسة ١٩٨٧ الطبعة السادسة ١٩٩٠
- النظرية في الممارسة السياسية - بحث في أسباب الحرب الأهلية: الطبة الأو
الطبعة الثانية ١٩٨٥ الطبعة الثالثة ١٩٨٩
- مدخل إلى نقض الفكر الطائفي - القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية
اللبانية الطبعة الأولى ١٩٨٠. الطبعة الثانية ١٩٨٥ الطبعة الثالثة ١٩٨٩
- هل القلب للشرق والعقل للغرب: الطبة ا
الطبعة الثانية ١٩٨٦ الطبعة الثالثة ١٩٩٠
- في علمية الفكر الخلدوني: الطبة ا
الطبعة الثانية ١٩٨٦ الطبعة الثالثة ١٩٩٠
- في الطائفية الطبعة الأولى ١٩٨٦ الطبعة الثانية ١٩٨٩
- نقد الفكر اليومي الطبعة الأولى ١٩٨٨ الطبعة الثانية ١٩٨٩
- مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتغير المفاهيم الماركسيّة عرباً.
الطبعة الأولى ١٩٩٠
- له العديد من المساهمات النظرية التي ستنشر تباعاً من ضمن الأعمال الكاملة.

في الشعر

- تقاسيم على الزمان: الطبة الأولى ١٩٧٤
- فضاء النون. الطبعة الأولى ١٩٨٤.



Aram Kerkuky Mouyn

العنوان

الكتاب

- ولد في بيروت عام ١٩٣٦ ابن بلدة حاروف الجنوبية قضاء النبطية .
- متزوج من ايقليين بран ، وله ثلاثة اولاد : كريم وباسمين ورضا .
- تلقى علومه في مدرسة الماصد في بيروت وأنهى فيها المرحلة الثانوية .
- نال شهادتي الليسانس والدكتوراه في الفلسفة من جامعة ليون - فرنسا
- درس مادة الفلسفة بدار المعلمين بقسنطينة (الجزائر) ثم في ثانوية صيدا الرسمية للبنات (لبنان) .
- انتقل بعدها الى الجامعة اللبنانية محمد العلوم الاجتماعية كأستاذ متفرغ في مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات .
- كان عضوا بارزا في اتحاد الكتاب اللبنانيين والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي ، ورابطة الأساتذة المتقربين في الجامعة اللبنانية .
- انتسب الى الحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٦٠ ، وانتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب في المؤتمر الخامس ١٩٨٧ .
- استشهد في شارع الجزائر - بيروت في ١٨ أيار ١٩٨٧ .